





KÖPRÜLÜ
88
H. C. Ahmet

巴里文

في الكراس الاول عشر كتب وابواب بعده
 كتاب الطهارة باب النجاسة
 باب اسباب الحدث باب الوضوء
 باب الغسل باب التيمم
 باب المسح على الخفين
 في الكراس الثاني كتب وابواب خمسة
 باب الحيض كتاب الصلاة
 باب شروط الصلاة واركائها وصغاتها
 باب سجود السهو باب سجود التلاوة
 في الكراس الثالث كتب وابواب ستة
 باب صلاة التفل باب صلاة
 باب صلاة المسافر باب صلاة الخوف
 باب صلاة الجمعة باب صلاة العيدين
 في الكراس الرابع كتب وابواب ثمانية
 باب صلاة الكسوف باب صلاة الاستسقاء
 كتاب المنابر باب الزكاة
 باب زكاة الحيوان باب زكاة النيات
 باب زكاة الذهب والفضة باب زكاة التجار
 في الكراس الخامس كتب وابواب ثمانية
 باب زكاة العبد باب زكاة الفطر
 باب قسم الصدقات باب الصيام
 باب الاعتكاف باب الحج
 كتاب المواقيت باب الاحرام

في الكراس السادس كتب وابواب بعده
 باب ما يجب بمحظور الاحرام
 باب صفته باب الاحصار
 كتاب الاضحية كتاب الاطعمة
 في الكراس السابع كتب وابواب ثلاثة عشر
 كتاب البيوع باب الخيار
 باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
 باب ما يفسد البيع وما لا يفسد
 باب تقريظ الصفقة باب الركا
 باب بيع الاصول والتمسار
 باب المضاراة والرد بالعيب
 باب المراجعة باب البيوع المنهية
 باب اختلاف المتبايعين والبيع
 كتاب السلم والقرض
 كتاب الرهن
 في الكراس الثامن كتب وابواب عشر
 باب التقليس والحجر باب الصلح
 كتاب الحوالة كتاب الضمان
 كتاب الشراكة كتاب الوكالة
 كتاب الاقرار كتاب الودعة

كتاب العارية ه كتاب الغصب
 في الكراس التاسع كُتِبَ وابوابه عشر د
 كتاب السقعة ه كتاب القراض
 كتاب المساقاة ه كتاب الاجار
 كتاب احيا الموات ه كتاب المواقف
 كتاب الحطب ه كتاب اللقطه
 كتاب اللقيط ه كتاب الحقول
 كتاب العراض ه
 في الكراس العاشر كُتِبَ وابوابه اربعة د
 كتاب الوصايا ه كتاب النكاح
 كتاب ما يحرم من الثماح ه باب الخمار والروحيه
 في الكراس الحادي عشر كُتِبَ وابوابه تسعه ه
 كتاب الصداق ه باب القسم والنشور وعشرون
 كتاب الخلع ه كتاب الطلاق
 باب الرجعة ه باب الايلاء
 باب الظهار ه باب اللعان
 كتاب الامان
 في الكراس الثاني عشر كُتِبَ وابوابه خمسة ه
 كتاب العدة ه كتاب الرضاع
 كتاب النفقات ه كتاب الحصانه
 كتاب الجذابا
 في الكراس الثالث عشر كُتِبَ وابوابه ستة ه

كتاب

كتاب الديات ه باب القسامه
 كتاب كفارة القتل ه باب حكم السحر والسام
 كتاب الحدود ه باب الرده
 في الكراس الرابع عشر كُتِبَ وابوابه خمس ه
 باب البغي ه باب الزنا
 باب القذف ه باب قطاع الطريق
 باب جز الخمر ه
 في الكراس الخامس عشر كُتِبَ وابوابه خمس ه
 باب التغدير ه باب الصيال وضمان الولاته واليهام
 كتاب السير ه باب قسم الغنيمه والغني
 باب الجزية ه
 في الكراس السادس عشر كُتِبَ وابوابه اربعة د
 كتاب الاقضية ه باب القسمه
 كتاب الدعوى والبينا ه كتاب الشهادا
 في نصف الكراس الاخير تكملة الكتاب
 كُتِبَ وابوابه خمس ه
 كتاب العتق ه باب العتاق
 باب التدبير ه باب المكاتبه
 كتاب امهات الاولاد ه وهي ختام الكتاب
 والله اعلم بالصواب ه

مائة وثمانية عشر كُتِبَ وابوابه
 كذا



كتاب الخلافات فاليف

العبد الفقير الى الله تعالى قاضي

القضاة فخر العلماء اوجيد الفضل

مفتي المسلمين ومفتي الطالبين

صدر الدين العثماني

الشافعي تقدم

الله تعالى

برحمته

امير



٨٨

وكان الفراغ من تأليفه وجمعه في ليلة الثلاثاء حادي
عشر من ذي القعدة المحرم سنة ثمانين وستمائة وكتبه
رحمة الله عليه في اختلاف الامة ورتبته على كتب وابواب
وفصول على سبيل الاختصار لرفع الله به كافة الملحى منها محمد
واله المميز

عدة ذلك

في طه

كتاب

وعدة الكرايس

٣١

يتما في ذلك من بقيه البيان

في نوبة الفقير الى الله
عبد الدين سالم البكري

في نوبة العبد خفي
كتاب الخ في خا
لنقل من نصوص
الشافعي على
وذلك في ربيع الثاني
سنة اربعين والقبلي
على صاحبها
افضل الصلاة
وتزك القبول
والحمد لله
وحده

كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي انزل قرآنه . واجزل احسانه . ثم جعل الى
 رسوله بيانه . فوضح ذلك لاصحابه في حياته . ثم تقرقوا
 بعد وفاته . يرجون من الله فضله ورصونه فلما فتحت الامصار
 وعدت كلمة التوحيد في الاقطار . وضرب الايمان جوانبه
 واقتل كل من هم على تحصيل الزاد وقطن بحمل من اطراف البلاد ولزم
 امره وبقائه . يفيد ما علمه لا يتباعه . ويوضح ما فهمه لا يشاعه
 من اهل الضبط والصيانة فنشأ من اتباعهم جرم غفير فستمرروا
 في العلوم اى تستمير حتى بلغوا منها اعلى مكانه واجتهدوا
 غاية الاجتهاد في تحريك الصواب والمراد طلبا لا اامسا نه
 فاختلجوا الشدة اجتهادهم في طلب الحق وكان اختلافهم رحمة
 للخلق . فسبحان الحكيم سبحانه احمده جدا يفيد الابانه وزيد
 في الغطانه . واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ما اعظم
 سلطانه واشهد ان محمدا عبده ورسوله وخليفه
 الذي اعظم وعصمه وحماه وصانه وايد به بالنصر والتأييد
 والبرهان صلى الله عليه وعلى اله واصحابه ترجح لصاحبها ميزانه
 وتبلغه يوم الفرع الاكرامانه . امسا بعد فان معرفة الحق
 واختلاف العلماء من اهم الاشياء وذلك امر لازم في حق المجتهد الحاكم
 لاسيما اصحاب المذاهب الاربعه الذي حصل الاخذ بقولهم في المشارق
 والمغرب فالاجماع قاعده من قواعد الاسلام . ويكفر من خالفه على قول العلماء
 اذا قامت الحجة بانه اجماع تام ويسوغ الانكار على من خالفه والميل الى
 والخلاف بين الائمة الاعلام رحمة لهذه الامة التي ما جعل عليها

في الدرس من حرج للطف والاكرام . وهذا مختصر ان شاء الله تعالى
 نافع لكثير من مسائل الخلاف والوفاق جامع اذ كرها مجروده عن المسائل
 الدليل والتعليل ليسهل حفظه على اهل التحصيل ممن يقصد
 حفظ المذاهب فقط . ورتبته على اقرب طريق واحسن
 نمط . وسميته رحمة الامة في اختلاف الائمة جعله الله
 تعالى عملا صالحا وسببا رابحا ونفع به امين امين امين
 والحمد لله رب العالمين . **تجيب** اذا كان الانسان في
 المسئلة خلاف لاحد من الائمة الاربعه اكتفيت بذلك ولا اذكر
 من خالف في تلك المسئلة وكان فيها خلاف لغيرهم احتجب الي ذكر
 المخالف لئلا يظهر لي ان في المسئلة خلافا وما توفيقى الا بالله عليه توكلت
 وهو حسبي ونعم الوكيل **كتاب الطهارة** لا تضح الصلاة الا
 بمكنته بظهاره بالاجماع واجمع العلماء على وجوب الطهارة بالماء عند وجوده
 مع امكان استعماله وعدم الاحتياج اليه والتميم عند فقده بالتراب
 واجمع فقهاء الامصار على ان مياه البحار عذبةا واجابها بمنزلة
 واحدة في الطهارة والتطهير كغيرها من المياه الا ما شذ ونذر
 من ان قوما منعوا الوضوء بما البحر وقوما اجازوه للضرورة
 واجاز قوم التيمم مع وجوده واتفق العلماء على انه لا تضح الطهارة
 الا بالماء **وحكي** عن ابن ابي ليلى والاصم جواز الطهارة بغير
 المايعات وكذلك لا تزال نجاسة الا بالماء عند مالك والشافعي واخذ
 رضاه عنهما وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى بكل ما يعطى طاهر
وقيل والماء المشمس مكروه على الاصم من مذهب الشافعي
 والمختار عند متاجري اصحابه عدم الكراهة وهو مذهب الائمة الثلاثة

فيهما من غيرهم فان لم يكن احد منهم خالف

في

والما المسخن غير مكروه بالاتفاق **وحكي** عن مجاهد كراهته
وكره احمد المسخن بالنجاسة **فصل** والما المستعمل في فرض
الطهارة طاهر غير مطهر على المشهور من مذهب ابي حنيفة وهو الاصح
من مذهب الشافعي واحمد ومطهر عند مالك ونجس في رواية
عند ابي حنيفة وهو قول ابي حنيفة يوسف وما الورود والخلاف
لا تطهر به بالاتفاق **فصل** والما المتغير بالرغفران ونحوه
من الطاهرات تغير كثيرا لا يتغير به عند مالك والشافعي
واحمد. **واجاز** ذلك ابو حنيفة واصحابه وقالوا تغير الما بالطاهر
لا يمنع الطهارة به مالم يطبخ به او يغلب على اجزائه **والما** المتغير
بطول المكث طهور بالاتفاق **وحكي** عن ابن سيرين انه لا تطهر
به والغسل والوضوء من ما زمر يكره عند احمد صباه له
فصل ليس للنار والشمس في إزالة النجاسة له قاتل الا عند
ابي حنيفة حتى ان جلد الميتة اذا جف في الشمس طهر عند
بلاويج وكذلك اذا كان على الارض نجاسة فجفت في الشمس
طهر موضعها وجازت الصلاة عليه لا التيمم به وكذلك
النار تزيل النجاسة عند **فصل** اذا كان الماء دون
القلتين نجس بمحروم ملاقة النجاسة عند ابي حنيفة
وان لم يتغير وعند الشافعي واحمد في احد روايته وقال
مالك واحمد في روايته الاخرى انه طاهر مالم يتغير فان بلغ قلنتين
وهما خمس مائة رطل وبالمساحة نحو ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً
لو نجس الا بالتغير عند الشافعي واحمد وقال مالك ليس للماء
الذي تحله النجاسة قد رمل ولم يغير لونه او طعمه او ريحه

مخالفة
عنده
عند ابي حنيفة
بالبغدادى تقريباً وبالدمشقي
نحو مائة وثمانية ارجال

نجس قليلاً كان ام كثيراً وقال ابو حنيفة الاعتبار بالاختلا
فمضى اختلطت النجاسة بالما تنجس الا ان يكون كثيراً وهو
الذي اذا حركت احدي جانبيه لم يتحرك الاخر فالجانب الذي
لم يتحرك لا ينجس فالجاري كالراكب عند ابي حنيفة واحمد علي
القول الجديد الراجح من مذهب الشافعي وقال مالك الجاري لا
ينجس الا بالتغير قليلاً كان او كثيراً وهو القدر من قول الشافعي ولما
جماعة من اصحابه كالبعوي وامام الحرمين والغزالي قال النووي في شرح
المهذب وهو قوي **فصل** استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل
والشرب والوضوء للرجال والنساء مني عنه بالاتفاق نجس تحريم الاقوال
للشافعي وقال داود وانما يحرم للشرب خاصة واتخاذها يحرم عند ابي
حنيفة واحمد ومالك وهو الاصح من مذهب الشافعي. **والمضيب** بالذهب
حرام بالاتفاق وبالفضة حرام عند مالك والشافعي واحمد اذا كانت
الضبة كبيرة للزينة وقال ابو حنيفة لا يحرم التضيب بالفضة مطلقاً
فصل السواك سنة بالاتفاق وقال ابن داود هو واجب
وزاد اسحاق فقال ان تركه عامدا بطلت صلاته وهل يكره للصائم
بعد الزوال قال ابو حنيفة ومالك لا يكره وقال الشافعي يكره
وعن احمد روايتان كالمذهبيين والختان واجب عند الشافعي ومالك
واحمد وقال ابو حنيفة هو مستحب **باب النجاسة اجمع** الائمة
على نجاسة الخمر الا ما حكى عن داود فانه قال بطهارتها مع تحريمها
وانتفوا على انما اذا تخللت بنفسها طهرت فان خللت بطرح شيء
فيها لم تطهر عند الشافعي واحمد وقال مالك يكره تجليلها فان
خللت طهرت وحلت وقال ابو حنيفة يباح تجليلها وتطهر اذا
تخللت وتخل **فصل** والكلب نجس عند الشافعي

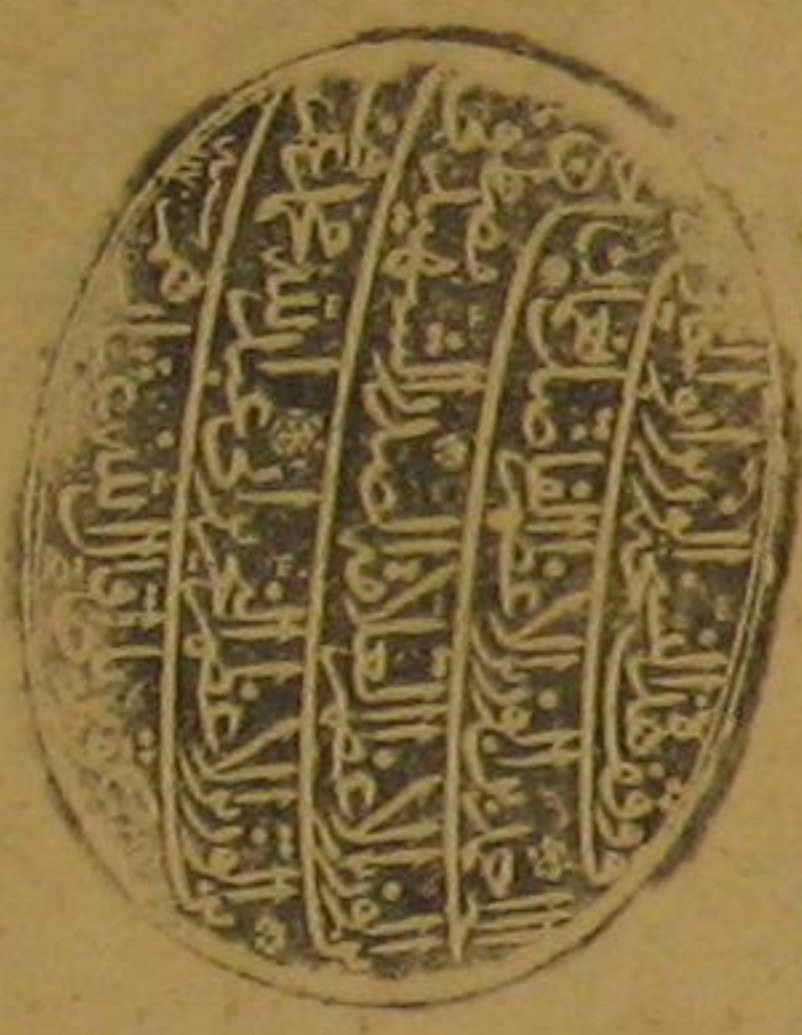
ح
ع
ج
ب
ا

واحد يغسل الانا من ولوغه سبعاً الخاسية وقال ابو حنيفة
 بنجاسته ولكن جعل غسل ما يتنجس به كغسل سائر النجاسات
 فاذا غلب على ظنه زواله ولو بغسله كفى والا فلا بد من غسله حتى
 يغلب على ظنه ازالته ولو غسل عشرين مرة وقال مالك هو طاهر لا
 يتنجس ما ولغ فيه لكن يغسل الانا نقياً ولو ادهن الطيب يده او جلده
 في الانا وجب غسله سبعاً كالولوغ خلافاً لما ذكر لا يخص ذلك بالولوغ
فصل والخنزير حكمه كالكلب يغسل ما يتنجس به سبع مرات
 على الاصح من مذهب الشافعي قال النووي والراجح من حيث الدليل انه يكفي
 في الخنزير غسله واحدة بلا تراب وبهذا قال اكثر العلماء وهو المختار
 لان الاصل عدم الوجوب حتى يرد السرع ومالك يقول بطهارته حياً
 وليس لنا دليل واضح على نجاسته في حال حياته وقال ابو حنيفة
 يغسل كسائر النجاسات **فصل** واصاغسل الانا والثوب
 والبدن من سائر النجاسات غير الكلب والخنزير فليس فيه عدد
 عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وعن احمد روايتان اشهرهما
 وجوب العدد في غسل سائر النجاسات غير الارض فيغسل الانا
 بسبع مرات وفي رواية ثلاثاً وعنه رواية في اسقاط العدد فيما
 عد الكلب والخنزير ويكفي الرش على بول الصبي الذي لم يطعم غير اللبن
 ويغسل من بول الصبية عند الشافعي وابي حنيفة وقال
 مالك يغسل بولهما وهما في الحكم واحد سوا وقال احمد بول الصبي
 ما لم ياكل الطعام طاهر **فصل** جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ
 الاجلد الخنزير عند ابي حنيفة واظهر الروايتين عن مالك انها
 لا تطهر لكنها تستعمل في الاشياء اليابسة وفي الماء من بين سائر المايعة
 وعند الشافعي تطهر للجلود كلها بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما

التعدي هو الذي لا يقبل معناه

تولد

تولد منها او من احدها وعن احمد روايتان اشهرهما لا يطهر ولا
 يباح الانتفاع بها في شيء كل الميتة **وحكي** عن الزهري انه
 انه قال ينتفع بجلود الميتات كلها من غير دباغ **فصل** والزكاة
 لا تعمل شيئاً فيما لا يؤكل عند الشافعي واحد واذا اركبت صارت ميتة
 وعند مالك تعمل الا في الخنزير واذا اركب عنده سبع او كلب فجلده
 طاهر يجوز بيعه والوصوفيه وان لم يدبغ وكذا عند ابي حنيفة
 وان جميع اجزائه من اللحم وجلد طاهر الا ان اللحم عنده محرم وعند مالك
 مكروه **فصل** شعر الميتة غير الاذي نجس عند الشافعي وكذا
 الصوف والوبر وقال مالك هو طاهر مطلقاً لانه مما لا يحل الموت
 سوا كان يؤكل لحمه كالنعم والخيل والا كالحمار والكلب فعنده شعر
 الكلب والخنزير طاهر ان كان في حال الحياة والموت والصحيح من مذهب
 احمد طهارته الشعر والوبر والصوف وهذا مذهب ابي حنيفة وزاد
 على ذلك فقال بطهارته القرون والسن والريش والعظم اذ لا روح فيها
وحكي عن ابي الحسن والاوزاعي ان الشعور كلها نجسة
 لكنما تظهر بالغسل واختلف الامة في جواز الانتفاع بشعر الخنزير
 في الخرز ورخص فيه ابو حنيفة ومالك ومنع منه الشافعي وكرهه
 احمد وقال الخرز بالليف احب الي **فصل** ما لا تنفس له سائلة
 كالنحل والنمل والخنفسا والعقرب اذ امات في شيء من المايعات
 لا ينجسه ولا يفسد عند ابي حنيفة ومالك وانه طاهر في نفسه
 والراجح من مذهب الشافعي انه لا ينجس المايعة ولكنه نجس في نفسه
 بالموت وهذا مذهب احمد ومذهب الشافعي ان الدود المتولد في الماكول
 اذ امات فيه لا ينجسه ويجوز اكله معه وما يعيش في الماء كالضفدع
 اذ امات في الماء ليس بنجسه عند الثلاثة خلافاً لابي حنيفة **فصل**



الدهن اذا وقع فيه نجاسة يطهر بالغسل اذا كان
 ما لا يصيب فيه ما فعله الله من فديفيع على الماء
 فيه ما اضر من نجاسة ما لا يفسد في الماء او في غيره
 انما

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

السورة

الحسنه
قوله يا ايها النبي انا قد جئت اليك
من قبل الله ورسوله

خجسته

كان اوابسا وقال ابو حنيفة
ففسل رطبا و ففكر يا بسا



الامالك فان ظاهر مذهبه انه يبيح على الحدث ويتوضا وقال
 الحسن ان شك في الحدث وهو في الصلاة بني على يقينه بعدم
 الحدث صحت صلاته وان كان في غير الصلاة اخذ بالشك يتوضا
 لرفع الشك **فصل** واستقبال القبلة واستند بارها
 لقضا الحاجة حرام بالصحة عند الشافعي ومالك وفي اشهر
 الروايات وقال ابو حنيفة يكره مطلقا في الصحرا والبيتين جميعا
فصل والاستنجاء واجب عند مالك والشافعي واحمد لكن
 عند مالك رواية انه ان صلى ولم يستنج صحت صلاته ومنه
 اني حنيفة ان الاستنجاء ليس بواجب الا عند القيام الى الصلاة
 وجعل محل الاستنجاء هو مقدارا يعتبر به ساو النجاسات
 على جميع المواضع وقد روي بالدرهم البغلي وقال بوجوب
 غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا زادت على مقدار الدرهم
 ولا يجوز الاقتصار في الاستنجاء بالحجارة على اقل من ثلاثة اجزاء
 عند الشافعي واحمد وان حصل الاتقاء باقلها والمراد ثلاث
 مسحات فاذا كان حجر له ثلاثة اطراف اجزا اذا اتقاء واذا لم
 ينق الثلث زاد رابعا وخامسا حتى يحصل الاتقاء ويستحب
 الايتار وقال ابو حنيفة ومالك الاعتناء بالاتقاء فان حصل
 بحجر واحد لم يستحب الزيادة عليه ويجوز الاستنجاء بما يقوم
 مقامه من الحجارة من الخرق والاجر والخشب بالانجم **وحكي**
 عن واود انه قال لا يجوز نيماسوي الحجارة ومنه ذهب الشافعي
 واحمد انه لا يجزي في الاستنجاء عظم ولا روث وقال ابو
 حنيفة ومالك يجزي ولكن يستحب عندهما اولا يستنجي بها
باب الوضوء النية واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء

عن احمد
 وقال داود وخوارج
 والاستند بارها
 جميعا

انما على امرائهم
 من كان عليه استنجاء
 موضعها فانما يكره
 منه غسل الاستنجاء
 بالابرة والنجاسة

والتيتم

والتيتم عند كافة العلماء فلا تصح الطهارة الابدية وقال
 ابو حنيفة لا يفتقر شيء من ذلك الى النية الا التيتمر فانه لا بد
 فيه من النية ومحل النية القلب والكمال ان يفتق بلسانه بما
 نواه بقلبه وقال مالك يذكره النطق باللسان ولو اقتصر على
 النية بقلبه اجزا بالاتفاق بخلاف عكسه **فصل** والشمية
 عند الوضوء مستحبة وليست بواجبة بالاتفاق الثلاثة
 واصح الروايتين عن احمد انها واجبة **وحكي** عن داود انه قال
 لا يجزي وضوء اليها سوا تركها عمدا او ناسيا وقال اسحاق ان يسميها
 اجزا طهارته والا فلا وغسل اليدين قبل الطهارة مستحب غير
 واجب بالاتفاق **وحكي** عن احمد انه اوجب ذلك من ثمر الليل
 دون النهار وقال بعض الظاهرية الوجوب مطلقا تعبد
 الا للنجاسة فان دخل يده في الاثنا قبل غسلها لم يفسد الماء دخل
 على من ابى طالب البصر على الحسن البصري وهو يعظ الناس
 فقال له يا حسن ما اساس الدين قال الورع قال له وما افته قال له
 الطمع الا عند البصري والمضمضة والاستنشاق سنتان
 في الوضوء والغسل عند مالك والشافعي وقال احمد بوجوبهما
 وتحليل الحية الكثة في الوضوء سنة بالاتفاق **فصل** وحيد
 الوجه ما بين منابت الراس غالبا ومنتهي اللحيين طولاً ومن
 الاذن الى الاذن عرضاً عند الثلاثة وقال مالك البياض الذي بين
 شعر الحية والاذن ليس من الاذن الوجه ولا يجب غسله معه في
 الوضوء والمرفقان يدخلان في غسل اليدين في الوضوء بالاتفاق **فصل**
 وقال زفر لا يدخلان ويجزي في مسح الرأس في الوضوء عند الشافعي
 ما يقع عليه الاسم ولا يتعين اليد للمسح وقال مالك واحمد في الظاهر

فصل
 عن

فيما قولان احدهما انه سنة والمشهور عن احمد انها واجبة وانفقوا
على انه لا يستحب تنشيف الاعضاء من الوضوء ولا يكره الا في رواية
عن احمد غير مشهور ومن توفاه ان يصلي ما شاء ما لم ينتقض
وضوءه بالاتفاق **وحكي** عن النخعي انه قال لا يصلي انسان
بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات **وقال** عبيد بن عمير يجب
الوضوء لكل صلاة واجبة **باب** **الفصل** اجمع الامة
على ان الرجل اذا جامع المرأة والتقي الختانان فقد وجب الغسل
عليهما وان لم يحصل انزال **وحكي** عن داود وهو قول جماعة
من الصحابة ان الغسل لا يجب الا بالانزال ولا فرق بين فرج المرأة
والادنى والبهيمة عند الشافعي ومالك واحد **وقال** ابو حنيفة
لا يجب الغسل من فرج البهيمة الا بالانزال وخروج المني يوجب
الغسل عند الشافعي وان لم يقارب اللذة **وقال** ابو حنيفة
ومالك لا يغسل الا بخروجه مع مقارنته اللذة ولو اغتسل الجنب
ثم خرج منه مني بعد الغسل قال ابو حنيفة واحد ان كان بعد
البول فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل **وقال** الشافعي
بوجوب الغسل مطلقا **وقال** مالك لا يغسل عليه مطلقا وخروج
المني يترفق فلا يغسل ولا يجب الغسل الا بخروج المني من الذكر
عند الثلاثة **وقال** احمد اذا فرك او نظرفا حسن بانثقال المني
من الظهر الى الاحليل وجب الغسل وان لم يخرج واذا اسلم الكافر
وجب عليه الغسل بعد اسلامه عند مالك واحد **وقال**
ابو حنيفة والشافعي هو مستحب والله اعلم **فصل** وامر الله
على البدن في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب الا عند مالك ولا بأس
بالوضوء والغسل من فضل ما للجنب والخاص باتفاق الامة قال
احمد لا يجوز للرجل ان يتوضأ بفضله وضوء المرأة اذا لم يشأه ههنا

الروايات عنه يجب مسح جميع الرأس وعن ابي حنيفة ومالك
والشافعي وقال احمد يجوز ان يكون تحت الخنك منها
شي رواية واحدة وهل يشترط ان يكون قد لبسها على ظهر منه
روايتان وان كانت مدورة لا رواية لها يعني اللثام لم يجز
المسح عليها **وعنه** في مسح المرأة على قناعها المستدبر تحت حلقها
روايتان والمسنون في الرأس عند ابي حنيفة ومالك واحد **وحكي**
وعند الشافعي ثلاث مسحات **فصل** **والاذنان** عند ابي حنيفة
ومالك واحد من الرأس ليسن مسحهما معه **وقال** الشافعي لا ذنان
سنة على صالها بمسحان بما جدد بعد مسح الرأس **وقال** الزهري
هما من الوجه يغسل ظاهرهما وباطنهما مع الوجه **وقال** الشعبي
وجماعة ما قبل منهما فمن الوجه يغسل معه وما ادبر عن الرأس
بمسح معه ولا يجوز الاقتصار بالمسح على الاذنين **فوضعا** عن مسح الرأس
بالاجماع **وقال** ليس نكرا مسح الاذنين قال ابو حنيفة واحد
في احدي روايته السنة فيهما مرة واحدة **وقال** الشافعي التكرار
فيهما ثلاثة سنه وهي رواية عن احمد ومسح العنق من فضل الوضوء
عند ابي حنيفة **وقال** مالك والشافعي ليس ذلك بسنة **وقال** بعض
الشافعية واحد في رواية انه سنة **فصل** **عن** احمد والاوزاعي والثوري
وغسل القدمين مع القدر فرض بالاتفاق **وحكي** عن احمد والاوزاعي
والثوري وابن جرير حواشي القدمين والانسان عند نزول من
الغسل وبين مسح جميع الرجلين **وروي** عن بن عباس انه قال فرضهما
المسح من غير خض **فصل** **والترتيب** في الوضوء غير واجب عند ابي
حنيفة ومالك **وقال** الشافعي هو واجب وبذلك قال احمد والموالاة
في الوضوء سنة عند ابي حنيفة **وقال** مالك الموالاة واجبة والشافعي

فيما قولان احدهما انه سنة والمشهور عن احمد انها واجبة وانفقوا
على انه لا يستحب تنشيف الاعضاء من الوضوء ولا يكره الا في رواية
عن احمد غير مشهور ومن توفاه ان يصلي ما شاء ما لم ينتقض
وضوءه بالاتفاق **وحكي** عن النخعي انه قال لا يصلي انسان
بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات **وقال** عبيد بن عمير يجب
الوضوء لكل صلاة واجبة **باب** **الفصل** اجمع الامة
على ان الرجل اذا جامع المرأة والتقي الختانان فقد وجب الغسل
عليهما وان لم يحصل انزال **وحكي** عن داود وهو قول جماعة
من الصحابة ان الغسل لا يجب الا بالانزال ولا فرق بين فرج المرأة
والادنى والبهيمة عند الشافعي ومالك واحد **وقال** ابو حنيفة
لا يجب الغسل من فرج البهيمة الا بالانزال وخروج المني يوجب
الغسل عند الشافعي وان لم يقارب اللذة **وقال** ابو حنيفة
ومالك لا يغسل الا بخروجه مع مقارنته اللذة ولو اغتسل الجنب
ثم خرج منه مني بعد الغسل قال ابو حنيفة واحد ان كان بعد
البول فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل **وقال** الشافعي
بوجوب الغسل مطلقا **وقال** مالك لا يغسل عليه مطلقا وخروج
المني يترفق فلا يغسل ولا يجب الغسل الا بخروج المني من الذكر
عند الثلاثة **وقال** احمد اذا فرك او نظرفا حسن بانثقال المني
من الظهر الى الاحليل وجب الغسل وان لم يخرج واذا اسلم الكافر
وجب عليه الغسل بعد اسلامه عند مالك واحد **وقال**
ابو حنيفة والشافعي هو مستحب والله اعلم **فصل** وامر الله
على البدن في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب الا عند مالك ولا بأس
بالوضوء والغسل من فضل ما للجنب والخاص باتفاق الامة قال
احمد لا يجوز للرجل ان يتوضأ بفضله وضوء المرأة اذا لم يشأه ههنا

وغير تدفق بوجوب الغسل عند الشافعي
وقال ابو حنيفة ومالك واحد
اذا خرج بغير تدفق صح

ووافق احمد على انه يجوز المرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة اذا
 حاضت وهي جنب ثم طهرت اجزاها غسل واحد عن الحيض والجنابة
 بالاجماع. **وحكي** عن اهل الظاهر انه يوجبون عليها غسلين
فصل والجنب ممنوع من حمل المصحف ومسحه بالاجماع
 وقراءة القرآن قليلة وكثير عند الشافعي واحد واختار ابو حنيفة
 قراءة بعض آية وأجاز مالك قراءة آية او آيتين **وحكي** عن
 داود انه يجوز المحجب قراءة القرآن كله كيف شأ **باب التيمم**
 التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله
 جائز بالاجماع واختلفت الائمة في نفس الصعيد فقال الشافعي
 واحد الصعيد التراب ولا يجوز التيمم بالصعيد طاهرا او برمل
 فيه غبار. وقال ابو حنيفة ومالك الصعيد الارض فيجوز التيمم
 بالارض واجزاها ولو جحر لا تراب عليه ورمل لا غبار فيه وزاد
 مالك فقال ويجوز بما اضل من الارض كالنبات **فصل**
 وطلب الماء شرط لصحة التيمم عند الشافعي ومالك وقال
 ابو حنيفة ليس بشرط وعند احمد روايتان كما مذهبين اصحهما
 وجوب الطلب واجمعوا على انه يجوز التيمم للجنب كالمحدث
 وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وخشي العطش انه يجسده
 لشربه ويتيمم **فصل** والمسح في التيمم يكون
 الى المرفقين عند ابي حنيفة وعلى الجديد من قول الشافعي
 وعند مالك واحمد المسح الى المرافق مستحب والى الكوعين
 جائز **وحكي** عن الزهري انه قال المسح الى الاباط **فصل** واجمعوا
 على ان المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل
 تيممه ويلزمه استعمال الماء واختلفوا فيما اذا وجد الماء بعد دخوله
 في الصلاة فقال الشافعي ان كانت صلاة مما يسقط فرضها

بالتيمم

بالتيمم بان يكون مسافرا لم يتطهر صلاة ثم مضى فيها
 وقطعها بالتوضا افضل وقال مالك يمضي ولا يقطعها
 وهي صحيحة. وقال ابو حنيفة يبطل تيممه ويلزمه
 الخروج من الصلاة واستعمال الماء في الجنابة والعنت
 وقال احمد تبطل مطلقا واجمعوا على انه اذا رآي الماء بعد
 الفراغ من الصلاة لا اعادة عليه وان كان الوقت باقيا
فصل التيمم لا يرفع الحدث بالاتفاق وقال
 داود انه يرفع وهو ضعيف لانه لو رفع الحدث لما بطل عند
 وجود الماء ولا يجوز الجمع بين فرضيتين يتيمم واحد
 عند الشافعي ومالك واحد سوا في ذلك الحاضر والغائب
 وبه قال جماعة من اكا بر الصحابة والتابعين. وقال ابو حنيفة
 التيمم كالوضوء لما يصلي به من الحدث الى الحدث او وجود الماء
 وبه قال الثوري والحسن **فصل** واجمعوا على ان السنة شرط
 في صحة التيمم وتفقوا على ان التيمم لا يرفع الحدث على الاستمرار
 بل يبيح الصلاة **وحكي** عن ابي حنيفة انه قال يرفع الحدث
 ويجوز للتيمم ان يومي المتوضي والتيمم بالاجماع جائز
وحكي المنع عن ربيعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم
 قبل دخول الوقت عند مالك والشافعي واحد. وقال
 ابو حنيفة يجوز **فصل** واتفق الثلاثة على انه لا يجوز
 التيمم لصلاة العيدين والجنابة في الحضر وان خيف فرائضهما
 واجاز ذلك ابو حنيفة واختلفوا في الحاضر اذا تعذر عليه
 الماء واخاف فوت الوقت فان كان الماء بعيدا عنه او يبسر
 اذا استسقى منه تطلع الشمس فعند الشافعي يتيمم ويصلي

واذا وجد الماء اعاد وعنده مالك
 يتيمم ويصلي

المسح على الخفين في السفر جاز باجماع المسلمين على الخفين
ولم يمنع احدا من جوارحه الا الخوارج. **والتفق** الائمة على جوارحه
في الحضرة الا في رواية عن مالك والمسح على الخف موقت عند ابي
حنيفة والسشافعي واحدا للمسافر ثلاثة ايام ولما لم يكن
والمقيم يوم وليلة. **وقال** مالك لا توقيت لمسح الخف بكل
يمسحه لابس مسافرا كان او مقيما ما بدله ما لم يترعه او
تصيبه جنابة وهو القدر من مولى الشافعي
فصل السنة ان يمسح اعلا الخف واسفله عند الثلاثة
وقال احمد السنة ان يمسح اعلاه فقط فان اقتصر على اعلاه
اجزاه بالاتفاق وان اقتصر على اسفله لم يجز به بالاجماع
واختلفوا في قدر الاجزا في المسح فقال ابو حنيفة يجز به
ثلاثة اصابع فصاعدا. **وقال** الشافعي ما يقع عليه اسم المسح
وقال احمد الاكثر يجزى وما لك يرى الاستيعاب بحمل الغرض
لكن لو اصيل يمسح ما يجاذي ما تحت القدم اعاد الصلابة
عنده استحبابا في الوقت واجمعوا على المسح على الخفين مرة واحدة
يجزى وعلى انه متى نزع الخفين وجب عليه نزع الاخر **فصل**
والتفقوا على ان ابتداء المدة للمسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت
المسح. **وعن رواية** احمد رواية اخرى انه من وقت المسح واختاره
ابن المنذر قال النووي وهو الرابع وليلا. **وقال** الحسن
البصري من وقت اللبس والتفقوا على انه اذا انقضت
مدة المسح بطلت طهارته الا ما لك فانه على صوابه
في ترك مراعاة التوقيت. **والمسح** الخف في الحضرة
لمسح مسافر ثم مسح مقيم عند الثلاثة **وقال** ابو حنيفة

يتم مسح مسافر **فصل** واذا كان في الخف خرق يسير
فيما دور الكعبين يظهر منه شيء يسير من الرجلين لم
يجز المسح عليه على الجدي الرابع من مذهب الشافعي وهو
مذهب احمد **وقال** مالك يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش وهو
قول قديم للشافعي. **وقال** داود وكان يجتهد بجوز المسح
على الخف المحرق بطل حال **وقال** الثوري وغيره يجوز المسح
عليه ما دام يمكن الشيء عليه فيه. **وقال** الاوزاعي يجوز
المسح على ما ظهر من الخف وعلى باقي الرجل **وقال** ابو حنيفة
ان كان الخرق مقدارا ثلاثة اصابع لم يجز المسح وان كان
وولها حار **فصل** ولا يجوز المسح على الجرموقين
على الاصح من مذهب الشافعي والراجح من مذهب مالك
وقال ابو حنيفة واحدا بالجواز وهي رواية عن مالك
وقول للشافعي ولا يجوز مسح المسح على الجرموقين الا ان يكونا
مجلدين عند ابي حنيفة ومالك والشافعي **وقال** احمد يجوز مسح
المسح عليهما اذا كانا صفيقين لا ينشف الرجلان منهما
فصل ومن نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قدميه
عند ابي حنيفة **وقال** الرابع من مذهب الشافعي سوا طالت
مدة النزاع وقصرت **وقال** احمد ومالك يغسل رجله مكانه
فان طال الفصل استأنف **وقال** الحسن وداود لا يجب غسل
رجليه ولا استئناف الطهارة ويصلي كما هو حيي يحدث
حدثا مستأنفا والله اعلم **باب الغيبض** اجمع الائمة على
عليان فرض الصلابة ساقط عن الحايض مدة حيضها وان لا يجب
عليها قضاءه وعلى انه يجزى عليها الطواف بالبيت واللبث

في المسجد وعليه عزم وطهرا حتى ينقطع حيضها **فصل** واقل الحيض سن تحيض فيه المرأة عندها كمال
 والسافعي واحد سبع سنين وهو المختار من مذهب ابي حنيفة
 حنيفة واختلفوا هل لا تقطع الحيض امد ام لا فقال ابو حنيفة
 فيما رواه الحسن بن زياد عن ابي السنين وقال محمد بن الحسن
 في الروميات خمس وخمسون سنة. وقال مالك والسافعي ليس
 له حد وانما الرجوع فيه الى العادات في البلدان فانه يختلف
 باختلافها في الحرارة والبرودة. وعن احمد ثلاث روايات
 احدها خمسون مطلقا في العربيات وغيرهن والثانية مطلقا
 والثالثة ان كن عربيات فستون او بنطيات فستون او عجميات
 فخمسون **فصل** واقل الحيض عند السافعي في المشهور عنده
 واحد يوم وليلة واكثره خمسة عشر ليلا ليها وعن ابي حنيفة
 اقله ثلاثة ايام واكثره عشر ايام وعنده مالك ليس لاقله حد
 ويجوز ان يكون ساعة واكثر واكثره خمسة عشر يوما واقل طهر
 فاصل بين الحيضتين عند ابي حنيفة والسافعي خمسة عشر يوما وقال
 احمد ثلاثة عشر يوما وقال مالك لا اعلم بين الحيضتين وقتا تعتمد
 عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام ولا حد لاكثره بالاجماع
فصل يستمتع من الحيض مما فوق الازار فقط الا يقرب
 ما بين السرة والركبة فانه حرام هذا قول ابي حنيفة ومالك والسافعي
 وقال احمد ومحمد بن الحسن وبعض اكابر المالكية وبعض اصحاب السافعي
 يجوز الاستمتاع في الوطى فيما دون الفرج ووطى الخايش في الفرج عند احرار
 بالاتفاق فلو وطى قال ابو حنيفة ومالك والسافعي في الجريد الراجح من مذهبه
 واحد في احدي روايته يستغفر الله عز وجل ويتوب اليه ولا غرم عليه

سنة م

لكن

لكن يستحب عند السافعي انه يتصدق بدينار ان وطى في اقبال
 الدم وينصفه في ارباره. وقال السافعي في القدر لم يلزمه الغرامة
 وفي قدرها قولان المشهور انه يجب دينار في اقبال الدم ونصفه في ارباره
 والثاني عتق رقبة بكل حال وقال احمد في الرواية الاخرى يتصدق
 بدينارا ونصفه ولا فرق عنده بين اقبال الدم وادبكاره
فصل واذا انقطع دم الحيض لم يحكم وطهرا حتى تغتسل وان
 كان لا تقطع لاكثر الحيض هذا مذهب اكثر العلماء بل قال بن
 المنذر هذا بالاجماع منهم وقال ابو حنيفة ان انقطع لاكثر
 الحيض جاز وطهرا قبل الغسل وان انقطع لدولة اكثر الحيض
 لم يخرج حتى تغتسل وقال الاوزاعي وداود اذا غسلت فرجها
 جاز وطهرا ولو طهرت الحايض ولم تحجد ما قال ابو حنيفة في المشهور
 عنده لا تحجد وطهرا حتى تتيمم وتصلي وقال مالك لا يحل وطهرا
 حتى تغتسل وقال السافعي واحد متى تيممت حلت وان لم تصل
 به **فصل** والحايض كالجنب في الصلاة بالاتفاق وفي القراءة
 عند ابي حنيفة والسافعي واحد وعن مالك روايتان احدهما
 تقرأ الايات اليسيرة والتي نقلها الاكثر من اصحابه انصفا
 تقرأ ايات وهذا مذهب داود **فصل** اختلف الامم
 في الحامل تحيض قال ابو حنيفة واحد لا تحيض وقال مالك تحيض وعن
 السافعي قولان كالمهبيين اصحابهما انما تحيض **فصل** واختلفوا
 في المبتدأة اذا اجازت الحيض فقال ابو حنيفة تكث اكثر
 الحيض وهو عند عشرة وثمن مالك روايتان اشتهرها وهي رواية
 ابن القاسم وغيره تكث اكثر الحيض وهي عند خمسة عشر يوما
 ثم تكون مستحاضة وقال السافعي ان كانت مميعة رجعت الى مميعة

ع

او لمضي وقت حده

اهل

او غير مميزة قولان احدهما ترد الي غالب عاوة النساء وهي
 ستة او سبعة وعن احمد روايات اشهرها واختاره الخرق
 تمكث غالب النساء وهي ست او سبع واما المميزة وهي التي تميز
 بين الدمين اي التي تفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة
 باللون والقوام والريح فان دم الحيض اسود ثخين وم
 الاستحاضة رقيق احمر لا تنت له فاتها تعمل عندما لك
 والسافعي على اقبال الدم وادبارها تترك الصلاة عند اقبال
 الحيضة فاذا ادبرت اغتسلت وصَلَّتْ وقال ابو حنيفة
 تعمل على عدد الايام **فصل** واختلفوا في المستحاضة فقال ابو حنيفة رحمه
 ترد الي عاوة ان كان لها عاوة فان لم يكن لها عاوة فلا اعتبار بالتميز
 بل تمكث اقل مدة الحيض وقال مالك لا اعتبار بالعاوة وانما الاعتبار بالتميز
 فاذا كانت مميزة ردت الي التمييز والاصل يصلي ابدانها في الشهر
 الثاني والثالث واما في الشهر الاول فعنه روايتان اظهرهما انها تمكث اكثر للحيض
 وظاهر مذهب الشافعي انها ان كانت لها عاوة وتميز يعتم التمييز على العاوة
 فان عرفت التمييز ردت الي العاوة فان عرفت ما عاصرت معتداه وقد تقدم
 حكما وقال احمد ان كان لها عاوة وتميز ردت الي العاوة فان عرفت ما عاصرت معتداه
 روايتان احدهما تمكث اقل للحيض والثاني غالب عاوة النساء **فصل** او سبعة
 ووطي المستحاضة جازع عند ابي حنيفة والشافعي ومالك كما نصلي وضوء وقا
 احمد لا يجوز ووطي المستحاضة في الفرج الا ان يخاف زوجها او سيدها العنت وهو
 الزنا فيجوز في الصحيحين **فصل** واجمعوا على انه يحرم بالنفاس ما يحرم
 بالحيض واختلفوا في كثر فقال ابو حنيفة واحدا ربعا يوما وفي رواية عن
 مالك وقال مالك والشافعي ستون يوما **وقال** الليث بن سعد رضي الله عنه
 سبعون يوما ولو انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغائبة

عاوة

ردت الي التمييز
عند مالك

ردت الي التمييز
عند مالك

فقد

في قولنا ان الصلاة
 في قولنا ان الصلاة
 في قولنا ان الصلاة

في قولنا ان الصلاة
 في قولنا ان الصلاة
 في قولنا ان الصلاة

فقد اجاز الشاذ وطبقا في ذلك الطهر حتى يبلغ الاربعين **كتاب**
الصلاة اجمع المسلمون على ان الصلاة المكتوبة في اليوم والليله
 خمس وهي سبع عشر ركعة وضعا لله على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة
 بالغة عاقله خالية عن حيض ونفاس وانه لا يسقط فرضها في حق
 المكلفين الا بعينه الموت الا ان ابي حنيفة قال ان عجز عن الابد
 برأيه سقط الفرض عنه ومن اغشى عليه عرض او سبب مساح سقط عنه
 وضما كان في حال انما به من الصلاة على الاطلاق عند مالك والشافعي قال
 ابو حنيفة ان كان الاثما يوما وليلة فرادون ذلك وجب القضاء وان
 زاد وقال احمد الاثما لا يمنع وجوب القضاء بحاله **فصل** اجمعوا على
 ان كل من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جاحدا او جوهرا فانه كافر
 يقتل بكفره ثم اختلفوا فيمن تركها غير جاحد بل كسلا وتهاونا فقال مالك
 والشافعي يقتل والصحيح عبيدها يقتل حد الاكفر بالسيف ويحرق
 عليه بعد قتله احكام المسلمين من الغسل والصلاة والدفن والارث
 والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة واحدة بشرط اخراجها من
 وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقبل وقال ابو حنيفة
 يجلس اذ احق يصلي وعن احمد روايتان التي اختارها اكثر اصحابه
 وتلقوها عن نضه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عن
 جمهور اصحابه انه يقتل بكفره كالمركب ويحرق عليه احكام المريد بين فلا
 يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله فيا **فصل** اجمعوا على ان الصلاة
 من الفروض التي لا يصح فيها النيابة بنفس ولا عمل واداعي الكراهة
 يحكم باسلامه قال ابو حنيفة ادا صلى في المسجد في جماعة حكم باسلامه
 وقال الشافعي لا حكم باسلامه الا ان صلى في ارض الحرب وقال مالك لا يصلي
 في السرح حيث يخاف على نفسه لم يحكم باسلامه وان صلى في حال طائفة

احد اركان الاسلام الخمسة المذكورة
 في قوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام
 على خمس الحديث وان الصلاة

لم يجب

ومنه

والشفق هو الحرف الذي تكون بعد المغرب وإذا غاب دخل وقت
 العشاء عند الشافعي وأحمد ومالك الشفق البياض الذي بعد الحمر
 وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني وهو الصادق المشر
 صوة معترضا بالافق ولا ظلمة بعده وآخر وقتها المختار الاسفار
 وآخر وقت الحواز طلوع الشمس بالإجماع والاختيار فيها التعليل عند
 مالك والشافعي وأحمد في رواية وقال أبو حنيفة المختار الجمع بين
 التعليل والأسفار فإن فاته ذلك فالأسفار أو في من التعليل
 إلا بالخذلقة والتعليل أو في وعن أحمد رواية أخرى أنه يعتبر حال
 المصالح فإن شق عليهم التعليل كان الأسفار أفضل فإن اجتمع
 كان التعليل أفضل **تنبيه** تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر
 أفضل إذا كان يصليها في مساجد الجماعة بالاتفاق والاصح عند
 أصحاب الشافعي تخصيص هذه الرخصة بالبلاد الحارة وجماعة
 مسجد يقصدونه من بعد وتجيل العصر أفضل لا عند أبي حنيفة
 فضل تأخير العشاء إلا في قول الشافعي وهو الأصح عند أصحابه واختلفوا
 في الصلاة الوسطى فقال أبو حنيفة وأحمد هي العصر وقال مالك والشافعي
 هي الفجر والمختار عند متأخري أصحاب الشافعي العصر **باب شروط**
الصلاة وأركانها وصفاتها أجمع الأئمة على أن للصلاة شر
 يط لا يصح إلا بها تتقدمها وهي الوضوء بالماء أو التيمم عند
 عدمه والوقوف على بقعة طاهرة واستقبال القبلة مع القدرة
 والعلم بدخول الوقت تعيين واختلاف في ستر العورة فقال
 أبو حنيفة وأحمد والشافعي أنه من الشرايط واختلف أصحاب مالك
 في ذلك فمنهم من يقول إنها من الشرايط مع القدرة والذكر حتى
 ولو تعد فصل مكشوف العورة مع القدرة على السرك كانت الصلاة

وقال أبو حنيفة وأحمد
 فصل

وهي التي تتقدمها

فكروا عند

بالماء

باطله ومنهم من يقول هو شرط واجب في نفسه إلا أنه ليس بشرط
 صحة الصلاة فإنه مكشوف العورة عما إذا كان عاصيا ويسقط
 عنه الغرض والمختار عند متأخري أصحابه أنه لا يصح الصلاة
 مع كشف العورة **فصل** أجمعوا على أن الصلاة أركان وهي
 الدخلة فيها والمتفق عليه منها سبعة وهي النية وتكبيره الأخر
 والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس آخر
 الصلاة واختلفوا فيما عدا هذه السبعة من الأركان وهذه
 الشروط والأركان هي فروض الصلاة المتصلة بها وللنفصلة
 عنها ولا بعد من التفصيل والنية للصلاة فرض بالإجماع وهل يجوز
 تقديمها على التكبير من مان يسير وقال مالك والشافعي يجب أن تكون
 مقارنة للتكبير لا قبله ولا بعده وقال الفقهاء امام الشافعية قد يام
 وبها إذا قارنت النية ابتداء التكبير انعقدت الصلاة وقال
 النووي إمام متأخري الشافعية والمختار أنه يكفي المقارنة
 العرفية بحيث لا بعد عما فلا عن الصلاة اعتدأ بالاولين في
 تساهلهم **فصل** اتفقوا على أن تكبيرة الأحرام من فروض
 الصلاة وأنها لا تصح إلا باللفظ **وحكي** عن الزهري أن الصلاة
 تعتقد بمجرد النية من غير تلفظ واتفقوا على انعقاد الأحرام
 بقول المصلي الله أكبر وهل يقوم عليه مقامه قال أبو حنيفة
 يعتد بكل لفظ يقتضي التعظيم كالعظيم والجليل ولو قال
 الله ولم يزد عليه انعقد وقال الشافعي يعتد بقوله الله أكبر
 وقال مالك وأحمد لا يعتد إلا بقوله الله أكبر فقط وإذا كان
 حسن كالعربية فكبر بغيرها لم تعتد صلاته وقال أبو حنيفة
 تعتد ورفع اليدين عند تكبيرة الأحرام سنة بالإجماع واختلفوا

فصل

قال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديمها على التكبير

في حده فقال ابو حنيفة الي ان يجادي اذنيه وقال مالك
والشافعي الي حد ومنكبيه وعن احمد ثلاث روايات اشهرها
منكبيه والثانية الي اذنيه والثالثة التحير واختارها
الحري ورفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه سنة
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ليس بسنة **فصل**
واتفقوا على ان القيام فرض في الصلاة المفروضة على القادر
ممن تركه مع القدرة لم يصح صلاته فان عجز عن القيام صلى
قاعدا وفي كيفية فعود للشافعي قولان احدهما مترجعا **وحكي**
ذلك عن مالك واحمد ورواية عن ابي حنيفة الثاني مفترضا وهو
الاصح وعن ابي حنيفة انه يجلس كيف شا فان عجز عن القعود فذهب
الشافعي انه يضطج على جنبه **فصل** الركن مستقبل القبلة فان لم يستطع
استلقى على ظهره ورجلاه الى القبلة وهو قول مالك واحمد وقال
ابو حنيفة يستلقى على ظهره ويستقبل بوجهه حتى يكون ايماءه
في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يوحى برأسه
الي الركوع والسجود اوحى بطريقة وقال ابو حنيفة اذ انتهى
الي هذه الحالة سقط عنه فرض الصلاة والمصلي في السفينة يحسب
عليه القيام في الوضوء ما لم يخش الغرق او دوران رأسه وقال ابو
حنيفة لا يجبا القيام **فصل** اجمعوا على انه ليس بوضع اليدين على
الشمال في الصلاة الا في رواية عن مالك وهي المشهورة انه يرسل
يديه اسلا وقال الاوزاعي بالتحير واختلفوا في محل وضع
اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت
صدره فوق سرة وعن احمد روايتان اشهرهما وهي التي اختارها
الحذقي كذهب ابي حنيفة والسنة عند الثلاثة ان ينظر المصلي الي

موضع

موضع سجوده **فصل** اتفق الثلاثة على ان دعاء الاستفتاح في الصلاة
سنون وقال مالك ليس بسنة بل يكبر ويفتح القراءة وصفته عند
ابي حنيفة واحمد ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جدار ولا اله الا انت وصفته عند الشافعي وحديث حماد
الذي فطر السموات والارض حنيئا الا يبين الا الله يقول وان امن
المسلمين وقال ابو يوسف المستحب ان يجمع بينهما **فصل** اختلفوا
في السجود قبل القراءة فقال ابو حنيفة يتعبد في اول ركعة وقال
الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعبد في المكتوبة وحكي عن النخعي
وابن سيرين السجود بعد القراءة **فصل** واتفقوا على ان القراءة فرض
على الامام والمفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين الاوليين من غيرها
واختلفوا فيما بعد ذلك فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من
الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة لا تجب القراءة الا في الاوليين
وعن مالك روايتان احدهما كذهب الشافعي واحمد والآخرى
انه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته سجد للشهو واجزائه
صلاته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استأنف
الصلاة **فصل** اختلفوا في وجوب القراءة على المأموم فقال
ابو حنيفة لا تجب سواهم الامام او خافت بل لا تسن له القراءة
حلف الامام بحال وقال مالك واحمد لا تجب القراءة على المأموم
بحال بل كرم مالك للمأموم ان يقرأ فيما يحضره الامام سوا سماع قراءة
الامام او لم يسمع ورفق احمد فاستحب فيه خافت فيه الامام
وقال الشافعي تجب القراءة على المأموم فيما اسر به الامام
والراجح من قوليه وجوب القراءة على المأموم في الجهرية **وحكي**
عن الاصم والحسن ابن صالح ان القراءة سنة **فصل** واختلفوا



اذا قرأ الإمام أو المنفرد
واحدة في الركعة الأولى
اختلاف في الركعة الثانية
انه لا يركع الثانية
ركعتين من الركعات ومن المخرج
معيشتي وفي رواية عنه الفضل
ان يكون القراءة في ج

في تعيين ما يقرأ فقال مالك والشافعي واحد في المشهور عنه ينجين
 قراءة الفاتحة وقال ابو حنيفة يصح بغيرها مما يتيسر واختلفوا
 في البسملة فقال الشافعي واحده هي اية منها يجب قراتها معها
 وقال ابو حنيفة ومالك ليست من الفاتحة فلا تجب ومذهب
 الشافعي الجهر بها وقال ابو حنيفة واحده بالاسرار وقال مالك
 المستحب تركها والافتتاح بالحمد لله رب العالمين وقال ابن ابي
 ليلى بالتحجير وقال النخعي الجهر بها بدعة **فصل** واختلفوا فيمن
 لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن فقال ابو حنيفة ومالك يقر
 بقدر الفاتحة وقال الشافعي يسبح قدرها ولو قرأ بالفارسية لم يجز
 ذلك وقال ابو حنيفة ان شأ قرأ بالعربية وان شأ بالفارسية وقال ابو
 يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجز غيرها وان كان
 لا يحسنها فقرأها بلغته اجزائه ولو قرأ في صلاة من المصحف قال
 ابو حنيفة نفي صلاته وقال الشافعي يجوز ومن احمد روايتان احدهما
 كذهب الشافعي والاخرى يجوز في النافلة دون الفريضة وهو مذهب
 مالك **فصل** واختلفوا في التمامين بعد الفاتحة فالمشهور عن
 ابي حنيفة انه لا يجزئ به سواء الامام او المأموم وقال مالك يجزئهما
 المأموم وفي الامام روايتان وقال الشافعي يجزئ به المأموم وفي الامام
 قولان اصحهما انه يجزئ وهو القديم المختار وقال احمد يجزئ
 الامام والمأموم **فصل** على ان قراءة السورة بعد الفاتحة سنة
 في الفجر وفي الاوليين من الرباعيات والمغرب وهل يسن ذلك في
 بقية الركعات الثلاثة على انه لا يسن وللشافعي قولان اظهرهما
 على انه لا يسن وهو القديم المختار وانفقوا على ان الجهر فيها
 يجزئ والاحفات فيما يخفت به سنة والله اعد العبد الخفي

واحد
 قوام
 بغير الحرب
 نفسه

سنه
 الامام
 وانفقوا

فما

فيما يخفت به والاحفات فيما يجزئ به لا تبطل صلاته بكنه تارك
 للسنة الا فيما حكى عن اصحاب ملك انه ان تعذر بطلت صلاته
 واختلفوا في المنفرد هل يستحب له الجهر قال مالك والشافعي يجب
 والمشهور عن احمد لا يستحب وقال ابو حنيفة هو بالمختار ان شأ
 جهر وسع نفسه وان شأ رفع صوته وان شأ خافت **فصل**
 اجمعوا على ان الركوع والسجود فذان في الصلاة وان التيمم
 حتى يبلغ كفاه ركبتيه مشروع فيه وان لم ين له التكبير الا ما
حكى عن سعيد ابن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قال لا يكبر الا
 عند الافتتاح واختلفوا في الطائفة في الركوع والسجود فقال
 ابو حنيفة لا تجب بل هي سنة وقال مالك والشافعي واحده فرض
 كالركوع والسجود وجمعوا انه ادا ركع فالسنة وضع يديه
 على ركبتيه ولا يضعهما بين ركبتيه **وحكى** عن ابن مسعود
 انه يطبقهما ويجعلهما بين ركبتيه والتسبيح في الركوع
 سنة وقال احمد هو واجب في الركوع والسجود مرة واحدة و
 كذلك التسبيح والدعاء بين السجدين الا ان تركه عنده ناسيا
 لا تبطل السنة ان بين السجدين الا ان تركه عنده ناسيا
 ثلاثا باتفاق وعن الثوري ان الامام يسبح خمسا ليتمكن المأموم
 من التسبيح خلفه ثلاثا **فصل** الرفع من الركوع والاعتدال فيه
 واجب عند الشافعي واحده وعلى المشهور المأموم عليه من مذهب
 مالك وقال ابو حنيفة لا يجب بل يجزئ ان ينحط من الركوع الى
 السجود مع الكراهة والسنة ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم
 ربنا لك الحمد ملئ السموات واملئ الارض واملئ ما شئت من شئ
 بعد اما ما كان او ماموما او منفردا عند الشافعي وقال الثلاثة

بوض
 موضع الجهر

لا يزيد الا امام علي قوله سمح الله لرحمة ولا للمامون علي قوله زينك الحمد
وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد **فصل** اتفقوا على ان السجود
على سبعة اعضاء وهو الوجه والركبتان واليدان وأطراف اصابع
الرجلين واختلفوا في الوضوء من ذلك فقال ابو حنيفة الفرض جهته
والنفذ وقال الشافعي بوجوب الجهة قول واحد وهو المشهور من مذهب
احمد الا ان في خلافه في مذهبه واختلفت الرواية عن مالك
بن القاسم ان الوضوء يتعلو بالجمعة والنفذ فان اخل به اعاد في الوقت
وان خرج الوقت لم يعيد واختلفوا فيمن سجد على كعبه عمامته فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه بحزبه ذلك وقال الشافعي
واحمد في روايته الاخرى لا يحزبه حتى يباشر بجهته موضع سجوده
واختلفوا في ايجاب كشف اليدين في السجود فقال ابو حنيفة واحمد
لا يجب وقال مالك يجب وللشافعي قولان اصحهما انه لا يجب **فصل**
اختلفوا في وجوب الجلوس بين السجدين فقال ابو حنيفة سنة وقال
الامام الشافعي والامام احمد واجب وجلسة الاستراحة سنة
على الاصح من قول الشافعي وقال الثلاثة لا يسجد بل يقوم من السجود
ويتم من سجدة علي يديه وقال ابو حنيفة لا يعتمد بيديه على الارض
فصل واختلفوا في الشاهد الاول وجلوسه فقال الثلاثة
الشاهد الاول يسجد وقال احمد بوجوبه وبين في الجلوس للشبهة الاولى
الاقتراش والثاني التورك عند الشافعي وقال ابو حنيفة السنة
الاقتراش في الشاهدين معا وقال مالك التورك فيهما واتفقوا على انه يجزئ
بكل واحد من الشاهد المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الصحابة
الثلاثة عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله
عنهم فاختر الشافعي واحمد تشهد بن العباس وابو حنيفة تشهد بن

مشروع

بقية في الارض فان اظهر

وما كان

عند الثلاثة

سعود ومالك تشهد عمر فتشهد بن العباس التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله
الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وتشهد بن مسعود التحيات لله
والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
الباخرة رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما وتشهد عمر التحيات لله
الراكيات لله الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
الباخرة وفيه تشهد ان لا اله الا الله وتشهد ان محمدا عبده ورسوله
رواه مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاسانيد الصحيحة
والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشاهد الاخر سنة عند أبي
حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي قال احمد في اشهر روايتيه وتبطل صلاة
بتركها والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك واحمد
حلا فالابي حنيفة قال ابو حنيفة واحمد هو تسليمتان وهل السلام من
الصلاة ام لا قال مالك والشافعي واحمد نعم وقال ابو حنيفة لا وما
الذي يجب منه قال مالك التسليمة الاولى فرض على الامام والمنفرد
وزاد الشافعي وعلي الماموم وقال ابو حنيفة ليست بفرض وعن احمد روايتان
المشهور منهما ان التسليمتين جميعا واجبتان والتسليمة الثانية سنة
عند ابي حنيفة وعلي الاصح عند الشافعي واحمد وقال مالك لا بين للامام
والمنفرد فاما المامور فيسجد عنده ان يسلم ثلاثا اثنتين عن يمينه
وشماله والثالثة تلقا وجهه يدها على امامه **فصل** اختلفوا
في نية الخروج من الصلاة فقال مالك والشافعي في احدي قوليه واحمد
بوجوبها والاصح من مذهب الشافعي عدم الوجوب واختلف اصحاب
ابي حنيفة في فعل المصلي للخروج من الصلاة هل هو فرض ام لا وما

فصل

وقال مالك واحدة وللشافعي قولان
اصحهما تسليمتان

وليس عند حنيفة في هذا

الذي ينوي بالسلام فقال ابو حنيفة الحفظة ومن عن عيينه ويسار
وقال مالك الامام ينوي التحلل فاما المأموم فينوي بالاولي التحلل
وبالثانية الرد على الامام وقال الشافعي ينوي المنفرد على من عينه يسار
من لا يركع والسروجن وينوي الامام بالاولي الخروج من الصلاة والسلام
على المتقدمين والمأموم الرد عليه وقال احمد في المشهور عنه عنه ينوي
الخروج من الصلاة ولا يضم اليه شيئا **فصل** السنة ان يقنت
في الصبح رواه الشافعي عن الخلف الراشد بن الاربعة وهو قول مالك
وقال ابو حنيفة لا يسن في الصبح قنوت وقال احمد القنوت للاب
يدعون للجيش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس به وقال اسحق
هو سنة عند الخوارج لا تدعه الاية واختلاف ابو حنيفة واحمد
من يقنت للخروج من الصلاة المأموم ام لا فقال ابو حنيفة لا يتابعه
وقال ابو يوسف اذا قنت الامام فاقت معه وكان ملك لا يرفع
يديه في القنوت واستحبه الشافعي ومحمد عند الشافعي بعد الركوع
وقال مالك قبله **فصل** اتفقوا على ان الذكر في الركوع سبحان
ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الاعلا والتسبيح والتحميد في الركعة
وسؤال المغفرة بين السجود والتكبيرات مشروع قال الثلاثة هو سنة
وقال احمد في المشهور عنه واجب **فصل** ذكر مرة واحدة وادنى الكمال
في التسبيح ثلاث مرات واتفقوا على ان التكبيرات من الصلاة الا
ما حكى عن ابو حنيفة من ان تكبيرة الافتتاح ليست من الصلاة
والسنة عند الثلاثة ان يضع ركبتيه قبل يديه ادا سجد وقل
ملك يصنع يديه قبل ركبتيه **فصل** ستر العورة عن العيون واجب
بالاجماع وهو شرط في صحة الصلاة وحد العورة من الرجل عند أبي
حنيفة والشافعي ما بين السرة والركبة وعن مالك واحمد روايتان

والمنفرد
بالسلام

فمن صلى خلف
وقال احمد يتابعه

الا عند مالك فانه قال هو واجب
للصلاة وليس بشرط في صحتها

احدها ما بين السرة والركبة والاخرى انما القبل والدبر واتفقوا على
ان السرة من الرجل ليست عورة واما الركبة فقال مالك والشافعي
واحمد ليست من العورة وقال ابو حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انها
من العورة واما عورة المرأة فقال ابو حنيفة كلها عورة الا الوجه
الكونين والقدمين وعنه رواية ان قدميها عورة وقال مالك والشافعي
الاخر وجهها وكفيها وعن احمد روايتان احدهما الا وجهها للمشهور
الا وجهها خاصة واما عورة الامة فقال مالك والشافعي هي كعورة
الرجل وقال بعض اصحاب الشافعي كلها عورة الا موضع الثقبين
الراس والساعدان والساق وعند احمد فيها روايتان احدهما ما بين
السرة والركبة والاخرى القبل والدبر وقال ابو حنيفة عورة الامة كعورة
الرجل وزاد فقال جميع بطنها وظهرها عورة **فصل** لو انكشف من
العورة بعضها لم تبطل الصلاة وقال ابو حنيفة ان انكشف من السورين
قد ردهم لم تبطل صلاته والابطال وعنه ان الفخذ اذا انكشف منه
اقل من الربع لم تبطل الصلاة وقال الشافعي تبطل باليسير من ذلك والكثير
وقال احمد ان كان يسيرا لم تبطل وان كان كثيرا بطلت واليسير
ما بعد غلبا يسيرا وقال مالك ان كان ذكرا قادرا وصلي مكشوف
العورة بطلت صلاته ووجب احمد ستر المنكبين في الفرض وعنه
في النفل روايتان والعريان اذا لم يجد ثوبا لزمه ان يصلي
قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة عند مالك والشافعي وقال ابو
حنيفة يصلي جالسا وان شاق قائما وقال احمد يصلي قاعدا ويومي
فصل اجمعوا على ان طهارة الخبز في ثوب المصلي ويدرله وهكذا
واجبة وهي في شرط في صحة الصلاة عند أبي حنيفة والشافعي
واحمد وجهه هو العلم وعن مالك ثلاث روايات اشهرها انها

بان
من الرجال

وكفيها

بالاجماع

انه ان صلى عالما بحال لم يفتح صلاته او جاهلا او ناسيا صحت وهو
قول قديم للشافعي والثانية الصحة مطلقا مع التجاسة وان كان عالما عابثا
والثالثة البطلان مطلقا والطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة بالجماع
فلو صلى جنب بقوم وصلاته باطلة بلا خلاف سواء كان عالما بجنبته
وقت دخوله فيها او ناسيا واما المأموم فان كان عند دخوله عالما
بجنبته امامة فصلاته باطلة بلا خلاف وان لم يعلم بالامامة فصلاته
صححة عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة باطلة ولو سبقه الحدث فصح
قول الشافعي بطلان الصلاة وهو قول مالك والحمد والقديم من قول الثوري
انها لا تبطل بنبوضا ويبنى على صلاته وهو قول ابو حنيفة وقال
الثوري ان كان حدثه رجعا او قيا بغيره ان كان رجعا او ضحكا
اعاد واجمعوا على ان طهارة البدن من الخسر شرط في صحة
صلاة القادر عليها وعلى ان العلم بدخول الوقت او غلبة الظن على
دخوله شرط في صحة الصلاة اما لكافاته شرط العلم بدخول
الوقت ولو يكف بغلبة الظن **فصل** واجمعوا على ان استقبال
القبة شرط في صحة الصلاة الامر عذر وهو في شدة الخوف في الحرب
وفي الفصل للمسلم سفر طويلا على الراحة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال
حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي يحضرها توجهه اليه
وان كان قريبا منها باليقين وان كان غائبا فالاجتهاد والخير والتقلب
لاصله واجمعوا على انه اذا صلى الى جهة بالاجتهاد ثم بان انه اخطأ
فلا اعادته عليه الا في قول الشافعي وهو الرأى عند اصحابه **فصل**
اد اتكلم في صلاته او علم ناسيا او جاهلا بالتحريم او سبق لسانه
ولم يطل لم تبطل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تبطل بالكلام
ناسيا لا بالسلام وان طال فالاصح عند الشافعي البطلان وعن مالك

ان كان

ان كان لمصلحة الصلاة لا تبطلها كما علام الامام بهوه اذا لم يلبس به
الا بالكلام وعن الاوزاعي ان كان فيه مصلحة كارتداء خمار وتحرير
صبر لا تبطل الصلاة وانفقوا على بطلان الصلاة بالاكل الاناسيا
وكذلك الشرب الا احمد في النافلة **فصل** اذا نابل المصلي شي في صلاة
سمح الرجل وصفت المرأة وقال مالك يمحان جميعا ولو افهم الا يبي
لتسبيح اذا ناوله لم تبطل صلاته وقال ابو حنيفة تبطل الا ان يقصد
تلبيه الامام او دفع المار بين يديه واداسلم على المصلي رد بالاشارة
ولا يجب ذلك عليه بالاتفاق وقال الثوري وعطاء بن رباح
وقال بن السيب والحسن بن علي بن ابي حمزة المصلي ما لم تبطل
صلاته عند الثلاثة وان كان المار حيا او حمارا او كلبا اسود قال
احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبه من الحمار والمرأة شي وممن قال
بالبطلان عند مرد وما ذكر بن عباس واسن والحسن **فصل** ويجوز صلاة
الرجل والى جانبه امرأة عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة تبطل صلاة الرجل
بذلك ولا يكره قتل الحية والعقوب في الصلاة بالاجماع **وحكي** عن النخعي
كرهته وان اكل او شرب عامدا بطلت صلاته عند الثلاثة واختلفوا
يات عن احمد والمشهور عنده انه قال تبطل الوضوء دون النافلة الا في
الشرب فانه سهل فيه **وحكي** عن سعيد بن جبير انه شرب في النافلة
واجمعوا على ان الالفات في الصلاة مكروه **فصل** اختلفوا في الواضع
المنهي عن الصلاة فيها هل تبطل صلاة من صلى فيها فقال ابو حنيفة هي مكروهة
واد اصلي فيها صحت وقال مالك الصلاة فيها صححة وان كانت طاهرة
كرهية لان التجاسة قل ان يخلوا منها غالبا وقال الشافعي الصلاة فيها
صححة مع الكراهية الا المقبرة فلو كان فيها ان كانت مبنوثة لم تصح
الصلاة وان غير مبنوثة كرهت واجزأته والمشهور عن احمد انها تبطل

كل الامور
وان لم تكن عيادة في الصلاة

وعن الطائفة قال لا بأس بشرب الماء في الصلاة

المواضع
اذ تخرج من
المسجد

علي الاطلاق والمشار اليها سبعة المعبرة والمجزرة والمزيلة والحمام وقاعة
الطريق واعطان الابل ولهم الكعبة والله اعلم **باب سجود السهو**
اتفقوا على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سمي في صلاته جبر ذلك
بسجوده ثم اختلفوا فقال احمد والكرخي من الحنفية هو واجب وقال مالك
يجب بالنقصان وليس بالزيادة وقال ابو حنيفة والشافعي هو مسنون
علي الاطلاق واتفقوا على انه اذا تركه سهوا لم يطل صلاته الا في رواية
عن احمد واختلفوا في موضعه فقال ابو حنيفة بعد السلام وقال مالك ان
كان عن نقصان فقبل السلام وان كان من زيادة فبعده وان اجتمع
زيادة من زيادة ونقصان فوضعه عنده قبل السلام وقال الثوري
في المشهور عنه كل قبل السلام الا ان يسهو من النقصان في صلاته ساهيا او شك
في عدد ركعات وبنى علي بن ابي نعيم فانه يسجد بعد السلام ولو شك الامام في عدد
الركعات بنى علي البقيين وهو الاول عند مالك والشافعي وهو قول ابو حنيفة
في المنفرد وعنه في الامام روايتان احدهما كذلك والثانية يبنى علي البا
الظن وقال ابو حنيفة ان حصل شك او امر بطل صلاته وان كان الشك
بعبادة ويتكرر له بنى علي بن ابي نعيم يحكم التحري فان لم يقع له ظن بنى علي
الاقل وقال الحسن البصري ياخذ بالاكثرو يسجد للسهو وقال الاوزاعي متى
شك في صلاته بطلت ولو نسي السجدة الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد اليه
عند الشافعي او قبله محاد وسجد للسهو ان بلغ حد الركعة وعن مالك ان
ما بقيت اليته الا من لم يرجع وقال احمد ان ذكر بعد ما انتصب قايما قبل
ان يقرأ كان مخيرا والاوي ان لا يرجع وقال الخليلي يرجع ما لم يشرع في التواة وقال
الحسن يرجع ما لم يركع ولو قام في خامسة سهوا ثم ذكر فانه يجلس عند الشافعي
فان لم يكن قد تشهد في الركعة تشهد في الخامسة وسجد للسهو وان كان قد
تشهد في الخامسة لم يذهب انه يسجد للسهو ويسلم وهذا قول مالك واحمد

وقال احمد في المشهور عنه
هو قبل السلام وصل

وصل

وقال

وقال ابو حنيفة اذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجع الي الجلوس فان
ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فان كان قد قعد في الرابعة قد تشهد فقد
تمت صلاته ويصيف الي هذه الركعة ركعة اخرى يكونان له نافلة وان
لم يكن قد قعد في الرابعة قد تشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا ووصلي
نافلة فقام الي ثلثة فلا خلاف بين العلماء علي ما قاله في الحاوي الكبير
انه يجوز ان يتم اربعاً ويجوز ان يرجع الي الثانية ويسلم واي ذلك فعمل سجدة
للسهو وان صلى المغرب اربعاً ساهيا وسجد للسهو اجزائه صلاته بالانفاق
وقال الاوزاعي يصيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو كيلا تكون المغرب شقة
ثلاثة اذ اخبره من خلفه انه قد ترك فكل يرجع الي قولهم او يعمل بنفسه
الاصح من ذهب الشافعي وهو عده بحد انه لا يرجع الي قولهم بل يعيد
علي بقية وقال ابو حنيفة يرجع الي قولهم واختلفت الرواية في ذلك عن مالك
فصل لا يتحقق سجود السهو عند الشافعي بترك مسنون سور الفتوت
والشهادة الاول والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة
ان ترك تكبيرات العيد يسجد للسهو وكذا يسجد الامام عده السهو وبالمهر
في موضع الاسرار وعكسه وقال مالك ان جمعة في موضع الاسرار يسجد
السلام وان اسر في موضع الجمعة يسجد قبل السلام وقال احمد ان سجد فحسن
وان ترك فلا بأس ولو قرأ في حال الركوع والجمود او التسهو يسجد للسهو علي ما
نصر عليه الشافعي **فصل** ان تكرر منه السهو كفارة للصحيح يسجدان
بالانفاق وعن الاوزاعي انه اذا كان السهو من جنسين كان زيادة في النقصان
يسجد لكل سهو سجدة **وعنه** بن ابي ليوانه قال يسجد لكل سهو سجدة
مطلقا ولو سهو خلف الامام لم يسجد بالانفاق وان سهر في الامام نحو المأموم
عند مالك وهو الراجح من مذهب الشافعي ورواه عن احمد **باب**
سجود التلاوة هو سنة عند الثلاثة للقاري والسمع وقال ابو حنيفة

والا م م

في الصلاة

كل سهو بالانفاق وان يسجد الامام
سجدة واحدة عند

هو واجب والساح من غير استماع لا يتأكد السجود في حقه عند الثلاثة وقال
حنيفة هما سواء وسجدة الثلاث على الراجح من قول الشافعي واحد
الربع عشر سجدة وهي رواية عن مالك والشافعي واحد على أن في سورة
الحج سجدتين وقال أبو حنيفة ومالك ليس في الحج إلا سجدتان
على سجدة شكر ومن عزيم السجود وقال أبو حنيفة ومالك واحد
في أحدي روايته هي من العزيم وقال الشافعي واحد في الرواية
هي سجدة شكر يستحب في غير الصلاة وتفقدوا على أن في المفضل ثلاث
سجدة في النجم والاشقاق والعلق إلا ما كان في المشهور
لا يسجد في المفضل وتفقدوا على أن باقي السجدة وهي عشر في الأعراف
والرعد والنخل سبحان ومرسم والأول من الحج والقرآن والنمل
تنزيل السجدة وحده فصلت وعدها حتى عشرة سجدة في أدنى
ولو كان التاكيد في غير الصلاة والمستمع في الصلاة لم يسجد المستمع
فيها ولا بعد الفراغ وقال أبو حنيفة إذا فرغ سجد ويستمر شرط
الصلاة فيها بالإجماع **وحكي** عن ابن المسيب أنه قال الحائض توم
برأسها إذا سمعت قراءة السجدة ويقول سجد وجهي لله الذي خلقه
وصوره ولا يقوم الركوع مقامه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يقوم مقامه استسجاء بالركعة قراءة السجدة في الصلاة عند الشافعي
ومالك وقال أبو حنيفة نكرك فيما يسرفها بالقراءة لا فيما به وبه قال
أحمد حتى قال لو أسرها لم يسجد قال الشافعي وإذا سجد الإمام للثلاث
فلم يتباعد المأموم بطلت صلاته كما لو ترك القنوت معه وفي
استغادة إلى السلام عند الشافعي قولان أظهرهما يكبر للهوي وللرفق
ويسلم من غير تشهد هذا قول أحمد وعن أبي حنيفة أنه يكبر للسجود
والرفع ولا يسلم وكذلك قال مالك ولو كرر قراءة آية سجدة وهو على

رصل

للأربعة

ظهر

الثالث

وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد طهره إلا في قول بعض الشافعية
أنه يتطهر ويأتي بجميع السجدة وهل تبدأ داخل السجدة أم تتكبر
على تكبيرة قال أبو حنيفة السجدة عن القراءة الأولى فيها غني عن التكرار
بتكرار القراءة في السجدة الواحد **فصل** ويستحب عند الشافعي
واحد لم يحدث عنده نعمة أو أودعت عنه نعمة أن يسجد
شكر لله تعالى قال الطحاوي وأبو حنيفة لا يري سجود الشكر
وروي محمد عنه أنه كرهه ومالك يقول بكراهته منفرد عن الجماعة
ونقل عنه القاضي عبد الوهاب أنه قال لا بأس به وهو الصحيح
ويستحب للمصلي إذا أمرت به آية رحمة أن يسألها أو آية
عذاب أن يستغيث وقال أبو حنيفة بكراهته ذلك في الفرض
باب صلاة النفل كذا السنن الرواية مع الفرائض
الوتر وكذا الفجر وأكدها عند مالك والشافعي الوتر وعند
أحمد ركعتي الفجر اتفاقهم أنها سنة وقال أبو حنيفة الوتر
واجب ليس بفرض وتفقدوا على أن النوافل الراجعة ركعتان
قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان
بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ثم زاد أبو حنيفة الشافعي
قبل العصر أربعاً لأن أبي حنيفة قال وإن شاركتين كمالهما
قبل الظهر أربعاً وزاد الشافعي فكل بعدها أربعاً وقاله الجماعة
الجمع أبو حنيفة إن شاء صلى بعدها أربعاً وإن شاء ركعتين وإن شاء
أبو حنيفة أربعاً قبل العشاء وكل بعدها أربعاً وسنة الجمعة
أربع قبلها وأربع بعدها والسنة في التطوع الليل والنهار يسلم
من كل ركعتين فإن سلم من كل ركعة جاز عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجوز وقال في صلاة الليل إن شاء
صلى ركعتين أو أربعاً أو ستاً أو ثماناً بمسليمة واحدة

المجلس

عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة
الوتر ثلاث ركعات

وبالنهار يسلم من كل اربع **فصل** اقل الوتر ركعة
واكثره احدى عشر وادي الكمال ثلاث ركعات بتسليمه
واحدة لا يزاد عليها ولا ينقص منها وقال مالك الوتر ركعة
فيلها تسع منفصل عنها ولاحد لهما قبلها من السفيح واقله
ركعتان ويقر في الاخير من الوتر سورة الاخلاص والمعوذتين
عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحد سورة الاخلاص
وحدها واذا اوتر ثم سجدة لم يعدة على الاصح من مذهب
الشافعي ومذهب ابى حنيفة وقال احمد يشفعه بركعة ثم يعيده
والسنة ان يقنت اخر وقرة من نصف الثاني في شهر رمضان
عند الشافعي وهو المشهور عن مالك وقال ابو حنيفة احمد
يقنت في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة الشافعية والي
عبد الله الزبير وابى الوليد النيسابوري وابى الفضل
بن عديان وابى منصور بن مهوان ومن السنن صلاة
التراويح في شهر رمضان عند ابى حنيفة والشافعي واحد
وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات وفعلها في الجماعة فقل
وقال ابو يوسف من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع
الامام فلا يحب ان يصلي في بيته وقال مالك قيام رمضان
في البيت لمن قوى عليه احب الي **وحكى** عنه ان التراويح
سته وثلاثون ركعة **فصل** اتفقوا على ان
وجوب قصا الفوات ثم اختلفوا في قضائها في الاوقات
الممنى عنها فقال ابو حنيفة لا يجوز وقال مالك والشافعي
واحد يجوز ولو طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح لم
يتطل صلته عند مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة

وصل

وصل

يتطل

يتطل صلته واقفوا على ان الشمس لا غابت على المصلين على ان
صلاته صحيحة **تنبيه** ومن فاته شي من السنن الراتبة
من فضاولة ولو في اوقات الكراهة كالقرايط على القول الراجح من
مذهب الشافعي وهو واحد الواديين عن احمد وقال مالك لا
يقضى مع الفريضة اذا فاتت **فصل** من دخل المسجد
وقد اقيمت الصلاة لم يصلي تحية المسجد ولا غيرها من
السنن عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك اذا ان
اقلت الركعة الثانية من الصبح استغسل بركعتي الفجر
خارج المسجد **فصل** الاوقات التي تلحق عن الصلاة
فيها عند مالك اربعة اشان ففيها لاجل الفعل واثان
لاجل الوقت الاول بعد العصر حتى يصفر الشمس وبعد
الصبح حتى تطلع لانه لو لم يصلي العصر او الصبح دخل
وقتها لحبانه ان يصلي ما شاء بخلاف فاد اصلاها
لم يصلي حتى تطلع الشمس وتغرب فعلم ان النهي لاجل
الصلاة وهذا موضع اتفاق والثاني اذا طلعت
الشمس حتى ترتفع وبعد الاصفر حتى تغرب وعند مالك
وابى حنيفة والشافعي وقت خامس وهو استنوا الشمس
حتى تزول وقال مالك واحمد تقضي القرايط فيحامي
عنه لاجل الوقت لا التوافق وقال الشافعي تقضي القرايط
في الاوقات كلها وكذا يفعل المواقف التي لها سبب
كالتحية وركعتي الطواف وسجود التلاوة والمند
ورة وتجدد الطهارة وقال ابو حنيفة ما يهي عنه
لاجل الوقت لا يجوز ان يصلي فيه صلاة فرض سوى

يقضى وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة

عند اصفاء الشمس وان غلب الليل
 عند اصفاء الشمس وان غلب الليل
 عند اصفاء الشمس وان غلب الليل

عصر يومه لم يصلها عند طلوع الشمس قال فلو صلاها
 فطلعت الشمس هو فيها بطلت صلاته ومضى ركعتي الفجر
 كره له التفتل بعدها عند أبي حنيفة والثافعي واحمد وقال
 مالك لا يكره ذلك هذا في غير مكة وامامكة هل يكره التفتل
 بها في اوقات النهي لم لا قال مالك والثافعي لا يكره وقال ابو
 حنيفة واحمد يكره **باب صلاة الجماعة**
 اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وانه يجب اطهارها
 في الناس فان امتنعوا كلهم منها قوتلو او اجمعوا على ان اقل
 الجمع الذي ينعقد صلاة الجماعة في الفرض غير الجمعة اثنتان
 امام ومأموم قائم عن عينة لان عند احمد اذا كان خلف
 الامام واحد ووقف عن سيار الامام فان صلاته تبطل
 واختلفوا هل الجماعة واجبة في الفرض غير الجمعة فذهب
 الشافعي على انها فرض على الكفاية وهو الاصح عند المحققين
 من اصحابه وقيل سنة وهو المشهور عنهم وقيل فرض
 عين ومذهب مالك انها سنة وقال ابو حنيفة هي فرض
 كفاية وقال بعض اصحابه هي سنة وقال هي واجبة
 على الاعيان وليست شرطاً في صحة الصلاة وان صلي
 منفرد مع القدرة على الجماعة اشتم وصحت صلاته وجاء
 الشافعي بيده من افضل لكن لا الكراهة في الجماعة لمن عند
 فعي واحمد وقال مالك تكرر الجماعة للنساء **فصل**
 من نية الجماعة في حق المأمور بالاتفاق ونية الامام
 لا يجب بل هي مستحبة عند مالك والثافعي الا في الجمعة
 وقال ابو حنيفة ان كان من خلفه نساء وحبب النية وان

ب
 الجماعة

احمد

ابو حنيفة

رجاء

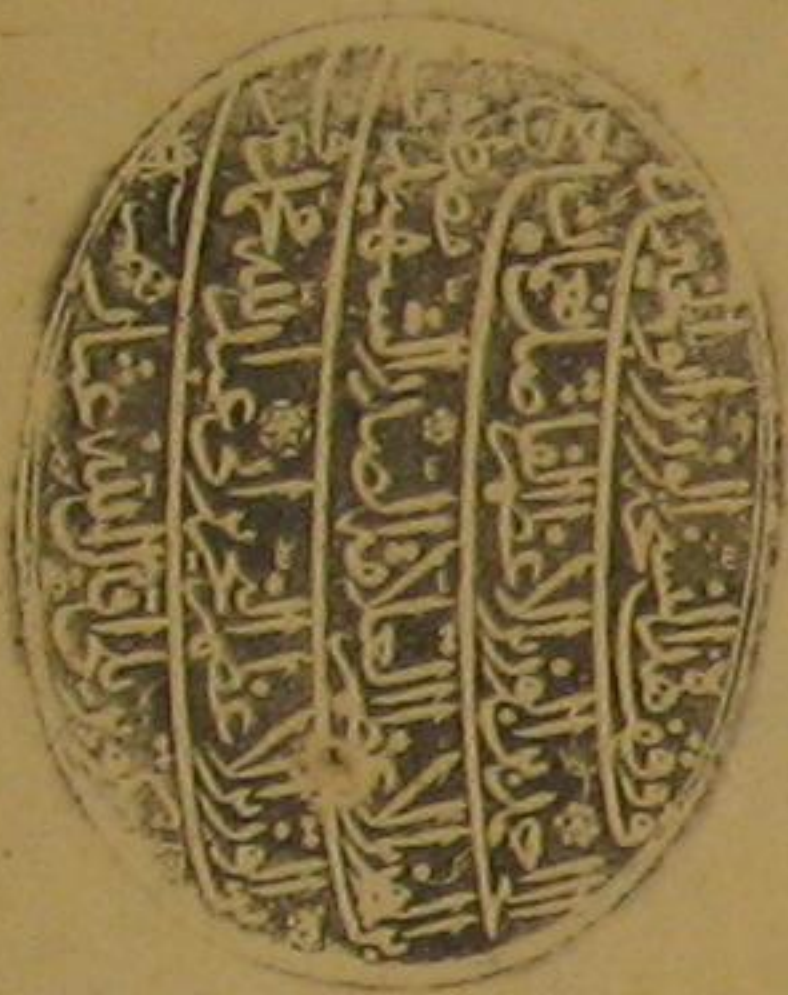
رجاء الا فلا واستثنى الجمعة وعرفة والعيدين فقال لا بد من نية
 الامامة في هذه الثلاثة على الاطلاق وقال احمد نية الامامة
 شرط ومثله في فرض الوقت فاقبعت الجماعة فليس له ان يقطعها
 ويدخل مع الجماعة بالاتفاق فان نوى الدخول معهم من غير
 قطع للصلاة فللشافعي قولان الصحيح انها تصح وهو المشهور
 غير ملك واحمد وقال ابو حنيفة لا تصح **فصل** وما ادركه
 الميسوق مع الامام فهو اول صلاته فعلا وحكما عند الشافعي
 فيعيد في الباقي القنوت وقال ابو حنيفة ما يدركه المأمور
 من صلاة الامام اول صلاته في التشهدات واخر صلاته
 في القرآن وقال مالك في المشهور عنه هو اخرها وعن احمد
روايتان فصل من دخل المسجد فوجد امامه قد
 فرغ من الصلاة فان كان المسجد في غير ممر الناس كره له
 ان يستأنف فيه جماعة عند أبي حنيفة ومالك والثافعي
 وقال احمد لا تكرر اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال ومن
 صلى منفرد ثم ادرك جماعة يصلون استحب له ان يصلها
 معهم عند الشافعي وبهذا قال مالك الا في المغرب
 فان صلى جماعة ثم ادرك جماعة اخر ففعل بعد الصلاة
 الراجح من مذهب الشافعي نعم وهو قول احمد الا في الصبح
 والعصر وقال مالك من صلى في جماعة لا يبعد ومن
 صلى منفرد اعاد في الجماعة الا المغرب وقال الاوراعي
 الا الصبح والمغرب وقال ابو حنيفة لا يبعد الا الظهر
 والعشاء وقال الحارثي بعد الا الصبح والعصر واد اعاد
 ففرضه الاول على الراجح من مذهب الشافعي والثانية

تطوع وهو قول أبي حنيفة وأحمد وعمران بن دينار والشعبيان هما
 جميعا فرضه **فصل** إذا أحسن الإمام بداخل وهو إذا كان
 أو في التشهد الآخر فهل يسحب استطاع أم لا للشافعي قولان
 أحدهما أنه يسحب وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة وما لك بكم
 وهو قول للشافعي وإذا أحدث الإمام فهل له أن يستخلف
 قال أبو حنيفة وملك وأحمد نعم وللشافعي قولان أحدهما
 الجواز وإذا سلم الإمام وكان في المأمومين مسبوقة فقد
 من يتم بهم الصلاة لم يجز في الجمعة بالاتفاق وفي غير الجمعة
 في مذهب الشافعي اختلاف تصحيح واضطراب نقل والأصح
 في الرافعي والروضة المنع والصحيح في شرح المذهب النهي
 وبالجواز وأما بعماده والعمل عليه ولو نوى المأموم
 مقارفة الإمام من غير عذر لم تبطل صلاته على الراعي من
 الشافعي وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة وما لك تبطل
فصل اتفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن
 بينهما طريق أو يفرض الأيتام واختلفوا فيما إذا كان
 بين الإمام والمأموم نهرا وطريق فقال مالك والشافعي
 يصح وقال أبو حنيفة لا يصح ولو صلى في بيته بصلاة
 الإمام في المسجد وهناك حائل منع رويته الصفوف قال
 مالك والشافعي وأحمد لا يصح وقال أبو حنيفة في المشهور
 عنه يصح **فصل** واتفقوا على جواز أمدا المتنفل
 بالمفروض واختلفوا في اقتداء المفروض بالمسفل فقلا
 أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز وقالوا لا يصح فرضا
 خلف من يصلي فضا آخر وقال الشافعي يجوز **فصل** الاقتداء

بالصبي المسمى في غير الجمعة صحيح قطعا عند الشافعي خلافا
 للثلاثة حيث قالوا لا يصح الاقتداء به في الفرض اختلفت
 الرواية عنهم في الفعل والراح من قول الشافعي صحة الاقتداء
 به في الجمعة والمبالغ أوي بالامامة من الصبي بخلاف الاقتداء
 بالعبد صحيح في غير الجمعة من غير كراهة وكراهة أبو حنيفة
 امامة العبد وامامة الأحرر صحيحة بالاتفاق غير مكره
 إلا عند بن سيرين وهل هو أوي من البصير رضي الشافعي على أنه
 سوا وقال أبو حنيفة البصير أوي واختار الشيرازي
 من الشافعية وجماعة وتكره امامة من لا يعرف أبوه عند
 الثلاثة وقال أحمد لا تكرر **فصل** امامة الفاسق
 صحيحة عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة فقال
 مالك إن كان فسقه بلان أو يلا لا تصح امامته وتغير الصلاة
 من صلى خلفه وإن كان بيا أو يلا أعاد ما دام في الوقت
 وعن أحمد روايتان أشهرهما لا تصح ولا تصح امامة
 المرأة بالرجل في الغرايض بالاتفاق واختلفوا في جواز
 امامتها بهم في صلاة التراويح خاصة وأجاز ذلك أحمد
 بشرط أن تكون متأخرة ومنعه الباكون **فصل** الختل
 في الأولى بالامامة هل هو الأفقه أو الأقل فقال
 أبو حنيفة ومالك والشافعي الأفقه الذي حسن الفاحة
 الأولى وقال أحمد الأقل الذي حسن جميع القرآن وأحكم
 الصلاة الأولى واختلفوا في صلاة الأمي وهو الذي لا
 يقيم الفاحة بالأقارب فقال فقهاء أبو حنيفة تبطل
 صلاتها وقال أبو حنيفة وأحمد تبطل صلاة الفقاري

وحده وقال الشافعي صلاة الامم صحيحة وفي صلاة القاري قول
 اصحهما البطلان ولا تجوز الصلاة خلف محدث بالاتفاق
 فان لم يعلم بحال صحة صلاته في غير الجمعة عند الشافعي واحد
 واما في الجمعة فان تم العدد بغير صحة صلاة من خلفه على الصحة
 من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة واحد يبطل صلاة خلف
 المحدث **فصل** وقال مالك ان كان الامام ناسيا تحدث نفسه فصلا
 من خلفه صحيحة او علم ان يبطل صلاته **فصل** تصح صلاة
 القائم خلف القائم عند ابو حنيفة والشافعي وعن مالك
 روايتان قال احمد يصلون خلفه فعود او يجوز للراعي ان يجلس
 ان يات بالمومي في الركوع والسجود عند الشافعي واحد وقال مالك
 وابو حنيفة لا يجوز **فصل** قال مالك والشافعي واحد
 ينبغي للامام ان يقوم بعد الفراغ من الاقامة حتى يعدل الصف
 وقال ابو حنيفة اذا قال المودن في الاقامة حي على الصلاة
 قام وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام
 واحرم فاذا سمع الاقامة احد الامام في القراءة **فصل** يقف
 الرجل الواحد عن يمين الامام فلو وقف عن يساره ولم يكن عن يمينه
 احد لم تبطل صلاته عند الثلاثة وقال احمد تبطل **وحكى**
 عن ابن المسيب انه قال يقف المأموم عن يسار الامام وقال النخعي
 يقف خلفه الى ان يركع فان جا اخر والا وقف عن يمينه اذا
 ركع فان حضر رجلان صفا خلفه بالاتفاق **وحكى** عن ابن
 مسعود ان الامام يقف بينهما ولو حضر صبيان مع الرجل
 فذهب الشافعي انه يقف الرجل في الصف الاول ثم الصبيان خلفهم
 ومن اصحابه من قال يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم بينهما

الصلاة وهو قول مالك ولو حضر نساء وقفن خلف الصبيان
 ولو وقفت امرأة في الصف الاول بين الرجال لم تبطل صلاة واحد
 منهم بالاتفاق **وحكى** عن ابو حنيفة انه قال تبطل صلاة
 من على يمينها وسماتها ومن خلفها ولا تبطل صلاتها **فصل**
 من وقف من المفسدين خلف الصف منفرد اجزائه عند الثلاثة
 مع الكراهة وقال احمد تبطل صلاته ان ركع مع الامام وحده
 وقال النخعي كصلاة المصلي خلف الصف واحدة اذا تقدم
 المأموم على امامه في الموقف بطلت صلاته عند ابو حنيفة واحد
 وقال مالك صلاته صحيحة وللشافعي قولان الحديدي الرابع
 منهما البطلان وارتفاع المأموم على امامه وعكسه مكروه
 بالاتفاق الحاجة فيستحب عند الشافعي واذا كانت الجماعة
 في المسجد فلا اعتبار بالمشاهدة ولا بائصال الصفوف عند
 الشافعي واذا كانت الجماعة في المسجد واما يعتبر العلم بصلاة
 الامام وان خرجت الجماعة عن المسجد فان كان الامام في موضع
 اخر فان اتصلت الصفوف بمن في المسجد فالصلاة صحيحة
 وان كان بين الصفين فصل قريب وهو ثمانية ذراع
 فادونها وعلموا بصلاة الامام فالمنح ان صلاتهم صحيحة
 وقال مالك اذا صلى في داره بصلاة الامام وهو في المسجد
 وكان يسمع التكبير الا فتداني صلاة الجمعة فانها لا تصح
 الا في الجماعة ورعا به المتصلة به وقال ابو حنيفة يصح الا
 فتداني الجمعة وغيرها وقال عطاء الاعتبار بالعلم بصلاة
 الامام دون المشاهدة دون الحائيل **وحكى** ذلك عن النخعي
 والحسن البصري **باب صلاة السافر** اتفقوا على ان صلاة



واختلفوا

جواز القصر في السفر هو رخصة او غرصة فقال ابو حنيفة هو غرصة
وشدد فيه وقال مالك والثافعي واحد هو رخصة في السفر الحار
وحكي عن داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا انه يختص
بالخوف ولا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص برخص حال
عند مالك والثافعي واحد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك ولا يجوز
القصر الا في مسيرة موحدين بسير الاثقال او يوم وليلة ستة
سنة عشر فرسخا اربع برده عند الثافعي ومالك واحمد وقال ابو
حنيفة لا يقصر في اقل من ثلاثة مراحل اربعة وعشرون فرسخا
وقال الاوزاعي يقصر في مسيرة يوم وقال داود يجوز القصر في طول
السفر وقصره وادان السفر في ثلاثة ايام قال القرافي
افضل بالاتفاق فان تم جازع عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يجوز وهو قول اصحاب مالك ولا يجوز الا بعد مفارقة بليان
البلد عند ابو حنيفة والثافعي واحد وعن مالك روايتان
احدهما انه يفارق بليان بلده ولا يجاديه من عينه ولا يجاديه
والثاني ان يكون من المثلثة اميال **وحكي** عن الحارث
بن ابي ربيعة انه اراد سفر فضلي بهم ركعتين في منزله ومهم
الاسود وغير واحد من اصحاب عبد الله وعمر بن الخطاب انه قال
اذا خرج بفار لم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم
يقصر حتى يدخل النهار **فصل** اذا اقتدي المسافر بغير
في جزء من صلاة لزمه الاتمام خلافا لما لك حيث قال اذا اراد
من صلاة المقيم قدر ركعة لزمه الاتمام والا فلا وقال الحق بن
راهويه يجوز للمسافر القصر خلف المقيم ومن صلى الجمعة فافتد
به ما في بيوت الظاهر قصر الزم الاتمام لان صلاة الجمعة

وذلك يومان

فصل

صلاة

صلاة المقيم هذا هو الرابع من مذهب الثافعي **فصل** الملاح
اذا سافر في سفينة فيها اهله وماله فقد قصر الثافعي على انه له
القصر وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وقال احمد لا يقصر وكذلك
المكافئ الذي يسافر ايماء قال احمد لا يتخير والثلاثة على انه
يتخير فيقصر ويفطر **تنبيه** لا يكره لمن يقصر الصلاة **التقل**
في السفر عند ابي حنيفة ومالك والثافعي واحد وجماعهم العلماء
سوى الروايت عن لم يرد ذلك جماعة منهم بن عمر ثبت ذلك عنه
في الصحيحين وانه انكر ذلك علي من رآه يفعله **فصل**
لنوى المسافر اقامة اربعة ايام غير يومي الدخول والخروج
صا رقيقا عند مالك والثافعي وقال ابو حنيفة اذا نوى اقامة
خمسة عشر يوما مقيما وان نوى اقل فلا وعن ابن عباس تسعة
عشر يوما وعن احمد انه ان نوى اقامة مدة يفعل فيها اكثر من
عشرين صلاة ولو اقام ببلد بليان ان يرحل اذا حصل حاجته **ثم**
يتوقفها كل وقت فلكثافي اقول انها اربعة ايام ان يقصر
ثمانيه عشر يوما والثاني اربعة والثالث اربعة وهو مذهب ابي
حنيفة **فصل** فائت صلاة في الحضر فقصها تكميم
وقال بن المنذر ولا اعرف فيه خلافا الا ما حكي عن البصري
والاستطهر **وحكي** عن المزني في مسايله المعتن ان
يقصر وان فائت صلاة في السفر فقصها في الحضر فلكثافي
قوله ان اصحهما الامام وهو قول احمد والثاني القصر وهو
قول ابي حنيفة ومالك **فصل** يجوز الجمع بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء تقديمهما وتأخيرهما فقد السلف
عند مالك والثافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يجوز الجمع

التقل

ثم

في السفر قضاء

بعد



بين الصلوتين بعد السفر بحال ويجوز الجمع بعد المطر بين الظهر والعصر تقدماً في وقت الأوله منهما عند الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز ذلك مطلقاً وقال مالك وأحمد يجوز ذلك بين المغرب والعشاء بين الظهر والعصر سوى قوى المطر وضعيف أو بل الثوب وهذه الرخصة تختص بمن يطهر. يصلي جماعة بعد يقصد من بعد ينادي بالمطر في طريقة وأما من هو في المسجد أو يصلي في بيته جماعة أو يمشي إلى المسجد في كن أو كان المسجد في باب داره ففيه خلاف عند الشافعي وأحمد والأصح في ذلك عدم الجواز **وحكم** عن الشافعي يصر في الأملا وأما الوحد من غير مطر فلا يجوز الجمع به عند الشافعي وقال مالك وأحمد يجوز ولا يجوز الجمع للمرض والخوف على ظاهر مذهب الشافعي وقال أحمد بجواز وهو وجه اختاره المتأخرون من أصحاب الشافعي قال النووي في شرح المذهب وهذا الوجه قوى جداً وعن ابن سيرين أنه يجوز الجمع من غير خوف ولا مرض لحاجة ما لم يتخذه عادة واختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الضرر غير خوف ولا مرض ولا مطر **باب صلاة الخوف** أجمعوا على أن صلاة الخوف تأبى الحكم بمعد النبي صلى الله عليه وسلم **وحكم** عن المذني أنه قال في منسوخه وعن أبي يوسف أنها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الضرر أربع ركعات وفي السفر ركعتان واتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف معتد بها وأما الخلاف في الترجيح **فصل** ولا يجوز صلاة الخوف المدة والاعتدال حنيفة ويجوز جماعة وفرادى وقال أبو حنيفة لا تفعل في جماعة ويجوز في الضرر فيصلي بطائفة ركعتين والأخرى

على الجواز
وصل

ركعتين

ركعتين عند الثلاثة وقال مالك لا تصلي صلاة في الضرر وأما أصحابه ذلك **فصل** اختلفوا في الصلاة حال الخوف كما إذا التهم القتال واشتد الخوف فقال أبو حنيفة لا يصلون في هذه الحالة ويخرجون الصلاة إلى أن يقدروا وقال مالك والشافعي وأحمد لا يخرجون بل يصلون على حسب الحال ويخرجونهم إذا صلوا حيث ما أمكن رجالاً أو ركباناً مستقبل القبلة وغير مستقبلين يومون في الركوع والسجود بروسهم وهل يجب حمل السلاح في صلاة الخوف أم لا قال أبو حنيفة والشافعي في الظاهر قوليه أنه يجب واتفقوا على أنهم إذا راوا أسوداً فظنوا عدواً فصلوا ثم بان خلاف ما ظنوه أن عليهم الإعادة إلا في قول الشافعي ورواية أحمد **فصل** اتفقوا على أنه لا يجوز الرجل لبس الحرير في غير الحرب واختلفوا في لبسه في الحرب فأجاز مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وكراهه أبو حنيفة وأحمد واستعمال الحرير في الجلوس عليه والاستناد إليه حرام كاللبس بالاتفاق **وحكم** عن أبي حنيفة أنه خصر التحريم باللبس **باب صلاة الجمعة** اتفقوا على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وغلظوا من قال هي فرض كفاية وإنما تجب على المقيم ولا تكلم مسافراً بالاتفاق **وحكم** عن الزهري والشافعي وجوبها على المسافر إذا سمع النداء ولا يجب ذلك على صبي ولا مسافر ولا عبد ولا امرأة إلا في رواية عن أحمد في العبد خاصة وقال داود تجب ولا تجب على إمرأته الم يجد قابلاً بالاتفاق فإن وجدته وجب عليه بالاتفاق عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا تجب **فصل** ومكان خارج للمصر لا تجب فيه الجمعة وجميع النداء الزم القصد إلى الجمعة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة من سكن خارج المصر فلا الجمعة عليه وإن سمع النداء

بمستحب غير واجب وقال مالك وإن شافعي في أحد قوليه

في موضع

فوقه

ومن الجمعة عليه كالمسافر المار ببلدة فيها تخير بين فعل الجمعة والظفر
 بالاتفاق وفعل يكره الظفر في جماعة يوم الجمعة في حق من لا يمكن التماس
 الجمعة قال ابو حنيفة يكره وقال مالك والثافعي واحد لا يكره بل قال
 الثافعي ليس **فصل** اذا اتفق يوم عيد يوم الجمعة فالاصح عند الثا
 فعي ان الجمعة لا تسقط عن اهل البلد بصلاة العيد واما من حضر
 من اهل القرى فالراجح عنده سقوطها عنهم فاد اصلوا العيد جاز
 لهم ان يصرفوا ويتركوا الجمعة وقال ابو حنيفة بوجوب الجمعة
 على اهل البلد والقرى ايضا وقال احمد لا تجب الجمعة لاهل القرى
 ولا على اهل البلد بل يسقط فرض الجمعة بصلاة العيد ويجزئ
 الظفر **فصل** تعطى تسقط الجمعة والظفر معا في ذلك اليوم فلا صلاة
 بعد العيد الا العصر **فصل** من كان من اهل الجمعة واراد السفر
 بعد الزوال لم يجز له الا ان يمكنه الجمعة في طريقه او ينصرف
 عن الرفقة وهل يجوز قبل الزوال قال ابو حنيفة ومالك يجوز
 والثافعي قولان اصحهما عدم الجواز وهو قول احمد قال
 الا ان يكون سفرهما د والبيع بعد الزوال مكروه وبعد
 الاذان الثاني حرام لكنه تصح عند ابو حنيفة والثافعي
 وقال احمد ومالك لا يصح **فصل** اختلفوا في الكلام في حال
 الخطبة لمن لا يسمعها فقال الثافعي واحمد يجوز والسحب الانصاف
 وقال ابو حنيفة لا يجوز الكلام حينئذ يسمع او لم يسمع وقال
 مالك الانصات واجب قرب من بعدوا واختلفوا في الكلام لم يسمع
 فقال ابو حنيفة ومالك والثافعي في القديم بتحريم الكلام
 على المستمع والمخاطب معا الا ان مالكا اجاز الكلام للمخاطب

خاص

في حال الخطبة

خاصة بما فيه مصلحة الصلاة نحو ان يزجر الداخلين عن تحطى الرقا
 وان خاطب انسانا بعينه جاز كذلك الانسان له ان يجيبه كما
 فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الثافعي في الام لا يحرم
 عليهما الكلام بل يكره والمشهور عن احمد انه يحرم على المستمع
 دون المخاطب **فصل** لا تصح الجمعة عند الثافعي الا في ابلية يستو
 طنهما من تنعقد بهم الجمعة من بلدة او قرية وقال مالك القرى
 التي تجب الجمعة فيها ما اذا كانت بيوتها متصلة وفيها مسجد وسوق
 وقال ابو حنيفة لا تصح الا في مصراع لهم سلطان فان خرج اهل البلد
 الى خارج المرفق اقاموا الجمعة لم تصح عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تصح
 اذا كان قريبا من البلد كصلى العيد والمستحب ان لا تقام الجمعة
 الا باذن السلطان فان اقيمت بغير اذنه صححت عند مالك والثافعي
 وقال ابو حنيفة لا تنعقد الا باذن السلطان **فصل** لا تنعقد
 الجمعة الا بربعين عند الثافعي واحد وقال ابو حنيفة تنعقد بربعة
 وقال مالك تنعقد بمادون الاربين غير انها لا تجب على الثلاثة
 والاربعة وقال الاوراعي وابو يوسف تنعقد بثلاثة وقال ابو
 ثور الجمعة كباير الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صححت
 فلو اجتمع اربعون مسافرين واقاموا الجمعة لم تصح وقال ابو حنيفة
 تصح اذا كانوا في موضع الجمعة وهل تنعقد الجمعة بالعبيد والمسا
 فرين قال ابو حنيفة ومالك تنعقد وقال الثافعي ومالك في رواية
 اشهد بجوز سقوط فرضها بالجمعة وقال مالك في رواية من القسم
 واحد في رواية لا يجوز وهل تصح امامة الصبي في الجمعة ام لا
 للشافعي قولان احدهما نعم كالبالغ والثاني لا لعدم فرضه بالجمعة
 اذ لا فرض عليه وهذا القول الثاني مذهب ابو حنيفة ومالك احمد

واحد لا تنعقد وهل يجوز ان يكون
 واحد بعد ما في الجمعة قال ابو حنيفة
 والثافعي

سقوطه

لا فم منعوا امامته في الفرائض والجمعة اولى والاصح من مذهب الشافعي
عند اكثر اصحابه الجواز وقال امام الحرمين موضع الخلاف ما اذا
ثم العدد بغيره فاما اذا تم به فلا جمعة **فصل** اذا احرم الامم
بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه قال ابو حنيفة وما لك ان كان قد صلا
ركعة وسجد فيها سجدة اتمها جمعة وقال صاحباه ان انقضوا
بعد ما احرم بهم اتمها جمعة وللشافعي قول اصحابها انها تبطل
ويتمها ظم وهو قول احمد وان انقضوا في الخطبة لم يحسب المنفرد
في غيرهم بلا خلاف لفقهاء المقصود وان عادوا قبل طول الفضا
بني على الخطبة وبعد طوله فقولان اصحهما وجوب الاستبنا **فصل**
لا تصح الجمعة الا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال احمد بالجواز قبل
الزوال ولو شرع في الوقت ومدها حتى خرج الوقت اتمها ظم
عند الشافعي وقال ابو حنيفة تبطل صلاة نحر وج الوقت ويبدل
الظهر وقال مالك يصلي الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يفرغ الا
بعد غروبها وهو قول احمد **فصل** اذا ادرك السبوق مع الامم
ركعة ادرك الجمعة او دونها فلا يل بصلها اربعا عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يدرك الجمعة باني قد راد ركعة
من صلاة الامام وقال طاووس لا يدرك الجمعة الا بادراك الخطبتين
فصل اتفقوا على ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة حتى ينفذ
منها خطبتان وقال الحسن البصري هما سنة ولا بد من الايتان
بما سمي خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان حمد الله عز وجل
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى و
قراءة اية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الشافعي وقال
ابو حنيفة لو سجد او هلك جزءا ولو قال الحمد لله وتزلزل

وقال مالك ان انقضوا (بعد)
صلى ركعة بسجدة اتمها جمعة

اذا لم يصلي الجمعة حتى
دخل وقت العصر

فلا تصح الجمعة

ذلك

ذلك ولم يجز الى غيره وخالفه صاحباه وقال لا بد من كلام يسمى خطبة
في العادة ومن مالك روايتان اهداهما انه اذا سجد او هلك جزءا والثانية
انه لا يجزى الا ما سمي خطبة في العرف من كلام مولف له بال **فصل الخطبتين** القيم في
مع القدر مشروع بالاتفاق واختلفوا في وجوبه فقال مالك في الشافعي هو واجب
وقال ابو حنيفة واحد لا يجب واوجب الشافعي خاصة الجلوس بين الخطبتين
ويشترط الطهارة في الخطبتين على الراي من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة
واحد وما لك لا يشترط وهو قول للشافعي واذا صور الخطيب المنبر
سلم على الحاضرين عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك دكره
السلام عليهم لانه سلم عليهم وقت خروجه اليهم وهو على الارض
فلا يعيده نائبا على المنبر ومن دخل والامام يحط بصلتي تحية
المسجد عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك دكره له ذلك لا تختلفوا
هل يجوز ان يكون المصلي غير الخاطب فقال ابو حنيفة يجوز لعذر
وقال مالك لا يصلي الا من كان خطيبا وللشافعي قولان الصحيح جوازا
وعز احمد روايتان ومن السنة قراءة سورة في الجمعة والمنافقان
اوسبح والغاشية فهما سنتان عرفتا من فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم **وحكي** عن ابي حنيفة انه قال لا تختصر القراءة
بسورة دون سورة **تنبيه** العمل للجمعة سنة عند جميع
الفقهاء الا داود والحسن والمستحب ان يكون العمل لها عند الخروج
اليها ووقت جواز من الفجر عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال
مالك العمل الا عند الدوايح اليها والاستحباب انما هو للحاضر
وقال ابو ثور هو مستحب لكل احد حضرها او لم يحضرها ولو اغتسل
للجمعة وهو حبيب فنوي الجنابة والجمعة اجزاء عنهما عند الثلاثة
وقال مالك لا يجزى له عز واحد منهما **فصل** ومن روجع عن السجود

وصل

وصل

لا يصح

فامكنه ان يسجد على ظهر انسان فعلى عند ابي حنيفة واحمد والراجح من
 مذهب الشافعي والقديم من مذهبه ان يسجد على ظهره وان شا اخره
 حتى يزول الزحام وقال مالك تكبر حتى يسجد على الارض واذا احده
 الامام في الصلاة جاز له الاستخلاف عند ابي حنيفة ومالك واحمد
 وهو الجديد والراجح من قول الشافعي والقديم عدم الجواز **فصل**
 الانتقام في باد وان عظم اكثر من جمعة واحدة على اصل مذهب الشافعي
 وهو مذهب مالك وقال مالك اذا كان في جوامع اقيمت في الجامع الا
 قدم من قبله وليس عند ابي حنيفة في ذلك شي ولكن قال ابو يوسف
 اذا كان للبلد جانيبان جاز فيه جمعتان وان كان جانباً واحداً
 لا يجوز وقال الطحاوي الصحيح من مذهبه انه لا يجوز اقامة
 الجمعة في اكثر من موضع واحد في المصر الا ان يسبق الاجتماع لكبر الم
 فيجوز في الموضعين وان دعت الحاجة الي اكثر جاز وقال احمد اذا
 عظم البلد وكثر اهله كعبود اذ جاز فيه جمعتان وان لم يكن لم
 حاجة الي اكثر من جمعة لا يجوز هذا وعلي هذا اصل ابن جرير
 امام الشافعية امر بغداد في جوامعها وقيل ان بغداد كانت في الا
 صل قرى مفرقة وفي كل قرية جمعة ثم اتصلت العمارة ببلد
 فبقيت الجمعة على حالها فالراجح اخذ من مذهب الشافعي ان البلد
 اذا كبر وعمر اجتماع اهله في موضع واحد جاز اقامة جمعة اخرى
 بل يجوز التعدد بحسب الحاجة وقال داود الجمعة كسائر الصلوات
 يجوز لاهل البلدان يصلونها في مساجدهم **فصل** اتفقوا
 انهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا اظهر اهل يصلوا افراد
 الجماعة قال ابو حنيفة ومالك فرادي وقال الشافعي واحداً
باب صلاة العيدين واتفقوا على صلاة العيدين

بمنه تأخير السجود

باب صلاة العيدين

مشروعة

مشروعة ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة هما واجبان على الاعيان
 كالجمعة وقال مالك والشافعي هما سنة وهي رواية عن ابي حنيفة
 وقال احمد هما فرض على الكفاية واختلفوا في شرايطها فقال ابو حنيفة
 واحمد من شرايطها الاستيطان والعدد واذن الامام في الرواية التي
 يقول احمد باعتبار اذنه في الجمعة وراى ابو حنيفة والمصروق قال
 مالك والشافعي كل ذلك ليس بشرط واجاز اصلاً بينهما فرادى لم يشترط
 من الرجال والنساء **فصل** اتفقوا على تكبير الاحرام في اولها واختلفوا
 في التكبيرات الزائدة بعدها فقال ابو حنيفة ثلاث في الاولى خمس
 في الثانية وقال مالك واحمد ست في الاولى وخمس في الثانية وقال
 الشافعي سبع في الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي واحمد يستحب
 الذكر بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة ومالك يوارى بين التكبيرات
 سقاً واختلفوا في تقديم التكبيرات على القراءة فقال مالك والشافعي
 يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وقال ابو حنيفة يوارى
 بين القرائتين فيكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة
 وعن احمد روايتين كالمذهبتين واتفقوا على رفع اليدين في التكبير
 وعن مالك رواية ان الرفع في تكبيرة الاحرام فقط **فصل** اختلفوا
 فيمن فاتته صلاة العيد مع الامام فقال ابو حنيفة ومالك لا يقضي
 وقال احمد يقضي منفرداً وعن الشافعي قولان كالمذهبتين احدهما يقضي
 ابداً واختلفوا في كيفية وضائعه وقال احمد في اشهر رواياته يصل
 اربعاً كصلاة الظهر وهي المختارة عند محقق اصحابه ومذهب الشافعي
 في انه يقضي ركعتين كصلاة الامام وهي رواية عن احمد وعنه
 رواية ثالثة انه محيز بين ان يصل ركعتين او اربعاً **فصل** اتفقوا
 على ان السنة ان يصلي العيد في المصلي بطاهر البلد لا في المسجد وان اقام

والسنة

لضعفة الناس من يصلي بهم جازا لا التافعية فانهم ان فعلوها في المسجد
ادالك ان واسعا **فصل** اختلفوا في جواز التنفل قبل صلاة العيد
وبعدهما للرحضة فقال ابو حنيفة لا يتنفل قبلها وان شئت تنفل بعدها
ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره وقال مالك اذا كانت الصلاة
في المصلي لم يتنفل قبلها ولا بعدها سوا الامام والمأموم وعنه في غيره
روايتان وقال الشافعي بالجواز قبلها وبعدها في المسجد وغيره الا ان
فانه اذا ظهر للناس لم يصل قبلها وقال احمد لا يتنفل قبل صلاة العيد
ولا بعدها مطلقا **فصل** يستحب ان ينادى لها الصلاة جامعة بالا
تفان وعمر ابن الزبير انه اذن لها وقال ابن المسيب اول من اذن لها
العيد معاويه ومذهب الشافعي قراءة في الاولى واقتربت في الثانية
اوسمى والغاشية وقال ابو حنيفة لا يختص بسورة وقال مالك واحمد بقراءة
يسمى والغاشية **فصل** اذا شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال
برويت للحلال قضيت صلاة العيد في اصح القولين عند الشافعي موسعا
وقال مالك لا تقضى فان لم يمكن جمع الناس في اليوم صليت من الغد وهو
احمد ومذهب ابو حنيفة ان صلاة عيد الفطر يصلي في اليوم الثاني والا
في الثاني والثالث **فصل** التكبير في عيد النحر سنون بالاتفاف
وكذلك في عيد الفطر الا عند ابو حنيفة وقال ابو داود بوجوبه وقال
الحسيني انما يفعل ذلك الحواكون وقال ابن هبيرة والصحيح ان
التكبير في الفطر كدم غيره وكقوله عز وجل ولتكموا العدة و
لتكبروا الله على ما هداكم واختلفوا في ابتدائه وانتهائه فقال
مالك يكبر يوم الفطر دون ليلته وانتهاه عنده الى ان يخرج
وعن الشافعي اقوال في انتهائه احدها الى ان يخرج الامام الى

المصلي والثاني الى ان يحرم الامام للصلاة وللرايح والثالث الى ان يفرغ
منها واما ابتداءه فمن حيث يوي الهلال وعن احمد في انتهائه روايتان
احداهما اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين ابتداء
عنده من روي به الهلال واختلفوا في صفته فقال ابو حنيفة احمد
يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
ويشفع التكبير في اوله واخره وقال مالك يكبر ثلاثا نسقا عنه
رواية ان شاكبر ثلاثة وان شامرتين وقال الشافعي يكبر ثلاثا
نسقا في اوله وثلاثا في اخره والصيغة المختارة عند متأخري
اصحابه يكبر ثلاثا نسقا في اوله ويكبر ثنتين في اخره **فصل**
واختلفوا في التكبير في عيد النحر وايام التشريق في ابتدائه وانتهائه
في حق المحل والمحرمة فقال ابو حنيفة واحمد يكبر من صلاة الفجر يوم
عرفة الى ان يكبر لصلاة العشاء يوم النحر وقال مالك من ظهر النحر
الى صلاة الصبح من اخر ايام التشريق وهو رابع يوم النحر وذلك في حق
الحل والمحرمة وعن الشافعي اقوال اشهرها كذهب مالك والذي عليه
العلم من مذهبه من صبح يوم عرفة وتختتم بعصر اخر ايام التشريق
والحرم كخبره على الرايح من مذهبه واقفوا على انه سنة في حق المحل
وبغيره خلف الجماعات واختلفوا فيمن يصلي منفردا من محل ومحرمة
في هذه الاوقات فقال ابو حنيفة واحمد في احد في روايته لا يكبر
المنفرد قال مالك والشافعي واحمد في روايته الاكبر واقفوا
على انه لا يكبر خلف التوافل الا في قول الشافعي وهو الرايح عند
اصحابه **باب صلاة الكسوف** اتفقوا على ان الصلاة
لكسوف الشمس سنة مؤكدة في الجماعة ثم اختلفوا في هيئاتها
فقال مالك والشافعي واحمد هي ركعتان في كل ركعة قيامان

وقرأتان وركعتان وسجودان وقال ابو حنيفة مائة ركعتان كما
الصحيح وهل يصح القراءة فيها او يخفى قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
يخفى وقال احمد يجزى وهل لصلاة الكسوف خطبة قال ابو حنيفة
واحمد في الشهور عنه لا يسكن الكسوف الشمس ولا الخسوف القمر خطبة
وقال الشافعي ليس لها خطبتان **فصل** لو اتفق الكسوف في وقت
كراهة الصلاة قال ابو حنيفة واحمد في الشهور عنه لا تصلي فيه
ويجعل مكانها تسبيحا وقال الشافعي يصلي فيه وعن مالك رواية
احداهما تصلي في كل الاوقات والثانية في غير الاوقات الكراهة
فيها التفضل والثلاثة لا تصلي بعد الذوا حملها على صلاة
العيد **مسئلة** هل تسلي الجماعة لصلاة الكسوف قال ابو حنيفة
وما لك لا تسلي كل واحد لنفسه وقال الشافعي واحمد
السنة ان تصلي جماعة كالكسوف ويجزى في القراءة في صلاة الخسوف
وعن الثوري ومحمد بن الحسن ان الامام اذا صلى صلوا معه ولا
تصلي حينئذ فرادي **كتاب** وغير الكسوف من الايات كالزلازل
والصواعق والظلمة بالنهار لا يسكن له صلاة عند الثلاثة
تة وعن احمد انه يصلي لكل اية في الجماعة وحكي عن علي رضي الله عنه
انه صلى في زلزلة **باب صلاة الاستسقاء** اتفقوا على ان
الاستسقاء سنون واختلفوا هل يسكن له صلاة ام لا فقال
مالك والشافعي واحمد وصاحب ابى حنيفة تسلي جماعة وقال ابو
حنيفة لا تسلي الصلاة بل يخرج الامام ويدعون فان صلى
الناس وجد انما جازوا واختلف من دأى لها صلاة في صفتها فقال
الشافعي واحمد مثل صلاة العيد ويجزى بالقراءة وقال مالك
صفتها ركعتان كما ير الصلوات ويجزى بالقراءة وهل تسلي

وتصلي الكسوف فرادي
جماعة بالاتفق م

باب صلاة الاستسقاء

وليس هناك الا رجل

على يده

وص

وان كان الحية

ان يغسلها قال ابو حنيفة لا يجوز وقال الباقر يجوز ولومانه
امرأة اجبتى فذهب ابي حنيفة ومالك والاصح من مذهب الشافعي
واحد انهما يتيمان وعند احمد روايتان انهما يتيمان والاخر
بلغ الغاسل خرقه وهو وجه للشافعية وقال الاوزاعي يدفع من
غير غسل ولا يتيمم ويجوز للمسلم غسل قريبه الكافر عند الثلاثة
وقال مالك لا يجوز والمستحب بوضوء الغاسل ويسوك اسنانه
ويدخل اصبعيه في منخرنيه ويغسلهما وقال ابو حنيفة لا يستحب
ذلك ملبدة سرها لمشط واسع الاسنان يرفق وقال ابو حنيفة
واذا غسل المرأة طغش شعرها ثلاثة قرون والفقهاء قال ابو
حنيفة يترك علي حاله من غير طفر **فصل** الحاميل اذا ماتت
وفي بطنها ولد حي شق بطنها عند ابو حنيفة والشافعي وقال
احمد لا يشق وعن مالك روايتان كالمذهبيين وانفقوا على ان
ال سقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لم يغسل ولم يصلي عليه فان ولد
بعد اربعة اشهر قال ابو حنيفة ان وجد ما يدل على الحياة
من عظام وحركة ورضاع غل وصلي عليه وقال مالك كذلك
الا في الحركة فانه اشترط ان يكون حركة بينة يصحبها طول ملكة
يتيقن معها الحياة وقال ابو حنيفة قولوا واحدا وهل يصلي عليه قال
الجديد انه لا يصلي عليه ما لم تظهر امارات الحياة وقال احمد
يغسل ويصلي عليه وانفقوا على انه اذا استعمل اوبى يكون
حكمه حكم الكبير **وحكي** عن سعيد بن جبيرة انه لا يصلي
على الصبي ما لم يبلغ **تنبيه** نية الغاسل غير واجبة
على الاصح من مذهب الشافعي وهو قول ابي حنيفة وقال مالك
بوجوبها واذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالته

فقط عند ابي حنيفة ومالك وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال
احمد يجب اعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج وهل يجزئ تغ
ابطه وحلق عاتقه وحف شاربه فلا ابو حنيفة ومالك هو مكروه
وشدد مالك فقال يجزئ من فحله وقال احمد لا بأس به والشافعي
قولان الجديد لا بأس به في حق غير المحرم والقديم المختار انه مكروه
واجمعوا على انه ان مات غير محتون لا يجتن بل يترك علي حاله
وهل يجوز تقليم اطرافه قال الشافعي في الاملا واحد يجوز
وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في القديم لا يجوز **فصل**
وانفقوا على ان الشهيد وهو من مات في قتال الكفار لا يغسل
واختلفوا هل يصلي عليه ام لا فقال ابو حنيفة واحمد في رواية
يصلي عليه وقال مالك والشافعي واحد في رواية لا يصلي عليه
لاستغنائه عن شافع وانفقوا على ان النفس تغسل ويصلي
عليها والثلاثة على ان من رست دابة وهو في القتال وترد
عن نفسه او اصابه سلاحه مات في معركة المشركين انه
يغسل ويصلي عليه وقال الشافعي لا يغسل ولا يصلي عليه **فصل** وانفقوا
على ان الواجب من الغسل ما يحصل به الطهارة وان المنون
منه الوتر وان يكون بسدر وفي الاخير الكافر قال ابو
حنيفة واحمد المستحب ان يكون في غسلة شي من السدر
وقال مالك والشافعي لا الا في واحد **فصل** وتكفين الميت
واجب بالاتفاق مقدم على الدين والورثة واقل الكفن ثوب
يعم البدن والمستحب عند الشافعي ومالك واحمد ان يكفن
الرجل في ثلاثة اثواب وهي لفافه وقال ابو حنيفة ازاك
وردا والمستحب السبياض في كلهما والمستحب للمرأة خمسة اثنان

ومنه

توق

فيصوم مبرز وفافه ومقنعة والخامسة تئذ فخذها عند الشافعي
واحد وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة
اثواب فيكون الخار فوق القيص تحت الفافه وقال مالك ليس
للكفن حد وانما الواجب ستر الميت وتكفين الميتة في المعصر والمغفر
والحر ومكرهه عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يكره والمرأة
ان كان لها مال فالكفن في مالها عند ابو حنيفة ومالك واحد
لم يكن لها فقال مالك هو زوجها وقال محمد هو في بيت المال كما لو
الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد لا يجب على الزوج
كفن زوجته بحال ومذهب الشافعي ان يحل الكفن التركة فان لم يكن
فعلى من يلزمه النفقة من قريب وسيد وكذا الزوج في الاصح والصواب
عند محقق اصحابه انه على الزوج بكل حال والمحرم لا يطيب ولا يلبس
الخيط ولا يخمس رأسه بالاتفاق **وحكي** عن ابو حنيفة ان احرامه
يبطل بموته فيفعله به ما يفعل بباير الموتي **فصل** الصلاة
على الميت فرض كفاية وعن اصبح من اصحاب مالك انها سنة ولا يكره
فعلها في شيء من الاوقات عند الشافعي وقال ابو حنيفة واحد يكره فعلها
في الاوقات الثلاثة وقال مالك يكره فعلها عند طلوع الشمس وغروبها
والصلاة على الجنائز في المسجد جائزة بالاتفاق وهي غير مكرهه عند
الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك بكرهتها ويكره النعي للميت
والنداء عليه وقال ابو حنيفة لا يكره اذا لم يخالف الشرع **فصل**
اختلفوا فمن هو احق بالامامة على الميت وقال ابو حنيفة ومالك
واحد والشافعي القديم الوالي احق قال ابو حنيفة الاول للموتى اذا لم
الموتى ان يقدم امام الحي وقال الشافعي في الجديد الراجح ان الوالي
احق من الوالي ولو اوصى لرجل ليصلي عليه لم يكن اولي من الاوليا عند

وما كان

الميت

الثلاثة وقال احمد يقدم علي كل ولي وقال مالك الابن مقدم علي الاب
والاخ اولي من الجد والابن اولي من الزوج وان كان اباه وقال ابو حنيفة
لاولايه للزوج ويكره للابن ان يتقدم علي ابيه **فصل** من شرط صحة
الصلاة على الجنائز الطهارة وستر العورة بالاتفاق وقال الشعبي ومحمد
ابن جرير الطبري يجوز بحبو طهارة ويقف الامام عند رأس الرجل وعجز
المرأة عند الشافعي والي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة عند صدر
الرجل وعجز المرأة وقال مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة عند عجزها
فصل وتكبيرات الجنائز اربع بالاتفاق **وحكي** عن ابن سيرين
ثلاث وعن حذيفة بن اليمان في خبره وقال ابن مسعود كبر رسول الله صلى
الله عليه وسلم تسعا وسبعاً وخمسا واربعاً فكبروا ما كبر الامام فان زاد
على اربع لم تبطل صلاته وان صلى خلف امام فزاد على اربع لم يتابعه في الزيادة
وعن احمد يتابعه الي سبع ومذهب الشافعي انه يرفع يديه في جميع التكبيرات
حد ومكبيه وقال ابو حنيفة ومالك لا يرفع يديه الا في الاولى وقراءة الفاتحة
بعد التكبيرة الاولى فرض عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك
لا يقرأ فيها شيء من القرآن ويسلم تسليمين عند الثلاثة وقال احمد
واحدة عن عيينه **فصل** من فاتته شيء بعد الصلاة مع الامام افتح
الصلاة ولم ينتظر تكبيرة الامام عند الشافعي وقال ابو حنيفة واحد
ينتظر تكبيرة الامام ليكرمه وعن مالك روايتان ومن لم يصل على الجنائز
صلى على القبر بالاتفاق والي متى يصلي اختلف مذهب الشافعي في ذلك
فصلى الي شهر وبه قال احمد وقيل ما لم يصل وقيل يصلي ابداً والاصح انه
يصل عليه من كان من اهل فرض الصلاة عليه عند الموت وقال ابو حنيفة وبالك
لا يصلي على القبر الا ان يكون قد دفن قبل ان يصلي عليه ما لم يسم
فصل الصلاة على الغائب صحيحة عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة

الثلاثة

مالك في حقه او حقه في مالك
وما كان في حقه مالك او حقه في مالك
وما كان في حقه مالك او حقه في مالك
وما كان في حقه مالك او حقه في مالك

وما لك بعدم صحتها ولا يكره الدفن ليلا بالاتفاق وقال الحسن يكره
ولو وجد بعض ميت غسل وصلى عليه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
وما لك ان وجد اكثره صلى عليه والا فلا **فصل** اتفقوا على ان قاتل
نفسه يصلي عليه واختلفوا هل يصلي عليه الامام قال ابو حنيفة
والشافعي يصلي عليه وقال مالك من قتل نفسه او قتل في حد فان الامام
لا يصلي عليه وقال احمد لا يصلي الامام على الغال ولا على قاتل نفسه
وقال الزهري لا يصلي على من قتل في رجم او قصاص وكره عمر بن عبد
العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي ولا يصلي عليه وعن
قيادة ابنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلي على النفسا
فصل لو استشهد جنب لم يغسل ولم يصلي عليه عند مالك وهو
الاصح من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة يغسل ويصلي عليه وقال احمد
يغسل ولا يصلي عليه والمقتول من اهل العدل في قتال البغاة غير شهيد
فيغسل ويصلي عليه عند مالك وعلي الراعي من قول الشافعي وقال ابو
حنيفة لا يغسل ولا يصلي عليه وعن احمد روايتان ومن قتل من اهل
البغى في حال الحرب غل وصلى عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يمن
قتل ظلميا في غير حرب يغسل ويصلي عليه عند مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة ان قتل بحديدة لم يغسل وان قتل بمثل غل وصلى عليه
فصل اتفقوا على ان حمل الميت برؤاكرام والحمل بين العمودين
افضل من التوبيع على الراعي من مذهب الشافعي وكره النخعي للحمل بين
العمودين وقال ابو حنيفة واحمد التوبيع افضل والمشي امام الجنائز
افضل عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة المشي وراها افضل
وقال الثوري الراكب وراها والمشي حيث يشاء وفيه حديث **تنبيه**
من مات في البحر ولم يكن بقرية ساحل فالاولي جعل بين لوحين ويلقى في

البحر

البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه كفار تغسل والقي في البحر
ليحصل بقرام وقال احمد ثقيل ويرمى في البحر بكل حال اذا تعذر دفنه
واذا دفن ميت لم يحفر قبره لدفن اخر الا ان يمضي على الميت زمان يسلي في
مثله ويصير رميا فيجوز حفره بالاتفاق وعن عمر بن عبد العزيز قال اذا
مضى على الميت حول فازرعوا الموضع واتفقوا على ان الدفن في التابوت
لا يستحب ويوضع راس الميت عند رجل القبر ثم يسل الميت سلا الى القبر
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة توضع الجنائز على جافة القبر مما يلي القبلة
ثم يترك الى القبر معترضا **فصل** السنة في القبر السطح وهو ولي
علي الراعي من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد التسميم والي
لان السطح صار شعارا للشبيعة ولا يكره دخول المعبرة بالنعال عند
الثلاثة وقال احمد بكر اهله **فصل** اتفقوا على العزبة واختلفوا في
وقتها فقال ابو حنيفة هي سنة قبل الدفن لا بعده وقال الشافعي اي
نس قبله وبعده ثلاثة ايام وقال الثوري لا تعزية بعد الدفن للكل
للعزية مكرهه عند مالك والشافعي واحمد والنداء على الميت للاعلام
بموته لا بأس به عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك هو مندوب اليه
ليصل العلم بموته الى جماعة من المسلمين وقال احمد هو مكره **فصل**
اجمعوا على استحباب اللين والعصب في القبر وعلي كراهية الاجر والخشب
فلا تبني القبور ولا تجصص عند الثلاثة وجوز ذلك وجوز ذلك
ابو حنيفة واتفقوا على ان السنة للحد وان الشق ليس بسنة وصفة
للحد ان يحفرها يلي قبلة القبر لحد ليكون الميت تحت قبلة القبر اذا
نصب اللين الا ان تكون الارض رخوة فلا يلحد لبلا يخز القبر على اللين
وصفت الشق ان يبني من جافتي القبر بلبن او حجارة ويترك وسط
القبر كالتابوت **فصل** على ان الاستغفار والدعاء والصدقة والعق

استحب

الا با حنيفة

واحمد

والج ينفع الميت ويصل اليه ثوابه وقراءة القرآن عند القبر مستحبة
وكرمها ابو حنيفة ومذهب اهل السنة ان للانسان ان يجعل ثواب
عمله لغيره لحديث التميمية والمشهور من مذهب الشافعي انه لا يصل اليه
ثواب القراءة وعن ابن الصلاح من ائمة الشافعية في هذا القرآن خلاف
للفقهاء والذي عليه عمل اكثر الناس نحو ذلك وينبغي اذا اراد ذلك ان
يقول اوصل ثواب ما قرأته لفلان ليجعله دعاء ولا خلاف في نفع الدعاء
ووصوله واهل الخير قد وجدوا البركة في مواصلة الاصوات بالقرآن الدعاء
وقال المحب الطبري من سائر مشايخ الشافعية واما قراءة القرآن فقال
في البحر هي مستحبة وفي الحاوي للجزم بوقوعها له والحال هذه كالدعاء لهم
جوزوا الاستنجار عليه واختار النووي في الروضة ومذهب احمد

الاشعري
عند القبر

ان ثواب القراءة يصل الي الميت ويحصل له نفعه **كتاب**
الزكاة اجمعوا على ان الزكاة احد اركان الاسلام وعلي وجوبها
في اربعة اصناف المواشي وجنس الثمان وعروض التجارة والمكيل والدر
من الثمار والزرع بصفات مقصودة واجمعوا على وجوب الزكاة على الحر
المسلم البالغ العاقل واختلّفوا في المكاتب فقال ابو حنيفة بحجبها
في زرعه لا في ما سواه وقال ابو ثور بحجب عليه مطلقا وقال مالك
والشافعي واحمد لا يجب عليه زكاة ولا تسقط عن المرتد ما وجب
عليه في الزكاة في حال اسلامه عند الثلاثة يردته وقال ابو حنيفة
تسقط وتجب الزكاة في مال الصبي والمجنون عند مالك والشافعي
واحمد ويخرجها الولي من مالهما ويهودي ذلك عن جماعة من اكابر الصحابة
وقال ابو حنيفة لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما وقال الاوزاعي
والثوري بالوجوب في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي وبقيت المجنون
فصل الحول شرط في وجوب الزكاة بالاجماع **وحكي** عن ابن مسعود

وانما

وابن عباس رضي الله عنهما انهما قال لا وجوبهما حين الملك ثم اذا مال
الحول وجب مرة ثانية وان ابن مسعود كان اذا اخذ عطاه زكاة فلو
ملك نصابا ثم باعه في اثنا الحول او باده له ولو بغير جنسه انقطع الحول
فيه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا ينقطع بل ببادلة في الذهب والفضة
وينقطع في الماشية ومذهب مالك ان باده بجنسه لم ينقطع والا فروايتان
وان تلف بعض النصاب او تلفه قبل تمام الحول انقطع الحول منه عند ابي
حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد ان قصد بادلته الفرار من الزكاة
لم ينقطع الحول وتجب الزكاة عند تمامه **فصل** المال المغصوب والضال
والمججوع اذا عاد من غير نكاح فهل يتركى لما مضى قولان للشافعي الجديد الراجح
منهما الوجوب والقديم يستأنف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو
قول ابي حنيفة وصاحبيه واحدي الروايتين عن احمد وقال مالك اذا
عاد اليه زكاة لحول واحد ومن عليه دين يستغرق النصاب وينقصه
فهل يمنع ذلك وجوب الزكاة قولان للشافعي الجديد الراجح لا يمنع القديم
يمنع وهو قول ابي حنيفة ولا يمنع وجوب العشر عند ابي حنيفة وعلى القديم
من قول الشافعي وعن احمد في الاموال الظاهرة روايتان المشهور لا يمنع
وقال مالك الدين يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا يمنع في الماشية
فصل هل تجب الزكاة في الذمة او في غير المال للشافعي قولان القديم
في الذمة وجزء من المال منهن بها والجديد الراجح انها تجب في عين المال
فيملك اهل الزكاة قدر الفرض من المال غير ان له ان يودي من غيره وهذا
قول مالك وقال ابو حنيفة تتعلق الزكاة بالعين كعلق الحيازة بالرفقة
الحايضة ولا يزول ملكه عن شئ من المال الا بالدفع الي المستحق وهو احدي
الروايتين عن احمد في الاموال الظاهرة **فصل** اجمعوا على ان اخراج
الزكاة لا يصح الابنية ومن الاوزاعي ان اخراج الزكاة لا يقتضي نيية

واختلفوا هل يجوز تقديمها على الاخراج فقال ابو حنيفة لا بد من نية
مقارنة للاداء او لغيره مقدار الواجب وقال مالك والثايع يفرق
صحة الاخراج الى مقارنة النية وقال احمد يستحب ذلك فان تقدمت
بزمان سير جاز وان طال لم يجر كالطهارة والصلاة والحج ومروية
عليه زكاة وقد روي اخرجها لم يجر له تأخيرها ضمن ولا يسقط عنه
تلف المال عند مالك والثايعي وقال ابو حنيفة يسقط بتلفه
ولا يصير مضمونه عليه وقال احمد مكان الاداء ليس بشرط الا في
الوجوب ولا في الضمان وادانته للمال بعد الحول استقرت الزكاة
في ذمته سواء امكناه الا اذا ام لا ومن وجبت عليه زكاة ومات قبل
اذا يها اخذت من تركته عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تسقط
بالموت ومن امتنع من الاداء بخلا اخذت منه الزكاة بالاتفاق
ويعزرو وقال الثايعي في القديم يؤخذ سطر ماله معها وقال ابو
حنيفة يحبس حتى يوديها ولا يؤخذ من ماله فقهر او من قيد الرار
من الزكاة بان وهب من ماله شيئا او باعه ثم اشتراه قبل الحول
سقط عنه الزكاة وان كان مسيا عاصيا عند ابو حنيفة والثايعي
وقال مالك واحمد لا تسقط **فصل** تحجيل الزكاة جاز قبل
الحول اذا وجد النصاب الا عند مالك فانه لا يجوز فان اوصى
اعتبرت من الثلث ومن شرط في اخراجها حتى مر عليها حول او نحو
ترتبت في ذمته وكان عاصيا بذلك وما يتركه مال للوارث صار
الزكاة التي انتقلت الي ذمته ذينا لقوم غير معينين فلم يقصر مال
الورثة فان اوصى بها كانت من الثلث مقدمة على كل وصية
وان لم يوطئ في طيات اخرجت من راس المال ولو عجلها للفقير فمات
الفقير او استغنى من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت منه

صل
فان خرم

وصل

وهل تسقط الزكاة بالموت
ام لا قال ابو حنيفة تسقط
وقال ابن قتيبة واهل لا تسقط
وقال مالك وان لم

الا عند ابو حنيفة وليس في المال سوى الزكاة بالاتفاق وقال مجاهد
والشعبي اذا حصد الزرع وجب عليه ان يلقى شيئا من السابل الى
الساكن وكذا اذا جذ الخيل يلقى شيئا من الثمار **باب**
زكاة الحيوان اجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر
والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال الحول وكون المالك
حر مسلما وانفقوا على اشتراط كونها سائمة الا مالكا فانه قال بوجوب
بها في العوامل من الابل والبقر والمعلوف من الغنم كايجاب به
ذلك في السائمة **فصل** اجمعوا على ان النصاب الاول في
الابل خمس وفيه شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه
وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت
مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت
ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وستين ففيها
جدة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت
احدي وتسعين ففيها حقتان فاذا زادت على عشرين ومائة
واختلفوا في ذلك قال ابو حنيفة يستأنف الفريضة بعد
العشرين ومائة ففي كل خمس شاة مع الحقتين الى مائة وخمسين
فيكون الواجب فيها حقتان وبنت مخاض فاذا بلغت مائة
وخمسين ففيها ثلاث حقات وليستأنف الفريضة بعد ذلك
فيكون في خمس شاة مع ثلاث حقات وفي العشرين شاة وفي
خمس عشر ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين
بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة
وستين وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة
وست وثمانين ثلاث حقات وبنت لبون فاذا بلغت مائة

عنها

عنها

الا عند

وستا وتسعين ففيها اربع حقاقت الى مائتين ثم يستأنف الفريضة
 ابدا وقال الشافعي واحدا في اظهر روايته ان زيادته الواحد تغير
 الفرض وتستقر الفريضة عند مائة وعشرين فيكون في كل خمسين
 حقه وكل اربعين بنت لبون وعن مالك روايتان اظهرهما عند
 اصحابه انهما اذا ازادت على عشرين ومائة فالشافعي بالخيار بين
 ان ياخذ ثلاث بنات لبون او حقتان **فصل** اختلفوا فيما اذا
 كان عنده خمس من الابل واخرج فيها واحدة فقال ابو حنيفة
 والشافعي بجريه وقال مالك واحدا لا يجزيه ولو بلغت ابله خمسا
 وعشرين ولم يكن في ابله بنت مخاض ولا ابن لبون قال مالك احدا
 يلزمه وقال الشافعي هو مجزى عن شرا واحدة منهما وقال ابو حنيفة
 يلزمه بنت مخاض او قيمتها **فصل** اجمعوا على ان البخاتي والواحد
 والذكور والانات في ذلك سواء اتفقوا على انه يؤخذ من الصغار
 صغيرة ومن المراض مريضة وان الحامل اذا اخرجها مكان الحابل
 جاز الامالك فانه قال يؤخذ من المراض مريضة ومن الصغار
 كبيرة وان الحامل لا تجزي عن الحابل **فصل** اتفقوا على ان لا
 شيء دون الثلثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب في كل خمس من البقر
 شاة الى الثلثين كما في الابل واتفقوا على ان النصاب الاول
 في البقر ثلثين وفيها تباع فاذا بلغت اربعين ففيها سنة ثم اختلفوا
 فقال الشافعي واحدا لا شيء فيها سوى سنة الى تسع خمسين فاذا
 بلغت ستين ففيها تباعان فاذا بلغت سبعين ففيها تباع سنة
 وعلى هذا ابدا في كل ثلثين تباع وفي كل اربعين سنة وروي عن ابي حنيفة
 كذهب الجماعة وهي الرواية التي قال بها صاحباه والذي عليه
 اصحابه اليوم انه يجب في الزيادة على الاربعين بحساب ذلك

الى ستين فيكون في الواحدة ربع عشر سنة وفي الثلثين نصف عشرها
 واتفقوا على ان الجوامير والبقر في ذلك سواء **فصل** اجمعوا على ان اول
 نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ
 مائة ففيها واحد وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة
 ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم استقر في كل مائة
 شاة والضأن والمعرس سواء اذ امكك عشرين من الغنم فتوالدت ^{عشرين}
 سخلة قال ابو حنيفة والشافعي واحدا في المشهور عنه يستأنف للحول
 من يوم كملن بهن نصابا وقال مالك واحدا في احدي روايتيه الاخر
 اذا حال الحول من يوم ملك الامهات وجبت الزكاة واختلفوا في الوقص
 وهو ما بين النصابين فقال ابو حنيفة واحدا الزكاة في النصاب
 دون الوقص وعن مالك روايتان وعن الشافعي قولان اظهرهما والنصاب
 دون الوقص **فصل** اختلفوا في السخال والحملان والعجائيل
 اذا تم نصابها وكانت منفردة عن امهاتها هل يجب فيها الزكاة
 فقال مالك والشافعي واحدا بالوجوب وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها
 ولا ينعقد عليها الحول ولا تكمل الامهات ولو واحدة وعن احمد
 رواية مثله **فصل** اتفقوا على ان الحيل اذا كانت معدة للتجارة
 ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا فان لم تكن للتجارة قال
 مالك والشافعي واحدا لا زكاة فيها فقال ابو حنيفة ان كانت
 سامية ففيها الزكاة اذا كانت ذكورا واناثا وان كانت ذكورا
 منفردة فلا زكاة فيها ولصاحب الجنس الواجب فيه الزكاة
 الخيار ان شاء اعطي عن فرس دينار وان شاقومها عن كل مائتي ^{واعطى}
 درهم خمسة دراهم ويعتبر فيها الحول والنصاب بالقيمة
 من اول الحول ان كان يودي الدراهم عن القيمة وان كان يودي

بها الا ان يبقى شيء من الامهات

او اناثا

بالعدد من غير تقويم ادي علي كل فرس دينار اذا تم الحول والتفوق علي
وجوب الزكاة في البغال والحمير اذا كانت معدة للتجارة **فصل الوجبة**
فيما دون خمس وعشرين من الابل هو العنم فاذا اخرج بعيرا اجراه وان
كان دون قيمة شاة وقال مالك لا يقبل بعير مكان الشاة بحال ومن
وجب عليه بنت مخاض واعطى حقه من غير طلب جبران قيل ذلك منه
بالاتفاق وقال داود لا يقبل وانما يوجد المنصوص عليه لثاة
الواجبة في كل مائة من العنم وهي الجذعة من الضان او الثلثة من المعز
عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا تجزي من الضان الا الثلثة
او الثني وهي التي لها سنتان وقال مالك تجزي الجذعة من الضان
والمعز وهي التي لها سنة كما تجزي الثلثة **فصل** اذا كانت الفئان
كلها مراضا لم يكلف عنها صحبة عند الثلاثة وقال مالك لا يقبل
منه الا صحبة وتجزي من الصغار صغيرة وقال مالك لا تجزي الا
الكبيرة واذا كانت الماشية اناثا وذكر اولا تجزي فيها الالبان
الا في خمس وعشرين من الابل فيجزي فيها ابن لبون والاول ثلثين
من البقر ففيها تباع عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
يجزي في العنم الذكر بكل حال واذا كان عشرون من العنم في بلد
وعشرون في بلد اخر وجبت عليه فيها شاة عند الثلاثة قال
احمد ان كان البلدان متباعدين لم يجب شيء **فصل الخلطة**
تأثير في وجوب الزكاة وسقوطها وهو ان يجعل مال الرجلين او
الجماعة بمنزلة المال الواحد عند الشافعي واحمد والخليطان يزكيا
زكاة الواحد بشرط ان يبلغ المال المختلط نصابا ونقص عليه حول
ويشترط ان لا يتميز احد الخليطين عن الاخر في المشرع والمخرج
والحلب والراعي والفحل وقال ابو حنيفة الخلطة لا تؤخذ بل
يجب علي كل واحد ما كان يجب علي الافراد وقال مالك اذا

نوتر

نوتر الخلطة اذ ابلغ مال كل واحد نصابا واذا اشتراكا في نصاب
واحد واختلط فيه لم يجب علي واحد منهما زكاة عند ابو حنيفة
ومالك وقال الشافعي عليهما الزكاة حتى لو كان اربعين شاة بين مائه
وجبت الزكاة وفي خلطة غير المواشي من الاعنان والحبوب والثمار
للشافعي قولان اظهرهما وهو الجديد بان الخلطة كما في المواشي
باب زكاة النيات اتفقوا علي ان النصاب خمسة اوسق
والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر ان شرب
بالمطر او من نهر وان شرب من نضح او دولاب او عا اشتراه
نصف العشر والنصاب معتبر في الثمار والزروع الا عند ابو حنيفة
فانه لا يعتبر بل يجب العشر عنده في الكثير والقليل وقال القاضي
عبد الوهاب ويقال انه خلاف الاجماع في ذلك **فصل** اختلاف
في الحبر الذي يجب فيه الحق ما هو فقال ابو حنيفة في كل ما احترق
الثمار من الارض والزروع سوا سقته السما او سقي بنضح الا الخشب
والخشير والقصب القاسي خاصة وقال مالك والشافعي يجب في كل
ما ادخر واقتنت كالخنة والشعر والارز وتمر الخل والكرم
وقال احمد يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى اجماع
في اللوز واسقطها في الجوز وقايدة الخلاف بين مالك والشافعي واحمد
ان عند احمد يجب في السمسم واللوز والفسق وبزر الكتان
والكمون والكر او يا والخردل وعندها لا يجب وقايدة الخلاف
مع ابو حنيفة ان عمدة يجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة
لا زكاة فيها واختلفوا في الزيتون فقال ابو حنيفة فيه الزكاة عن
مالك روايتان اشهرهما الوجوب فتخرج المزكي ان شارزيتونا
وان شارزينا وللشافعي قولان وعن احمد روايتان اشهرهما

الارض من

يكلها

عندها عدم الوجوب ولا الزكاة في القطن بالاتفاق وقال ابو يوسف بوجوبها
 فيه **فصل** اختلفوا في العمل فقال ابو حنيفة واحد فيه العشر وقال
 مالك والشافعي في الجديد الرابع لا زكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة
 واحمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض الخراج فلا عشر فيه وقال
 احمد فيه العشر مطلقا ونصابه عند احمد ثلثمائة وستون رطلا
 بالبغداد و عند ابو حنيفة نجب في الكثير والقليل منه العشر ولا
 نجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس فلا يضم جنس الجنس اخر
 الشافعي وقال مالك تضم الخنطة الى الثعبر في اكمال النصاب ويضم
 بعض القطيعة الى بعض واختلفت الرواية عن احمد في ذلك **تنبيه**
 من السنة خرص الثمار ادا بد اصلا حيا على مالكم ما عند الثلاثة لما فيه
 من الرفق بالمالك والفقرا وعن ابو حنيفة ان الخرص لا يصح وقال مالك
 واحمد ويكفي خرص واحد وهو الرابع من مذهب الشافعي اذا خرج الثمر
 اول الحب وبقي عنده بعد ذلك سنين لم تجب فيه شي اخر بالاتفاق قال
 الحسن البصري كلما حال عليه حول وجب فيه العشر **فصل** اذا كان على
 الارض خراج وجب الخراج في وقته ووجب العشر في الزرع عند الثلاثة
 لان العشر في غلتها والخراج في رقبته وقال ابو حنيفة لا يجب العشر الا
 في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاذا كان
 الذرع لو احد في الارض لا يخرج العشر على مالك الزرع عند مالك
 والشافعي واحمد و ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة العشر على صاحب
 الارض واذا اجر الارض فعشر زرعها على الزارع عند الجماعة وقال ابو
 حنيفة على صاحب الارض واذا كان لمسلم ارض لاخراج عليهم فباعها
 من ذمي فلا خراج عليه ولا عشر في زرعه فيها عند الشافعي واحمد قال
 ابو حنيفة يجب عليه الخراج وقال ابو يوسف يجب عليه عشران وقال

نقل

محمد

ومحمد وقال ابو حنيفة العشر على صاحب الارض عشر واحد وقال مالك
 لا يصح بيع ما منه **باب زكاة الذهب والفضة** اجمعوا
 على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر كاللؤلؤ والزمرد ولا
 في السمك والخبث عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر
 بن عبد العزيز وجوب الخمس في الخبز وعن ابي يوسف في اللؤلؤ والجوهر
 واليواقيت والخبث الخمس لانه معدن فاشبهه الزكوة وعن الخليل
 في وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر **فصل** اجمعوا على ان
 اول النصاب في الذهب والفضة مئزر او ميسور او ثوب او ثمن
 عشرون دينارا من الذهب ومائتا درهم من الفضة فاذا بلغت ذلك حال
 عليها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ
 اربعين مثقالا **فصل** اختلفوا في زيادة النصاب فقال مالك
 والشافعي واحمد تجب الزكاة في الزيادة بالحساب وقال ابو حنيفة
 لا زكاة فيما زاد على المائتين درهم او العشرين دينارا حتى يبلغ الزائد
 اربعين درهما واربعة دنانير فيكون في الاربعين درهم درهم ثم
 كذلك في كل اربعين درهم وفي الاربعة دنانير قيراطان وهل يضم
 الذهب الى الفضة في تكميل النصاب ام لا قال ابو حنيفة ومالك
 واحمد في احدي روايتيه يضم بالقيمة ومثاله ان يكون له مائة
 درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال
 مالك واحمد في الرواية الاخرى يضم بالاجزاء ولا تجب عليه في هذه
 الصورة شي حتى يكمل النصاب بالاجزاء من الجنس **فصل** منزله دين
 لازم على مقرر الزكاة ووجب اخراجها على القول الجديد من مذهب
 الشافعي في كل سنة وان لم يقبضه وقال ابو حنيفة واحمد لا يجب الاخراج
 الا بعد قبض الدين وقال مالك لا زكاة عليه فيه وان اقام سنين

نقل

نقل

روايت الشافعي واحد
 في روايته الاخرى
 لا يضم ثم المائتين
 ما زاد بالثمن ملغيم
 الذهب الى الدين
 النصاب بالاجزاء او بالقيمة
 فقال ابو حنيفة واحمد في احدي
 روايتيه يضم بالقيمة صح

حتى يقبضه فيزكيه لسنة واحدة وان كان مرقضاً أو شريكاً في بيع وقالوا
لا زكاة في الدين حتى يقبضه وليتناف به لحوك منهم عائشة وابن عمر
وعكرمة والشافعي في القديم وابو يوسف **فصل** يكمل للانسان
ان يشتري صدقته فان اشتراها صح عند ابي حنيفة وما لك الشافعي
وهو الظاهر من قول احمد ومن اصحابه من قال لا يبطل البيع ولو كان له
المال دين على رجل من اهل الزكاة لم يحزم مقاصصه من الزكاة وانما يدفع
اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عز دينه عند الثلاثة
وعز مالك انه قال يجوز المقاصصة **فصل** الحلي المباح المصوغ
من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويعار قال احمد لا زكاة فيه للثاني
قوله ان اصحهما عدم الوجوب ولو كان لرجل حلياً معداً للاجارة للنساء
فالراجح من مذهب الشافعي انه لا زكاة فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض
اصحابه بالوجوب وقال الزبير من ائمة الشافعية اتخاذ الحلي للاجارة
لا يجوز وتؤديه السقوف بالذهب والفضة وحرمان وعرض اصحاب ابي حنيفة
انه جائز واما اتخاذ اواني الذهب والفضة واقتناؤها فمحرمان بالاجماع
باب جماع وفيه الزكاة **باب** زكاة التجارة اجمعوا على ان
الزكاة واجبة في عروض التجارة وعرض اودانها لا تجب في عروض الفضة
واجمعوا على ان الواجب في زكاة التجارة ربع العشر واد اشترى من
التجارة وجب عليه قطريه وزكاة التجارة تمام الحول عند الثلاثة قال
ابو حنيفة تسقط زكاة الفطر اذا كانت العروض للتجارة مرجاة
للمساكين يربص بها النفاق والاسواق فعند مالك لا يقوم بها صاحبها
عند كل حول ولا يزكيها واذا دامت سنين حتى يبيعها بذهب او فضة
فيزكي لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما يشتري ويبيع فيجعل لنفسه
شهر من السنة فيقوم فيه ما عنده ويؤكد على قيمته واذا اشتري

بشيء فله ان يبيعه ما يشاء من الزكاة
او يتركه حتى يبيعه ما يشاء من الزكاة
او يتركه حتى يبيعه ما يشاء من الزكاة

للتجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول عند ابي حنيفة
حنيفة وقال مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول وكذا
التجارة يتعلق بالقيمة عند مالك واحمد وفي ارجح قول الشافعي
باب زكاة المعدن اتفقوا على انه لا يعتبر الحول في كونه
المعدن الا في قول للشافعي واجمعوا على انه لا يعتبر الحول في الزكاة
واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن الا ابي حنيفة فانه قال لا
يعتبر بل يجب في كثيره وقليله الخس واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر
في الزكاة الا في قول للشافعي واختلفوا في قدر الواجب في المعدن
فقال ابو حنيفة واحمد الخس وقال مالك في المشهور عنه ربع العشر
وللشافعي اقول اصحهما ربع العشر **فصل** اختلفوا في مصرف المعدن
فقال ابو حنيفة مصرفه مصرف الغني ان وجد في ارض الخراج او العشر
وان وجد في دياره فهو له فلا شيء فيه وقال احمد ومالك مصرفه
مصرف الغني وقال الشافعي مصرفه مصرف الزكاة واختلفوا في مصرف
الزكاة وقال ابو حنيفة فيه قوله في المعدن والمشهور في مذهب
الشافعي انه يصرف مصرف الزكاة كالمعدن وعند ابي حنيفة وانما
كالغني والآخرى كالزكاة وقال مالك هو كالغنايم والجزية يجتهد العام
في مصرفه علي ما يري من المصلحة **تنبيه** زكاة المعدن يختص
بالذهب والفضة عند مالك والشافعي ولو استخرج من معدن غيرها
من الجواهر لم يجب فيه شيء وقال ابو حنيفة يتعلق حق المعدن بكلمة
يستخرج من الارض ما ينطبع بالنار كالحديد والرصاص والنفوذج
ونحوه وقال احمد يتعلق بالمطبع وغيره حتى الكحل **باب** زكاة
الفطر زكاة الفطر واجبة بالاتفاق وقال الاصم وابو حنيفة يستحب
وهي فرض عند مالك والشافعي والجمهور اذ كل فرض عندهم واجب

وابن كيسان

ولا يستغفر من الإفطار إلا من الواجب

وقال أبو حنيفة هي واجبة على الصغير والكبير بالاتفاق ومن على رضى الله
عنه أنها تجب على من أطاق الصلاة والصوم وعن الحسن وابن المسيب أنها لا تجب
الأعلى من صام وصلى وتجب على الشريكين في العيد المشترك عند مالك والثافعي
واحمد إلا ان احمد قال في أحدي الروايتين يؤدي كلا منهما صاعا كالأداء
وقال أبو حنيفة لا زكاة عليهم ما عنده ومن له عبد كافى قال أبو حنيفة يلزمه زكاة
خلافًا للثلاثة وتجب على الزوج فطرة زوجته كما تجب نفقتها عند مالك
والشافعي واحمد وقال أبو حنيفة لا تجب فطرتها ومن نصفه حر ونصفه
رقيق قال أبو حنيفة لا فطرة عليه ولا على مالك نصفه وقال الشافعي
يلزمه نصف الفطرة حره وعليه مالك نصفه النصف وعن مالك روايتان
أحدهما كقول الشافعي والثانية ان علي السيد النصف ولا شيء على العبد
وقال أبو ثور تجب على كل واحد منهما صاع **فصل** لا يعتبر في زكاة
الفطر ان يكون المخرج مالكا لنصاب من الفضة وهو ما يتأد بهم عند مالك
والشافعي واحمد بل قالوا تجب على من عنده فضل عن قوت يوم العيد ليلته
لنفسه وعياله الذين يلزمه نفقتهم مقدار زكاة الفطر وقال أبو حنيفة
لا تجب الأعلى من ملك نصابا فضلا عن مسكنه وعبده وفسده وصلاحه
واتفقوا على ان من لم يملك زكاة الفطر عن نفسه لزمته عن ولاده الصغار
ومما ليك المسلمين **فصل** اختلفوا في وقت وجوبها فقال أبو حنيفة
تجب بطلوع الفجر أو يوم من شوال وقال احمد بغروب الشمس ليلة العيد
وعن مالك والشافعي كالمذهبين الراي من قول الشافعي بالغروب والتفقوا
على أنها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير دينا حتى يؤدي
ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد بالاتفاق وعن ابن سيرين والشافعي أنه
يجوز تأخيرها عن يوم العيد وقال احمد أرجو ان لا يكون له بأس

فصل اتفقوا على أنه يجوز إخراجها من خمسة أصناف البر والشعير
والتمر والزبيب والاقط إذا كان قوتا إلا أبي حنيفة فإنه قال لا قط لا يجزي
اصلا بنفسه ويجزي قيمته قال الشافعي وكل ما يجب فيه العشر فهو صالح لا
خراج الفطرة من الارز والذرة والدخن وغيره ولا يجزي دقيق ولا سويق
عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يجزيان اصلا بانفسهما وبه
قال لا يطحن من الأيمة الشافعية وجوز أبو حنيفة إخراج القيمة
عن الفطرة وإخراج التمر في الفطرة افضل عند مالك واحمد وقال
الشافعي البر افضل وقال أبو حنيفة افضل ذلك أكثره **فصل**
فصل اتفقوا على ان الواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه
وسلم من كل جنس من خمسة إلا أبي حنيفة فقال يجزي من البر نصف
صاع ثم اختلفوا في قدر الصاع وقال مالك والشافعي واحمد وأبو
يوسف هو خمسة ارطال وثلاث بالعراقي وقال أبو حنيفة ثمانية
ارطال **فصل** مذهب الشافعي وجمهور اصحابه وجوب صرف
الفطرة الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة وقال الاصطخري من
أئمة الصحابة يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان
يكون المزكى هو المخرج فان دفعها الى الامام لزمه نعمم الاصناف
لا تكثر في يده ولا يتعذر التعميم وقال النووي في شرح المهدى
وجوزها مالك وأبو حنيفة واحمد الى فقير واحد فقط قالوا يجوز
صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختار جماعة من أئمة الشافعية
معي كإبن المنذر والرويان والشيخ أبي إسحق الشيرازي وإذا أخرج
فطرته جاز له أخذها إذا دفعت اليه وكان محتاجا عند الثلاثة
وقال مالك ولا يجوز ذلك **فصل** اتفقوا على أنه يجوز تعجيل
الفطرة قبل العيد بيوم ويومين واختلفوا فيما زاد على ذلك

الانها

فصل

فقال ابو حنيفة يجوز تقديمه على شهر رمضان وقال الشافعي يجوز التقديم
 من اول الشهر وقال مالك واحد لا يجوز التقديم عز وقت الوجوب
باب قسم الصدقات اتفقوا على جواز دفع الصدقات
 الى جنس واحد من الاصناف الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا
 فالقسمة على سبعة فان فقد بعض الاصناف قسمت الصدقات على المو
 جودين وكذا يستوعب المالك الاصناف ان اخصر المستحقون في البلد
 وفيهم المال والا فتجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد
 وجب النقل وبعضهم رد على الباقيين والاصناف الثمانية هم الفقراء
 والمساكين والعاملين والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين في
 سبيل الله وابن السبيل والفقير عند ابو حنيفة وما لك هو الذي له
 بعض كفايته ويعوزة باقيها والمساكين عندهما هو الذي لا شيء له
 قال الشافعي واحد بل الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين هو الذي لا شيء
 له وقال الشافعي واحد بل الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين هو الذي
 له بعض ما يكفيه واختلفوا في المولفة قلوبهم فذهب ابو حنيفة
 ان حكمهم منسوخ وهي رواية عن احمد والمشتهور من مذهب مالك
 انه لم يبق للمولفة قلوبهم سلم لعنا المسلمين عنهم وعنه
 رواية اخرى انهم ان احتيج اليهم في بلد او ثغر استأنف
 الامام لوجود العلة وللشافعي قولان انهم هل يعطون بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا الاصح انهم يعطون
 من الزكاة وان حكمهم غير منسوخ وهي رواية عن احمد وهل
 ياخذ العامل على الصدقات من الزكاة وعن احمد يجوز ان يكون
 عامل الصدقات عبدا او مزدويا القرني وعنه في الكافي

المذكورين في الآية الكريمة الا ان افعه فانه
 قال لا بد من استيعاب الاصناف
 الثمانية

من الزكاة
 وقال مالك والشافعي
 حنفية واحد هو العامل
 او من عليه

عند الامام مالك والشافعي
 عند ابو حنيفة والشافعي
 دفع الزكاة الى المساكين

روايات وقال ابو حنيفة والشافعي وما لك لا يجوز والرقاب هم الكاسون
 ليؤدوا ذلك في الكتابة وقال مالك لا يجوز لان الرقاب عنده العبيد الارقا
 فعند مالك يشترى من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي رواية عن احمد والشافعي
 المديونون بالاتفاق وفي سبيل الله الغزاة وقال احمد في اظهر الروايتين الحج
 في سبيل الله وابن السبيل المسافر بالاتفاق وهل يدفع الى الغارم مع الغني قال ابو
 حنيفة وما لك واحد لا والشافعي عند الشافعي نعم واختلفوا في صفة ابن
 السبيل بعد الاتفاق على سهمه فقال ابو حنيفة وما لك هو المجتاز دون
 منشي السفر وقال الشافعي هو المجتاز والمنشي وعن احمد روايتان اظهرها انه
 المجتاز **فصل** هل يجوز للرجل ان يعطي ركبته كلها مسكينا واحدا
 قال ابو حنيفة واحد يجوز اذ لم يخرج به الى الغني وقال مالك يجوز وان
 اخرجه الى الغني اذ التفتافه بذلك وقال الشافعي اقل ما يعطي كل
 صنف ثلاثة **فصل** اختلفوا في نقل الزكاة من بلد الى بلد اخر فقال
 ابو حنيفة بكرة الا ان ينقلها الى قرابة محتاج او قوم هم امر حاجة
 من اهل بلده فلا يكره وقال مالك لا يجوز الا ان يقع باهل بلد حاجة
 فينقلها الا انهم على سبيل النظر والاجتهاد وللشافعي قولان اصحهما
 عدم جواز النقل والمشتهور عن احمد انه يجوز نقلها الى بلد اخر تقصر
 فيه الصلاة مع علم وجود المستحقين في البلد المنقول منه **فصل**
 اتفقوا على انه لا يجوز دفع الزكاة الى كافر واجابر الزهري وابن شبرمة
 الى اهل الدمة والظاهر من مذهب ابو حنيفة جواز دفع زكاة الفطر
 والكفارات الى الذمي **فصل** اختلفوا في صفة الغني الذي لا يجوز
 دفع الزكاة اليه فقال ابو حنيفة هو الذي يملك نصابا من مال
 كان والمشتهور من مذهب مالك جواز الدفع الي من يملك اربعين درهما
 وقال القاضي عبيد الوهاب لم يجد مالك لذلك حجة فانه قال يعطي

من له المسكن والخادم والدابة الذي لا غنى له عنه وقال يعطى من له اربعون
درهما وقال للعالم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب
الثافعي ان الاعتبار بالكفاية فله ان ياخذ مع عدمها فان كان له اربعون
فاكثر وليس له ان ياخذ مع وجودها وان قل ما معه وان كان
مستغلا بشي من العلم الشرعي ولو اقبل على الكسب لا يقطع عن العمل
بحل له اخذ الزكاة ومن اصحابه من قال ان كان ذلك المستغل يربح
نفع الناس تجارة اخذ والا فلا واما من اقبل على نوافل العبادات وكان
الكسب يمنعه عنها فلا يجز له الزكاة فان المجاهدة في الكسب مع قطع
الطمع عن الناس او لي من الاقبال على نوافل العبادات مع الطمع بخلاف
تحصيل العلم فانه فرض كفاية والخلق محتاجون الى ذلك واختلفوا
عن احمد فروي عنه اكثر اصحابه انه متى ملك حنين درهما او قيمتها
ذهب لم يحل له الزكاة وروي عنه ان الغني المانع ان يكون للشخص كفا
ية على الدوام من تجارة او اجرة عقار او صناعة وغير ذلك واختلفوا
فيمر بقدر على الكسب لصحته وقوته فهل يجوز له الاخذ فقال
ابو حنيفة ومالك يجوز وقال الثافعي واحد لا يجوز ومن دفع
زكاته الى رجل ثم علم انه غني اجراه ذلك عند ابو حنيفة وقال
مالك لا يجزيه وعن الثافعي قولان يصحها لا يجزيه وعن احمد
روايتان كالمذهبين **فصل** انفقوا على انه لا يجوز دفع الزكاة
الى الوالد والابن والموالودين وان سفلوا الا ما لك فانه اجاز
الى الجدة والحيدة وبني البين لسقوط نفقتهم عنده وهل يجوز
دفعها الى من يرثه من قاربه بالاخوة والعمومة قال ابو حنيفة
ومالك والثافعي يجوز وعن احمد روايتان لطهرها انه لا يجوز
فصل انفقوا على انه لا يجوز دفعها الى عبده واجار ابو حنيفة

دفعها الى عبده غني اذا كان سيده فقيرا وهل يجوز دفعها الى الزوج لا يجوز
وقال الثافعي يجوز وقال مالك ان كان يستعين بما اخذه من حيا
زوجته على نفقتها لا يجوز وان كان يستعين به في غير نفقتها كالاولاد والفقراء
من غيرها او نحو ذلك جاز وعن احمد روايتان اظهرها المنع في نفقها
على منع الاخراج لبنا مسجدا او تكفين ميت **فصل** اجمعوا على تحريم
الصدقة المفروضة على بني هاشم وهم خمس بطون ال علي والعباس
والجعفر والاعقيل والالحارث بن عبد المطلب واختلفوا في بني المطلب
فحرما مالك واحمد في اظهر وايتيه وجوزها ابو حنيفة وحرما ابو
حنيفة واحمد علي موال بني هاشم وهو الاصح من مذهب مالك والثافعي
كتاب الصيام اجمعوا على ان صيام رمضان فرض واجب
على المسلمين وانه احد اركان الاسلام واتفق الائمة الاربعة على انه
يتحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم
وعلى ان الحائض والنفسا يحرم عليهما فعله ولو فعله لم يصح بغيرهما
فضاوة على انه يباح للحامل والمرضع الفطر اذا خافتا على نفسيهما
وولديهما لكن لو صامتا صح فان افطرتا خوفا على الولد لزمهما
الفضاوة والحقارة عن كل يوم مد على الراحم من مذهب الثافعي وبه
قال احمد وقال ابو حنيفة لا كفارة عليهما وتكون الكفارة روايتان
احدهما الوجوب على المرضع دون الحامل والثانية لا كفارة عليهما
وقال ابن عمر بن عباس تجب المكفارة دون الفضا **فصل**
انفقوا على ان المسافر والمريض الذي يرجي برؤيه يباح لهما الفطر
فان صاما صح فان نضرا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم
في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا ومن اصبح صائما ثم سافر
لم يجز له الفطر عند الثلاثة وقال احمد يجوز واختار المزني واختلف

واد اقدم المسافر مفطرا وروي المبرور اوبلغ الصبي او اسلم الكافر اوطهر
 الحائض في اثنا النهار لزمنهم امساك بقية النهار عند ابي حنيفة و
 وقال مالك يستحب وهو الاصح من مذهب الشافعي واذا اسلم المرتد حيا
 فضا ما فاتة من الصوم في حال رده عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
 لا يجب **فصل** اتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم المصون
 المطبق غير مخاطبين به لكن يوم ربه الصبي لسبع ويضرب على تركه
 وقال ابو حنيفة لا يصح صوم الصبي فلو افاق المجنون لم يجز عليه قضا ما فاتة
 عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك يجب وعنه احمد روايتان واما المريض
 الذي لا يبرئ برؤه والشح الكبير فانه لا صوم عليه مما بل يجب الفدية
 عند ابي حنيفة وهو الاصح من مذهب الشافعي لكن قال ابو حنيفة هي عن كل
 يوم نصف صاع من بر او صاع من تمر وقال الشافعي عن كل يوم صاع
 وقال مالك لا صوم ولا فدية وهو قول الشافعي وقال احمد بطعم نصف
 صاع من تمر او شعير او مد من بر **فصل** اتفقوا على ان صوم
 رمضان يجب بروية الهلال او بكامل شعبان ثلثين يوما واختلفوا
 فيما اذا حال دون مطلع الهلال غيم او قتر في ليلة الثلثين من شعبان
 فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يجب الصوم وعنه احمد روايتان
 والذي نظر فيها اصحابه الوجوب قالوا ويحتمل عليه ان ينويه من رمضان
 حكما وانما يثبت بروية الهلال عند ابي حنيفة اذا كانت السماء مصحية بشهادة
 جمع كثير يقع العلم بخبرهم وفي الغيم يعدل واحد رجلا كان او امرأة حرة
 كانت او عبدا وقال مالك لا يقبل الا عدلان وعن الشافعي قولان وعنه احمد
 روايتان اظهرها قول عدل واحد ولا يقبل في هلال شوال واحد بالاتفاق
 وقال ابو ثور يقبل من راي هلال رمضان وحده صام ثم ان راي هلال
 شوال افطر سرا وقال الحسن وابن سيرين لا يجب عليه الصوم بروية

فصل

وحده ولا يصح يوم الشك عند الثلاثة وقال احمد في المشهور عنه ان كانت
 السماء مصحية كره وان كانت مغشية وجب ولو راي الهلال بالنها فمرو
 لليلة المستقبل عند الثلاثة سواء كان قبل الزوال او بعده وقال
 احمد قبل الزوال للماضية وعنه بعد روايتان **فصل** اتفقوا على انه
 اذا روي الهلال في بلد روية فاشية يجب الصوم على ساير اهل الدنيا الا
 ان اصحاب الشافعي صحوا انه يلزم حكمه اهل البلد القريب دون البعيد
 والبعيد يعتبر على ما صححه امام الحرمين والغزالي بمسافة القصر وعلى ما
 رحمه النووي باختلاف المطالع كالحجاز والعراق واتفقوا على انه لا اعتبار
 بمعرفة الحساب والمنزل الا في وجه عن ابن شريح من عظماء الشافعية
 بالنسبة الى العارف بالحساب **فصل** اتفقوا على وجوب النية في صوم
 رمضان وانه لا يصح الا بنية وقال زرارة عن اصحاب ابي حنيفة ان صوم
 رمضان لا يفتقر الى نية ويروي ذلك عن عطاء واختلفوا في تعيين
 النية فقال مالك والشافعي واهم في الظاهر روايتيه لا بد من التعيين قال
 ابو حنيفة لا يجب التعيين بل لو نوى صوما مطلقا او نفلا جاز اختلفوا
 في وقتها فقال مالك والشافعي واحد وقتها في صوم رمضان ما بين غروب
 الشمس الى طلوع الفجر الثاني وقال ابو حنيفة يجوز من الليل فان اقبل لا
 اجزائه النية الى الزوال وكذا لك قولهم في النذر المعين ويفتقر كل ليلة
 الى نية مجدة عند الثلاثة وقال مالك يكفي نية واحدة من اول
 ليلة من الشهر ان يصوم جميعه ويصح النقل بنية قبل الزوال عند
 الثلاثة وقال مالك لا يصح بنية من النهار كالواجب واختار المزني
فصل اجمعوا على ان من اصبح صائما وهو جنب ان صومه صحيح
 وان المسح بالاعتسار قبل طلوع الفجر وقال ابو هريرة وسالم ابن عبد
 الله يبطل صومه ويمسك ويقضي وقال عروة والحسن ان اضر الغسل بعير

عذر بطل صومه وقال النخعي ان كان في الفرض يقضي وانفقوا على
ان الكذب والغيبه مكر وهما للصائم كراهية شديدة وكذا الشتم
وان صح الصوم في الحكم وعز الاوزاعي ان ذلك يفطر **فصل**
اتفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمر قد غابت وان الفجر لم يطلع ثم بان
الامر بخلاف ذلك انه يجب القضاء واختلفوا فيما اذا نوى للفروج من
الصوم فقال ابو حنيفة واكثر المالكية وهو الاصح عند الشافعية لا يبطل
صومه وقال احمد يبطل ولو قام عامدا فقال مالك والشافعي يفطر وقال
ابو حنيفة لا يفطر الا ان يكون ملء فيه وعن احمد روايات اشهرها انه
لا يفطر الا بالفاخر وعن ابن عباس وابن عمر انه لا يفطر الا بالاستفاة
وان ذرعه الفم لم يفطر بالاجماع وعن الحسن في رواية انه يفطر ولو
بقى من اسنانه طعام او غيره فخرى به ريقه لم يفطر ان عمر عن نبيه
ومجه فان ابتلع بطل صومه عند الجماعة وقال ابو حنيفة لا يبطل
وقدره بعضهم بالحصاة والحقنة تفطر الا في رواية عن مالك وكذلك
قال داود والتقطير في باطن الاذن والاحليل يفطر عند الشافعي
وكذلك الاستعاظ **فصل** اتفقوا على ان المجامة تكرر وانها
لا تفطر الصائم الا عند احمد فانه قال يفطر المجامع والمجموع ولو اكل شاة
في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه بالاتفاق وقال عطاء وداود
واسحق لا قضاء عليه وحكي عن مالك انه يقضي في الفرض ولا يكره للصائم
الاكتحال عند ابو حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد بكرة بل ولو وجد طعم
الحل في الخلق افطر عندهما وعن ابن ابي ليلى وابن سدين ان الاكتحال يفطر
فصل اجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من غير
عذر كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه
الكفارة الكبرى وهو عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم

يستطيع فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على التحريم والاطعام
عنده اولى ثم على الاصح من مذهب الشافعي احمد وقال ابو حنيفة ومالك
على كل واحد كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لزمه عند مالك والشافعي
كفارتان وقال ابو حنيفة اذا لم يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة او في
يوم مرتين لم يجب بالوطئ الثاني كفارة وقال احمد ان كفر عن الاول
لزمه للثاني كفارة **فصل** اجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير ادا
رمضان وعن قتادة الوجوب في قضائه وانفقوا على ان الموطئة
مكرهة او نائمة يفسد صومها ويلزمها القضاء الا في قول للشافعي وعليه
انه لا كفارة عليها الا في رواية عن احمد ولو طلع الفجر وهو مجامع قال ابو
حنيفة ان نزع في الحال صح صومه ولا كفارة عليه وان استدأ
لزمه القضاء والكفارة ايضا وقال الشافعي ان نزع في الحال فلا
شي عليه وان استدأ لزمه القضاء والكفارة وقال احمد عليه القضاء
والكفارة مطلقا نزع واستدأ **فصل** لو طلع الفجر وفيه طعام
فلفظه او كان مجامعا فنزع في الحال صح صومه عند الجماعة الا مالكا
فانه قال يبطل والقبلة في الصوم محرمة عند ابو حنيفة والشافعي حق
من ترك شهوته وقال مالك هي محرمة بكل حال وعن احمد روايات ولو
قبل فامدى لم يفطر عند الثلاثة وقال احمد يفطر ولو نظر بشهوة فا
نزل لم يبطل صومه عند الثلاثة وقال مالك يبطل ويجوز للمسا في
الفطر بالاكل والجماع عند الثلاثة وقال احمد لا يجوز له الفطر بالجماع
ومس جوامع المسا في عنده فعليه الكفارة **فصل** اتفقوا على ان
من تعمد الاكل والشرب صحيحا مقيما في يوم من شهر رمضان انه يجب
عليه القضاء وامساك بقية النهار ثم اختلفوا في وجوب الكفارة فقال
ابو حنيفة ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في ربح قوله واحمد لا كفارة

وقال مالك ان نزع لزمه القضاء وان استدأ
لزمه الكفارة صح

لا كفارة عليه وانفقوا على ان من اكل او شرب ناسيا فانه لا يفسد صومه
الا ما كلفه فانه قال يفسد صومه ويجب عليه القضاء وانفقوا على انه يحصل قضا
ذلك اليوم الذي يتعد فيه الاكل بصيام يوم مكانه وقال ربيعة لا يحصل
الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا
الا بالف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر **فصل** اذا
فعل الصائم شيئا من محظورات الصوم كالجماع والاكل والشرب ناسيا
لصومه لم يبطل عند ابي حنيفة والثافعي وقال مالك يبطل وقال احمد
يبطل بالجماع دون الاكل وتجب به الكفارة ولو اكره الصائم حتى اكل
او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل الصوم قال ابو حنيفة ومالك
يبطل وللشافعي قولان اصحهما عند الراعي البطلان واصحهما عند
النووي عدم البطلان وقال احمد يفطر بالجماع ولا يفطر بالاكل ولو سبق
ما المضمضة والاستنشاق من غير مبالغة في جوفه قال ابو حنيفة ومالك
يفطر وللشافعي قولان اصحهما انه لا يفطر وهو قول احمد ولو اغشى الصائم
جميع النهار لم يصح صومه بالاتفاق وقال المزني يصح ولو نام جميع النهار
صح صومه **فصل** من فاته شيء من رمضان لم يجز له تأخير قضايه
فان اخوه من غير عذر حتى دخل رمضان آخر ثم وزمه لكل يوم مد
هذا مذهب مالك والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز له التأخير
ولا كفارة عليه واختار المزني ولو مات قبل ان كان القضاء فلا
تدارك له ولا اثم عليه بالاتفاق وعزط او وس وقتادة انه يجب الاطعام
عن كل يوم مسكينا وان مات بعد التمكن وجب لكل يوم مد عنه
ابو حنيفة ومالك الا ان مالكا قال لا يلزم الولي ان يطعمه عند الا ان
يوصي به وللشافعي قولان الاصح انه يجب لكل يوم مد والقدم المختار
المفتي به ان وليه يصوم عنه والولي كل قريب وقال احمد ان كان

بالاتفاق وعن الاصطحاب من
الشافعية انه يبطل

صوم

صوم نذر صام عنه وليه وان كان من رمضان اطعم عنه **فصل**
يستحب لصيام رمضان ان يتبعه بست من شوال بالاتفاق الا ما كلفه
فانه قال احمد استحبابها قال في الموطا لم ار من اشياخي من يصومها
واخاف ان تظن انها فرض وانفقوا على استحباب صيام البيض وهي
الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر **فصل** واختلفوا في افضل
الاعمال بعد الفرائض فقال ابو حنيفة ومالك لا شيء بعد فرض الاعتيان
من اعمال البر افضل من العلم ثم للجهد وقال الثافعي الصلاة افضل اعمال
البدن وقال احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد **فصل**
من شرع في صلاة تطوع او صوم تطوع استحباب له عند الشافعي واحمد
انما هما وله قطعهما ولا قضا عليه وقال ابو حنيفة ومالك يجب الاتمام
وقال محمد لو دخل الصائم تطوعا على اخ له فحلف عليه افطر وعليه القضاء
فصل ولا يكره افراد الجمعة بصوم تطوع عند ابي حنيفة ومالك
وقال الثافعي واحمد وابو يوسف يكره ولا يكره السواك في الصوم عند الثلاثة
وقال الثافعي يكره السواك للصائم بعد الزوال والمختار عند متأخري
اصحابه عدم الكراهة **باب الاعتكاف** اتفقوا على ان
الاعتكاف مشروع وانه قربة وهو مستحب كل وقت وفي العشر الاخير
من رمضان افضل لطلب ليلة القدر واتفقوا على انما تطلب في شهر
رمضان وانما فيه الا ابو حنيفة فانه قال هي في جميع السنة **وحكي**
عنه كما قال ابن عطية في تفسيره انها رفعت قال وهذا مردود واختلف
القاليلون انها في شهر رمضان في ارجاء ليلة هي فقال الثافعي ارجاها
ليلة الحادي او الثالث والعشرين وقال مالك هي افراد ليلتي العشر الاخير
من غير تعيين ليلة وقال احمد هي ليلة سبع وعشرين **فصل** لا يصح الاعتكاف

الا مسجد عند مالك والثافعي وبالجامع افضل وان لي وقال ابو حنيفة
لا يصح اعتكاف الرجل الا مسجد تقام فيه الجماعة وقال احمد لا يصح الاعتكاف
الا مسجد تقام فيه الجمعة وعن حذيفة ان الاعتكاف لا يصح الا في المساجد
وهو مذهب مالك واهل البيت **الثلاثة** ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعزول المهيأ
للصلاة على الجديد **الأصح** من قول الثافعي وقال ابو حنيفة الافضل
اعتكافها في مسجد بيتها وهو القديم من قول الثافعي بل يكره الا فيه
واذا اذن لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه فمسل له منعها من انما
قال ابو حنيفة ومالك ليس له ذلك وقال الثافعي واهل البيت ذلك
فصل اتفقوا على انه لا يصح الاعتكاف الا بالنية وهل يصح في
صوم قال ابو حنيفة ومالك واهل البيت لا يصح الا باليقين وقال الثافعي لا يصح
بغير صوم وليس له عند الثافعي زمان يقدر وهو المشهور وعن احمد
روايات احدثها يجوز بعض يوم والثانية لا يجوز اقل من يوم هذا
مذهب مالك ولونذر شهر ابعينه لزمه متواليان اخل بيوم قضا
ما تركه بالاتفاق الا في رواية عن احمد فانه يلزمه الاستيناف وان
نذر اعتكاف شهر مطلقا جاز عند الثافعي واحمد ان يأتي به متابعا
ومتفرقا وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وعن احمد روايتان
واتفقوا على ان من نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته انه يصح
الا ما لك فانه قال لا يصح حتى يضيف الليلة الى اليوم ولونذر اعتكاف
يومين متتابعين لم يلزمه عند مالك والثافعي واحمد اعتكاف الليلة
التي يلزمها معها وقال ابو حنيفة يلزمه اعتكاف يومين ولبتين وهو
الاصح عند اصحاب الثافعي **فصل** اذا خرج من المعتكاف لغير
قضا الحاجة والاكل والشرب لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف يوم
واما الخروج لما لا بد له منه كقضا الحاجة وغسل الجنابة فيايز بالاجماع

ولو اعتكف بغير الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج
اليها بالاجماع وهل يبطل اعتكافه ام لا قال ابو حنيفة ومالك
لا يبطل وللشافعي قولان اصحهما وهو المنصوص في عامة كتبه
ببطل الا ان شرطه في اعتكافه والثاني وهو نية في اليويطي لا يبطل
واذا شرط المعتكف انه اذا عرض له عارض فيه قربة كعبادة
مرضى ونسب جنانة جاز له الخروج ولا يبطل اعتكافه عند
الثافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يبطل **فصل** لو باشر
المعتكف في الفرج عمدا بطل اعتكافه بالاجماع ولا كفارة عليه
وعن الحسن البصري والزهري انه يلزمه كفارة يمين ولو وطئ فاسيا
لاعتكافه عند ابي حنيفة ومالك واحمد وقال الثافعي لا تفسد
ولو باشر فيما دون الفرج بشهوة بطل اعتكافه ان انزل عند ابي
حنيفة واحمد وقال مالك تبطل انزل او لم ينزل وللشافعي قولان
اصحهما يبطل ان انزل **فصل** لا يكره للمعتكف التطيب
وليس رفع الثياب عند الثلاثة وقال احمد يكره له ذلك ويكره
له الصمت الى الليل بالاجماع قال الثافعي ولونذر الصمت في اعتكافه
وتكلم ولا كفارة **فصل** يستحب للمعتكف الصلاة والقراءة
والذكر بالاجماع واختلفوا في اقواة القرآن والحديث والفقه
فقال مالك واحمد لا يستحب وقال ابو حنيفة والثافعي يستحب
وكأن وجه ما قاله مالك واحمد ان الاعتكاف حبر النفس وجمع
القلب على نفوذ البصير في تدبر القرآن ومعاني الذكر فيكون
ما فرق المهمة وشغل البال غير مناسب لهذه العبادة واجمعوا
على انه ليس للمعتكف ان يتجر ولا يكتب بالصنعة على الاطلاق
والله اعلم **كتاب الحج** اجمعوا العلماء على ان
الحج احد اركان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حرا بالغ

عاقلة مستطيع في العير مرة واحدة واختلفوا في العير فقال ابو حنيفة
وما لك هي سنة وقال احمد هي فرض كالج وللشافعي قولان اصحهما
انها فرض ويحرم فعل العير في كل وقت مطلقا من غير حصر بالاكره
عند ابو حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك بكم ان يعتمر في السنة
مرتين وقال بعض اصحابه يعتمر في كل شهر مرة **فصل** المستحب
لمن وجب عليه الحج ان يبادر الى فعله فان اخاه جازع عند الشافعي
فانه يجب عنده على التراخي وقال ابو حنيفة ومالك في المشهور عنه
واحمد في الظاهر روايتين يجب علي الفور ولا يؤخر اذا جيب **فصل**
من لم يمه الج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض
بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي واحمد
وتجب ان يحج عنه من رأس ماله سواء وصى به ام لم يوصر كالدين
وقال ابو حنيفة ومالك يسقط الحج بالموت ولا يلزم ورثته
ان يحجوا عنه الا ان يوصي فيحجوا عنه من ثلثه واختلفوا من ابن
حج عن الميت فقال ابو حنيفة واحمد من ذرية اهله وقال مالك من
حيث اوصى به وقال الشافعي من الميتات **فصل** اجمعوا على ان
الصبي لا يجب عليه الحج ولا يسقط عنه فرضه بالحج قبل البلوغ
ولكن يصح امره به باذن وليه عند مالك والشافعي واحمد
اذا كان يعقل ويميز ولا يعنى يحرم عنه وليه وقال ابو حنيفة
لا يصح احرام الصبي بالحج **فصل** شرط وجوب الحج الاستطاعة
اما بنفسه للقادر او بغيره بشرط الاستطاعة في حق من حج بنفسه
وجود الزاد والراحلة ومن لم يجدها وقد رعى المشي وله صنعة
يكتسب بها ما يكفيه للنفقة استحسب له الحج بالاتفاق والاحتاج
الى مسئلة الناس كره له الحج وقال مالك ان كان ممن له عادة بالسؤال

وجب عليه الحج ومن استوجر للخدمة في طريق الحج اجزاه حجه الا عند
احمد ومن عصب مالا فحج به او دابة فحج عليها صح حجه وان كان
عاصيا عند ابو حنيفة ومالك والشافعي وعز احمد انه لا يجزئه الحج
ولا يلزم ببيع المسكن للحج بالاتفاق ولو كان معه مال يكفي للحج وهو
محتاج الى شرا مسكن فله تقديم الشراء تاخر الحج وقال الشيخ ابو حامد
من ايمه الشافعية يعرفه الحج وقال ابو يوسف لا يبيع المسكن ولا يشتره
واذا ارته في الطريق خفاق لم يجب عليه الحج عند الثلاثة وقال مالك
ان كانت يسيرة لا تجحف وامر العدو لزمه الحج وهل يجب ركوع الحج
للحج ان غلبت فيه السلامة قال ابو حنيفة ومالك واحمد يجب الحج
وللشافعي قولان اظهرها الوجوب ولا يلزم المرأة حتى يكون معها
من تامر معه على نفسها من روج او محرم حتى قال ابو حنيفة واحمد
لا يجوز لها الحج الا معها ويجوز لها الحج مع جماعة في النساء قال
الشافعي يجوز مع نسوة ثقات وقال في الاملاء ومع امرأة واحدة
وروي عنه ان الطريق اذا كان آمنا جاز من غير نساة **فصل**
والعاجز عن الحج بنفسه لزم من اوهوم او مرض لا يرجي برؤه ان وجد
اجرة من حج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في دمه
عند الثلاثة وقال مالك لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من
كان مستطيعا بنفسه خاصة واد استاجر من حج عنه وقع
الحج عن المحجوج عنه بالاتفاق الا في رواية عن ابو حنيفة فانه
يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة والا عني اذا وجد من
يقوده ويهديه الطريق لزمه الحج بنفسه عند الثلاثة ولا يجوز
له الاستئابة وقال ابو حنيفة انما يلزم الحج من ماله فيستنيب
من حج عنه **فصل** ويجوز النيابة في حج الفرض عن الميت بالاتفاق

وفي حج التطوع عند أبي حنيفة وأحمد وللشافعي قولان أصحهما المنع
ولا حج عن غيره من لم يسقط فرض الحج عنه فان حج عن غيره وعليه
فرضه انصرف الى فرض نفسه وهذا هو الأشهر من مذهب أحمد عن رواية
أنه لا ينعقد أحراره لأمر نفسه ولا عن غيره وقال أبو حنيفة وما لك يجوز
ذلك مع الكراهة منهما له ولا يجوز أن يتنقل بالحج من عليه فرضه عند
الشافعي وأحمد فان أحرار بالفضل انصرف الى الفرض وقال أبو حنيفة وما لك
يجوز أن يتطوع قبل أداء فرضه ويعقد أحراره بما قصدته قال القاضى
الوهاب المالكي وعندي أنه لا يجوز لأن الحج عندنا على الفور فهو مضيق
كما يضيق وقت الصلاة والأجابة على الحج جارية عند الشافعي وكذا عند
مالك مع الكراهة ومنع أبو حنيفة من ذلك **فصل** اتفاق الثلاثة
على أنه يصح الحج بكل وجه من الأوجه الثلاثة المشهورة وهي الأفراد
والتمتع والقران لكل مكلف على الإطلاق من غير كراهة وقال أبو حنيفة
المكي لا يشرع في حق التمتع والقران ويكره له فعلهما واختلفوا في الأفضلية
من الأوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة القران أفضل ثم التمتع للآقضى ثم
الأفراد وما لك قولان أحدهما الأفراد ثم التمتع ثم القران والثاني
التمتع أفضلها وللشافعي قولان أصحهما الأفراد ثم التمتع ثم القران
وأصحهما من حيث الدليل واختار جماعة من أصحابه التمتع ثم الأفراد لأنه
نته على الحج المبرور وهو قول أحمد ولا يجوز إدخال الحج على العمرة
الطواف بالاتفاق لأنه قد أتى بالمقصود وقد أدخل العمرة على الحج
فأجاز أبو حنيفة وما لك قبل الوقوف ومنعه أحمد وللشافعي قولان
فصل يجب على المتمتع دم إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام
وجب أيضا على القارن دم وهو شاة أو تيفاق الأربعة وقال طائفة
وداود لادم على القارن وقال الشعبي على القارن بدنة واختلفوا في

في حاضري المسجد الحرام فقال الشافعي ^{أحمد} من كان فيه عيب مائة يقصر فيها
الصلاة وقال أبو حنيفة هو من كان دون المواقيت إلى الحرم وقال
مالك هم أهل مكة وذو طوي ويجب دم التمتع بالأحرار بالحج عند
أبي حنيفة وللشافعي وقال مالك لا يجب حتى يبرح مكة والعقبة واختلفوا
في وقت جواز دمكه فقال أبو حنيفة وما لك لا يجوز ذبح الهدي قبل
يوم النحر وللشافعي قولان أظهرهما بعد الفراغ من العمرة **فصل** إذا لم
يجد الهدي في موضعه انتقل إلى الصوم وهو ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجع إلى أهله ولا تصام الثلاثة عند مالك وللشافعي لا بعد الأحرار
بالحج وقال أبو حنيفة وأحمد في أحدي الروايتين إذا حرم بالعمرة جاز له
صومه وهل يجوز له صومه في أيام الترتيق للشافعي قولان أظهرهما
عدم الجواز وهو مذهب أبي حنيفة والقديم المختار للجواز وهو مذهب
مالك ورواية عن أحمد ولا يفوت صومه بفوت يوم عرفه إلا عند أبي حنيفة
فإنه يسقط صومه ويستقر الهدي في ذمته وعليه الرجوع من مذهب الشافعي
يصوم بعد ذلك ولا يجب بتأخير صومه وقال أحمد إن أخره بغير عدد لزمه دم
وكذلك إن أخر الهدي من سنة إلى سنة ثم وأذا وجد الهدي وهو في
صومه استحب له الاستقبال إلى الهدي وقال أبو حنيفة يلزمه
ذلك وأما صوم السبعة ففي وقتة للشافعي قولان أصحهما
إذا رجع إلى أهله وهو مذهب أحمد والثاني الجواز قبل الرجوع
وفي وقت جواز ذلك وجهان أحدهما إذا أخر حج من مكة وهو قول
مالك والثاني إذا فرغ من الحج وإن كان عكة وهو قول أبي حنيفة
فصل إذا فرغ المتمتع من فعل العمرة صار حلالا سوا
ساق الهدي أو لم يسق عند مالك وللشافعي وقال أبو حنيفة
وأحمد إن كان ساق الهدي لم يجز له التحلل إلى يوم النحر



عنه في حنيفة واحد فاذ خلا يوم
الحج وقال ما لك شوال وذي القعدة
وذي الحجة وقال الشافعي شوال وذي
القعدة وعشر ليل من ذي الحجة صح

فبقى على اجماعهم بالبحر على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما باب
المواقيت وهي زمانية ومكانية والزمانية اشهر معلومات
لا يجوز الاحرام بالبحر الا في ما هو شوال وذي القعدة وعشر ليل
من ذي الحجة فان احرم بالبحر في غير اشهره كره ذلك والعقد
حجة عند ابي حنيفة وما لك واحمد والاصح من مذهب الشافعي
انه ينعقد عمر لا حجا وقال اود لا ينعقد شيئا **فصل** في ما لا
ينه في ميقات من مكة فمكة ومكة كانت دارة بعيدة من الميقات
فان شأ احرم من دارة وان شأ من الميقات واختلفوا في الافضل
فقال ابو حنيفة من دارة افضل وهو قول للشافعي ورجحه الاربعة
وقال مالك واحمد من الميقات افضل وهو قول للشافعي وصححه
النووي قال وهو موافق للاحاديث الصحيحة والمواقيت المبررة
لاهلها ولمن مر عليها بالاتفاق **فصل** من بلغ ميقاتا لم يحرم
له مجاوزته بغير احرام بالاتفاق فان فعل الزم العود الى الميقات
ليحرم منه بالاتفاق وحكي عن الشعبي والحسن البصري انهما قالوا
الاحرام من الميقات غير واجب واذا الزم العود فان كان الموضع
اوصاف الوقت لزمه دم لمجاوزته الميقات بغير احرام بالاتفاق
وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينعقد احرامه ومن دخل
مكة غير محرم لا يلزمه القضاء عند مالك واحمد والشافعي وقال
ابو حنيفة يلزمه الا ان يكون هكيا فلا **باب الاحرام**
ومحظورات التطيب في الاحرام مستحب عند الثلاثة قال
مالك لا يجوز تطيب تبقى راحته فان تطيب به وجب غسل
ويكره التطيب في الثوب بالاتفاق والافضل ان يحرم عقيب كعب
الاحرام الا في قول للشافعي وهو الاصح من مذهبه انه يحرم به اذا

البعثت به راحته ان كان راكبا فان كان ماشيا فاذا توجه
للميقات وبسم ينعقد احرامه قال مالك والشافعي واحمد بالنية فان
لي بالنية لم ينعقد **وحكي** عن اود انه ينعقد بمجرد التلبية
وقال ابو حنيفة لا ينعقد الا بالنية والتلبية او سوق الهدي
مع النية **فصل** في التلبية واجبة عند ابي حنيفة ومالك الا
ابي حنيفة قال اذا ساق الهدي ونوى الاحرام صار محرم وان
لم يلزم وان لم يسقه فلا بد من التلبية وقال مالك بوجودها مطلقا
واجب دما في تركها وقال الشافعي واحمد التلبية سنة ويقطع
التلبية عند جهرتها عند الثلاثة وقال مالك بعد الزوال يوم عمر
فصل يحرم على المحرم اشيا بالاتفاق منها لبس الخيط
ويحرم على الرجل ستر راسه فان احرامه فيه ويحرم عليه لبس الخيط
وساير بدنه كالقميص والسر او ويل والقلنسوة والقباء والخف
وكذلك المحيط احاطة المحيط وكذلك المنسوج كالعمامة ويحرم
الجماع والتقبيل والفسس بشهوة والتزويج والتزويج وقتل الصيد
واستعمال الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن راسه ولحيته
بساير الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها تلبس الخيط
وتستر راسها ولا بد من كشف وجهها لأن احرامها فيه **فصل**
اختلفوا هل للمحرم ان يستظل بالايما من راسه من محمل وعينه
فقال ابو حنيفة والشافعي يجوز وقال احمد ومالك لا يجوز قال
مالك وعليه الفدية وهو الاصح من مذهب احمد واذا لبس
القباء في كفيه ولم يدخل يديه في كفيه وجبت الفدية عليه عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة لا فدية عليه ومن لم يجد ازارا لبس
السر او ويل ولا فدية عليه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة

البعثت

عند الشافعي وقتل ما كان من جنس ما كان عليه

وما لك يجب عليه الفدية ومن لم يجد الثقلين جاز له ان يلبس الخفين ويقطعها أسفل الكعبين عند أبي حنيفة وما لك الثاغي الا ان أبي حنيفة اوجب عليه الفدية وقال احمد لا يجوز لبسها من غير قطع ولا يحرم على الرجل ستر وجهه عند الشافعي واحمد قال ابو حنيفة وما لك يحرم ذلك **فصل** استعمال الطبيب في الثياب والبدن حرام وقال ابو حنيفة يجوز غسل المسك على ظاهر ثوبه ولا بدنه وله ان يتنحى بالعود والند وقال ابو حنيفة ايضا يجوز ان يغسل الطبيب في الطعام ولا فدية في اكله وان ظمى رجه ووافقه ما لك على ذلك وقال ابو حنيفة لا يحرم على المحرم شئ من الرياحين والحناء ليس بطيب عند الثلاثة وقال ابو حنيفة هو طيب تحب فيه الفدية **فصل** يحرم الادهان المطيبة كدهن الورد والياسمين وتحب فيه الفدية وغير المطيبة كالشايح لا يحرم الا في الرأس واللحية وقال ابو حنيفة هو طيب يحب فيه الفدية وقال ابو حنيفة هو طيب ايضا يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك في الشايح لا يدهن به الاعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن الباطنة وقال الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس واللحية **فصل** اذا قتل صيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لك ان كان مملوكا وقال مالك واحمد لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك وقار د اود لا يجب الجزاء بقتل الصيد خطأ ويحرم الاعانة في قتل الصيد بدلالة ولكن لا جزاء على الدال عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يجب على كل منهما جزاء كامل حتى قال لود جماعة من المحرمين محرما او حلالا في المحرم على صيد

فقتله

نقتله وجب على كل منهما جزاء كامل وتحرم على المحرم اكل ما صيد وقال ابو حنيفة لا يحرم واذا ضمن صيدا ثم اكله لم يجب عليه جزاء اخر وقال ابو حنيفة يجب واذا كان الصيد غير ما كول ولا متو لدين ما كول لم يحرم قتل على المحرم وقال ابو حنيفة يحرم بالاحرام قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء الا الذئب **فصل** المحرم لو نطيب او ادهن ناسيا لا حرامه او جاهلا بالتحريم لم يجب عليه عليه كفارة عند الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك يجب ولو لبس ثيبا ناسيا ثم ذكره منعه من قبل رأسه بالاتفاق وقال بعض الشافعية يشقه شقا ولو حلق الشعر او قلم الظفر ناسيا او جاهلا فلا فدية الا على قول للشافعي وهو الراجح وان قتل صيدا ناسيا او جاهلا وجب الفدية وان جامع ناسيا او جاهلا لزمه الكفارة الا في قول للشافعي فانه لا يلزمه ولا يفسد حجة وهو الراجح **فصل** يجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شئ عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر والخطمي وقال ابو حنيفة لا يجوز ونلزمه الفدية واذا حصل على يد له وسخ جاز له ان التمس وقال مالك يلزمه بذلك صدقة ويكره للمحرم الاكتمال بالانمذ وقال ابن المسيب بالمنع ولا شئ في الفصد والحجامة وقال مالك فيه صدقة **باب ما يجب بمحظورات الاحرام** اختلفوا على ان كفارة الحلق على التحبير ذبح شاة او اطعام ستة مساكين ثلاثة اصبح او صيام ثلاثة ايام واختلفوا في القدر الذي يلزمه به الفدية فقال ابو حنيفة حلق ربع رأسه وقال مالك

حلز ما يحصل به اماطة الاذى عن الناس وقال الشافعي تلك شعرات
 وعن احمد روايتان احدهما تلك شعرات والثانية الوبع واذ حلز
 نصف راسه بالعداة ونصفه بالعشي وجب عليه كفارتان عند الشافعي
 قول واحد اوبه قال احمد بخلاف الطيب واللباس اعتبار الفرقين النتائج
 وقال ابو حنيفة اذا كانت هذه المحظورات غير قتل الصيد في مجلس
 واحد وجبت كفارة واحدة كقوله عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجلسين
 بجلس وجب لكل مجلس كفارة الا ان يكون تكراراً لمعنى زايدي كمرض
 وعن مالك كقول ابو حنيفة في الصيد وكقول الشافعي فيما سواه واذ
 وطئ المحرم في الحج والعمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ووجب المضي في
 فاسكه والقضاء على الفور من حيث احرم في الاداء بالاتفاق ويلزمه عند
 الشافعي واحمد بدنه وقال ابو حنيفة ان وطئ قبل الوقوف فسد حجه وانه
 شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ويلزمه بدنة وظاهر
 مذهب مالك كقول الشافعي وعقد الاحرام لا يرتفع بالوطئ في الحالتين
 بالاتفاق وقال اود يرتفع وهل يلزمهما ان يتفرقا في موضع الوطئ الظاهر
 من مذهب ابو حنيفة والشافعي يستحب وقال مالك واحمد بوجوده وان
 وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول قال ابو حنيفة يلزمه شاة كقوله عن الاول
 او لم يكفر الا ان يتكرر ذلك في مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطئ
 الثاني شيء وللشافعي قولان احدهما تجب كفارة ثانية ثم قيل بدنه
 كالاول وقبل شاة والاصح كفارة واحدة وقال احمد ان كفر عن الاول
 ووجب بالثاني بدنة واد اقل بشهوة او وطئ فبادون الفرج فانزل
 لم يفسد حجه ويلزمه بدنة وقال مالك يفسد حجه ويلزمه بدنة
 والقضاء واد اقل صيد اله مثل من النعم لزمه مثله من النعم عند
 مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزمه القيمة الصيد وشر المهدى من اللحم

ودحه جازع عند الثلاثة وقال مالك لا بد ان يسوق المهدى من الحلز
 الى الحرم واد استوك جماعة في قتل صيد لزمهم جزاً واحد عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يجب على كل واحد منهم جزا كامل ولحمهم وما يجري مجراه
 بضمن بشاة عند الثلاثة وقال مالك الحامنة المكية تخم **بضم** بالاتفاق
 وقال اود لاجزأ فيه واد اقل صيد اثم قتل صيداً اخر وجب جزا بال
 اتفاق وقال اود لاشي عليه في الثاني **فصل** في الحج على القارن ما يجب
 على المفرد من الكفارة فيما يرتكبه وقال ابو حنيفة يجب كفارتان به وفي
 قتل الصيد الواحد جزان فان افسد الحرامه لزمه القضاء قارناً والكفارة
 ودم القران ودم في القضاء وبه قال احمد والحلال اذا وجد صيداً اهل
 الحرم كان له دحجه والتصرف فيه وقال ابو حنيفة لا يجوز **فصل**
 بجمع قطع شجر الحرم بالاتفاق ويضمن الجزا عند الشافعي وفي الشجرة الكبيرة
 بقر وفي الصغيرة شاة وقال مالك لا يضمن لكنه مسمى فيما فعله وقال
 ابو حنيفة ان قطع ما انبت الا دمي فلا جزا عليه وان قطع ما انبت
 الله عز وجل فعليه الجزا ويحرم قطع حشيش الحرم لغير الدواب والعلف
 بالاتفاق ويجوز قطعه للدواب وعلف الدواب عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة لا يجوز وقتل صيد حرم المدينة حرام وكذا قطع شجرة
 وهل يضمن للشافعي قولان الجديد الرابع لا يضمن وهو مذهب ابو حنيفة
 والقديم المختار انه يضمن بسلب القاتل والقاطع وهو مذهب مالك
 واحمد والدم الواجب للاحرام كالتمتع والقران والطيب واللباس
 وجزا الصيد يجب اذحه بالحرم وصرفه الى ساكنين الحرم وقال مالك
 الدم الواجب للاحرام لا يختص مكان **باب صفه الحج**
والعمرة من قصد مكة شرفها الله وعظمها لالنسك بل لزيارة
 او تجارة فيلجب عليه ان يحرم حج او عمرة او يستحب ذلك للشافعي

بشاة والمجلوبية من الحلز الى الحرم يضمن
 بقيمتها وما هو اصغر من الحمام يضمن بقيمتها

قولان اصحهما انه يستحب والثاني يجب الا ان تكرر دخوله كخطاب
وصياد وقال ابو حنيفة لا يجوز لمزج الميسقات ان يدخل الحرم
الا حرمها واما من دونه فيجوز دخوله بغير احرام وقال ابن عباس
رضي الله عنهما لا يدخل احد الحرم الا حرمها وادخل مكة بالخيار
ان شاذ خيلها ليلا او نهارا بالاتفاق وقال النخعي واستحب دخولها
ليلا افضل ويستحب الدعاء عند روية البيت بالماء وتورور فرغ اليد
فيه وكان مالك لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة ان تركه سخط
لزمه دم **فصل** من شرط الطواف الطهارة وسر العورة
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب ويعيد
مادام مكة فاذا خرج الى بلدة لزمه دم وعز د اود انه اذا نسيه
اجزاه ولا دم عليه وتقبل الحجر والسجود عليه سنة لان في السجود
تقبيل وزيادة وقال مالك السجود عليه بدعة والركن الميماني
يستلمه ولا يقبله **فصل** في قول ابو حنيفة لا يستلمه ولا يقبله
يقبله والركنان الساميان اللذان يليان الحجر لا يستلما وعز ابن
عباس وابن الزبير وجابرا استدلالهما بكتاب الرسل والاضطباع
عند الثلاثة وقال مالك الاضطباع لا يعرف ولا رأينا احدا يفعله
واذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه بالاتفاق وعز الحسن
البصري والثوري الماجشون انه يلزمه دم والقرابة في الطواف مستحبة
عند جماهير العلماء وكرهها مالك **فصل** من يقول بوجوب
الطهارة في الطواف وهم مالك والشافعي واحمد عندهم ان مزاحمت
فيه نوصا وللشافعي فيه قول آخر انه يستأنف وركعتا الطواف
واجبتان عند ابو حنيفة وذلك قول الشافعي وقال مالك واحدا
هما سنتان وهو الرابع من مذهب الشافعي **فصل** السعي ركن في

ليس شرط في صحة الترتيب
في الطواف واجبة عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة صح

الحج عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واجب تحريم دم وعن
احمد روايتان احدهما واجب والاخرى مستحب والذهب
من الصفا الى المروة والعود من مكة الى الصفا اخرى عند
كافة الفقهاء وحكي عن ابن جرير الطبري ان الذهب والاياب
يحسب مرة واحدة وتابعه ابو بكر الصديق من الشافعية ولا بد
عند مالك والشافعي واحمد ان يبدا بالصفا ويختم بالمروة
وان عكس لم يعتد به وقال ابو حنيفة لا حرج عليه **فصل**
يستحب ان يجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار عند الثلاثة
وقال مالك يجب الركوب والمشي في الوقوف سواء عند ابو حنيفة
ومالك وهو الرابع من قول الشافعي وقال احمد الركوب افضل
وهو قول قديم الشافعي واذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة
لم تصل الجمعة وكذلك بمكة واعا يصل الظهر ركعتين عند
كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يصلي الجمعة بعرفة وقال القاضي عبد
الوهاب وقد سأل ابو يوسف مالكا عن هذه المسئلة بحضرة الرشيد
فقال مالك ستأينا بنا بالمدينة يعلمون ان لا الجمعة بعرفة وعليها
اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك **فصل** البيت
بمزدلفة نسك وليس بركن بالاتفاق **وحكي** عن الشعبي والنخعي
انه ركن ويجمع بين المغرب والعشا في وقت العشا بالاجماع فلو
صلى كل واحدة منهما في وقتها جاز عند مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة لا يجزئ ذلك **فصل** الرمي واجب بالاتفاق
ولا يجوز بغير الحجارة وقال ابو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الارض
وقال اود يجوز بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع الشمس بالا
تفاق فان رمي بعد نصف الليل جاز عند الشافعي واحمد وقال

ابو حنيفة وما لك لا يجوز الرمي الا بعد طلوع الفجر الثاني وقال
 هـد والتخعي والتوري لا يجوز الا بعد طلوع الشمس ويقطع التلبسة
 مع اول حصة من رمي جمرة العقبة عند الثلثة وقال مالك يقطعها
 بعد الزوال يوم عرفة **فصل** افعال يوم الحدي اربعة الرمي والخلق
 والنحر والطواف والمسح عند الثلثة ان ياتي بها على هذا الذي
 وقال احمد هذا الترتيب واجب والا فضل خلق جميع الراس واختلفوا في اقل الواجب
 فقال ابو حنيفة الربع فقال مالك الكل او الاكثر وقال الشافعي
 بجزي ثلاث شعرات ويبدأ الخلق بالشق الايمن وقال ابو حنيفة
 بالشق الايسر فاعتبر بعين الخالق ومن لا شئ على راسه يستحب له
 امراد المومر عليه وقال ابو حنيفة لا يستحب **فصل** يستحب للهدى
 وهو ان يسوق معه شيا من النعم لينذره ويستحب اشعاره
 اذا كان من ابل او بقرة في صفحة سنامة الايمن عند الشافعي
 واحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو حنيفة الاشعار
 محرم ويستحب ان يقلد الابل تعلين وكذلك الغنم عند الثلاثة
 وقال مالك لا يستحب تقليد الغنم واذا كان للهدى تطوعا
 فهو باق على ملكه بالاتفاق يتصرف فيه الى ان ينحره وان كان
 مندورا زال ملكه عنه وصار للمساكين فلا يباع ولا يبدل عند
 الثلاثة وقال ابو حنيفة يجوز بيعه وايداله بغيره ويجوز ان يشتر
 من لبنه ما فضل عن ولده وقال احمد لا يجوز وما وجب من الدماء
 حرام لا يؤكل منه وقال ابو حنيفة يؤكل من دم القران والتمتع
 وقال مالك يؤكل من جميع الدماء الواجبة الا جزاء الصيد وفدية الاذي
 ويكره الذبح ليلا وعن مالك انه لا يجوز وا فضل بقعة لذبح العقر
 للمعتمر الا عند المروة ولا للحاج الا بمني **فصل** وطواف الالف

فصل وطواف الالف وهو ان يطوف بالبيت سبعين مرة في كل سنة او اكثر او اقل
 وهو من الاعمال المستحبة التي لا يتركها المؤمن ولا يتركها المسلم ولا يتركها العبد
 ولا يتركها الحر ولا يتركها العبد ولا يتركها المسلم ولا يتركها الحر ولا يتركها العبد
 ولا يتركها الحر ولا يتركها العبد ولا يتركها المسلم ولا يتركها الحر ولا يتركها العبد

هذا هو الصحيح

ركن بالاتفاق واول وقته من نصف ليلة النحر وافضلها صبح
 يوم النحر ولا آخر لاخره وقال ابو حنيفة اول وقته طلوع الفجر
 الثاني واخره ثاني ايام التشريق فان اخره الى الثالث لزمه دم
فصل ورمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال كل جمرة
 سبع حصيات من واجبات الحج بالاتفاق وقال ابن الماجشون رمي
 جمع العقبة ركن لا يتحلل من الحج الا بالاتيان به ويجب ان يبدأ بالتي
 تلي مسجد الخيف ثم الوسطي ثم جمرة العقبة وقال ابو حنيفة لبي
 رمي منكبا اعاد فان لم يفعل فلا شئ عليه **فصل** الايام للمعتمر ودا ايام التشريق بالاتفاق
 والمعلومة هات عشر ذي الحجة عند الشافعي واحمد وقال مالك ثلاثة
 ايام يوم النحر ويومان بعده وقال ابو حنيفة يوم عرفة ويوم
 النحر والاول من ايام التشريق **فصل** ونزول المحصب ليلة
 الرابع عشر هو مستحب ويحكي عن ابو حنيفة انه نسك وهو قول
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويستحب ان يخطب الامام في
 ثاني ايام التشريق وقال ابو حنيفة لا يستحب وله ان يفر في اليوم
 الثاني ما لم تغرب الشمس ويترك الرمي في اليوم الثالث فان
 لم يفر حتى غربت الشمس وجب مبتيها ورمي الغد وقال ابو حنيفة
 له ان يفر ما لم يطلع الفجر **فصل** واذا حاضت المرأة قبل
 طواف الالف لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجمال حبس الجمل
 عنها بل ينفر مع الناس ويركب غيرها مكانها عند الشافعي واحمد
 وقال مالك يلزم حبس الجمل اكثر من مدة الحيض وزيادة ثلثة ايام
 وعند ابو حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وتدخل
 مع الحاج **باب** الاجصار من احصره عدوه عن الوقوف
 او الطواف او السعي وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزمه

هذا هو الصحيح

قصده بعد او قرب ولم يتحلل فان سلكه فقاته الحج اولم يكن له
 طريق آخر تحلل من احرامه بعلم عمره وقال ابو حنيفة ان كان قد
 احصر عن الوقوف والبيت جميعا فله التحلل او عن واحد منهما
 فلا وعن ابن عباس انه لا يتحلل الا ان يكون العدة وكافرا يحصل
 التحلل بنية وذبح وحلق وقال ابو حنيفة لا ذبح الا بالمرم فبواطئ
 رجلا يوقب له وقتا ينحر فيه فيتحلل في ذلك الوقت وقال مالك
 يتحلل ولا شيء عليه واذا تحلل وكان حجة فرضا فهل يجب القضاء للثا
 فعي قولان اظهرهما الوجوب وحكي عن مالك انه متى احصر عن الفرض
 الاحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعا
 عند مالك والثافعي وقال ابو حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضا
 كان او تطوعا وعن احمد روايتان كالمذهبين **فصل** اذا احصر
 عمره فالواجب من مذهب الثافعي انه ان شرط التحلل به تحلل وقال
 مالك واجد لا تحلل بالمرض وقال ابو حنيفة يجوز التحلل مطلقا
فصل اذا احرم العبد لغير اذن مولاه صح احرامه وانسه
 تحليله بالاتفاق وقال اهل الظاهر لا ينعقد احرامه والامة
 كالعبد الا ان يكون لها زوج فبغير اذنه مع الولي وعن محمد
 بن الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج **فصل** للمرأة ان تحرم بحجة
 الاسلام بغير اذن زوجها عند ابو حنيفة ومالك واحمد يختلف
 قول الثافعي في ذلك والاصح منعه وهل للزوج تحليل زوجته
 من الفرض للشافعي قولان اظهرهما في الواقع ان له ذلك كما له منعها
 من اشتوائه وقال ابو حنيفة ومالك ليس له تحليلها هكذا صح
 به القاضي عبد الوهاب المالكى وله منعها من حج التطوع في الابتداء
 فان احرمت فله تحليلها عند الثافعي **كتاب الاضحية**

والمشهور عن الثلاثة عدم
 الوجوب

في سورة

هي مشروعة باصل الشرع بالاجماع واختلف هل هي سنة او واجبة فقال
 مالك والثافعي واحمد وصاحبنا ابو حنيفة هي سنة مؤكدة وقال ابو
 حنيفة هي واجبة على المقيمين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها
 النصاب ويدخل وقتها عند الثافعي بطلوع الشمس يوم النحر
 ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين صلى الامام اولم يصل وقال ابو
 حنيفة ومالك واحمد من شرط صحة الاضحية ان يصلي الامام خطبة
 الا ان ابو حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان يصحوا اذا طلع الفجر
 الثاني وقال عطية دخل وقت الاضحية بطلوع الشمس فقط واخرتها
 عند الثافعي احر ايام التثنية وقال ابو حنيفة ومالك احر الثاني من
 ايام التثنية وقال سعيد بن جبير يجوز لاهل الامصار الاضحية
 في يوم النحر خاصة ولا لاهل السواد الى احر ايام التثنية وقال ابن
 سيرين لا يجوز مطلقا الا في يوم النحر خاصة وعن الحنفى الجواز
 الى آخر شهر ذي الحجة واذا كانت الاضحية واجبة لم يسقط بحجها
 بقوات ايام التثنية بل يدنحها ويكون قضا عند التثنية وقال
 ابو حنيفة يسقط الذبح ويدفع الى الفقراء **فصل** من دخل عليه
 عثر ذي الحجة وقصده ان يضحي فالمستحب له عند مالك والثافعي
 انه لا يحلق شعره ولا يقلم ظفره حتى يضحي فان فعله كان يكرها
 وقال ابو حنيفة هو مباح لا يكره ولا يستحب وقال احمد بتحريره
فصل اذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة فحدث عيب لم
 يمنع اجزاها عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يمنع والمرضى اليسير
 في الاضحية لا يمنع الاجزاء والكثير الذي يفسد اللحم منعه والجرب
 البين يمنع الاجزاء وكذا العور بالاتفاق لانه يفسد اللحم والعبي
 يمنع الاجزاء وعن بعض اهل الظاهر انه لا يمنع ويكره مكسورة القرن

وقال احمد لا يجزي مكورة القرن ولا تجزي العرجا عند مالك والثافعي
 وقال ابو حنيفة يجزي ومقطوعة الاذن لا تجزي بالاجماع وكذا الذب
 لفوات جزء من اللحم فان كان المقطوع يسيرا فالواجب من مذهب الثافعي
 المنع والمختار عند متأخري اصحابه الاجزاء وقال ابو حنيفة ومالك
 ان ذهب الاقل اجزاء الاكثر فلا وعز احمد فيما زاد على الثلث رواين
فصل يجوز له ان يستدب في ذبح الاضحية ولو ذميا وان كان
 عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز استئابة الذمي ولا يكون اضحية
 واذا استوى شاة بنية الاضحية لم تصر اضحية عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة تصير **فصل** المستحب ان يسمى الله تعالى عند ذبح الاضحية
 وغيرها فان تركها قال ابو حنيفة ان ترك الذابح التسمية عمدا لم توكل
 ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت وقال مالك ان تعد تركها لم ينجس
 وان تركها ناسيا ففيه روايان وعنه رواية ثالثة تحل مطلقا
 تركها عمدا او سهوا وقال القاضي عبد الوهاب ومذهب اصحابه ان
 تارك التسمية عمدا غير مسؤول لا يوكل ذبيحته ومنهم من يقول انها
 سنة وقال الثافعي تركها سهوا او عمدا لا يؤثر وقال احمد ان تعد
 الترك لم توكل وان تركها ناسيا ففيه روايان وليستحجب عند
 الثافعي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال
 ابو حنيفة ومالك تكرر الصلاة عند الذبح على النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال احمد ليس بشرع وليستحجب ان يقول اللهم هذا منك
 ولك فتقبل مني وقال ابو حنيفة بكرة ذلك **فصل** اذا كانت
 الاضحية تطوعا استحب له ان يأكل منها بالاتفاق وقال بعض
 العلماء بوجوبه وفي قدرا الافضل منه للشافعي قولان الجديد انه
 يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والمرجح ان يتصدق

بكلها الا لما ينبرك باكلها ولا يأكل من لحم المندورة شيئا بالاتفاق
 ولا يجوز بيع شيء من الاضحية والهدي نذرا كان او تطوعا ولا يبيع الجلد
 بالاتفاق وقال الثافعي والاوزاعي يجوز بيعه بآله البيت التي تعار
 كالقاسر والقدر والمخل والميزان وبحكي ذلك عن ابي حنيفة وقال
 عطاء الاسدي بيع اهاب الاضاحي بالدرهم وغيرها **فصل** والابل
 افضل في الاضحية ثم البقر ثم الغنم وقال مالك الغنم ثم الابل ثم
 البقر والبدنة تجزي عن سبعة وكذلك البقرة والشاة عز واحد بالاتفاق
 وقال اسحق ابن راهوية والبقرة عن عشرة ويجوز ان يستوك سبعة
 في بدنة سواء كانوا متفرقين او من اهل بيت واحد وقال مالك ان كانت
 تطوعا وكانوا اهل بيت واحد جاز **فصل** العقيقة سنة
 مشروعة عند مالك والثافعي وقال ابو حنيفة هي مباحة ولا اقل
 انها مستحبة وعن احمد روايان اسمها انها سنة والثانية
 انها واجبة واختارها بعض اصحابه وقال الحسن وداود بوجوبها
 والعقيقة ان يذبح عن الغلام شائين وعن الجارية شاة وقال
 مالك يذبح عن الغلام شاة واحدة كما عن الجارية والذبح يكون في
 اليوم السابع من الولادة بالاتفاق ولا يمس رأس المولود بدم العقيقة
 بالاتفاق وقال الحسن يطرأ رأسه بدمها وقال الثافعي واحمد يستحب
 ألا تكسر عظام العقيقة بل يطبخ اجزا الاتفا ولا يسلمة المولود
كتاب النذر النذر ان كان في طاعة فهو لازم بها
 بالاتفاق واذا كان في معصية لم يجز الوفا به واختلفوا في وجوب
 الكفارة فقال ابو حنيفة ومالك والثافعي لا يلزم به كفارة
 وعن احمد روايان احدهما يتعقد ولا يحل فعله وتجب به
 كفارة ولا يصح نذر محرم كصوم العيد وايام الحيض غير انه محرم كله



فان صام صح ومن نذر ذبح ولده لم يلزمه شيء عند الشافعي وقال
ابو حنيفة ومالك يلزمه ذبح شاة وعن احمد روايتان احدها
ذبح شاة والاخرى كفارة عين وكذا لو نذر ذبح نفسه وان نذر
ذبح عبده لم يلزمه شيء عند الثلاثة وعن احمد روايتان احدها
ذبح كبش والاخرى كفارة عين **فصل** من نذر نذرا مطلقا صح
نذره عند ابو حنيفة ومالك واحمد ويلزمه كل روم المعلق وفيه
كفارة عين وللشافعي قولان احدها كقول الجماعة والثاني لا يصح
حتى يخلقه بشرط او صفة وهو الاصح **فصل** من نذر قربية
في الحاج بان قال ان كلمت فلانا فله على صوم او صدقة فالمرجح
من مذهب الشافعي انه يحري بين كفارة يمين وبين الوفاء بما التزمه
وقال ابو حنيفة يلزمه الوفاء بكل حال ولا تجزئه الكفارة وقال
مالك واحمد يجزوه ويقال ان العمل عليه **فصل** من نذر الحج له
الوفاء لا غير عند ابو حنيفة ومالك وللشافعي قولان احدهما
يجب الوفاء وهو الاصح والثاني انه يحري بين الوفاء وكفارة يمين
وعن احمد روايتان احدهما التحير والاخرى وجوب الكفارة
لا غير **فصل** من نذر ان يتصدق بماله لزمه عند الشافعي ان
يتصدق بجميع ماله وقال اصحاب ابو حنيفة يتصدق بثلاث
جميع امواله الزكوية **فصل** استحباب ما ولهم قول اخر انه يتصدق
بجميع ما يملكه وقال مالك يتصدق بجميع ثلث امواله الزكوية
وغيرها وعن احمد روايتان احدهما يتصدق بثلاث جميع امواله
والاخرى يرجع في ذلك الى ما يراه من مال دون مال **فصل**
اذ نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين فعلها عليه وكذا في مسجد
المدينة والاقصى عند مالك واحمد وهو الاصح من قول الشافعي قال

وله قول انه يجزئه
ويقال ان العمل عليه

ابو حنيفة لا يتعين الصلاة في مسجد محال **فصل** اذ نذر صوم
يوم بعينه فافطر بعد قضاءه عند الثلاثة وقال مالك اذا افطر
لم يلزمه القضاء واذ نذر صوم عشر ايام جاز صومه متتابعا ومتفرقا
بالانفاق وقال داود يلزمه الصوم متتابعا **فصل** لو نذر قصد
البيت الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمرة او نذر المشي الى بيت الله الحرام
فالمشهور من مذهب مالك واحمد انه يلزمه القضاء او عمرة وانه يلزم
الشي من دون اهله وقال ابو حنيفة لا يلزمه شيء الا اذا نذر المشي الى بيت
الله الحرام فاما نذر القضاء والذهاب والبيت فلا واذ نذر المشي الى مسجد
المدينة والاقصى فملك الشافعي قولان احدهما وهو قوله في الام لا ينعقد نذره
وهو قول ابو حنيفة والثاني ينعقد ويلزمه وهو الراجح وهو قول
مالك واحمد **فصل** اذ نذر فعل مباح كما اذا قال الله علي ان امشي
الى بيتي او اركب فرسي او البر ثوبي فلا شيء عليه عند ابو حنيفة ومالك
وقال الشافعي متى خالف لزمه كفارة يمين وان كان لا يلزمه فعل ذلك
وعن احمد انه ينعقد نذره بذلك وهو بالخيار بين الوفاء وبين
الكفارة **كتاب الاطعمة** النعم حلال بالاجماع
ولحم الخيل حلال عند الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد وقال مالك
بكرهه والراجح من مذهبه التحريم وقال ابو حنيفة بتحريمه ولحم
البغال والحمر الاهلية حرام عند الثلاثة واختلف عن مالك في ذلك
والمروي عنه انها مكروهة كراهة مغلظة والمرجح عند محققي
اصحابه التحريم وحكي عن الحسن هل لحم البغال وعن ابن عباس اباحة
لحوم الحمر الاهلية **فصل** اتفق الائمة الثلاثة على تحريم
كل ذي مخلب من الطير بعد ذبحه على غيره كالعقاب والصقر والباري
والشاهين وكذا ما لا مخلب له الا انه يا كل الجيف كالنسر والرخم

ابو حنيفة

والغراب الابقع والاسود واباح ذلك مالك على الاطلاق واما غير ذلك
من الطير فكله مباح بالاتفاق والمشهور انه لا كراهة فيما نهى عن قتله
كالخفاف والهدد والخفاش واليوم والبغا والطاووس والاعند الشايع
فالراجح تحريمه **فصل** اتفقوا ايضا على تحريم كل ذي ناب
من السباع بعد وابه علي بن كلاس والنم والذئب والدب والهرق
والفيل الا ما كان فانه اباح ذلك مع الكراهة والاربع حلال بالاتفاق
والزرافة لا يعرف فيها نقل وصح صاحب التنجيز تحريمها وقال شيخنا
السبكي في الفتاوي الحلبية المختار حليها والتعلب والصنيع حلال عند
الشافعي واحمد وكذا عند مالك مع الكراهة وقال ابو حنيفة بتحريمها والضئ
واليربوع مباحان عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة بكره اكلهما قال
احمد باباحة الضئ وعنه في اليربوع روايتان **فصل** يحرم اكل
حشرات الارض كالفار عند الثلاثة وقال مالك بكرهته من غير تحريم
ومنها الجراد ويؤكل ميتا على كل حال وقال مالك لا يؤكل منه مامات
حشفه انفه من غير سبب يصنع به ومنها القنفذ وهو حلال عند مالك
والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد بتحريمه وقال مالك لا بأس باكل الخلد الحي
اذا ذكيت واختلفوا في ابن آوى فقال ابو حنيفة واحمد هو حرام وهو الاصح
من مذهب الشافعي وقال مالك هو مكروه والهرق الوحشية حرام عند ابي
حنيفة وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال مالك هي مكروهة وعز احمد
روايتان احدهما الاباحة والثاني التحريم **فصل** حيوان البحر
السماك منه حلال بالاتفاق واما غيره فقال ابو حنيفة لا يؤكل من حيوان
البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة وقال مالك يؤكل السمك وغيره
حتى السرطان والصفدع وكل ما وخنزيره لكنه كرهه الخنزير وحكى انه
توقف فيه وقال احمد يؤكل ما في البحر الا التماسح والصفدع والكوسج ويقتصر

عنده في غير السمك الى الذكاة كخنزير البحر وكلبه وانسانه واختلف اصحاب
الشافعي فمنهم من قال يؤكل جميع ما في البحر وهو الاصح عندهم ومنهم من قال
لا يؤكل الا السمك ومنهم من منع اكل كلب الماء وخنزيره وحيتته وقاربه وغيره
وكل ما له شبه في البر لا يؤكل والمرجح ان ما في البحر حلال غير التماسح والضئ
والحيتة والسرطان والسحفاة **فصل** الجلالة من غير اوشاة ايطبة
بكره اكلها بالاتفاق الثلاثة وقال احمد يحرم اكلها ولحمها ولبنها وبويضها
فان حبست وعلفت طاهر حتى تزلزله راحية النجاسة حلت وزالت
الكراهة بالاتفاق ثم قيل يحبس البعير والبقرة اربعين يوما والشاة
سبعة ايام والدجاجة ثلاثة ايام **فصل** من اضطر الى اكل الميتة
جاز له الاكل منها بالاتفاق واصح القولين من مذهب الشافعي انه لا يجب
وهو يجوز له ان يشبع او ياكل ما يسد به الرمق فقط للشافعي قولان
احدهما لا يشبع وهو مذهب ابي حنيفة والثاني يشبع وهو قول مالك
واحد الروايتين عن احمد والراجح من مذهب الشافعي انه ان وقع حلالا
فريسا لم يحز غير سد الرمق وان المنقطع يشبع ويتزود واذا وجد
المضطر ميتة وطعام الغير ومالكه غايب فقال مالك واكثر اصحاب
الشافعي وجماعة من اصحاب ابي حنيفة ياكل طعام الغير بشرط الضمان
وقال احمد وجماعة من اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي ياكل
الميتة **فصل** الدهن كسمن وزيت اذا مات فيه فارة فان كان
جامدا القيت الفارة وما حولها ويبقى الباقي طاهرا يجوز اكله وان
كان مائعا فقال مالك واحمد وابي حنيفة والشافعي انه نجس وممنه
حرام ومتى حكم بنجاسته ما بيع فهل يمكن تطهيره ام لا الاصح من مذهب
الشافعي انه يتعدى تطهيره وفي وجه ان الدهن يطهر بغسله واذا
قلنا انه لا يطهر فهل يجوز الاستصباح به ام لا للشافعي اقوال

اصحها الجواز وهو مذهب ابي حنيفة واحمد ومالك قال النووي في شرح
المهذب في كتاب البيع المذهب القطع به **فصل** اختلفوا في الشحوم
التي حرّمها الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما هي فيه يهودي يعلى كرهه
للسلمين اكله ام لا فقال ابو حنيفة والشافعي بابا حته وعز ما لك روايتان
احدهما الكراهة والثانية التحريم وعز احمد روايتان كذلك واختار
التحريم جماعة من اصحابه واختار الكراهة المرقى **فصل** من اضطر
الى شرب الخمر لعطش او دوا فهل له شربها قال حنيفة نعم والشافعي في المسئلة
ثلاثة اوجه اصحها عند المحققين المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث
يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واختار جماعة **فصل** من مر
ببستان غيره وهو غير موقوف وفيه فاكهة رطبة فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي لا يباح الا اكل من غير ضرورة الا باذن مالك ومع ضرورة
ياكل بشرط الضمان وعز احمد روايتان احدهما يباح له الاكل من غير
ضرورة ولا ضمان عليه والثانية يباح للضرورة ولا ضمان عليه
واذا كان عليه حايط فانه لا يباح الا اكل منه الا باذن مالك بالايجاع
واذا استضاف مسلم مسلما من اهل قرية غير ذات سوق ولم يكن به
ضرورة لم يجب عليه ضيافته بل تستحب عند الثلاثة وقال احمد
يجب ومدة الواجب عنده ليلة والمسحب ثلاث ومتى امتنع من الواجب
صار عند احمد دينا عليه واختلف في اطيب المكاسب فقيل الزراعة
وقيل الصناعة وقيل التجارة والظاهر عند الشافعي التجارة **كتاب**
الديانح والصيد اجمعوا على ان الذبايح المعند بها ذبيحة المسلم
العاقل الذي يتأق من الذبح سواء الذكر والانثى واجمعوا على تحريم ذبايح
الكفار غير اهل الكتاب واجمعوا على ان الذكاة تصح بكل ما ينهر الدم
ويحصل القطع به من سكين وسيف ورجاج وحجر وقصب له حد

سطح

بيعه كما يبيع السلام المجدد واختلفوا في الذكاة بالسن والظفر فقال
مالك والشافعي واحمد لا تصح الذكاة بهما وقال ابو حنيفة يصح اذا كانا
منفصلين والمجزي في الذكاة قطع الحلقوم والمري ولا يجب بكل يسحب
عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة مجزي الحلقوم والمري واحدا لو
رجين وقال مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم والمري والو
رجين **فصل** لو اهان الراس لم يحرم بالانفاق وحكي عن سعيد
بن المسيب انه يحرم ولو ذبح حيوانا من قفاه وبقي فيه حياة مستقرة
عند قطع الحلقوم حل والا فلا عند ابي حنيفة والشافعي وتوفي الحياة
المستقرة بالحر كثة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك واحمد لا يحل
بحال والسنة ان ينحر الابل معقولة وتذبح البقرة الغنم مضطجة
بالانفاق فان ذبح مع الكراهة ما ينحر ونحر ما يذبح حل عند ابي حنيفة
والشافعي واحمد وقال مالك ان نحر شاة او ذبح بعيرا من غير ضرورة
لم يؤكل وحمله بعض اصحابه على الكراهة حل اكله عند الثلاثة قال
ابو حنيفة لا يحل **فصل** يجوز الاصطياد بالجوارح المعلمة كالكلب
والفهد والصقر والبازي بالاتفاق الا الكلب الاسود عند
احمد وعز ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الا بالكلب فقط ولا يجوز الا بالكلب
المعلم بالاتفاق الثلاثة وهو الذي اذا ارسله على الصيد يطلبه واذا
رجع انزجر واذا اسلله استنلى وشرط الثلاثة ايضا انه اذا اخذ
الصيد امسكه على الصايد وخلي بينه وبينه وقال مالك لا يشترط
ذلك وهل بشرط ان يتكرر ذلك منه مرات حتى يصير معلما ام لا قال
ابو حنيفة واحمد اذا تكرر ذلك مرتين صار معلما وقال مالك والشافعي
يصير بالمرة الواحدة **فصل** التسمية عند ارسال الجارح على الصيد
سنة عند الشافعي فان تركها ولو عمدا لم يحرم وقال ابو حنيفة هو شرط

ولو ذبح حيوان ما كول فوجد في جوفه جنين ميت صح

والمعتمد عند الشافعي والعرف ومالك لا يعتبر ذلك في ذكاة الحسن صح

في حال الذكر تركها ناسيا حل او عامدا فلا وقال مالك ان تعد تركها لم يحل
 او ناسيا فخذ روايتان وعن احمد روايتان ان تركها عند ارسال
 الكلب والرمي لم يحل الاكل منه على الاطلاق عمدا كان الترك او سهوا
 قال داود والشعبي وابو ثور التسمية شرط في الاباحة بكل حال وان تركها
 عامدا او ناسيا لم تؤكل ذبيحته **فصل** لو عقر الكلب الصيد ولم يقتله
 فادركه وفيه حياة مستقرة مات قبل ان يتسع الزمان لركابته حل
 وقال ابو حنيفة لا يحل ولو قتل الجراح الصيد بثقله فلتا فغني قوله
 احدها يحل وهو الاصح في الراعي والمشهور من مذهب مالك والثاني
 لا يحل وهو المختار من مذهب احمد وهو قول ابي يوسف ومحمد وعمر بن
 حنيفة روايتان كالقولين اشهرها الاول وهو الحل ولو اكل الكلب
 المعلم من الصيد قال ابو حنيفة لا يحل ولا ما صاده قبل ذلك ما
 لم يأكل منه وقال مالك يحل وللشافعي قولان احدهما يحل كقول
 مالك والثاني وهو الرابع انه لا يحل وهو قول احمد وجارحة
 الطير في الاكل كالكلب عند الثلثة وقال ابو حنيفة لا يحرم ما
 اكلت منه جارحة الطير **فصل** ولو رمي صيدا او ارسل عليه
 كلبا فعقره وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقر مما يجوز ان يموت
 منه ويجوز ان لا يموت قال جماعة من اصحاب الشافعي يؤكل قولا
 واحدا لصحة الخبر فيه والصحيح من مذهبه انه لا يؤكل وهو
 قول احمد وقال ابو حنيفة ان وجد في يومه حلا وجد يومه لم
 يحل **فصل** ولو نصب اقبولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل
 وعن ابو حنيفة اذا كان فيها سلاح فقتله بحد حله ولو قتر
 انى فلم يقتل عليه فذكاته عند ابو حنيفة والشافعي و احمد حيث
 قد ر عليه كذكاة الوحشي وقال مالك ذكاته في الحلق واللثة ولور

ان تبع عقيب الرمي فوجه ميتا حل
 وان اخذ اقبولة لم يحل وقال مالك

صيدا فقد يصفى حل عندك في كل واحد من النصفين بكل حال وهو الصواب
 عن احمد وقال ابو حنيفة ان كان ناسيا وحلها وكذا ان كانت القطعة التي مع
 الراس اقل وان كانت اكثر لم يحل الاخي **فصل** ولو ارسل الكلب على
 الصيد فخرج ولم يقتل و زاد في عدوه وقتل الصيد لم يحل اكله عند احمد
 وقال ابو حنيفة وحده حل وعن مالك روايتان ولو رمي طائرا في حقه فسقط الى
 الارض فوجد ميتا حل والا فلا بالاتفاق واذا قلته الصيد من بين لم يزل ملكه
 عند الثلاث وقال احمد اذا بعد في البرية زال ملكه عنه ولو كان في ملكه صيد وفضل
 وارسله وخلقه فالاصح من مذهب ان في المصوص انه لا يزل ملكه عنه وفي كاري
 اذا قصد التقرب الى سره فزل ملكه عنه كالعقود وان لم يقصد التقرب
 فزوال ملكه وجهان كما لو ارسل بعير او فرسه والاصح ان ذلك لا يجوز لانه يشبه
 سوايب الجاهلية ولا يجوز لانه يشبه سوايب الجاهلية فان قلنا لا يزل
 فادمايا والافلا وان قال عند ارساله اربعة لم يذبح حصلت الاباحة ولا
 ضمان على من اكله لكن لا يذبح بغيره واذا قلنا بزيوال الملك فالاصح في الرمي
 حل صطيان الرجوع الى الاباحة وليل يصير في معنى سوايب الجاهلية
 ولو صار طائرا برأى فجعله في برجه فطار الى برجه لم يزل ملكه عنه وقال مالك
 ان لم يكن قد انش برجه بطول ملكه صار ملكا لم ينقل الى برجه فان عاد الى برجه
 الاول عاد الى ملكه والله تعالى اعلم **كتاب البيوع** **فصل** في بيع
 منعقد على البيع ونحوه الربا على ان البيع صحيح من كل عاقل بالغ مختار مطلقا
 وعلى انه لا يصح بيع المحنون في بيع الصبي فقال مالك وان لم يصح وقال ابو حنيفة
 يصح اذا كان مميزا لكن ابو حنيفة يشترط في العقد اذن المولي وبيع المكره لا يصح
 الثلاث وقال ابو حنيفة يصح **فصل** في المعاطاة لا ينعقد بها بيع على اراح
 من مذهب ان في رواية عن ابي حنيفة والحرة وقال مالك ينعقد بها البيع
 واتحاد بين الصباغ والنووي وجماعة من ان في رواية عن ابي حنيفة

واختلفوا

في انعقاده اذن سابق
 من الولي او اجازة لاحقة
 واحمد يشترط

ما اختلف
في الخط
في رواية

والمحقق هل يترتب فيها الايجاب والقول كما خطبه قال ابو حنيفة في رواية بشرط في
الخط في دون المحقق وبه قال احمد وقال مالك لا يترتب مطلقا وكذا قال النضر بن علقمة
وقد راى حنيفة بطل خبره ونفي البيع بلفظ الاستدعاء عند النضر بن علقمة كعب بن قيس
وقال ابو حنيفة لا ينفذ **فصل** النضر بن علقمة وموان يتردد المشتري في الثمن في الزمان
بل يخرج غيره فان اغتربه انسان فاشترى السلعة فشرع صحيح عند النضر بن علقمة وان تم على النضر
وقال مالك لا يترتب بطلان بيع الحاضر للباري بالاتفاق وموان يقدم غريب بمعا عتق
الحاجة اليه لبيعته يستوي بغيره فيكون له بطلان في بيعه للزبديين قليل بالغل في بيع
بيع العربون وموان يشترى السلعة ويبيع اليه رهن يكون من الثمن ان رضى السلعة وان لم يرض
وقال احمد باس بن زبد ويجوز بيع ذلك عند النضر بن علقمة وموان يبيع بغيره في بيعه
من مشتريه نقد باقل من ذلك الثمن وقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز ذلك **فصل** وكرم
النضر بن علقمة وان منى وعن مالك انه قال اذا خالف واحد اهل السوق بزيادة
او نقصان يقال له اما ان تبيع بسعر اهل السوق او تغفل عنهم فان سعى اللطمان على الناس
فباع الرطل ثلثه وموان يريد بغيره بذكر ولم يقد ر على ثلث البيع كان بغيره وقال النضر بن
اكره اللطمان بيع بغيره ببيع واكره غيره ببيع **فصل** وان حكام في ان قوت حاكم في ان
وموان يبتاع طعاما في افلا وعسكه ليرد ثمنه وانفقوا على ان لا يجوز بيع الكالي بالكالي
بالزمن وثنى الكلبي حيث ذكره مالك ببيع مع يجوز بغيره رنه فان بيع لم يفسد البيع على كل
المن ان شفع به وهذا قال ابو حنيفة وقال النضر بن علقمة ان قتل او تلف به
قال احمد **باب الجوار** واذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبعين الجوار في الجوار
الى ثلثة ايام عنه ابو حنيفة وان منى ولا يجوز فوق ذلك وقال مالك يجوز على جوار نحو البيع
الحاجة وتختلف في ذلك في الموال فانما لغة التي لا تبقى الثمن في يومه يجوز ان يبيع
الزمن يومه والثواني ان يكون الوقت في ثلثة ايام يجوز شرط الجوار في الثمن ثلثة ايام
احمد وابو يوسف يثبت الجوار ما يتفقان على شرط من ان جوار شرط الجوار الى المبدل لم يفسد البيع
عند النضر بن علقمة وقال ابو حنيفة بطلان الجوار اذا مضى من الجوار في بيعه وان جارة الزمان في بيعه

هذه الطائفة الفصحاء مؤثرة في بعض النسخ وهذا قدما فليعلم

عجود

بشرط ذلك **فصل** اذا باعه سلعة على ان لا يقبضه الثمن في ثلثة
ايام فلا يبيع بينهما فذلك شرط فانه يفسد البيع وكذلك اذا قال البائع
بعثك على اني اذ ددت عليك الثمن بعد ثلثة ايام فلا يبيع بينهما عند الثلثة
وقال ابو حنيفة البيع صحيح ويكون القول الاول اثبات خيار للمشتري وحده
ويكون الثاني اثبات خيار للبائع وحده ولا يلزم تسليم الثمن في مدة
الخيار عند الثلثة وقال مالك بكرة **فصل** لم يثبت له الخيار فسخ البيع
بحضور صاحبه واذا اشترط في البيع خيارا وجب له وفي غيبته عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ليس له فسخ الا بحضور صاحبه واذا شرط
في البيع خيارا وجب له بطلان الشرط والبيع عند ابو حنيفة والشافعي وقال مالك
يجوز ويهرب الخيار مثله في العادة وظاهر قول احمد صحتهما وقال
بن ابي ليلى بفسخ البيع وبطلان الشرط **فصل** اذا مات من له الخيار
في المدة انتقل الي وارثه عند الثلثة وقال ابو حنيفة ليسقط الخيار
بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار للشافعي قال
احمد ها ينفسر العقد وهو قول احمد والثاني بسقوط الخيار وهو قول
الحنيفة ومالك والثالث وهو الراجح انه موقوف ان امضاه ثبت
انتقاله بنفس العقد والآفل ولو كان المبيع جارية لم يحل للمشتري طردها
في مدة الخيار وحل للبائع وطردا عند الثلثة وينقطع به الخيار وقال
احمد لا يحل وطردا للمشتري ولا للبائع **باب ما يجوز بيعه وما لا**
لا يجوز بيع العين الطاهرة صحيح واما بيع العين النجسة في نفسها
كالكلب والخمر والسرجين فليس يصح ام لا قال ابو حنيفة يصح بيع الكلب
والسرجين وان يوكل المسلم ذميا في بيع الخمر وابتاعها واختلف اصحاب
مالك في بيع الكلب فمنهم من اجاز مطلقا ومنهم من كرهه ومنهم من
حضر الجوار بالمأذون في امساكه وقال الشافعي واحمد لا يجوز بيع شيء من ذلك

اصلا ولا قيمة للكلب ان قتل او اتلف والدهن اذا انتجس فهل يطهر بغسله
الراجح من مذهب الشافعي انه لا يطهر فلا يجوز بيعه عنده وبذلك قال مالك
واحمد وقال ابو حنيفة يجوز بيع الدهن المتنجس بكل حال **فصل** لا يجوز بيع
ام الولد بالاتفاق وقال داود يجوز ذلك وحكي عن علي وابن عباس رضي
الله عنهما كذلك وبيع الدبر جائز عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز
اذا كان التدبير مطلقا ولا يجوز بيع الوقف عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم او يخرج الوقف مخرج الوصايا
فصل العبد المشرك يجوز بيعه من المشرك صغيرا كان او كبيرا
عند الثلاثة وقال احمد ان كان صغيرا لا يجوز بيعه منه ولبن المرأة
طاهرا بالاتفاق ويجوز بيعه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك
يجوز بيعه وبيع دور مكة صحيح عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يبيح
وعز احمد روايتان اهما ما عدم الصحة في البيع والاجازة وان فتحت
صلحا ونكره اجازتها عند ابو حنيفة وما لك وبيع دور القر صحيح
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يبيح **فصل** لا يبيح بيع ما لا يملك
بعد اذن مالكة على الجديد الرائج من قول الشافعي وعلي القديم موقوف
ان الاجازة مالكة نفذ والا فلا وقال ابو حنيفة البيع يصح ولو وقف
على اجازة مالكة والشراك يوقف على الاجازة وقال مالك يقف للجميع على
الاجازة وعز احمد في الجميع روايتان ولا يبيح بيع ما لم يستقر ملكه عليه
مطلقا كالبيع قبل قبضه عقارا كان او منقولا عند الشافعي وبه قال محمد
بن الحسن وقال ابو حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض **فصل** مالك
بيع الطعام قبل القبض لا يجوز وبيع ما سواه يجوز وقال احمد ان كان
البيع مكبلا او معدودا او موزونا لم يجز بيعه قبل قبضه وان كان
غير ذلك جاز والقبض فيما ينقل بالنقل وفيما لا ينقل من العقار والثمار

على الاشجار

على الاشجار بالخليفة وقال ابو حنيفة القبض في جميع الخليفة **فصل** ولا يجوز
بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في الماء والعبد الاتق بالاتفاق
وحكي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اجاز بيع الاتق وعن عمر بن عبد العزيز
وابن ابي ليلى انهما اجازا بيع السمك في بركة عظيمة وان احتج في اخذه
اليؤنة كثيرة ولا يجوز بيع مجهول كعبد من عبيد وثوب من اثواب عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة يجوز بيع عبد من ثلاثة اعبد وثوب من ثلاثة
اثواب بشرط الخيار فيما زاد **فصل** ولا يبيح بيع العين الغائبة عن
المتعاقدين التي لم توصف لمساعد مالك وعلي الرائج من قول الشافعي وقال
ابو حنيفة يصح ويثبت للمشتري الخيار فيه اذا رآه واختلف اصحابه
فيما اذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بعثك ما في كمي وعز احمد في صحة بيع
الغائب روايتان اشهرهما يصح **فصل** ولا يبيح بيع الاغمي وشرائه
اذا وصف له المبيع واجازته ورهنه وهبته على الرائج من قول الشافعي
الا اذا كان قد رآه شيئا قبل العمي مما لا يتغير كالحديد وقال ابو حنيفة
وما لك واحمد يبيح بيعه وشرائه ويثبت الخيار اذا لمسه **فصل** ولا
لا يجوز بيع الباقي في قشره عند الثلاثة وقال ابو حنيفة بالجواز
والسك طاهر وكذا افارته ان انفصل من حن علي الاصح من مذهب الشافعي
وبيعه صحيح بالاجماع ولا يبيح بيع الحنطة في سنبليها على اصح قول الشافعي
وقال ابو حنيفة واحمد وما لك يبيح **فصل** اذا قال بعثك هذه الصبرة
كقفيز بدرهم صح ذلك عند مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة يبيح في قفيز واحد منها ولو قال بعثك عشرة افقر من هذه
الصبرة وهي اكثر من ذلك صح بالاتفاق وقال داود لا يبيح ولو قال بعثك
هذه الارض كل ذراع بدرهم او هذا القطيع كل شاة بدرهم صح البيع قال
ابو حنيفة لا يبيح ولو قال بعثك من هذه الارض عشرة اذرع وهي مائة ذراع

صح البيع في عشرها مشاعا وقال ابو حنيفة لا يصح ولو باعه عشرة اقربة مصرية
 وكالها له وقبضها فعاد المشتري وادعيها تسعة وانكر البائع فللثاني
 قولان احدهما ان القول قول المشتري وهو المحكي عن ابي حنيفة والثاني
 ان القول قول البائع وهو قول مالك **فصل** ويصح عند الثلاثة
 بيع النخل لا يجوز ولا يجوز بيع الدين في المخرج عند الثلاثة وقال مالك
 يجوز ايا ما معلومة اذا عرف قدر حملها ولا يجوز بيع الصوف على ظهر
 الغنم عند الشافعي وابي حنيفة واحد وقال مالك يجوز بشرط الجزم
 بيع الدراهم والدنانير جزا عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز فان باع شاة
 على انها لبون جاز وقال ابو حنيفة لا يجوز ولو قال بعثتك هذا بماية مثقال
 ذهب وفضة لم يصح وقال ابو حنيفة يصح ويجعل بصفين **فصل** والتفاد
 على جواز شر المصحف واختلفوا في بيعه فاباحه الثلاثة من غير كراهة
 وكرهه احمد وصرح بن قيم الجوزية بالتحریم ولا يجوز بيع المصحف ولا
 بيع المسلم من كافر على ارجح قولي الشافعي وهي احدي الروايتين عن مالك
 وقال ابو حنيفة يصح البيع ويؤمر باذالة ملكه عنه وهي الرواية الاخرى
 عن مالك وقال احمد لا يصح مطلقا وبيع العنب لعاصر الخمر مكره عند
 الثلاثة وقال احمد لا يصح وعن الحسن البصري لا بأس به وعن الثوري
 يصح الحلال من شئت **فصل** وعن ما الفعل حرام واجرة ضرابه حرام
 عند الثلاثة وعن مالك جواز اخذ العوض على ضرب الفيل ويحرم كراهة
 الفعل عنده مدة معلومة لئلا يترد على الأناث **فصل** ويحرم التفرق
 بين الام والولد حتى يميز فان فرق ببيع بطل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
 البيع صحيح والتفرق قبل البلوغ لا يجوز ويجوز التفرق بين الاخوين
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز **باب ما يفسد البيع وما لا**
يفسد اذا باع عبد بشرط العتق صح البيع عند الثلاثة والمشتري

ولو في كوراته ان شوهده
 وقال ابو حنيفة بيع النخل

وكان في كوراته ان شوهده
 وقال ابو حنيفة بيع النخل

ابو حنيفة

ابو حنيفة لا يصح وان باع عبد بشرط الولاء لم يصح بالاتفاق وغير الاصطحة
 من اصحاب الشافعي انه يصح البيع ويبطل الشرط وان باع بشرط ينال في مقبض
 البيع كما اذا باع عبد بشرط ان يعتقه او لا يعتقه او دارا بشرط ان يكتن
 البائع او ثوبا بشرط ان يخيطه له بطل البيع عند ابي حنيفة والشافعي قال
 ابن ابي ليلا والحنفي والحسن البيع جائز والشرط فاسد وقال ابن شبرمة
 البيع والشرط جائز ان وعن مالك انه اذا اشترط له من مائة المبيع شيئا
 ككني الدار صح وقال احمد ان شرط سكنى اليوم واليومين لم يفد العقد
فصل واذا قبض المبيع بيعا فاسد لم يملكه باتفاق الثلاثة قال
 ابو حنيفة اذا ملكه بأذن البائع بعوض له قيمة ملكه بالقبض بقيته
 ثم للبائع ان يرجع في العين مع الزيادة المتصلة والمنفصلة الا ان
 يتصرف المشتري فيها تصرفا يمنع الرجوع فياخذ قيمتها ولو غرس في الارض
 المبيعة بيعا فاسدا وبني لم يكن للبائع قلع الغراس والبناء الا بشرط
 ضمان النقصان وله ان يبدل قيمتها وقال ابو يوسف ومحمد ينقض
 البناء ويقلع الغراس ويرد الارض على البائع **باب تفرق الصفقة**
 اذا جمع في المبيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز كالحر والعبد او عبده وعبد
 غيره او مائة ومذكاة فللشافعي احوال اظهرها وهو قول مالك يصح فيها
 يجوز ويبطل فيما لا يجوز والثاني البطلان فيهما واذا قلنا بالظاهر
 تحيز المشتري ان جهل فان اجاز في حصته من الثمن على الراجح وقال
 ابو حنيفة ان كان الفساد في احدها ثبت بطلان واجماع كالحرة والعبد فسد
 في الكل وان كان بخير ذلك صح فيما يجوز بقطر الثمن كله ولم يولد
 وقال فمين باع ما سمي عليه وما لم يسم عليه من الذبيحة انه لا يصح في الكل
 وخالفه ابو يوسف ومحمد وقال فمين باع بخسامة نقدا وخسامة الى عطا
 فسد العقد في الكل وعن احمد روايتان كالقولين **باب الزبا**

خ
 اذا قبض

القصة ويملكها عنه الدلالة وقال ابو حنيفة
 ليس له استرجاع الا بغيره وياخذ

مراية
 بنسطة

الاعيان المنصوص على تحريم الربا لاجماع ستة الذهب والفضة والبر والتمر والزيت والملح والذهب والفضة يحرم فيهما الربا عند الشافعي بعللة واحدة لازمة وهي انهما من جنس الثمن وقال ابو حنيفة العلة فيهما موزون جنس فيحرم الربا في سائر الموزونات واما الاربعة الباقية ففي علة عند الشافعي قولان الجديد انها مطعومة فيحرم الربا في الماء والادهان على الاصح والقديم انها مطعومة او ميكلة او موزونة وقال اهل الظاهر الربا غير محلل وهو مختص بالمنصور عليه وقال ابو حنيفة العلة فيهما انها ميكلة في جنس وقال مالك العلة في القوت وما يصلح للقوت في جنس وعن احمد روايتان احدهما ان الشافعي والثانية كقول ابو حنيفة وقال ربيعة كلما يجب فيها الزكاة يحرم فيها الربا فلا يجوز بيع بغير بيعين وقال ابن سيرين العلة للجنس بانفراده وعن جماعة من الصحابة انهم قالوا انما الربا في النسبية فلا يحرم التفاضل اذا تقرر ذلك فقد اجمع المسلمون على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا والورق بالورق منفردا تبرها ومضروبا وحليها الامثلة بمثل وزنا بوزن يدا بيد ويحرم نسيئة والتفقوا على انه لا يجوز بيع الخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح اذا كان بمقيار الامثلة بمثل يدا بيد ويجوز بيع التمر بالملح والملح بالتمر متفاضلين يدا بيد ولا يجوز ان يتفرقا قبل القبض الا عند ابو حنيفة ولا يجوز بيع المصوغ بالمضروب متفاضلا عند الثلاثة وعن مالك انه يجوز ان يبيعه بقيمتة من جنسه ولا يجوز التفرق قبل التقابض في بيع المظفر بعضها ببعض عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يجوز وتختص تحريم ذلك عند الذهب والفضة **تلي** ما عدا الذهب والفضة

حسب
الزهر
السنة
فليعلم

لعل
النفوت

وانه لا يباع شيئا منها غايبا بجاهل
واتفقوا على انه يجوز بيع الذهب
بالفضة والعكس متفاضلين صح

والاكل

والماكول والمشروب لا يحرم فيه شيء من جهات الربا وهي النساء والتفاضل والتفرق قبل التقابض وقال ابو حنيفة الجنس بانفراده يحرم النساء وقال مالك لا يجوز بيع حيوان بحويان من جنسه يقصدهما امرا واحدا من ذبح او غير فاذا كان البيع بالدرهم والدنانير باعيانها فانها تتعين عند الشافعي ومالك واحدا وقال ابو حنيفة لا تتعين بنفس البيع ولا يجوز بيع الدرهم المفضوشة بعضها ببعض ويجوز ان يشتري بها سلعة وقال ابو حنيفة ان كان الغش قابلا لم يحرم **فصل** وكل شئ اتفقا في الاسم الخاص من اصل الخلقة فهو ما حبر واحد وكل شئين اختلفا فيهما جنسان وقال مالك البر والشجر فيهما جنس واحد وفي اللحان والالبان للشافعي قولان اصحهما انها اجناس وهو قول ابو حنيفة ولا ربا في الحديد والرصاص وما اشبههما عند مالك والشافعي لان العلة في الذهب والفضة الثمنية وقال ابو حنيفة احد في اظهر الروايتين عند يتعدى الى النحاس والرصاص وما اشبههما **فصل** ويعتبر التساوي فيما يكال يوزن بكلل المجاز ووزنه وما يجرى ليراعي فيه عادة بلد المبيع وقال ابو حنيفة ما لا يضر فيه يعتبر عادة الناس في البلاد وما يحرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض وقال مالك يجوز في البادية بيع الكيل حوزا دون الموزون وما حرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض وقع جمل العوضين جنسا آخر يخالف في القيمة عند مالك والشافعي وكذلك لا يباع نومان من جنس مختلف قيمتهما باحد النوعين كد عجوة ودرهم مدية عجوة كدينار صحيح ودينار قرصة دينارين صحيحين واجاز احمد الا في النوعين وقال ابو حنيفة كذا لك جائز **فصل** ولا يجوز بيع رطبة

فيه
د

ما سئل

بالخمر في غير القلأ يام

وغيره الوضيفة بغيره
فاما العاريا وهو ان يبيع الثمرة
الرجل الرطب على من
منه ما بالتي

بباسة على الارض كبيع الرطب بالتمر على الارض فيجوز عند الشافعي فمادون
خمة اوسق والراج عنده انه لا يختص بالفقرا وهو قول احمد الا انه
قال في احدى الروايتين بخبره رطباً ويبيعه بمثله ثم اوقال ابو حنيفة
لا يجوز ذلك بحال وقال مالك يجوز في موضع مخصوص وهو ان يكون
قد وهب لرجل ثم حمله من حائط وثق عليه دخوله عليها فيشتريها
منه بحصة الثمن بجملة ويجوز بيع العرايا في حقوه متفرقة وان
زادت على خمة اوسق وقال احمد لا يجوز اكثر من مرة واحدة **فصل**
ولا يجوز بيع الحب بالدقيق من جنسه عند ابو حنيفة والشافعي واحمد
في احدى الروايتين وقال مالك يجوز بيعه به كيلا وقال احمد في الرواية
الاخرى يجوز بيعه به وزنا وقال ابو ثور يجوز بيع الدقيق بالحنطة
متفاضلا ولا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقها عند الشافعي ومالك
وقال احمد يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز بيع احدهما بالآخر اذا
استويا في النعومة والخشونة ولا يجوز بيع دقيقه بخبز من
اصحاب ابو حنيفة انه يجوز بيع الحنطة بالخبز متفاضلا ولا
يجوز بيع الخبز بالحنطة اذا كانا رطبين او احدهما وقال احمد يجوز
متماثلا وان باع ذهبا بذهب جزافا لم يصح وعنه ابو حنيفة لهما
ان علم التاوي بينهما قبل التفرق صح وان علم بعد التفرق لم يصح
وعنه زفر انه يصح بكل حال واذا انصار فاشتم تقايضا بعض عن
المرف وتفرقا بطل العقد كله وقال ابو حنيفة يجوز قيمتا تقايضا
ويطل فيما لم يتقا بضا ولا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة يجوز ذلك **باب بيع الاصول والثمار**
يدخل في بيع الدار الارض وكل بناء حتى حائطا الا المنقول كالدار
والبلقة والسروى بالاتفاق فتدخل الابواب المنصوبة والاجانة

تخرى من المتي

ب

والف

والرف والسلم المسراو عن ابو حنيفة انه قال ما كان من حقوق
الدار لا يدخل في البيع وان كان متصلا بها وعن زفر انه قال اذا كان في
الدار آلة دخلت في البيع واذا باع نخلا وعليها طلع غير موبر دخل
في البيع او موبرا لم يدخل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يكون للبايع
بكل حال قال ابن ابي ليلى الثمرة للثري بكل حال **فصل** اذا باع
علما او حارية وعليها ثياب لم تدخل في البيع بالاتفاق ومن
ابن عمر انه يدخل في البيع جميع ما عليها وقال قوم يدخل بكل حال
باستثارة العورة ولا يدخل الخيل والمقود والجام في بيع الدابة بالا
تفاق وقال قوم يدخل بكل حال ما لا يتربى العوق واذا باع شجرة عليها
ثمرة للبايع لم يكلف قطع الثمرة عند مالك والشافعي واحمد الى ان
لجداد في العادة وقال ابو حنيفة يلزمه قطعه في الحال **فصل**
لا يجوز بيع الثمرة والزرع قبل بدو صلاحه من غير شرط القطع
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يصح بيعه مطلقا يقتضي
ذلك القطع عنده وان باع الثمرة بعد بدو صلاحه جاز عند
الشافعي ومالك واحمد بكل حال وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعها
بشرط التيقن وانما يتبعه في جوار البيع ما كان معه في البستان
واما ما كان في بستان آخر فلا يتبعه عند الشافعي واحمد وقال
مالك يجوز بيع ما جاوره اذا كان الصلاح معه وداو عنه
ايضا انه اذا بدأ الصلاح في جنس من الثمر في البستان حاز
بيع احب من الثمار في ذلك البستان **فصل** اذا باع الثمرة النطا
هرة وما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع عند ابو حنيفة والشافعي
واحمد وقال مالك يصح واذا باع صبرة واستثنى منها امدا
واصعاً معلومة لم يصح ولا ان يستثنى من الشجرة غصنا عند
ابو حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك يجوز ذلك واذا قال

في نخلة جاز بيع ثمر البلد وقال الليث
اذا بدأ الصلاح

بحوان ذلك في الراس والاكارع
وعن مالك انه

بعثك ثم هذا البستان الذي يباع بالانفاق وعن الاوزاعي انه
لا يبيع ولا يجوز ان يبيع الشاة ويستثنى منها شاة جلد او غنم لا في
سفر ولا في حضر عند ابي حنيفة والثافعي وقال احمد يجوز ذلك في السفر
دون الحضر **باب بيع المصاة والرد بالعيب** التصرية في الا
الابل والبقر والغنم تدلي بالبيع على المشتري حرام بالانفاق لا يملك
هل يثبت الخيار قال الثلاثة نعم او قال ابو حنيفة ان كان قبل القبض
افتقر الى حضوره وان كان بعد قبضه افتقر الى رضاه بالبيع
او حكم حاكم والرد بالعيب عند ابي حنيفة واحمد على الراعي
وعند مالك والثافعي على الفور **فصل** اذا قال البائع كالمشتري
امسك المبيع وخد ارش العيب لم يجبر المشتري وان قاله المشتري
لم يجبر البائع بالانفاق فان تراصيا عليه صح الصلح عند ابي
حنيفة ومالك ورجحه يسريج من ائمة الشافعية والمرجح عند
جمهور اصحابه المنع ونظيرها في الشفعة وقال احمد للمشتري امسك
المبيع ومطالبة البائع بالارش ويجبر البائع بالارش ولو على دفعه
اليه واذا لقي البائع فلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد
بالانفاق وقال محمد ابن الحسن يسقط **فصل** واذا حدث با
المبيع عيب بعد قبض الثمن لم يثبت الخيار للمشتري به عند ابي حنيفة
والثافعي وقال مالك عمدة الرقيق الى ثلثة ايام الا في الحذام والوص
والجنون فان عمده الى سنة يثبت له الخيار واذا ابتاع الثاء
عينا ثم ظهر لها عيب فاراد احدها ان يمك حصته واراد الآخر
ان يرد حصته جاز للواحد عند الثافعي واحمد وابي يوسف
ومحمد ومالك في احدي الروايتين وقال ابو حنيفة ليس لاحدهما ان
ينفخ بالرد دون الآخر **فصل** واذا اراد المبيع زيادة مما يوزن

وقال ابو حنيفة لا و اذا
ثبت للمشتري خيار الرد لا يفتقر
الرد الى رضى البائع وحضوره

صواب
بعد القبض

كالولد

كالولد والتمتع امسك الزيادة ورد الاصل عند الثافعي واحمد قال
مالك ان كانت الزيادة ولدا رده مع الاصل او تمسك امسكها ورد الاصل
وقال ابو حنيفة حصول الزيادة في يد المشتري يمنع الرد بالعيب بكل
حال ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري ثم علم بالعيب فله ان يردها
ولا يرد معها شي عند الثافعي ومالك واحمد في احدي الروايتين وقال
ابو حنيفة واصحابه لا يردها وقال ابن ابي ليلى يردها ويرد معها
مهر مثلها ويروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **فصل** اذا
وجد المشتري بالمبيع عيبا وقد نقص فريده لمعني لا يقف استعلام
العيب عليه كوطئ البكر وقطع الثوب وتزوج الامه امتنع الرد
لكن يرجع بالارش عند ابي حنيفة والثافعي وقال مالك يردها
ويرد معها ارش البكارة وهو المشهور عن احمد بن علي اصله فان
العيب الحادث لا يمنع الرد وان وجد العيب وقد نقص المبيع لمعني
يقف استعلام العيب عليه اي لا يعرف القديم الا به كالرايح والبيض
والبطيخ فان كان الكسر قد رلا يقف على العيب الا به امتنع الرد
عند ابي حنيفة وهو قول الثافعي والراجح من مذهبه ان له الرد
وقال مالك واحمد في احدي الروايتين ليس له رد ولا ارش وان
وجد بالمبيع عيبا وحدث عنده عيب لم يجز له الرد عند ابي حنيفة
والثافعي الا ان يرش البائع ويرجع بالارش وقال مالك واحمد هو بالخيار
بين ان يرد ويدفع ارش العيب الحادث عنده وبين ان يمك
ويأخذ ارش القديم والعيب ما يعده الناس عيبا كالعمى والصمم
والخرس والعرج والبخر والبول في الفراش والزنا وشرب الخمر
والقذف وترك الصلاة والمشي بالقيمة وقال ابو حنيفة الخمر والبول
بالفراش والزنا عيب في الجارية واذا وجد الجارية مغنية لم يثبت له

دون العبد

الخيار وعن مالك تبوته واذا اشترى عبدا فوجده مأذونا له في النجاسة
وقدر كبته الدبوت لم يثبت له الخيار عند الشافعي **فصل** في بيع ما ذونا له في النجاسة
ان له الخيار وقال ابو حنيفة البيع باطل بئانه على اصله في تعلق الدين
برقبته **فصل** ولو اشترى عبدا على انه كافر فخرج مسلما ثبت له
الخيار بالاتفاق وان استراه مطلقا فبان كافرا فلا خيار له في
ابي حنيفة ان له الخيار ولو اشترى جارية على انها تيب فخرجت بكرا
فلا خيار له ولو اشترى جارية فبان انها لا تحيض فلا خيار له وقال
الشافعي له الخيار واذا علم بالعيب بعد اكل الطعام او هلاك العبد
رجع بالارش وقال ابو حنيفة لا يرجع **فصل** واذا ملك عبدا مالا
وباعه وقلنا انه يملك لم يدخل ماله في البيع الا ان يشترط المشتري بالا
تفاق وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعا له وكذا اذا
اعتقه وحكي ذلك عن مالك **فصل** في بيع عبدا فعهده عند
مالك ثلاثة ايام بليا لها كمالا حدث به في هذه المدة من شيء فعهده تمامه
على بايعه ونقضه عليه ثم يكون بعد ذلك عليه عهدة الى سنة من
الجنون والجدام والبصر فما حدث به من ذلك في تلك السنة رده
المشتري فاذا انقضت السنة ولم يظهر ذلك فلا عهدة على البائع وان
كانت جارية تحيض فخرج من الحيضة ثم بقي العهدة للسنة كالعبد
وقال ابو حنيفة والشافعي واحد كلما حدث مر عيب قبل قبض المشتري فرفض
البائع او بعد قبضه من ضمان المشتري **فصل** في بيع عبد احينا والبيع
صحيح عند ابي حنيفة واحد وللشافعي قولان احدهما الصحة والثاني
البطلان وهو الاصح واذا باع بشرط البراءة من كل عيب للشافعي قول
احدها انه يبرأ من كل عيب على الاطلاق وهو قول ابي حنيفة والثاني
انه لا يبرأ من العيوب حتى يسمى العيب وهو قول احمد والثالث وهو

الراجح عند جمهور اصحابه انه لا يبرأ الا من عيب باطن في الحيوان لم يعلم
به البائع وقال مالك البراءة في ذلك جارية في الوثيق دون غيره فيبرأ مما لا
يعلم ولا يبرأ مما علمه **فصل** في الاقالة عند مالك بيع وقال ابو
حنيفة فسخ وهو الرأجح من مذهب الشافعي وقال ابو يوسف هي قبل
القبض فسخ وبعده بيع الا في العقار فبيع مطلقا **باب المراجعة**
من اشترى سلعة تجار له بيعها عند الشافعي برأس مالها واقل منه
واكثر من البائع وغيره قبل نقد الثمن وبعده وقال ابو حنيفة ومالك
واحمد لا يجوز بيعها من بايعها باقل من الثمن الذي ابتاعها به قبل نقد
الثمن في البيع الاول ويجوز ان يبيع ما استراه مراجعة بالاتفاق وهو
ان يبين رأس المال وقد ربح ويقول بعتكمها برأس مالها وربح درهم
في كل عشرة وكرهه بن عباس وابن عمر ومنع اسحق بن راهويه جواره
واذا اشترى بثلثين موجد لم يجز بثلثين مطلق بالاتفاق بل يبين وقال
الاوزاعي يلزم العقد اذا اطلق ويثبت الثمن في ذمته موجدلا وعلى هذا
الائمة يثبت للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالتاجيل واذا اشترى شيئا
من ابيه او ابنته جاز ان يبيعه مراجعة مطلقا وقال ابو حنيفة واهله
لا يجوز حتى يبين من اشترى منه **باب البيوع المنهي عنها**
الخمر حرام وهو ان يزيد في الثمن لا الرغبة بل يجده غيره فان اغتر
به انسان فاشترى فشرأوه صحيح عند الثلاثة وان اشم الغار وقال
مالك الشراء باطل ويحرم بيع الحاضر للبادي بالاتفاق وهو ان يقدم
غريب عنان نعم الحاجة اليه ليبيعه بغير يومه فيقول البلدي اتركه
عندي لا يبيعه لك قليلا قليلا باغلا ويحرم بيع العرون وهو ان يترك
السلعة ويدفع اليه درهمها ليكون من الثمن ان رضي السلعة والا فهو هبة
وقال احمد لا بأس بذلك ويجوز بيع العينة عند الشافعي مع الكراهة وهو ان

في كل عشرة
واذا اشترى بثلثين
الاوزاعي
الائمة
من ابيه
باب البيوع
الخمر حرام
بيع العرون
سلعة
قال احمد

والذروعات التي تضبط بالوصف والتفقوا على جواز في المودودات
 التي لا تتفاوت أحادها كالجوز والبعض الا في رواية عن احمد واختلفوا
 في المودودات التي تتفاوت كالرمان والبطيخ فقال ابو حنيفة
 لا يجوز السلم فيه لا وزنا ولا عددا وقال مالك يجوز مطلقا وقال
 الشافعي يجوز وزنا وعن احمد روايتان اشهرهما الجواز مطلقا عددا
 ثم قال احمد ما اصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما اصله الوزن
 لا يجوز السلم فيه كيلا ويجوز السلم حالا وموجلا عند الشافعي قال ابو
 حنيفة ومالك واحمد لا يجوز السلم حالا ولا بد فيه من اجل ولو مدة
 يسيرة **فصل** ويجوز السلم في الحيوان من الرقيق والبهائم الطيرة
 وكذلك قرضه الجارية التي تحل للمقترض وطبها عند الشافعي ومالك
 واحمد وجمهور الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة لا يبيع السلم في
 الحيوان ولا استقراضه وقال المزني وابن جرير الطبري يجوز قرض
 الاما اللواتي يجوز للمقترض وطبهن **فصل** يجوز عند مالك البيع
 الى الحصاد والجدا والنيروز والمهرجان وفصح النصارى وقال
 ابو حنيفة والشافعي لا يجوز وهو اظهر الروايتين عن احمد ويجوز
 السلم في اللحم عند الثلاثة ومنع منه ابو حنيفة ولا يجوز السلم
 في الخبز عند ابو حنيفة والشافعي واجازه مالك وقال يجوز السلم
 في الخبز وما شئت النار **فصل** يجوز السلم في المعنوم حين
 عقد السلم عند مالك والشافعي واحمد اذا غلب على الظن وجوده
 عند المحل وقال ابو حنيفة لا يجوز الا ان يكون موجودا من حين العقد
 الى المحل ولا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود الا عند مالك
 ويجوز الاشتراك والتولية في السلم كما يجوز في البيع عند مالك
 الاشتراك ومنع منه ابو حنيفة والشافعي واحمد **فصل** والوقف

لا يحل

منذ

مندوب اليه بالاتفاق ويكون حالا يطالب به متى شاء واذا اجلا
 يلزم التأجيل فيه وقال مالك يلزم ويجوز قرض الخبز عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة لا يجوز حال وهل يجوز وزنا او عددا في مذهب الشافعي
 وجهان اصحهما وزنا وعن احمد روايتان وقال مالك يجوز بيع
 الخبز بالخبز حرا واذا اقترض ~~وجعل رجل من رجل قرضا~~ فمحل يجوز له
 ان ينتفع بشئ من المال المقرض من الهدية والعارية واكل ما يدعوه
 اليه من الطعام ونحو ذلك مما لم يجر عادة قبل القرض قال ابو حنيفة
 ومالك لا يجوز وان لم يشترط وقال الشافعي ان كان من غير شرط
 جاز والخبر محمول على ما اشترط قال في الروضة واذا اهدى المقرض
 للمقترض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمقترض ان يرد اجور
 مما اخذ للمحدث الصحيح ولا يكره للمقترض اخذه **فصل** اتفقوا
 على ان من كان له دين على انسان الى اجل فلا يحل ان يضع عنه بعض الدين
 قبل الاجل ليحمله الباقي وكذلك لا يحل ان يعجل له قبل الاجل
 بعضه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وكذلك لا يحل له ان ياخذ
 قبل الاجل بعضه عينا وبعضه عرضا وعلى انه لا بأس اذا
 حل الاجل ان ياخذ منه البعض فيقسط البعض ويؤخره الى
 اجل آخر **فصل** واذا كان للانسان دين على آخر من جهة
 بيع او قرض فاجله مدة فليس له عند مالك ان يرجع فيه ويلزمه
 تأجيله الى تلك المدة التي اجلها وكذا لو كان له دين موجلا فزان
 في الاجل وبهذا قال ابو حنيفة الا في الجنابة والقرض وقال
 الشافعي لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني
 اذ الحال لا يوجب **كتاب الرهن** الرهن جائز في
 الحضر والسفر عند كافة الفقهاء وقيل اود وهو محض السفر

من

وعقد الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض عند مالك ولكن يجب
الراهن على التسليم وقال ابو حنيفة والثافعي واحمد من شرط صحة
الرهن القبض فلا يلزم الرهن الا بقبضه ورهن المشاع مطلقا
جائز سواء كان مما يقسم كحقار او لا كعبد وقال ابو حنيفة لا يصح
رهن المشاع واستدامة الرهن عند المرتهن ليس شرطا عند الثافعي
وهي شرط عند ابو حنيفة ومالك في خراج الرهن من يد المرتهن على
اي وجه كان بطل الرهن الا ان ابو حنيفة يقول اذا عاد الى الرهن
بوديعة او عارية لم يبطل **فصل** واذا رهن عبد اسم
اطلقه فارجح الاقوال عند الثافعي انه ينفذ من المورس ويلزمه قيمته
يوم عتقه منها وان كان معسرا لم ينفذ وهذا هو المهور
عز مالك وقال مالك ايضا ان طري له مال او قضي المرتهن ما عليه
نفذ العتق وقال ابو حنيفة يعتق في اليسار والاعمار ويبقى العبد
المرهون في قيمته للمرتهن في عرسه وقل احمد ينفذ عتقه على كل
حال **فصل** واذا رهن شيئا على مائة ثم اقرضه مائة اخرى واراد
جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز على الراجح من مذهب الثافعي
اذا الرهن لازم بالحق الاول وهو قول ابو حنيفة واحمد وقال مالك
بالجواز وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوبه قال ابو حنيفة يصح
وقال مالك والثافعي واحمد لا يصح **فصل** واذا شرط الرهن
في الرهن ان يبيعه عند حلول الحق وعدم دفعه جاز عند ابو حنيفة
ومالك واحمد وقال الثافعي لا يجوز للمرتهن ان يبيع المرهون بنفسه
بل يبيعه الراهن او وكيله باذن المرتهن فان ابي الزمه الحاكم
قضا الدين او بيع المرهون والدفع الى الحاكم مستحب عند مالك فان
لم يفعل وباعه المرتهن جاز واذا وكل الراهن عدلا في بيع المرهون

اعتقه

عند الحلول

عند الحلول ووضع الرهن في يده كانت الوكالة عند الثافعي واحمد صحيحة
وللراهن فسخها وعزله كغيره من الوكلاء وقال ابو حنيفة ومالك ليس له فسخ ذلك
واذا اراضيا على وضعه عند عدل وشرط الراهن ان يبيعه العدل عند
الحلول فباعه العدل فتلغ الثمن قبل قبض المرتهن فهو عند ابو حنيفة
من ضمان المرتهن كما لو كان في يده وقال مالك ان تلغ الرهن في يد العدل
فهو ضمان الراهن بخلاف كونه في يد المرتهن فانه يضمن وقال الثافعي
ان لم يكن في يده والحالة هذه من ضمان الراهن مطلقا الا ان يتعدي المرتهن
فان يده يد امانة واذا باع العدل الرهن وقبض الراهن الثمن وخرج
المبيع مستحقا فلا عهدة على العدل عند مالك وياخذ المستحق المبيع من
يدي المشتري ويرجع المشتري بالثمن على موكل العدل وقال القاضي عبد
الوهاب لا ضمان عندنا على الوكيل ولا على الوصي ولا على الاب فيما
يبيعه من مال ولده وهذا قول الثافعي واحمد وقال ابو حنيفة العهدة
على العدل يغرم للمشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الاب والوصي
وبوافق مالك في الحاكم وامين الحاكم فيقول لا عهدة عليهما ولكن
الرجوع على من باع عليه ان كان مفلئا او تبعا **فصل** واذا رهن
عبد يهدا عندك على ان تقرضني الف درهم او تبيعني هذا الثوب اليوم
او عند اصبح الرهن وان تقدم وجوب الحق فان اقرضته الدراهم او باعه
الثوب فالرهن لازم يجب تسليمه اليه عند ابو حنيفة ومالك وقال
الثافعي واحمد القرض والبيع يهني والرهن لا يصح **فصل** والمقصود
ضمان غصب فلورهنه مالكه عند الغاصب من غير قبضه صار
مضمونا ضمان رهن ومن الرضمان الغصب عند مالك وابو حنيفة
وقال الثافعي واحمد يستقر ضمان الغصب ولا يلزم الرهن ما لم يضرمان
امكان قبضه **فصل** عند مالك ان المشتري الذي استحق المبيع

مزيدة يرجع بالثمن على المرتهن لا على الراهن ويكون دين المرتهن في ذمة
 الراهن كما لو تلف الرهن وكذا عند أي حنيئة إلا أنه يقول العدل يضمن
 ويرجع على المرتهن وقال الشافعي يرجع المشتري على الراهن لا على المرتهن
 وكذلك يقول مالك وأبو حنيفة في التقليل إذا باع الحاكم أو الوصي
 أو الأمين شيئا من الشركة للغرماء وأخذوا الثمن ثم استحق المبيع فإن لم يبق
 عندها يرجع على الغرماء ويكون دين الغرماء في ذمة غرضهم كما كان إلى
 كله عند الشافعي وأحمد والرجوع يكون عند علي الراهن والمديون الذي
 بيع متاعه **فصل** وإذا شرط المشتري للبيع رهنا أو ضمينا ولم يبين
 الرهن ولا الضمين فالبيع جائز عند مالك وعلي المبتاع أن يدفع
 برهن مثله على مبلغ ذلك الدين وكذلك على أن ياتي بضمين ثقة
 وقال أبو حنيفة والشافعي البيع والرهن باطلان وقال المزني هذا غلط
 عند ي الراهن فاسد للجهل به والبيع جائز وللبايع الخيار أن يشأ
 البيع وإن شافعه لبطالان الوثيقة **فصل** وإذا اختلف الراهن
 في مبلغ الدين الذي حصل به الرهن فقال الراهن رهنه على خمسمائة درهم
 وقال المرتهن على ألف وقيمة الرهن تساوي الألف أو زيادة على الخمسمائة
 فعند مالك القول قول المرتهن مع يمينه فإذا حلف وكان قيمة الرهن
 ويأخذ الرهن أو يترك الرهن للمرتهن وإن كانت القيمة ستمائة
 المرتهن على يمينه وأعطاه الرهن وسمائة وحلف أنه لا يستحق لأحد
 عليه إلا ما ذكره وسقط الزيادة وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد القول
 قول الراهن فيما يذكره مع يمينه فإذا حلف دفع المرتهن ما حلف عليه
 وأخذ رهنه **فصل** زيادة الرهن ونماؤه إذا كانت منفصلة
 لولد والتمرق والصوف والوبر وغير ذلك يكون عند مالك ملكا للراهن
 ثم لا يدخل في الرهن دون غيره وقال أبو حنيفة الزيادة مطلقا تدخل في الرهن

لأن الرهن عليه يقع

بخطابهم

بلا رهنه

فالرهن بالخيار بين أن يعطيه القامح

قال هو ملك المرتهن دون الراهن

في الرهن مع الأصل وقال الشافعي جميع ذلك خارج عن الرهن وقال بعض أصحابنا
 الحديث أن كان الراهن هو الذي ينفق على الرهن فالزيادة له **فصل** في اختلاف
 العلماء في الرهن هل هو مضمون أم لا فذهب مالك أن ما يظهر هلاكه كالحيوان
 والعقار فهو غير مضمون على المرتهن ويقبل قوله في تلفه مع يمينه وما
 يخفى هلاكه كالنقد والثوب فلا يقبل قوله فيه إلا أن يصدق
 الراهن واختلف قوله فيما إذا قامت البينة بالهلاك فروي ب القسم
 وغيره عنه أنه لا يضمن ويأخذ دينه من الراهن وروي أشهب وغيره
 أنه ضامن بقيمته والمشهور من مذهب أحمد أنه مضمون بقيمته قلت
 أو كرت فان فصل للراهن من القيمة شيء على مبلغ الحق أخذه من المرتهن
 وقال أبو حنيفة الرهن على كل حال مضمون بأقل الثمن من قيمته ومن
 الحق الذي عليه فإذا كانت قيمته الف درهم والحق خمسمائة ضمن ذلك الحق
 ولم يضمن الزيادة ويكون ثلاثة من ضمان الراهن وإن كان قيمة الرهن
 خمسمائة والحق الفاضل بقيمة الرهن وسقطت من دينه وأخذ باقي حقه
 وقال الشافعي وأحمد الرهن أمانة في يد المرتهن كإيد الأمانات لا يضمن إلا
 بالتعدي وقال شرح والحسن والشعبي الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان
 قيمة الرهن درهما والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الرهن كله
فصل وإذا ادعى المرتهن هلاك الرهن وكان مما يخفى فإن اتفقا
 على القيمة فلا كلام وإن اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة فقال مالك
 يسأل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليها وقال أبو حنيفة
 القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه ومذهب الشافعي أن القول قول
 الغارم مطلقا ولو شرط المتبايعين أن يكون نفس المبيع رهنا قال
 أبو حنيفة والشافعي لا يصح ويكون البيع مفسوخا وقال القاضى عبد الوهاب
 وظاهر قول مالك كقولهم وتكتف عندك على طريق الكراهة وأنا

أو المرتهن فالزيادة له

صواب الحق

ادلك على جوازها وانصر القول به وعندنا ان اصول مالك تدل عليه
باب التقيس والمجهر اتفقوا الثلثة مالك والشافعي واحمد
 ان المجهر على المفسر عند طلب الغرما واحاطة الديون بالمدين منقذ
 على الحاكم وان له منعه من التصرف حتى يضربا لغرما وان الحاكم
 يبيع اموال المفسر اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه بالمحصص
 وقال ابو حنيفة لا يجزى على المفسر بل يجب حتى يقضى الديون فان كان
 له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبيعه الا ان يكون ماله دراهم
 ودينه دراهم فيقبضها القاضي بغير امره وان كان دينه دراهم
 وماله دنانير باعها القاضي في دينه **فصل** اختلفوا في تصرفات
 المفسر في ماله بعد الحجر عليه فقال ابو حنيفة لا يجزى عليه في تصرفه
 وان حكم بها قاض لم ينفذ قضاؤه مالم يحكم به قاض ثان واذا لم يصح
 الحجر عليه صح تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ او لم تحمل فان نفذ
 الحجر قاض ثان صح من تصرفاته ما لا يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق
 والتدبير والعتق والاستيلاء وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والالهبة
 والهبة والصدقة ونحو ذلك وقال مالك لا ينفذ تصرفه في اعيان ماله
 بيع ولا هبة ولا عتق والشافعي قولان احدهما وهو الاظهر وكذهب
 مالك والثاني تصرفاته وتكون موقوفة فان قضيت الديون من غير
 نقض التصرف نفذ التصرف وان لم يقض لا ينفذه فسخ منها الاضعف
 فالأضعف فيبذل بالهبة ثم البيع ثم العتق وقال احمد في اظهر روايته
 لا ينفذ تصرفه في شيء الا في العتق خاصة **فصل** لو كان عند
 المفسر سلعة وادركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من غيرها شيء
 والمفسر حي قال مالك والشافعي واحمد صاحبها احق بها من الغرماء فيفوز
 باخذها دونهم وقال ابو حنيفة صاحبها كاحد الغرماء يقاسمونه فيها

في
 قوله
 لا يجزى

فلو وجدها صاحبها بعد موت المفسر ولم يكن قبض من غيرها شيء قال الشافعي
 وحده هو احق بها كما لو كان المفسر حيا وقال الثلثة صاحبها اسوة الغرماء
فصل اذا كان الدين مؤجلا هل يحل للمجبر امره لا قال مالك يحل
 وقال احمد لا يحل ولا للشافعي قولان كالمذهبين واصحهما لا يحل وقال
 ابو حنيفة لا يجزى مطلقا وهل يحل الدين بالموت الثلثة على انه يحل
 وقال احمد وحده لا يحل في اظهر روايته اذ اوثق بالورثة ولو اقر
 المفسر بدين بعد تعلق الدين بدينه لم يشارك المقر له الغرماء الذين
 حجج عليهم لاجلهم عند الثلثة وقال الشافعي يشاركهم **فصل** هل يتابع
 دار المفسر التي لا غنى له عن سكنها وخادمه للتحاج اليه قال ابو حنيفة
 واحمد لا يباع ذلك وزاد ابو حنيفة وقال لا يباع عليه شيء من العقار والعروض
 وقال مالك والشافعي يباع ذلك كله واذا ثبت اعانه عند الحاكم فهل
 يحول الحاكم بينه وبين غرمائه ام لا قال ابو حنيفة يخرج به الحاكم للحبس
 ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه بلا زهونه ولا يمنعونه من
 التصرف وياخذون فضل كسبه بالمحصص وقال مالك والشافعي
 واحمد يخرج به الحاكم من الحبس ولا يفقر اخراجه الى اذن غرمائه
 ويحول بينه وبينهم ولا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملازمته بل ينظر
 الى ميسرته **فصل** اتفقوا على ان البينة تسمع على الاعسار بعد الحبس
 واختلفوا هل تسمع قبله فقال مالك والشافعي واحمد تسمع قبله وظاهر
 مذهب ابو حنيفة انها لا تسمع الا بعده واذا اقام المفسر بينة باعائه
 فهل يحلف بعد ذلك ام لا قال ابو حنيفة واحمد لا يحلف وقال مالك والشافعي
 يحلف بطلب الغرما **فصل** اتفقوا على ان الاسباب الموجبة
 الحجر الصغير والرق والجنون وان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه
 ماله واختلفوا في حد البلوغ فقال ابو حنيفة بلوغ الغلام بالاحتلام

فلو

وأما مالك فلم يجز فيه جد أو قال أحاد
سبع عشرة سنة

لتعيينه وعلمه بغيره ٤٥

أما لا قالت الثلاثة بجبر عليه
وقال أبو حنيفة لا يجبر عليه

والانزال إذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ذلك ثمانين سنة وقيل
تسع عشرة سنة وبلوغ الجارية بالخضر والاحتلام والجل أو حتى يتم لها
عشر سنة أو ثمانين سنة في حقها وفي رواية بن وهب خمس عشرة سنة وقال
الثافعي واحد في الظهور وأبويه حده في حقها خمس عشرة سنة أو خروج المني أو
الخضر أو الحمل ونبات العانة هل يقضي الحكم بالبلوغ أم لا قال أبو حنيفة
لا وقال مالك واحد نعيم والراجح من مذهب الثافعي أنه يحكم بالبلوغ به في حق
الكافر لا المسلم **فصل** إذا أوتى من صاحب المال الرشد دفع إليه ماله
بالإتفاق واختلفوا في الرشد ما هو فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد هو في
الغلام إصلاح ماله وقايتة ولم يرأوا عدالة ولا فسقا وقال الثافعي هو
صلاح ماله والدين وهل بين الغلام والجارية فرق قال أبو حنيفة والثافعي
لا فرق بينهما وقال مالك لا يفك المحرمات وان بلغت رشيدة حتى تنكح
ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لما لها كما كانت قبل الزوج وعز أحمد
روايتان المختارة منهما لا فرق بينهما والثانية كقول مالك وزاد حتى
يحول عليها حول عنده أو تلد ولدا أو تفقوا الثلاثة علي أن الصبي إذا
بلغ وأوتى منه الرشد دفع إليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع إليه
ماله ويستمر محجورا عليه وقال أبو حنيفة إذا انتمت سنة الخمسة عشر
سنة دفع إليه المال بكل حال وإذا طرأ عليه السفه بعد انبساطه هل
يجبر عليه أو ان كان مبدرا أو مجورا للاب والوصي ان يشتريا لانفسهما
من مال اليتيم وان يتبعوا من مال انفسهما بمال اليتيم إذا لم يحل انفسهما
وإذا عند مالك **كتاب الصلح** اتفقوا لا يمة علي ان من علم ان
عليه حق أو صلح علي بعضه لم يحل لانه هضم الحق اما إذا لم يعلم أو ادعى
عليه فهل يصح المصالحة قال الثلاثة نصح وقال الثافعي لا تصح والصلح
على الجور اجاب عن الثلاثة ومنعه الثافعي وإذا وجد حابط علي دارين

ولصاحب

ولصاحب أحد الدارين عليه جذوع وأدعى كل واحد منهما جميع
الحابط له فعند أبي حنيفة ومالك أنها لصاحب الجذوع التي عليه
مع يمينه وقال الثافعي واحد إذا كان لاحدهما عليه جذوع لم يترج
جانبه بذلك بل الجذوع لصاحبها مقرة علي ما هي عليه والحابط بينهما
مع إيمانها **فصل** إذا ادعى اسقفاين بيت وغرفة
فوقه فالسقف عند أبي حنيفة ومالك لصاحب السفل وقال الثافعي
واحد هو بينهما نصفان وإذا انهدم العلو أو السفل فأراد صاحب
العلو ان يمينه لم يجبر صاحب السفل علي البناء والتسقيف حتى يبنى صاحب
العلو علوه بل ان اختار صاحب العلو ان يبنى السفل من ماله ويمنع
صاحب السفل من الانتفاع به حتى يعطيه ما انفق عليه **فصل**
أبي حنيفة ومالك واحد وتقل عن الثافعي كذلك والصحيح من
مذهبنا أنه لا يجبر صاحب السفل ولا يمنع من الانتفاع إذا بنى
صاحب العلو بغير إذنه بناء علي أصله وفي قوله الجديد ان الشريك لا
يجبر علي العمارة والقديم المختار عن جماعة من متأخري أصحابه أنه
يجبر الشريك دفعا للضرر وصيانة للاملاك المشتركة عن
التعطيل وقال الغزالي في فتاويه الاختيار ان القاضي يلاحظ
أحوال المتخاصمين فان بان له ان الامتناع لغرض صحيح
أو شك في ذلك لم يجبر وان علم أنه عناد اجبره قال والقولان
يجريان في تنقية البير والقنات والنهرين الشراك **فصل**
للمالك التصرف في ملكه تصرفا لا يضر جاره واختلفوا في تصرف
بغير فاجازته تصرفا لا يضر جاره أبو حنيفة والثافعي ومنعه
مالك وذلك مثل ان يبنى حماما أو معصرة أو مرعاضا أو يحفر

بئرا مجاورة لبئر شريكه فينقض ما وها لذلك او يفتح بحايطة شيئا
 يشرف على جارة وانفقوا على ان المسلم ان يعطي بياوه في ملكه لكن لا يجل
 له ان يطلع على عورات جيرانه فان كان سطحه اعلا من سطح غيره فاما
 لملك واحد يلزمه بناسرة عن الاشراف على جارة وقال ابو حنيفة
 والثافعي لا يلزمه ذلك وهكذا اختلفوا فيما اذا كان بين رجلين جدار
 فسقط فطالب احدهما الآخر ببنايه فامتنع وكذلك اذا كان بينهما
 دولاب او قناة او نهر فتعطل او يترافق قال ابو حنيفة بالاجبار
 في النهر والدولاب والقناة والبئر لاني الجدار بل عدم الاجبار في
 الجدار تنفق عليه فيقال للآخر ان شئت فابن وامنع من الانفاق حتى
 يعطيك قيمة البناء ووافقه مالك على الاجبار في الدولاب والقناة
 والنهر والبئر واختلف قوله في الجدار المشتركة فعنه رواية بالاجابة
 نحو الاخرى بعده **كتاب الحوالة** اتفق الايمه على انه
 اذا كان لانسان على آخر حق فاحاله على من له عليه حق لم يجب على
 المحال قبول الحوالة وقال اود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان
 يمنع من قبول الحوالة عليه ولا يعتبر رضاه عند ابو حنيفة والثافعي قال
 مالك ان كان المحال عدوا لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري ان ايمه
 الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا عدوا كان المحال ام لا
 ويحكي ذلك عن اود فاذا قبل صاحب الحق الحوالة على من له عليه
 المحيل على كل وجه وبه قال الفقهاء اجمع الا زفر فقال لا يبري **فصل**
 اختلف الايمه في رجوع المحتال على المحيل اذا لم يصل اليه حقه من جهة المحال
 عليه او عدم فان المحال يرجع على المحيل ولا يرجع في غير ذلك ومذهب
 الثافعي واحمد انه لا يرجع بوجه من الوجوه سواء غرم بفلس او تحدد القدر
 او انكر المحال عليه او حقه لتقصيره بعدم البحث والتفتيش وصار كانه

المحال عليه
 فذهب مالك انه ان غره المحيل بفلس
 علم من المحال عليه

قصر العوض

قبض العوض وعن ابو حنيفة انه يرجع عند الانكار **كتاب الضمان**
 اتفق الايمه على جواز الضمان وان لا ينتقل الحق عن المضمون عنه للمحلي
 بنفس الضمان بل الدين باق في ذمة المضمون عنه لا يقطع عن ذمته الا
 بالاداء وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمه وابو ثور وداود لا يقطع وهل
 يبرأ ذمة الميت من العين المضمون عنه بنفس الضمان الايمه الثلثة لا كالمحلي
 ومن احمد روايتان **فصل** وضمان المجهول جابر عند ابو حنيفة ومالك
 واحمد ومثاله ان اصاب من لك ما على يده وهو لا يعرف قدره وكذلك يجوز
 عندهم ضمان ما لم يجب مثاله وان زيد اصابك عليه فهو على اقلنا
 ضامن له والمشهور من مذهب الثافعي بان ذلك لا يجوز ولا الا برأ
 من المجهول واذا مات انسان وعليه دين ولم يخلف وقام له بل يصح ضمان
 الدين عنه ام لا مذهب مالك والثافعي واحمد وابو يوسف وخدا انه
 يجوز وقال ابو حنيفة اذا لم يخلف وقام له تجر الضمان عنه ويصح الضمان
 من غير قبول الطالب عند الثلثة وقال ابو حنيفة لا يصح الا في موضع
 واحد وهو ان يقول المريض لبعض ورثته اضمن عني ديني فيضمنه
 والغرماء غيب فيجوز وان لم يسم الدين فان كان في الصحة لم يلزم
 الكفيل شي **فصل** وكفالة البدن صحيحة عن كل من وجب عليه
 الحضور الى مجلس الحكم بالاتفاق لا طباق الناس عليها ومسير الحاجة اليها
 ويصح كفالة البدن عن من ادعى عليه الا عند ابو حنيفة ويصح ببدن
 ميت ليحضر لاداء الشهادة ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه
 في المكان الذي شرطه ارادة المستحق او اياه بالاتفاق الا ان
 يكون دونه يد عادية مانعة فلا يكون تسليما فلو مات الكفيل
 بطلت الكفالة الا عند مالك وان تغيب المكفول او هرب قال ابو حنيفة
 والثافعي ليس عليه غير ارضاء ولا يلزمه المال واذا انعذر عليه

على عينه

أعضاء الغيبة أهل عند أبي حنيفة مدة السير والرجوع بكفيل
بكفيل إلى أن يأتي به فإن لم يأت به جبر إلى أن يأتي به وقال مالك
وأحمد إن لم يحضره والاعتراف المال وأما الشافعي فلا يجرم المال
عنده مطلقا ولو لم يعلم مكانه لم يطالب بالاتفاق ولو قال إن لم
أحضره غدا فانا ضامن لما عليه فلم يحضروا مات المطلوب ضمن ما عليه
الأعند الشافعي ومالك ولو ادعى رجل على آخر مائة درهم فقال رجل
إن لم أواف به غدا فعلى المائة فلم يواف به لزمه المائة إلا عند
مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وضمان الدرك في البيع جائز صحيح عند
أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الواجب من قولي الشافعي بعد قبض الثمن لا يطالب
جميع الناس عليه في جميع الأعصار وله قول أنه لا يصح لأنه ضمان ما لا
يجب **كتاب الشركة** شركة العنان جائزة بالاتفاق
وشركة المفاوضة جائزة عند أبي حنيفة بخلاف مالك في صورتها
فيقول أن يشترك الرجلان في جميع ما يملكانه من ذهب وورق ولا
يبقى لواحد منهما من هذين الجنس إلا مثل ما لصاحبه فإذا زاد
مال أحدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو ورث أحدهما ما لا يطلت
الشركة لأن ماله زاد على مال صاحبه وكلما ربح أحدهما كان شركة
بينهما وكلما ضمن من غصب وغيره ضمنه الآخر ومالك يقول يجوز أن يزيد
ماله على مال صاحبه ويكون الربح على قدر المالكين وما ضمنه أحدهما
مما هو لتجارتهما بينهما وأما الغصب ونحوه فلا ولا فرق بينهما عند
مالك بين أن يكون رأس المال بينهما عرضا أو دراهم ولا بين أن يكون
شريكين في كل ما يملكانه ويجعلانه للتجارة أو في بعض المالهما وسواء
عندهما اختلط ما لهما حتى لا يتميز أحدهما عن الآخر وكان متميزا
بعد أن يجعلاه وتصابر أيديهما جميعا عليه في الشركة وأبو حنيفة قال يصح

ومالك الآن أبا حنيفة

الشركة وإن كان مال كل واحد منهما في يده وإن لم يجعلاه ومذهب
الشافعي وأحمد إن هذه الشركة باطلة وشركة الوجوه جائزة عند أبي
حنيفة وأحمد وصورتها أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما الآخر
أشركنا على أنما اشترى كل واحد منا في الذمة كان شركة والربح بينهما
ومذهب مالك والشافعي أنها باطلة **فصل** لا يصح عند الشافعي إلا
شركة العنان بشرط أن يكون رأس المال بينهما نوعا واحدا ويخلط حتى لا
يتميز عين أحدهما من عين الآخر ولا يعرف ولا يشترط تساوي قدر المالين
وإذا كان رأس المال متساويا واشتد أحدهما أن يكون له الربح أكثر
لصاحبه فالشركة فاسدة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح ذلك
إذا كان المشروط لذلك أحدا في التجارة وأكثر عملا **كتاب**
الوكالة الوكالة من العقود الجائز في الجملة بالأجماع وكلما جاز فيه
النيابة من الحقوق جازت الوكالة فيه كالبيع والشراء والأمانة وقضاء
الديون والخضومة في المطالبة بالحقوق والترويج والطلاق وغير ذلك
وانتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل
بالحال فلو أقر عليه بمجلس الحكم قال أبو حنيفة يصح إلا أن شرط عليه أن لا
يقر عليه وقال الثلاثة لا يصح وانتفقوا على إقراره عليه بالحدود والقضاء
غير مقبول سوا ذلك بمجلس الحاكم أو غيره ووكالة الحاضر صحيحة عند
مالك والشافعي وأحمد وإن لم يرض خصمه بذلك إن لم يكن الوكيل عدوا
للخصم وقال أبو حنيفة لا يصح وكالة الحاضر إلا برض الخصم إلا أن يكون
الموكل مريضا أو مسافرا على ثلاثة أيام فيجوز حينئذ وإذا وكل شخصا
في استيفاء حقوقه فإن وكله بحضر الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه
إلى بيعة وسواء وكله في استيفاء الحق من رجل بعينه أو جماعة وليس
من يستوفي منه الحق شرطا في صحة توكيله وإن وكله في غير مجلس الحكم

فصل وشركة الأبدان جائزة عند مالك وأحمد
في الصناعات إذا اشترى كل واحد في صنعة واحدة
وعمل في موضع واحد وقال أبو حنيفة يجوزها
وإن اختلفت صنعتها وأفرق موضعها
وجوزها أحمد في كل شيء ومذهب الشافعي
أنها باطلة **فصل**

فصل

تثبت وكالاته بالبينة على الحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم هذا
 مذهب مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ان كان الخصم الذي وكل عليه
 واحدا كان حضوره شرطا في صحة الوكالة **فصل** ولو وكيل عزل نفسه بحضور
 الموكل ولو كان يعزل الوكيل من الوكالة وان لم يعلم بذلك على الراجح عند
 مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا يتقبل الا بعد العلم بذلك وعن احمد
 روايتان **فصل** واذا وكله في بيع مطلقا فذهب مالك والشافعي
 والي يوسف ونحوه ان ذلك يقتضي البيع بتمثل المثل بقدر البند فان
 باعه بما لا يتغابن الناس بمثله نسيئا او بغير نقد البلد لم يجز الا برضي
 الموكل وقال ابو حنيفة يجوز ان يبيع كيف شأنا او نسيئا وبدون ثمن
 المثل وبما لا يتغابن الناس بمثله وبقدر البلد وفي نقده واما في الشرا
 فاتفقوا على انه لا يجوز للموكل ان يشتري باكثر من ثمن المثل ولا الا بطل
 وقول الوكيل في تلف المال مقبول ببينة بالاتفاق وهل يقبل
 قوله في الرد الراجح من مذهب الشافعي انه يقبل وبه قال احمد وسوا
 كان يجمل او يعين ومن كان عليه حق لشخص في ذمته اوله عنده
 عين كعارية او ودعة فجاءه انسان وقال وكلني صاحب الحق في قبضه
 منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للموكل بينة في الجبر على الدفع للوكيل
 ام لا قال القاضي عبد الوهاب لست اعرفها منصوصة عندنا والصحيح عندنا
 انه لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 وصاحبا انه يجبر على تسليم ما في ذمته واما العين فقال محمد بن جابر
 على تسليمها كما قال فيما في الذمة واختلفوا هل تسمع البينة على الوكالة من غير
 حضور الخصم فقال ابو حنيفة لا تسمع الا بحضوره وقال التلثة
 تسمع من غير حضوره ونصح الوكالة في استيفاء الفضاير عند مالك والشافعي
 على الاصح من قوليه وعلى الظاهر الروايتين عن احمد وقال ابو حنيفة لا تصح

وبغير حضرة عند التلثة وقال
 ابو حنيفة ليس له في صحة الوكالة
 الا بحضور الموكل

لنا

الا بحضور

الا بحضوره واختلفوا في شرا الوكيل من نفسه لنفسه فقال ابو حنيفة **فصل**
 لا يصح ذلك على الاطلاق وقال مالك له ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة
 في الثمن وعن احمد روايتان اظهرهما انه لا يجوز بحال واختلفوا في توكيل
 المميز المراهق فقال ابو حنيفة واحمد يصح وقال القاضي عبد الوهاب لا اعرف
 فيه نصا عن مالك انه لا يصح والوكيل في الخصومة لا يكون وكيل الا عند
 ابو حنيفة وحده **كتاب الاقرار** اتفق الامة على ان الحر البالغ
 اذا اقر بحق لغير وارث لزمه اقراره وحده ولم يكن له الرجوع فيه والاقر
 بالدين في الصحة والمرض سواء يكون للمقر لهم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت
 التركة بذلك اجماعا وان لم تف فعند مالك والشافعي واحمد يتحاضون في
 الموجود على قدر دينهم وقال ابو حنيفة عزم الصحة يقدم على عزم
 المرض فيبدا باستيفاء دينه فان فصل شي صرف الى عزم المريض وان لم
 يفصل شي فلا شيء له واقر في مرض موته لو اقرت فعند ابو حنيفة واحمد
 لا يقبل اقرار المريض لو اقرت اصلا وقال مالك ان كان لا يتهم ثبت
 والا فلا مثاله ان يكون له بنت وابن اخ فان اقر لابن الاخ لم يتهم
 وان اقر لابنته اتهم الراجح من قول الشافعي ان الاقرار للوارث صحيح
 ومقبول ولو مات رجل عن بنيين واقر احدهما ببالث وانكر الآخر
 لم يثبت نسبه بالاتفاق ولكنه يشارك المقر فيما في يده من امانة
 عند ابو حنيفة وقال مالك واحمد يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قد
 ربما يصيبه من الارث لو اقر به الاخ الاخر او قامت بذلك بينة قال
 الشافعي لا يصح الاقرار اصلا ولا ياخذ من الميراث لعدم ثبوت نسبه
 ولو اقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدق به الباقيون فقال
 ابو حنيفة يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين وقال مالك واحمد
 يلزم من الدين بقدر حصته من ميراثه وهو اشهر قول الشافعي والقول

في البيع والشراء

الآخر كذهب ابي حنيفة **فصل** ومن اقر انسان بمال ولم يذكر مبلغه
 قال بعض اصحاب مالك يقال له سم ما شئت مما يملك فان قالوا
 اوجبة قبل منه وحلف انه لا يستحق اكثر من ذلك وهذا قول ابي
 حنيفة والثافعي لان الحبة مال وقال بعض اصحاب مالك يلزمه ما
 يتا درهم ان كان من اهل الورق وعشرون دينارا ان كان من اهل
 الذهب وهو اول نصاب الزكاة وقال القاضي عبد الوهاب وليس
 لما لك نظر وعندي انه يجب علي مذهب ربيع دينار فان كان من اهل
 الورق فثلثة دراهم ولو قال له علي مال عظيم او خبير قال ابن هبيرة
 في الانصاح لم اجد عن ابي حنيفة نظر مقطوع به في هذه المسئلة الا ان
 صاحبه قال لا يلزمه ما يتا درهم ان كان من اهل الورق وعشرون
 دينارا ان كان من اهل الذهب وقال الثافعي واحمد يفسل تعار
 حتى يفسل واحد بما قل مما يملك ولا فرق عندهما بين قوله علي مال او مال عظيم
 وقال القاضي عبد الوهاب وليس لما لك نظر في المسئلة ايضا وكان
 الأبهري يقول بقول الثافعي والذي يقوى في نفسي قول ابي حنيفة
 ولو قال له علي دراهم كثيرة فقال الثافعي واحمد يلزمه ثلاثة دراهم
 وبه قال محمد بن عبد الحكم المالك اذ لا يضر فيها لما لك وقال ابو حنيفة
 يلزمه عشرة دراهم وقال صاحبه يلزمه ما يتا درهم واختاره القاضي
 عبد الوهاب المالك **فصل** ولو قال علي الف درهم قبل تغير
 الالف بعير الدراهم حتى لو قال اردت الف جوزة او الف وجوزة
 او الف وبيضة لم يكن في جميع هذا العطف تفسير المعطوف عليه
 عند مالك والثافعي واحمد وسوا كان المعطوف من جنس ما يكال
 او يوزن او يبع او لا كالنبات وقال ابو حنيفة اذا كان العطف
 من جنس ما يكال او يوزن او يبع فهو تغير للمعطوف عليه المجهول والا

قبل وكذا لو قال له الف وكر
 حنيفة

فلا يلزم

فيلزمه عنده في الدراهم الف درهم وفي الجوزة الف جوزة وفي الجوزة
 وفي الحنطة الف كروكر **فصل** والاستثناء جاز في الاقرار لانه
 في الكتاب والسنة موجود في الكلام معي هو و فيصح وهو من الجنس جاز
 باتفاق الامة واما من غير الجنس فاختلفوا فيه فقال ابو حنيفة ان
 كان استثناه بما يثبت في الذمة ككيل وموزون ومعدود
 لقوله الف درهم الا كحنطة صح وان كان مما لا يثبت في الذمة الا
 يثبت كثوب وعبد لم يصح استثناه وقال مالك والثافعي يصح
 الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق وظاهر كلام احمد انه لا يصح وكذلك
 باتفاق استثناء الاقل من الاكثر واختلفوا في عكسه فعند الثلاثة
 يصح وعند احمد لا يصح **فصل** واذا قال له عندي الف درهم في كبر وعشر
 ابطال عمر في جراب او ثوب في منديل فهو اقرار بالدراهم والتمر
 والثوب دون الاوعية عند مالك والثافعي واحمد وقال اهل العراق
 يكون الجميع له **فصل** واذا اقر العبد الذي هو مملوك غير مملوك
 له في التجارة باقرا يخلق بعقوبة في بدنه كالقتل العمد والزنا والرق
 والقذف وشرب الخمر قبل اقراره واقسم عليه حذما اقربه
 عند ابي حنيفة ومالك والثافعي وقال احمد لا يقبل اقراره في
 قتل العمد وقال المزني ومحمد بن الحسن وداود لا يقبل اقراره
 بذلك كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل
 فيهما والمأذون له اذا اقر بحقوق تتعلق بالتجارة كقول داينت
 فلانا وله علي الف درهم ثمن مبيع او مائة درهم ارش عيب او قرض
 فانه يقبل اقراره عند مالك والثافعي واحمد وما كان من دين
 ليس من متضمن التجارة فانه في ذمته لا يؤخذ من المال الذي يدين
 كالأقر بخصب وقال ابو حنيفة يؤخذ من المال الذي في يده كما

يوخذ منه ما يضمن التجارة ولو اقر يوم السبت بمائة ويوم
 الاحد مائة مائة واحدا عند مالك والثاقي واحدا ومحمد وابو
 يوسف والافرق عندهم بين المجلس الواحد وبين المجلس وقال ابو
 حنيفة ان كان في مجلس واحد كان اقرارا عليه بمائة واحدة
 او في مجلس كان اقرارا مستائقا ولو اقر بين موحل وانكر المقر
 له الاجل فقال ابو حنيفة وما لك القول قول المقر مع عينه والثاقي
 فقي قولان كالمذهبتين واصحهما ان القول قول المقر مع عينه
فصل واذا اقر العبد الذي هو مملوك بغير اقرار له في التجارة
 باقرار معلق ولو شهد شاهد لزيد على عمر وبالف درهم وشهد له
 آخر بالغير ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يحلف مع الشاهد الذي
 زاد الفا اخرى هذا مذهب مالك والثاقي واحدا وقال ابو
 حنيفة لا يثبت له بهذه الشهادة شي اصلا فانه لا يقضي بالشاهد
 واليمين **كتاب الوديعة** اتفق الايماء على ان الوديعة
 من القرب المندوب اليها وان في حفظها ثوبا وانها امانة
 محصنة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول
 قوله في التلف والرد على الاطلاق مع عينه واختلفوا فيما
 اذا كان قبضها بينة فالثلاثة على انه يقبل قوله في الرد بلا
 بينة وقال مالك لا يقبل الا بينة **فصل** واذا استودع
 دراهم او دراهم ثم اعقبها او اثلغها ثم رد مثلها الى مكانه من الوديعة
 ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه عند مالك ولو خلط
 دراهم الوديعة او الدرايزر او الحنطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن
 عنده ضمان للتلف وقال ابو حنيفة ان رده بعينه لم يضمن
 التلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان وقال الثاقي واحدا

موضان

موضان على كل حال ينفسر اخرجه لتعديه ولا يسقط عنه الضمان
 سواء رده بعينه الى خزنة او رد مثله **فصل** واذا استودع
 غير نقد كتب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع خزانته
 قال القا حى عبد الوهاب قال مالك في الدابة اذا ركبها ثم ردها
 لمصاحبها المودع بالخيار بين ان يضمنه قيمتها وبين ان يأخذ منه
 اجرها ولم يبين حكمها ان تلفت بعد ردها الى موضع الوديعة ولم
 يقل في الثوب كيف يعمل اذا لبسه ولم يبله ثم رده الى خزنة
 ثم تلف قال والذي يقوى في نفسي ان الشيء اذا كان حيا يوزن ولا يكال
 كالدواب والنباتات فاستعمله فتلف كان الاثر من قيمته لا مثله
 فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الأمانة فردة الى موضعه
 لا يسقط عنه الضمان بوجه وبهذا قال الثاقي واحدا وقال ابو حنيفة
 اذا تعدي ورده بعينه ثم تلف لم يلزمه ضمان **فصل** اتفقوا على
 انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع المكان والارض وعليه انه
 انه اذا طالبه فقال ما اودعني ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن
 بخروجه عن حد الامانة فلو قال ما يستحق عندي شيئا ثم قال ضاعت
 كان القول قوله واختلفوا فيما اذا سلم الوديعة الى عياله في داره فقال
 ابو حنيفة ومالك واحدا اذا اودعها عند من يلزمه نفقته ولو هو غير
 عذر لم يضمن وقال الثاقي اذا اودعها عند غيره من غير عذر ضمن
كتاب العارية اتفق الايماء على ان العارية قربة
 مندوب اليها ومجانب عليها واختلفوا في ضمانها فمذهب الثاقي
 واحدا ان العارية مضمونة على المستعير مطلقا تعدي او لم يتعدك
 فذهب الى حنيفة واصحابه انها امانة على كل وجه لا يضمن الا
 بتعد ويقبل قوله في تلفها وهو قول الحسن البصري والثاقي

ولكن يجب على قوله ان يأخذ الكرى ان يكون
 من ضمان المودع وان اخذه القيمة ان
 يكون من ضمان المودع

والاواني والتودي ومذهب مالك انه اذا ثبت هلاك العارية
لا يضمنها المستعير وسوا كان حيوانا او ثيابا او حليا مما يظهر
او يخفى الا ان يتعدى فيه هذا الظاهر الروايات وذهب قتادة
وعنه الى انه اذا اشترط المعير على المستعير الضمان صارت مضمونة
عليه بالشرط وان لم بشرط لم تكن مضمونة عليه بالشرط وان لم
بشرط لم تكن مضمونة واذا استعار شيئا فهل له ان يعير لغيره
قال ابو حنيفة وما لك له ذلك وان لم ياذن له المالك اذا كان لا
يختلف باختلاف المستعمل وقال احمد لا يجوز الا باذن المالك ليس
لثا في فيها نص ولا صاحبها ان اصحهما عدم الجواز **فصل** في
المعير ان يرجع فيما اعارة فقال ابو حنيفة والثا في واحد المعير
ان يرجع في العارية متى شاء ولو بعد القبض وان لم ينتفع بها للمستعير
وقال مالك ان كان الى اجل لم يكن للمعير الرجوع فيها الى انقضاء الاجل
ولا يملك المعير استعادة العارية قبل انقضاء المستعير بها واذا اعارة
ارضا لبياء او غراس قال مالك ليس له ان يرجع فيها اذا بني او غرس
بل للمعير ان يعطيه قيمة ذلك مقلوعا او يامر به بقلعه ان كان
ينتفع مقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاء المدة
اذا انقضت فالحيار للمعير كما تقدم فقال ابو حنيفة ان وقت له وقتا
قلعه ان يجبره على القلع والا فليس له الا جبار قبل انقضائها وقال
الثا في واحد ان شرط عليه القلع فله ان يجبره على اي وقت
اختار وان لم يشترط فان اختار المستعير القلع قلع وان لم يجتر
فلمعير الخيار بين ان يملكه بقيمته او يقلعه ويضمن ارش النقص
فان لم يجتر المعير لم يقلع ان يذل المستعير الاجرة **كتاب**
العصب الاجماع من تقدم قال يحرم العصب وتاثير الغاصب

العصب

و ان يجبر

وانه يجب رد المصوب ان كانت عينه باقية ولم يخف من نزعها
انلاف نفس والتفق الائمة على ان العروض والحيوان وكل ما كان غير
مكيل ولا موزون اذا غصب وتلف بضمن بقيمته وان المكيل
والموزون يضمن بمثله اذا وجدته الا في رواية عن احمد **فصل**
من جنى على متاع انسان فالتلف عليه غرضه المقصود منه فالمشهور
من مالك انه يلزمه قيمته لصاحبه وياخذ الجاني ذلك التي للتدبير
عليه ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب
حمار فكل القاضى او اذنه او غيره مما يعلم ان مثله لا يركب مثل
ذلك اذا جنى عليه وسوا كان حمارا او بغلا او فرسا هذا هو المشهور
عنه وعنه رواية اخرى ان على الجاني ما نقص وقال ابو حنيفة ان جنى
على ثوب حتى تلف اكثر من ثلثه لزمه قيمته ويملك الثوب اليه فان
اذهب نصف قيمته اود وضا فله ارش ما نقص وان جنى على حيوان
ان ينتفع بجلحه وظهره كبعير وغيره فانه اذا قلع احدي عينييه
لزمه دفع شرط قيمته وفي العيدين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه
ان كان ماله قاض او عدل وقال في غير هذا الجنس ما نقص وقال الثا في
واحد في جميع ذلك ومن جنى على شيء غصبه بعد غصبه جناية لزم
مالكه عند مالك اخذه مع ما نقصه الغاصب او يدفعه الى الغاصب
ويأمره بقيمته يوم الغصب والثا في يقول لصاحبه ارش ما نقص
وهو قول احمد **فصل** ومن جنى على عبد غيره فقطع يده او رجله
فان كان ابلا عرض سيده منه فليس له ان يملكه الى الجاني ويقتضيه
على الجاني ان كان عمدا الى ذلك وياخذ السيد بقيمته من الجاني
او يملكه ولا شيء له هذا هو الراجح من مذهب مالك وفي رواية
عنه ان ليس له الا ما نقص وهو قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو

اذ هب

ما نقص فصل

والأثر

حنيفة له ان يملك أو يأخذ قيمته أو يملكه ولا شيء عليه وقال الثاني
له ان يملكه ويأخذ جميع قيمته من الجاني تنزيلا على ان قيمة العبد
كديته ومن مثل عبيد كقطع انفه أو يده أو قلع سنه عتق عليه عند
مالك واختلف قوله هل يعتق بفسر الجناية أو بحكم الحاكم قال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا يعتق عليه بالمثله **فصل** ومن غصب جارية
على صفة فزادت عنده زيادة كسمن أو تعلم صنعة حتى عتق قيمتها
ثم نقصت القيمة لهزال أو لغيره الصنعة كان لسيدها أخذها بلا
إرش ولا زيادة وهذا قول مالك وأبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي
وأحمد له أخذها وإرش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغا
صب والزيادة المنفصلة كالولد إذا حدث بعد الغصب وهي غير
مضمونة عند مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي وأحمد هي مضمونة على
الغاصب بكل حال **فصل** اختلف في منافع الغصب فقال أبو
حنيفة هي غير مضمونة وعن مالك روايات أحدها وجوب الضمان
والثانية إسقاط الضمان والثالثة ان كانت دارا فسكنها الغاصب
بنفسه لم يضمن وان أجرها لغيره ضمن وعليه هذا اذا كان المصنوع
حيوانا فردة لم يضمن وان أكره ضمن وعنه رواية رابعة ان
الغاصب اذا كان قصده المنفعة كالذي يسخر دواب الناس فانه
يوجب ضمان المنفعة عليه رواية واحدة وقال الشافعي وأحمد في المهر
روايتيه هي مضمونة **فصل** اذا غصب جارية فوطئها فحليها له
والرّد عند الثالثة وقيل سر مذهب أبي حنيفة انه يجد ولا إرش
عليه للوطئ فان أولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمغضوب
منه وإرش ما نقصتها الولادة عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
ومالك جبر النقص الولد واذا غصب دارا أو عبدا أو ثوبا وبقي

الأن

فيده مدة ولم ينفع به لا شيء عليه لا في سكني ولا استخدام ولا كرا
ولا لبس الى حين أخذه من الغاصب ولا أجره عليه للمدة التي بقي فيها
في يده ولم ينفع به هذا قول مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي وأحمد
عليه أجره المدة التي كانت في يده وأجره المثل والعقار والأشجار تضمن
بالغصب فمضى غصب شيئا من ذلك فتلّف بسيل أو حريق أو غيره لزمه
قيمته يوم الغصب عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وقال أبو
حنيفة وأبو يوسف ان ما لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا بأخراجه
من يد مالكه لأن يجنى الغاصب عليه ويتلف بسبب الجناية فقصه
بالإتلاف والجناية ومن غصب اصطوانه أو لبنه أو غيرها لم يملكها
عند مالك والشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة يملكها ويجب عليه
قيمتها للضرر الحاصل على الباني بهدم البناء بسبب أخراجها وانفقوا
عليها من غصب ساجدة وأدخلها في سفينة فطالبه بها مالكمها
وهو في حجة البحر انه لا يجب عليه قلعها الا ما حكمي عن الشافعي انها
تقلع والاصح ان ذلك اذا لم يخف تلف نفس أو مال **فصل** ومن
غصب ذهباً أو فضة فصاغ ذلك حلياً أو ضرب به دنانير أو دراهم أو
نحاساً أو رصاصاً أو حديداً فآخذ منه آنية أو سيوفاً فعنده مالك عليه
في ذلك كله مثل ما غصب في وزنه وصفته وكذا الوغصب ساجدة فاعلمها
أبواباً أو ثياباً ففعل به لبناً وكذلك الخنطة إذا طحنها وخبزها وقال
الشافعي يرد ذلك على المغضوب منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب
بالنقص ووافق أبو حنيفة مالكاً الا في الفضة والذهب اذا صاغها هكذا
نقلته من عيون السائل وقال القاضي بن رشد في السائل اذا غصب خنطة
فطحنها أو شاة فذبحها أو ثوباً فقطعه كان كل ذلك للمغضوب منه
عند الشافعية والمالكية ولم يملكه الغاصب وكذلك اذا غصب بيضة



او هربت الدابة

فخضتها تحت دجاجة او جبار فزرعه او فاة فخرها وعند الخفية تترك الفقة
فصل في فتح فخر طائر بغير اذن مالكه فطارد صمته الفاتح عند مالكه
وكذلك اذا حلد اية من قيدها فمهرت او عبدا مقيدا اخوف فله فيه
فغلب قيمته وسوا عند مالك طائر الطائر في الحال عقب الفتح والحل او وقف
بعده ثم طارا وهرب قال الشافعي ان طار الطائر او هربت الدابة بعد ما وقفنا
ساعة فلا ضمان عليه وان كان ذلك عقب الفتح والحل فقولان اصحهما
الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان على من فعل ذلك على كل وجه **فصل**
اذا عصب عبد افانق او دابة فمهرت او عينا ففرت او صاعت ففقد مالك
يعزم قيمة ذلك وتصور القيمة ملكا للمغضوب منه ويصور المغضوب عنه
ملكا للغاصب حتى لو وجد المغضوب لم يكن للمغضوب منه الرجوع فيه
ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيهما وبه قال ابو حنيفة الا في صور
وهي ما لو فقد المغضوب فقال المغضوب منه قيمة مائة وقال الغاصب خمسون
وحلف وغرم خمسون ثم وجد المغضوب وقيمه مائة كما ذكر فان له ان يرجع
في المغضوب ويرد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفصل القيمة وقال
الشافعي المغضوب فيما ذكر باق على ملك المغضوب واما اذا كنتم الغاصب
المغضوب وادعي هلاكه فاخذ منه القيمة ثم ظهر المغضوب فلا خلاف ان
للمغضوب منه اخذه ويرد القيمة **فصل** ومن عصب عقارا فتلف في
يدع اما يهدم او سبل او حرق قال مالك والشافعي واحدا يضمن القيمة وروى
عن ابو حنيفة انه اذا لم يكن ذلك كسبه فلا ضمان عليه ولو عصب ارضا
فزرعها ربه قبل ان ياخذ الغاصب الزرع قال ابو حنيفة والشافعي له
اجبار على القلع وقال مالك ان كان وقت الزرع لم يفت فلما ملك الاجبار
وان كان فات فزوايتان اشهرها ليرى قلعه وله اجر الا من وما انفق
الزرع وان شادفع اليه قيمة الزرع وكان الزرع له **فصل** واذا اذ

وقال احمد ان شأ
صاحب الارض ان يقر
الزرع في ارضه المكشاة
وله الاجرة مع

السلم

للسلم خرا على ذي فلا ضمان عليه عند الشافعي واحدا وكذلك اذا تلف عليه
خنزيرا وقال ابو حنيفة ومالك يعزم القيمة له في ذلك **كتاب الشفعة**
ثبت للشريك في الملك بانفاق الاية ولا شفعة للجار عند مالك والشافعي
واحد وقال ابو حنيفة تجب الشفعة بالجوار والشفعة عند ابو حنيفة وعلى
الراجح من مذهب الشافعي على الفور فمن اصر المطالبة بالشفعة مع الامكان سقط
حقه بخيار الرد والشافعي قول اخر انه يبقى حقه ثلثة ايام وله قول اخر يبقى
ابد لا يسقط الا بالتصريح بالاسقاط واما مذهب مالك فاذا بيع المشفوع
والشريك حاضر يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تسقط شفعة
الا باحد امرين الاول بمضي مدة يعلم في مثلها فذا عرض عن الشفعة ثم روي
عن مالك ان تلك المدة سنة وروى خرس ثين الثاني ان يرفع الشري
الى الحاكم ويلزمه الحاكم بالاختار او التركة غير ان الحاصل من مذهب مالك
انها ليست على الفور وعن احمد روايات احدها على الفور والثانية موقفة
بالمجلس والثالثة على التراخي فلا تبطل ابد حتى يعفوا ويطالبه **فصل**
والثمة اذا كانت على الخلل وهي بين شريكين فباع احدهما حصته فهل لشريكه
الشفعة ام لا اختلف في ذلك قول مالك فقال في رواية له الشفعة وقال
في اخرى لا شفعة له وقال ابو حنيفة له الشفعة وقال الشافعي واحدا لا شفعة
له **فصل** واذا كان ثمن الشفعة مؤجلا فلا شفيع عند مالك احمد الاخذ
بذلك الثمن الى ذلك الاجل ان كان مسليا ثقة والا فبينة على بعض
الثمن الى ذلك الاجل وبهذا قال الشافعي في القديم وقال ابو حنيفة والثا
من في الجديد الراجح من مذهبه للشفيع الخيارين ان يعمل الثمن وياخذ
الشفيع المشفوع او يصير الى حلول الاجل فيزن الثمن وياخذ بالشفعة
فصل والشفعة مقسومة بين الشفعا على قدر حصصهم في المال
الذي يستوجبون جهة الشفعة فياخذ كل واحد من الشريكين من المبيع بقدر



ملكه فيه عند مالك وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة هو قول
 علي بن الراس وهو قول للشافعي واختار المزني وعن أحمد روايتان **فصل**
 والشفعة تورث عند مالك والشافعي ولا تبطل بالموت فاذا وجبت له
 الشفعة مات ولم يعلم بها او علم ومات قبل التمكن من الأخذ انقل
 الحق الى الورث وقال أبو حنيفة تبطل بالموت ولا تورث وقال أحمد
 لا تورث الا ان يكون الميت طالب بها **فصل** ولو بشي شترى
 الشقص او عرس ثم طلب الشفع فليس له عند مالك والشافعي وأحمد
 مطالبة المشتري بهدم ما بني ولا قلع ما عرس مضافا الى الثمن وقال
 أبو حنيفة للشفيع ان يجبر المشتري على القلع والهدم قال في عيون المسائل
 وذهب قوم على ان للشفيع ان يعطيه ثم الشقص ويترك البناء والغراس
 في موضعه **فصل** وكل ما لا ينقسم كالحمام والبيتر والرحى والقرى
 والباب لا شفعة فيه عند الشافعي واختلف قول مالك فقال
 فيه الشفعة وقال لا شفعة واختار القاضي عبد الوهاب الاول
 قال وهو قول أبي حنيفة وعمدة الشفع في البيع على المشتري وعمدة
 المشتري على البائع عند جمهور العلماء فاذا ظهر المبيع مستحقا لغير
 مستحقه من يد الشفع ورجع الشفع بالثمن على المشتري ثم يرجع
 المشتري على البائع وقال ابن ابي ليلى عمدة الشفع على البائع بكل
 حال **فصل** اختلف الائمة هل يجوز الاحتياز لاسقاط الشفعة
 مثل ان يبيع سلعة مجهولة عند من يري ذلك مسقطا للشفعة
 او ان يقول ببيع السلعة ثم يبيعه الباقي او يهبه له فقال
 أبو حنيفة والشافعي له ذلك وقال مالك وأحمد ليس له ذلك
 فاذا اوهب من غير عوض فلا شفعة فيه عند أبي حنيفة و
 الشافعي وكذلك يقول أحمد بل لا بد ان يكون قد ملك بعوض

واختلف

واختلف قول مالك في ذلك فقال لا شفعة وقال فيه الشفعة
فصل اذا وجبت له الشفعة في ذلك المثلثة المثلثة في دراهم على
 ترك الاخذ بالشفعة جاز له اخذها وتملكها عند الثلاثة قال
 الشافعي لا يجوز له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه ردها وهل
 سقط شفيعته بذلك لا صحابه ومحمدان **فصل** فاذا ابتاع اثنا
 ن من الشركا نصيبهما صفقة واحدة كان للشفيع عند الشافعي
 واحد اخذ نصيب احدهما بالشفعة كما له اخذ نصيبهما جميعا
 وقال مالك ليس له اخذ حصه احدهما دون الآخر بل اما ان يملك
 جميعا او يتركهما جميعا وبه قال أبو حنيفة **فصل** ولو اقتر
 احد الشريكين انه باع نصيبه من رجل وانكر الرجل الشراؤ ولا
 بينة وطلب الشفع الشفعة قال مالك ليس له ذلك الا بعد ثبوت
 الشراؤ وقال أبو حنيفة تثبت الشفعة وهو الأصح من مذهب الشافعي
 لان اقراءه يتضمن اثبات حق المشتري وحق الشفع فلا يبطل
 حق الشفع بانكار المشتري وتثبت الشفعة للذمي كما تثبت للمسلم
 عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وقال أحمد لا شفعة للذمي
كتاب القراض اتفق الائمة على جواز المضاربة وهي القرض
 بلغة اهل المدينة وهو ان يدفع انسان مالا ليعتقر فيه الربح
 مشترك في اعطاه سلعة وقال له و اجعل منها قرضا فهذا عند مالك
 والشافعي وأحمد قراض فاسد وقال أبو حنيفة هو قراض صحيح اختلف
 في القراض بالفلوس فنحن الائمة واجازوا شهب وابو يوسف اذا
 راجت والمعامل اذا اخذ مال القراض ببينة لم يبرأ منه عند
 الاثبات الا ببينة عند عامة العلماء وقال اهل العراق يقبل قوله
 مع بينة واذا دفع الى العامل مال قراض فاشتوى العامل منه

سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع فليس على المقارض شيء عند
مالك والثافعي واحمد والبيعة للعامل وعليه ثمنها وقال ابو حنيفة
يرجع بذلك الى رب المال **فصل** ولا يجوز القراض الى مدة معلومة
لا يفسخه قبلها او على انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع
والشرا عند مالك والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك
واذا شرط رب المال على العامل لا يتوى الامن فلان ولا يبيع الا
فلان كان القراض فاسدا عند مالك والثافعي وقال ابو حنيفة
واحمد يصح واذا عمل المقارض بعد فساد القراض فحصل له المال ربح
كان للعامل مثل اجرة عمله عند ابو حنيفة والثافعي والربح لرب
المال والنقصان عليه واختلف قول مالك فيرد الى قراض مثله ان
كان فيه شيء لم يكن له شيء قال القاضي عبد الوهاب ويحتمل ان يكون
له قراض مثله وان كان فيه نقص ونقل عنه ان له اجرة مثله كذا
هبك الثافعي وابو حنيفة واذا سافر العامل بالمال فنفقته من مال القراض
عند ابو حنيفة ومالك وقال احمد من مال نفسه حتى في ركوبه والثافعي
قولان اظهرها كذلك ومن اخذ قرضا على ان جميع الربح له ولا ضمانا
عليه فهو جائز عند مالك وقال اهل العراق يصير المال قرضا عليه
وقال الثافعي للعامل اجرة مثله والربح لرب المال وعامل القراض بماله
الربح بالقسم لا بالظهور على اصح قول الثافعي وهو قول مالك وقال
ابو حنيفة بمالك بالظهور وهو قول الثافعي واختلفوا فيما اذا اشتد
رب المال شيئا من المضاربة فقال ابو حنيفة ومالك يصح وقال
الثافعي لا يصح وهو اظهر الروايتين عن احمد ولو ادعى المضارب ان
رب المال اذن له في البيع والشرا فقد او نسيته وقال رب المال سا
اذنت لك الا بالنقد فقال ابو حنيفة ومالك واحمد القول قول المضارب

ان نفقته من مال نفسه

ما لم يرد

ابو حنيفة وقال الثافعي القول قول رب المال مع عيبه والمضارب
لرجل اذا ضارب لا يفرج قال احمد وحده لا يجوز له المضاربة
فان فعل وربح رد الربح الاول **كتاب الساقاة** اتفقوا فيها
الا مضارب من الصحابة والتابعين وابهة المذاهب على جواز الساقاة
وذهب ابو حنيفة الى بطلانها ولم يذهب الى ذلك احد غيره يجوز
الساقاة على سائر الاشجار والمتمرة والتخل والعنب والتين والجر
وعبر ذلك عند مالك واحمد وهو القديم من مذهب الثافعي واخام
التأخرون من اصحابه وهو قول ابو يوسف ومحمد والحديد الصحيح
من مذهب الثافعي انها لا يجوز الا في التخل والعنب وقال داود
لا يجوز الا في التخل خاصة **فصل** واذا كان بين التخل بياض وان
كثر صحت المزارعة عليه مع الساقاة على التخل عند الثافعي واحمد
بشرط اتحاد العامل وعسرا فراد التخل بالسقي والبياض بالعماء
وبشرط ان لا يفصل بينهما والا يقدم المزارعة بل يكون تبعاً للساقاة
واجاز مالك دخول البياض اليسير بين الشجر في غير الساقاة من غير
اشتراط وجوز ابو يوسف ومحمد على اصلهما في جواز المخابرة وهي هل
الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق ولا المزارعة
وهي ان يكون البذر من مالك الارض عند ابو حنيفة ومالك وهو الجديد
الصحيح من قول الثافعي والقديم من قوليه واختاره اعلام المذهب
وهو المريح قال النووي هو المختار الراجح في الدليل صحتها وهو مذهب
احمد وابو يوسف ومحمد قال وطريق جعل الخل لهما ولا اجرة ان
يتاجر ببيع البذر ليزرع له النصف الآخر ويعيد نصف الارض
فصل اذا ساقاه على ثمرة موجودة ولم يبد صلحا جائزا
عند مالك والثافعي واحمد وان بدا صلحا لم يحجز عندهم

في كل ارض وقلا ابو حنيفة بالمنع كما قال احمد
الجواز في الارض المنفردة **فصل** ولا يجوز
المخابرة ٩

واجارة ابو يوسف ومحمد وسحنون على كل ثمرة موجودة من غير تفصيل
 واذا اختلفا في الجزء المشروط بخالف عند الشافعي وينفسخ العقد ويكون
 للعامل اجرة مثله فيما عمل بنا على اصله في اختلاف المتبايعين ومذهب
 الجماعة ان القول قول العامل مع يمينه **كتاب الاجارة**
 الاجارة جائزة عند كافة اهل العلم والكرين عليه جوارها وعقدوها
 لازم من الطرفين جميعا ليس يرد عقدها الصحيح فسخها ولو عذر الا
 بما ينفسخ به العقد اللازم من وجود عيب بالعين المستأجرة كما لو استأجر
 دارا فوجد مستهدمة او استهدمت بعد العقد او بمرض العبد المتأجر
 او بجوار اجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر الخيار لاجل العيب
 عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز فسخ الاجارة
 لعذر يحصل ولو من جهته مثل ان يكثر حيوانها ليجوز فيه فيحق ماله
 او يسرق او يغصب او يفلس فيكون له فسخ الاجارة وقال قوم بعقدها لازم
 من جهته لا يجوز عيبا لازم من جهة المستأجر كالجالة **فصل** اذا استأجر
 دابة او دارا وحيوانا مدة معلومة باجرة معلومة ولم يشترط ان يجر
 الاجرة ولا نصا على تأجيلها بل اطلقا فذهب الشافعي واحمد انها
 تستحق بنفس العقد فاذا سلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق
 عليه جميع الاجرة لانه قد ملك المنفعة بعقد الاجارة ووجب تسليم
 الاجرة ليلزم تسليم العين اليه ومذهب ابو حنيفة ومالك ان الاجرة
 تستحق جزأين كل واحد استوفى منفعة يوم استحق اجرة ولو استأجر دارا
 كل شهر بشئ معلوم قال الثلاثة نصح الاجارة في الشهر الاول وتلزم وما
 عداه من الشهر يلزم بالدخول فيه وقال الشافعي في الشهر عنه
 تبطل الاجارة في الجميع واذا استأجر عبدا مدة معلومة او دارا ثم
 قبض ذلك ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا او تهدمت الدار قبل

ان يملكها ولم يضر من المدة شي فانه لا يستحق عليه شي من الاجرة وتبطل
 الاجارة عند ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد وقال ابو ثور المنافع في هذا
 الموضع من ضمان المكزي **فصل** عقد الاجارة على القرية والدار والعبد
 وغير ذلك لازم لا ينفسخ بموت احد المتعاقدين ولا بموتهما جميعا بقوم
 الوارث مقام مورثه في ذلك عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو
 حنيفة ينفسخ العقد بموت احد المتعاقدين ولا ينفسخ الاجارة بفق
 الساجر كشره وسرقته فان لم يكف اجرها الحاكم عليه كبيعها لو كانت
 ملكه **فصل** يجوز عقد الاجارة مدة سنين يرضى فيها بقا العين غالباً
 عند ابو حنيفة ومالك واحمد وهو الراجح من مذهب الشافعي وله قول
 انه لا يجوز الزيادة على سنة واحدة وقول اخر ثلثين سنة ولو استأجر
 منه شهر رمضان في رجب فقال ابو حنيفة ومالك واحمد يصح وقال الشافعي
 لا يصح **فصل** الصانع اذا اخذ الشئ الى منزله ليعمله فهو ضامن لذلك
 ولما اصيب عنده ومن جهته عند مالك وللشافعي قولان احدهما
 الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه الا فيما جنت يده وهو الراجح
 من قول الشافعي وسوا الاجير المترك والمنفرد الا ان قصر وقال ابو يوسف
 ومحمد عليه الضمان ما يستطيع الامتناع منه كالحريق والامر الغالب
 وتلف الحيوان فانه لا ضمان فيه واما الاجر فلا يضمنون عند مالك
 وهم على الامانة الا الصانع خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل
 سوا عملوه بالاجرة او بغيرها الا ان تقوم بينة بفراغه وهلاكه فيها
 ولو اختلف الخياط وصاحب الثوب فالثلاثة على ان القول قول
 الخياط وقال ابو حنيفة القول قول صاحب الثوب **فصل** اختلاف
 في اجارة الاقطاع والمشهور المعروف من مذهب الشافعي والجمهور صحة
 قال النووي لان الجندي مستحق المنفعة قال شيخنا الامام تقي الدين

السبكي ما زلتنا نسمع علما الاسلام قاطبة بالديار المصرية والبلاد الثانية
يقولون في صحة اجارة الاقطاع حتى يبرع الشيخ تاج الدين الفراري وولاه
الشيخ تاج الدين فقال لا فيها ما قال الا هو المعروف من مذهب احمد
ولكن مذهب ابي حنيفة بطلانها ولا يصح الاستيحاء على القرب كالحج
تعليم القرآن والامامة والأذان عند ابي حنيفة واحمد وجوز ذلك
مالك الا في الامامة مفردة وكذلك قال الشافعي واختلف اصحابه
ولو استاجر دارا ليصلي فيها قال مالك والشافعي واحمد يجوز للرجل
ان يؤجر داره مدة معلومة من يتخذها مصليا ثم يعود اليه ملكا وله
الاجرة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك ولا اجرة له قال ابن هبيرة في الافصاح
وهذا من محاسن ابي حنيفة لا مما يعاب عليه لانه مبني على القرب
عنده فلا يؤخذ عليها اجرة **فصل** اذا استاجر عينا مدة معلومة
ثم باعها لمذهب الشافعي ان في بيعها لغير المتاجر قولان اظهرهما الجواز قال
ابو حنيفة لا يجوز بيعها والمستاجر بالخيار في اجارة البيع وبطلان
الاجارة قال صاحب الافصاح وقال ابو حنيفة لا تباع الا برضى المتاجر
او يكون عليه دين يحبه عليه الحاكم فيبيعهما في دينه وقال مالك
واحمد يجوز بيع العين الموجهة هذا اذا كان البيع من غير المتاجر واما
من المتاجر فلا يجوز لان تسليم العين المنفعة غير متعذر
فصل من استاجر دابة ليركبها فكيفها بليها كما جرت
به العادة فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي واحمد والي
يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز الا ان يوجر بضيقه مائة
من شريكه ولا يجوز عنده رهنه ولا هبته بحال ويجوز اجارة
الدنانير والدرهم للنزيبين او التجل بكمالها لو كان صير فيها هذا
مذهب ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحمد لا يجوز واجارة بعض

برهانه

او رد البيع وثبوت الاجارة

وقال ابو حنيفة يضمن
قيمتها واجارة المثل ما جاز
عند الثلاثة والي يوسف ومحمد

اصحاب الشافعي

اصحاب الشافعي ولا يجوز عند مالك اجارة الارض بما يثبت فيها او يخرج
منها ولا بطعام كالتبوك والعل والسكر وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات
كما يجوز بالذهب وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد يجوز بكل ما انبثه
الارض وبغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة
والعروض وذهب الحسن وطاووس الى عدم جواز كرا الارض مطلقا
بكل حال واذا استاجر ارضا ليزرعها حنطة فله ان يزرعها شعيرا
وما ضرره كضرر الحنطة عند مالك وابي حنيفة والشافعي واحمد
وقال داود وعنه ليس له ان يزرعها غير الحنطة **فصل** اذا
استاجر ارضا سنة ليزرع فيها نوعا من الغراس مما يتابد ثم انقضت
السنة فلم يوجر الخيار عند مالك بين ان يعطى المستاجر قيمة الغراس
وكذا ان يعطيه قيمة ذلك على انه مقلوع او يامر به بقلعه وقول ابي
حنيفة كقول مالك الا انه قال اذا كان القلع يضرب الارض اعطاه او
الموجر القيمة وليس للغراس قلعه وان لم يضر لم يكن له المطالبة
بالقلع وقال الشافعي ليس له ذلك للموجر ولا يلزم المستاجر قلعه ذلك
ويبقى موبدا او يعطى الموجر قيمة الغراس للمتاجر ولا يامر بقلعه
او يقره في ارضه ويكونان مشتركين او يامر بقلعه ويعطيه
اثر ما نقص من القلع **فصل** من استاجر اجارة فاسدة في قبض
ما استاجره ولم يتفع به كما لو كانت ارضا فلم يزرعها ولا انتفع
بها حتى انقضت مدة الاجارة فعليه اجرة مثلها عند مالك
وكذلك لو استاجر دارا فلم يسكنها او عبدا فلم يتفع به وبه قال
الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا اجرة عليه لكونه لم يتفع بها وهل
يجوز اشتراط الخيار ثلاثا في الاجارة كالباع قال الثلاثة يجوز
وقال الشافعي لا يجوز **كتاب احياء الموات**

كتاب احياء الموات

كتاب احياء الموات

اتفق الأئمة على أن الأرض الميثة تجوز أحياءها ويجوز أحياء موات
الاسلام للسلم بالاتفاق وهل يجوز للذمي قال الثلاثة لا يجوز
وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز وأختلفوا هل يشترط في ذلك
إذن الإمام أم لا قال أبو حنيفة يحتاج إلى إذن وقال مالك
ما كان في الفلاة حيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج إلى إذن
وما كان قريبا من العمران أو حيث يتشاح الناس فيه افتقر إلى إذن
وقال الثاقبي وأحمد لا يحتاج إلى الإذن مطلقا وأختلفوا فيما كان
من الأرض مملوكا ثم باد أهلها وخرب وطال عهودهم هل يملك بالاحياء
قال أبو حنيفة ومالك يملك بالاحياء قال أبو حنيفة ومالك يملك
بتلك وقال الثاقبي وأحمد لا يملك وعن أحمد روايتان كالمذهبيين
أظهرها أنه لا يملك **فصل** وبأي شيء يملك الأرض ويكون
أحياءها قال أبو حنيفة وأحمد يتجيزها وإن يتخذ لها ما
وفي الدار يتحويطها وإن لم يسقفها وقال مالك مما يعلم بالعادة
أنه أحياء لمثلها من ينكو وغراس وحفر بئر أو غير ذلك وقال الثاقبي
أن كانت للزراع فيزرعها واستخرج ما فيها وإن كانت للسكنى
فبتقطيعها بيوتا وسقيفها **فصل** اختلفوا في حريم البئر
فقال أبو حنيفة إن كانت تسقى الأبل فحريمها أربعون ذراعا وإن
كانت للناسخ فستون وإن كانت عينا فثلثمائة ذراع وفي رواية
خمسماية فمن أراد أن يحفر في حريمها منع منه وقال مالك والثاقبي ليس
لذلك حد مقدور المرجع فيه إلى العرف وقال أحمد إن كانت في
أرض موات خمسة وعشرون ذراعا وإن كانت عينا فخمسمائة ذراع
وقال مالك في أرض عمادية فخمسون ذراعا وللشيش إذا بنت بأرض مملوكة
فهل يملك صاحبها يملكها قال أبو حنيفة لا يملكه وكل من أخذه صار له

وان

وقال الثاقبي

وقال الثاقبي يملك يملك الأرض وعن أحمد روايتان أظهرها كالمذهبين
حنيفة وقال مالك إن كانت الأرض محوطة ملكه صاحبها وإن كانت
غير محوطة لم يملك **فصل** اختلفوا فيما يفضل عن حاجة الإنسان
وبها يبيع ويردعه من المالك في يهر أو بئر فقال مالك إن كان البئر والنهر
في البرية فما لكها الحق بمقدار حاجته منها ويجب عليه بذل ما فضل
عن ذلك وإن كانت في حايطة فلا يلزمه بذل الفضل لها إلا أن
يكون جاع زارع على بئر فانه دمت أو عين فغارت فإنه يجب
عليه بذل الغاصل إلى أن يصلح جبان بئر نفسه أو عينه فإن تهاون
باصلاحه لم يلزمه أن يبذل له بعد البذل شيئا وهل يستحق عوضه
فيه روايتان وقال أبو حنيفة وأصحاب الثاقبي يلزمه بذله
لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزم للزارع وله أخذ العوض
والسحب تركه وعن أحمد روايتان أظهرها أنه يلزمه بذله
من غير عوض للماشية والسفينة معا ولا يحل له البيع **كتاب**
الوقف هو قربة جارية بالاتفاق وهل يلزم أم لا قال مالك
والثاقبي يلزم باللفظ وإن لم يحكم به وإن لم يخرج محرج الوصية
بعد موته وهو قول أبي يوسف فيصح عنده ويؤول ملك الوقف
عنه وإن لم يخرج الوقف عن يده وقال محمد يصح إذا أخرجه
عن يده بأن يجعل للوقف ولتأ ويسلمه إليه وهي رواية عن مالك
وقال أبو حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا
يؤول ملك الواقف عن الوقف حتى يحكم به حاكم أو يعلقه بموته
فيقول أدامت فقد وقفت داري على كذا وانفقوا على أن مالا
يصح الانتفاع به إلا بالتلافه كالذهب والفضة والماكول لا يصح
وقفه ووقف الحيوان يصح عند الثاقبي وأحمد وهي رواية

عن مالك وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا يصح وهي الرواية الاخرى
مالك **فصل** الرابع من مذهب الشافعي ان الملك في رقة المو
قف ينتقل الى الله عز وجل فلا يكون ملكا للواقف ولا للموقوف
عليه وقال مالك ينتقل الى الموقوف عليه وقال ابو حنيفة واصحابه
مع اختلافهم اذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف ولم يدخل
في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز كسبته واجازته
بالاتفاق وقال محمد بن الحسن بعدم الجواز بناء على اصلهم في اتسا
ع اجارة المشاع ولو وقف شيئا على نفسه صح عند أبي حنيفة
واحمد وقال مالك والشافعي لا يصح واذا لم يعين للوقف موقفا
بان قال هذه الدار وقف فان ذلك يصح عند مالك **فصل** اذا كان
الوقف منقطع الآخر كوقف على اولادي واولادهم ولم يذكر
بعدهم الفقراء فانه يصح عنده ويرجع ذلك بعد انقراض من سمي
الي فقر اعصيته فان لم يكونوا فالي فقراء المسلمين وبه قال ابو
يوسف ومحمد والراجح من مذهب الشافعي انه لا يصح مع عدم
بيان المصروف والراجح صحة منقطع الآخر **فصل** اتفقوا على
انه اذا خرب الوقف لم يعد الي ملك الواقف ثم اختلفوا في جواز
بيعه وصرفه عنه في مثله وان كان مسجدا فقال مالك
والشافعي يبقى على حاله فلا يباع وقال احمد يجوز بيعه وصرف
عنه في مثله وكذلك في المسجد اذا كان لا يرجع عوده وليس
عند أبي حنيفة نص فيها واختلف اصحابه فقال ابو يوسف
لا يباع وقال محمد يعود الي ملكه الاول **كتاب الهبة**
اتفق الائمة على ان الهبة تصح بالايجاب والقبول والقبض
فلا بد من اجتماع الثلاثة عند الثلاثة وقال مالك لا يفقد

صحتها ولزومها الي قبض بل تصح وتلزم بمجرد الايجاب والقبول
ولكن القبض شرط في نفوذها وتامها واحترز مالك بذلك عما
اذا اخذ الواهب الاقباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر
على المطالبة لم تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة او امته
فضر الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب او مرض بطلت الهبة وقال
ابن زيد المالك في الرسالة ولا تتم هبة ولا صدقة ولا هبة الابا
لحيات فان مات قبل ان يجاز عنه فهو ميراث وعن احمد ورواه
ان الهبة تملك من غير قبض ولا بد في القبض ان يكون باذن الواهب
خلافا لابي حنيفة وهبة المشاع جائز عند مالك والشافعي كالباع يصح
قبضه فان سلم الواهب الجميع الي الموهوب له فيستوفي منه حقه يكون
نصيب شريكه في يده ودعيته وقال ابو حنيفة ان كان مما لا ينقسم
كالعبيد والجواهر جازت هبته وان كان مما ينقسم لم يجز هبة
شي منه مشاعا **فصل** ومن اعمر انسانا فقال اعمرتك داري
فانه يكون قد وهب له الانتفاع بهامدة حياته واذا مات رجعت
رقة الدار الي مالكها وهو المهر هذا مذهب مالك وكذلك اعمرتك
وعقبك فان عقبه يملكون منفعتها فاذا لم يبق منهم رجعت الرقة
الي مالك لانه وهب المنفعة ولم يهب الرقة وقال ابو حنيفة
والشافعي في احد قوليه واحمد تصير الدار ملكا للمعمر ورثته ولا
يعود الي ملك المعطي الذي هو المعمر فان لم يكن للمعمر وارث كانت
لبيت المال وللشافعي قول آخر كذهب مالك والربيعي جازة وحكمها
حكم العهرج عند الشافعي واحمد وابي يوسف وقال مالك وابو حنيفة
ومحمد الربيعي باطله **فصل** ومن وهب لاولاده شيئا استحب

والأصغر وقال الشافعي وأحمد يضمن على كل حال وهو مالك أن أخذها بنية
 الحفظ ثم ردها ضمن متروكاً بين أخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان عليه
فصل من وجد سبابة في فلاة حيث من يصمها إليه ولم يكن يعرفها
 شيء من العمران وخاف عليها فله الخيار عند مالك في تركها أو أكلها
 ولا ضمان عليه قال والمبرة إذا خاف عليها السباع كالمساقاة وقال
 أبو حنيفة والشافعي وأحمد متى أكلها الرمة الضمان إذا حضر صاحبها
تنبيه حكم اللقطة في الحرم وغيره سواء عند مالك فله الملقط
 أن يأخذها على حكم اللقطة ويملكها بعد ذلك وله أن يأخذها بالمحافظة
 صاحبها فقط وهو قول أبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد له أن يأخذها
 ليحفظها على صاحبها ويحفظها ما دلت مقبلاً بالحرم وإذا أخرج سلمها
 إلى الحاكم وليس له أن يأخذها للملك أبداً وإذا عرف اللقطة متعة
 ولم يحضر مالكها فعند مالك والشافعي للملقط بحبسها أبداً وله التصرف
 بها وله أن يأكلها غنياً كان أو فقيراً وقال أبو حنيفة أن كان فقيراً
 حاز له أن يملكها وأن كان غنياً لم يحز ويجوز له عند أبي حنيفة
 ومالك أن يتصدق بها قبل أن يملكها على شرط أن جاء صاحبها
 فأجاز ذلك مضمناً وإن لم يجزه ضمن له الملقط وقال الشافعي وأحمد
 لا يجوز ذلك لأنها صدقة موقوفة وإذا وجد بعيراً ببادية حرة
 لم يجز له أن يأخذ عند مالك والشافعي فلو أخذها ثم أرسله فلا شيء عليه
 عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد عليه الضمان **فصل** وإذا
 مضى على اللقطة حول وتصرف فيها الملقط بنفقة أو بيع أو صدقة
 فلصاحبها إذا جاء أن يأخذ قيمتها يوم تملكها عند أبي حنيفة ومالك
 والشافعي وأحمد وقال داود ليس له شيء وإذا جاء صاحب اللقطة فأعطى
 علامتها ووصفها وجب على الملقط عند مالك وأحمد أن يدفعها

ثم ردها
 وان لم يعرفها
 أبو حنيفة

سدد
 في يعرفها

نسل
 ان

اليه ولا يكلفه ببينة وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك إلا بنية
كتاب اللقيط إذا وجد لقيط في دار الإسلام فهو مسلم
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة أن وجد في كنيسة أو بيعة أو قرية
 من قري أهل الذمة فهو ذمي وأختلف أصحاب مالك في إسلام الصبي
 المسمى غير البالغ العاقل على ثلاثة أقوال أحدها أن إسلامه
 يصح وهو قول أبي حنيفة وأحمد والثاني أنه لا يصح والثالث أنه موقوف
 وعن الشافعي الأقوال الثلاثة والراجح من مذهبه أن إسلام الصبي
 استقلالاً لا يصح **فصل** إذا وجد لقيط في دار الإسلام فهو حر
 مسلم فإن امتنع بعد بلوغه من الإسلام لم يقر على ذلك فإن أبي قتل
 عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحد ولا يقتل وقال الشافعي
 يزجر عن الكفر فإن أقام عليه أقر عليه وأتفقوا على أنه يحكم بالإسلام
 الطفل بالإسلام أبداً وكذا بالإسلام أمه وعنه رواية كذهب الجماعة
كتاب العالة اتفق الأئمة على أن راد الأبق يستحق الجعل
 برده إذا شرط ثم اختلفوا في استحقيقه إذا لم يشرطه فقال مالك إذا
 كان معروفاً براد الأبق استحق على حسب بعد الموضع وقربه وإن لم
 يكن ذلك شأنه فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه وقال أبو حنيفة
 وأحمد يستحق الجعل على الإطلاق ولم يعتبر بوجود الشرط ولا عدمه
 ولا أن يكون معروفاً براد الأبق أم لا وقال الشافعي لا يستحق الجعل
 إلا بالشرط واختلفوا هل هو مقدر فقال أبو حنيفة أن رده من مسبرة
 ثلاثة أيام استحق أربعين درهماً وإن رده من دون ذلك يرضخ له
 الحاكم وقال مالك له أجر المثل وعن أحمد روايتان أحدهما دينار
 أو شيء عشر درهماً ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المصدر
 وخارج المصدر والثانية أن جاء به من المصرفة عشرة دراهم أو من خارج المص

الأقاليم فإنه قال لا يحكم بالإسلام بالإسلام أمه

المسلم

فأربعون ذرها وعند الشافعي لا يستحق شيئا إلا بالشرط والتقدير
 واختلفوا فيما انفقه على الآبق في طريقه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يجزئ
 علي سيلة إذا انفق مبرعا وهو الذي ينفق من غير إذن الحاكم فإن انفق
 بأذنه كان ما انفق ديناً على سيد العبد وله أن يجبر العبد عنده حتى
 يأخذ ما انفقه وقال أحمد وهو على سيرة لكل حال ومذهب مالك ليس
 له عبداً جرة المثل **كتاب الفرائض** أجمع المسلمون على أن الأبيان
 المتوارث بها ثلاثة رحم ونكاح وولاية وإن الأسباب المانعة من الإرث
 ثلثة رق وقتل واختلاف دين وعلي أن الأبيان صلوات الله وسلامه
 عليهم لا يرثون وأما ما يتركوه يكون صدقة يصرف في مصالح المسلمين
 ولم يخالف في ذلك إلا الشيعة واجمعوا على أن الورثين من الرجال
 عشرة الابن وابنه وإن سفل والاب وابوه وإن علا والاخت وابنه الأم
 الأم والعم وابنه الأم والزوجة والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت
 الابن وإن سفل والأم والجدة والاخت والزوجة والمعتقة وعلي أن
 الفرائض المقدرة المحدولة والردة في كتاب الله عز وجل ستة المصنفون أربع
 والعن والثلثان والثلث والسدر إلى غير ذلك من سائر الفرائض المجمع
 عليها وأما ما اختلف فيه فمنه توريث ذوي الأرحام الذين لا سهم لهم
 في كتاب الله عز وجل وهم عشرة أصناف أبوالأم وكلجد وجد ساقطين
 وأولاد البنات وبنات الأخوة وأولاد الأخوات وبنو الأخوة للأم
 والعم للأم وبنات الأعمام والعلمات والمخالات والمدلون بهم ومذهب مالك
 والشافعي أن عدم توريثهم قال لا ويكون المال لبيت المال وهو قول الأكره
 وعثمان وزيد والزهرى والأوزاعي وداود ومذهب أبو حنيفة وأحمد لا
 توريثهم **وحكي** ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وذلك عند فقهاء
 أصحاب الفروض والعصبات بالإجماع وعن سعيد بن المسيب أن الخال يرث
 مع البنت

مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي إذا مات عن أمه كان لها الثلث
 والباقي لبيت المال وعن بنته فلها النصف والباقي لبيت المال
 وعلى ما قال أبو حنيفة وأحمد المال كله للأم الثلث بالفرض والباقي بالرد
 وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل القاضي عبد الرزاق
 المالكي عن الشيخ أبي الحسن أن الصحيح عن عثمان وعمر وعلي وابن عباس
 وابن مسعود أنهم كانوا لا يرثون ذوي الأرحام ولا يرثون علي أحد وهذا
 الذي يحكي عنهم في الرد وتوريث ذوي الأرحام حكاية فعل لأقول وابن
 حزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الإجماع على هذا **تنبيه** المسلم
 لا يرث من الكافر ولا عكسه باتفاق الأئمة **وحكي** عن معاذ وأبي السبب
 والنخعي أنه يرث المسلم الكافر ولا عكس كما لا يرث الكافر ولا يرث زوج
 الكافر المسلمة **فصل** اختلفوا في مال المرتد إذا قتل أو مات علي
 الردة على ثلثة أقوال الأول أن جميع ماله الذي كسبه في إسلامه
 يكون قياً لبيت المال هذا قول مالك والشافعي وأحمد والثاني يكون
 لورثته من المسلمين سواء أكتسبه في إسلامه أو في ردته وهذا قول
 أبو يوسف ومحمد بن الحسن والثالث أن ما اكتسبه في حال إسلامه
 لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردته في بيت المال وهذا
 قول أبي حنيفة **فصل** اتفقوا على أن القاتل عمداً ظلماً لا يرث
 من المقتول ثم اختلفوا فيمن قتل خطأ فقال أبو حنيفة والشافعي
 وأحمد لا يرث وقال مالك يرث من المال دون الدية **فصل**
 اختلفوا في توريث أهل الملل من الكفار فذهب مالك وأحمد لا يرث
 بعضهم بعضاً إذا كانوا أهل ملتين كالنصارى واليهود والنصراني وما
 عداهما من الكفار إن اختلفت ملتهم وقال أبو حنيفة والشافعي
 أنهم أهل ملّة واحدة كلهم كفار يرث بعضهم بعضاً **فصل**

فلا شيء لبنات الابن الا ان يكون معهم ذكر في درجتهم او اسفل منهم
 فيعصرون فيكون ما بقي عليه وبين من هو فوقه ومن هو في درجته
 للذكر مثل حظ الانثيين عند جميع الفقهاء **وحكي** عن ابن مسعود انه
 جعل ما بقي للذكر من ولد الابن دون الثلث **تنبيه** والاعوات
 مع البنات عصبة عند جميع الفقهاء **وحكي** عن ابن عباس انهن
 من عصبة ولا يرثن شيئا مع البنات **فصل** المسئلة المشهورة
 بالتركه وهي زوج وام واخوان لام واخ لابون اختلفوا فيها
 فقال مالك والشافعي للزوج النصف وللأندرس ولاخوة الام الثلث
 ثم يشارك الاخ لابون الاخوين للام في الثلث الذي فرض لها هذا
 قول عمر بن عباس عن ابن مسعود وزيد وعائشة والزهري وابن المسيب
 وجماعات ومذهب ابي حنيفة واصحابه واحمد وداود الثلث للاخوة
 وللأم ويسقط الاخ للابوين وهو مذهب علي **وحكي** عن ابن عباس
 وابن مسعود **فصل** فرض الجد والجدة السدر عند جميع العلماء
 وروى عن ابن عباس انه اعطى الجدة ام الام اذا انفردت الثلث
 واقامها مقام الام وروى عنه كقول الجماعة ومذهب مالك لابن
 من الجدات الا ان كان ام الام وامها لها وام الاب وامها لها
 ومذهب ابي حنيفة ان ام الاب ترث ايضا واختلف قول الشافعي
 فقال مثل قول مالك وقال مثل قول ابي حنيفة وهو المشهور عنه
 والراجح من قول مذهب الجدة من جهة الاب اذا كانت اقرب
 من الجدة من قبل الام شاركتها الجدة من قبل الام في السدر ولا تجبها
 هذا مذهب مالك والشافعي وزيد وابن مسعود وقال ابو حنيفة
 السدر للجدة من قبل الاب اذا كانت اقرب من التي من جهة الام
فصل والجدة يقاسم الاخوة فيرثون معه ولا يجزون عند ابي

الخرقا والقتلا والهدما والموتى تحرق او طاعون اذا لم يعلم ايهما مات
 قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا وتركه كل واحد منهم لباقي ورث
 بالاتفاق الا في رواية عن احمد وذهب علي وشرح والشعبي والشافعي
 الا انه يرث كل واحد منهم من تلامذته دون طارفة وهي رواية
 عن احمد **فصل** من بعضه حر وبعضه رقيق لا يرث ولا يورث
 عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد وابو يوسف ومحمد بن
 ويرث بقدر ما فيه من الحرية **فصل** والكافرو المرتد والقائل
 ومن فيه رق ومن خفي موته لا يجزون كما لا يرثون بالاتفاق
 وعن ابن مسعود وعله ان الكافر والعبد وقاتل العمد يجزون ولا
 يرثون والاخوة اذا جبو الام الى السدر لم ياخذوه بالاتفاق
 وروى عن ابن عباس ان الاخوة يرثون مع الاب اذا جبو
 فيأخذون ما جبوها عنه والمشهور عنه موافقة الكافة والجد
 ام الاب لا ترث مع وجود الاب الذي هو ابها شيئا بالاتفاق
 الثلثة وذهب احمد الى انها ترث مع السدر ان كانت وحدها
 أم الام فيه ان كانت موجودة والاخوان يجزيان الام من الثلث الى
 السدر بالاجماع **وحكي** عن ابن عباس ان لها معها الثلث حتى
 ثلاثة فيكون لها السدر **مسئلة** وللأم في مسئلة زوج وابوين
 او زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد فرض الزوج او الزوجة عند
 جميع الفقهاء الا ابن عباس فانه قال يكون لها ثلث المال كله في المسئلة
 وبه قال شريح وواقفه بن سيرين في زوجة وابوين وخالفه في
 وابوين وللبنتين فصاعدا الثلثان فصاعدا عند جميع الفقهاء
 الا ما اشهر عن ابن عباس ان للبنتين النصف كواحدة وان للثلاثة
 الثلثين وروى عنه كقول الجماعة واذا استكمل البنات الثلث

حنيفة ومالك والثافعي واحد وروي عن ابى بكر وابن عباس وعائشة
 وابن الزبير ومروان ومعاذ وابى موسى وابى الدرداء ان الجد يقط
 الاخوة والاخوة من الابوين يعادون دون موت الجد بالاخوة من الاب
 ما لم ينقصوه عن الثلث عند كافة العلماء وروي عن علي انهم لا يعادون
 واختلف الائمة في الاكدرية وهي زوج وام وجد واخت ولاب
 وام اولاد فقال مالك والثافعي واحد للزوج النصف وللأم الثلث
 وللأخت النصف وللجد المدرثم يقسم الجد والأخت نصيبها اثلاثا
 للثلاث ولها الثلث وقال ابو حنيفة للام الثلث وللزوج النصف
 والباقي للجد وتسقط الأخت **فصل** ومن اجتمع فيه جهتا فمروث
 عند مالك والثافعي باقواها فقط وعند ابى حنيفة واحديث
 بالسبيين جميعا ولو اجتمع ابنا عم احدهما اخ لام كان للاخ منهما
 السدر والباقي بينهما بالعصوبة بالاتفاق وحكى ابن مسعود الحسن
 وابى ثوران ابن العم الذي هو اخ لام اولي بالمال **فصل** كافة العلماء
 يقولون بان الارث لا يثبت بالمواكات وذهب الخنفي الى ثبوته
 وقال ابو حنيفة ان والاؤه عاقله كان له نفضه ما لم يغفل عنه
 الملاعنة قال ابو حنيفة تستحق امه جميع ماله بالفرض والعصوبة
 مالك والثافعي تأخذ الام الثلث بالفرض والباقي لبيت المال وعن
 احمد روايتان احدهما عصبة امه فاذا خلف أمها لا
 فللام الثلث والباقي للخال والثانية انها عصبة فيكون المال
 جميعه لها نصيب **فصل** العول عند كافة الفقهاء صحيح ثابته
 معمول به واذا زادت الفرائض على سهام التركة دخل النقص على كل واحد
 منهم على قدر حقه واعيلت المسئلة ثم تقسم بعولها فيعطى كل ذي سهم
 على قدر سهمه عابلا كالديون اذا زادت على التركة تقسم على الحصص

وينقص

وينقص كل واحد على قدر دينه وقد انعقد الاجماع في خلافة
 عمر رضي الله عنه وانكر ابن عباس وقال بطلانه فقيل له هل لاقلت
 ذلك بحضرة عمر فقال هبته فكان مهلبا فقيل له رايتك مع الجماعة اج
 اليك من رايتك مفردا واتفق الائمة على ان العول لا يكون الا في الاصول
 الثلثة السنة والاشي عشر والاربعة والعشرون **فصل** التسقط
 ان استهل صار خا قال مالك واحمد لا يرث ولا يرث وان تحرك او
 تنفس الا ان يطول به ذلك او يرضع فان عطر ورث وورث عنه
فصل الخنثى المشكل وهو من له فرج وذكر قال ابو حنيفة في المشهور عنه
 ان بال من الذكر فهو غلام او من الفرج فهو انثى او منهما اعتبر اسبقهما
 فان استويا بقي على اشكاله الي ان تخرج له حبة او بانى النسا فهو رجل
 او يد له لبن او يوطأ في فرجه او يحض فهو امرأة فان لم يظهر شيء من ذلك
 فهو مشكل وميراثه ميراث انثى وكذلك قال الثافعي ولكن يخالفه
 في ميراثه فقال يعطى الابن النصف والخنثى الثلث ويوقف السدس
 حتى يبين امره او يصطالحا فقال مالك واحمد يرث من حيث يبول
 فان كان يبول منهما اعتبر اسبقهما فان كانا في السبق سوا اعتبر اكثرهما
 فان لم يبق على اشكاله ولو خلف رجل ابنا وخنثى مشكلا قسم للخنثى نصف
 ميراث ذكر ونصف ميراث انثى فيكون للابن ثلث المال وربعه للخنثى
 ربع المال وسدسه **كتاب الوصايا** الوصية عليك مضاف اليها
 بعد الموت وهي مستحبة غير واجبة بالاجماع لمزلة عند امانته
 يجب عليه الخروج منها ولا عليه دين لا يعلم به من هوله او ليست
 عنده ودعيه بغير استثناء فان كانت ذمته متعلقة بشئ من ذلك كانت
 الوصية واجبة عليه فرضا وهي مستحبة لغير وارث بالاجماع قال
 الزهري واهل الظاهر ان الوصية واجبة للاقارب الذين لا يرثون الميت

على ذلك ثم خالف فيه ابن عباس رضي الله عنه
 بعد موت عمر رضي الله عنه

فمن حاكم روايتان وقال ابو حنيفة
 والثافعي ان تحرك او تنفس او عطس

فمروث منه

والوارث جارية موقوفة على
اجازة الورثة

سواء كانوا عصبية او ذوارحم اذا كان هناك وارث غيرهم **فصل**
والوصية لغیر الوارث بالثلث جارية بالاجماع ولا يفتقر الى اجازة واذا
اوصى بأكثر من ثلثه واجاز الورثة فيه ذلك فذهب مالك انهم اذا اجازوا
في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته او في صحته فلم يرجع بعد موته
وقال ابو حنيفة والثافعي لهم الرجوع سواء كان في صحته او مرضه **فصل**
ومن اوصى بحمل او بعير جاز عند الثلثة ان يعطى انثى وكذلك ان اوصى
ببدنة او بقرة جاز ان يعطى ذكر والذكر والانثى عندهم سواء وقال الثافعي
لا يجوز في البعير الا الذكر ولا في البدنة والبقرة الا الانثى واذا اوصى بأكثر
نك ماله في الرقاب ابتدئ عند مالك بعق مما ليك كالزكاة وقال ابو حنيفة
بصرف الى المكاتبين **فصل** اجازة الورثة هل هي تنفيذ لما كان امر
به الموصي ام عطية مبتدأة الثلثة تنفيذ ولثافعي قولان اصحهما
كالجماعة وهل يملك الموصي له يموت الموصي ام لا **مسئلة** العتق والهبه
واذا اوصى بشي لرجل ثم اوصى به لآخر ولم يصرح برجوع عن الاول
فهو بينهما نصفين بالاتفاق وقال الحسن وعطاء وطاوس وهورجوع
ويكون للثاني وقاله اودهو الاول **مسئلة** العتق والهبه
والوقف وسائر العطايا المصححة في مرض الموت معتبة من الثلث بالاتفاق
تفاق وقال مجاهد وداد وميمون من مراسر المال واختلف فيما اذا تم
ليقتصر منه او كان في الصف بازاء العدو او جاء الحامل المطلق
او هاج الموج بالبحر وهو راكب سفينة فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد في المشهور عنه ان عطايا هولا من الثلث وعن الثافعي قولان
اصحهما من الثلث والثاني من جميع المال **وحكي** عن مالك ان الحامل اذا
بلغت ستة اشهر لم يتصرف في اكثر من ثلث مالها **فصل** اختلاف
في الوصية الى العبد فقال مالك واحمد يصح مطلقا سواء كان عبدا

او عبد غني وقال الثافعي لا يصح مطلقا وقال ابو حنيفة يصح الى عبد
نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا يصح الى عبد غني ومن
له اب او جد لا يجوز له عند الثافعي واحد وان يوصي الى اجنبي
بالنظر في امر اولاده مع وجود ابويه او جده اذا كان من اهل
العدالة وقال ابو حنيفة ومالك يصح الوصية الى الاجنبي
في امر الاولاد وقضا الديون وتنفيذ الثلث مع وجود الاب والجد
واذا اوصى الى عبد ثم فسق نزعة الوصية منه كما اذا اسند الوصية
اليه فانها لا تصح فانه لا يؤمن عليها وهذا قول مالك والثافعي
وعن احمد روايتان وقال ابو حنيفة اذا فسق يضم اليه آخر عدل
فاذا اوصى الى فاسق يخرج به القاض من الوصية فان لم يخرج
القاضي بعد تصرفه صحت وصيته واختلفوا في الوصية للكفار
فقال مالك والثافعي واحمد يصح سواء كانوا اهل حرب او ذمة
وقال ابو حنيفة لا تصح لاهل الحرب ونصح لاهل الذمة خاصة
فصل للوصي ان يوصي بما وصي به اليه غني وان لم يكن الوصي
معد ذلك اليه هذا مذهب اتى حنيفة واصحابه ومالك
ومنع من ذلك الثافعي واحمد في اظهار الروايتين واذا كان الوصي
عدلا لم يحتج الي حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه ويصح تصرفه
عند الثلثة وقال ابو حنيفة ان لم يحكم له حاكم فجميع ما يترده
ويبيعه للصبي مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول
فصل ويشترط بيان ما يوصي فيه فان اطلق الوصية
نقال اوصيت اليك لم يصح عند ابو حنيفة والثافعي واحمد
وكان ذلك لغوا وقال مالك يصح ويكون وصية في كل شيء وعن
مالك رواية اخري انه لا يكون وصيا الا فيما عينه

وإذا أوصى لأقاربه أو عقبه لم يدخل أولاد البنات فيهم عند
 مالك فإن أولاد البنات عنده ليسوا بعقب ويعطى الأقرب فالأقرب
 وقال أبو حنيفة أقاربه ذوارحم ولا يعطى ابن العم ولا ابن الخال
 وقال الشافعي إذا قال لا قارئ دخل كل أقارب وإن بعد أصلاً ورفاً
 وإذا قال لذريتي وعقبتي دخل أولاد البنات وقال أحمد في أحدي روا
 يتيه من كان يصله في حياته فيصرف إليه والأقارب الوصية لأقاربه
 من جهة أبيه ولو أوصى لغيره فصرف إلى أبيه وقال أبو حنيفة هم الملامقون
 وقال الشافعي حد الجوار أربعون داراً من كل جانب وعن أحمد روايتك
 أربعون وثلاثون ولا حد لذلك عند مالك **فصل** الوصية
 للميت عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد باطلة وقال مالك بصحة ما كان
 كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والأكاث لورثته ولو أوصى
 لرجل بالف ولم يكن حاضر الألف وباقي ماله غائب أو باقي ماله
 عقار أو دين شح الورثة وقالوا لا تدفع إلى الموصي له إلا الثلث الألف
 فعند مالك ليس لهم ذلك وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد له ثلث
 الألف ويكون شريكاً في جميع ما خلفه الموصي حتى يستوفي حقه
فصل إذا أوصى غلام لم يبلغ الحلم وكان يعقل ما يوصي به فو
 صيته جائزة عند مالك وقال أبو حنيفة بعدم الجواز واختلف
 قول الشافعي والأصح من قول الشافعي أنها لا تصح وهو مذهب أحمد
 ولو اعتقل لسان المريض فهل تصح وصيته بالإشارة أم لا قال
 أبو حنيفة وأحمد لا تصح وقال الشافعي تصح والظاهر من مذهب
 مالك جواز ذلك **فصل** إذا قبل الموصي إليه الوصية في حياة
 الموصي لم يكن له عند أبي حنيفة ومالك أن يرجع بعد موته
 وقال أبو حنيفة ولا في حياة الموصي إلا أن يكون الموصي حاضراً

بما في حقه

وقال في

وقال الشافعي وأحمد له الرجوع على كل حال وعزل نفسه متى شأ
 قال النووي إلا أن يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء
 ظالم عليه وإذا أوصى لغيره الرقيق فقبل الوصية وهو مريض
 فيعتق عليه أبوه ثم مات الابن فعند مالك وللمهرور أنه يورث
 وعند الشافعي وأحمد لا يرثه وإذا قال أعطوه رأساً من رقيق أو جلاً
 من أدلى وكان رقيقه ثمرة أو ابنة فقال مالك يعطى عشرهم بالقية
 وقال الشافعي يعطيه الورثة ما يقع عليه اسم راس صغير أو كان
 أو كبيراً **فصل** إذا كتب وصية بخطه ويعلم أنها بخطه
 ولم يشهد فيها فهل يحكم بها كما يحكم لو أشهد على نفسه بها الثلاثة
 على أنه لا يحكم بها وقال أحمد يحكم ما لم يعلم رجوعه عنها ولو أوصى
 إلى جليلين وأطلق فهل لأحدهما التصرف دون الآخر قال الثلاثة
 لا يجوز مطلقاً وقال أبو حنيفة يجوز في ثمانية أشياء مخصوصة
 شري الكفن وتجهيز الميت وإطعام الصغار وكسوتهم ورد ودعوة
 بعينها وقضاء دين وإفاد وصية بعينها وعتق عبد بعينه
 وكذا الخسومة في حقه **فصل** اختلفوا أهل الصحيح التزوج في
 مرض الموت فقال الثلاثة يصح وقال مالك لا يصح للمريض المخوف عليه
 فإن تزوج وقع فاسد أو إذا دخل بها أو لم يدخل ويكون الفسخ
 بالطلاق فإن برأ من المرض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل عنه
 في ذلك روايتان ولو كان له ثلاثة أولاد فأوصى لأخر عيشل
 نصيب أحدهم قال الثلاثة له الربع وقال مالك له الثلث ولو أوصى
 بجميع ماله ولا وارث له قال أبو حنيفة الوصية صحيحة وهي
 رواية عن أحمد وقال الشافعي ومالك في رواية عنه وأحمد في
 الرواية الأخرى لا تصح إلا في الثلث ولو وهب أو اعتق ثم

ثم اعتق في مرضه وعجز الثلث فقال الثلاثة يحاطان وقال الشافعي
بالاول وهي رواية عن احمد **فصل** هل يجوز للوصي ان يشتري لنفسه
شيئا من مال اليتيم قال ابو حنيفة يجوز بزيادة على القيمة استحيانا
فان اشتراه بمثل قيمته لم يجز وقال مالك له ان يشتريه بالقيمة
وقال الشافعي لا يجوز على الاطلاق وعن احمد روايتان اشهرهما عدم الجواز
والاخرى اذا اؤلف غير جائز **فصل** اذا ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد
بلوغه قال ابو حنيفة واحمد القول قول الوصي مع يمينه فيقبل قوله
كما يقبل في تلاف المالك وما يدعيه من الاتفاق يكون امينا وكذا الحكم
في الاب والحاكم والشريك والمضارب وقال مالك والشافعي لا يقبل
قول الوصي الا بيمينه **فصل** الوصية للقائل صحاحه عند ابي
حنيفة ومالك واحمد والشافعي قولان اصحهما الصحة ولو اوصى لمجده
قال مالك والشافعي واحمد تصح الوصية وقال ابو حنيفة لا تصح الا ان
يقول ينفق عليه ولو اوصى لبي فلان لم يدخل الا الذكور بالاتفاق ويكون
بينهم بالسوية ولو اوصى لولد فلان دخل الذكور والاناث بالاتفاق
بينهم بالسوية **فصل** الوصي مع الغني هل يجوز له ان يأكل من مال
اليتيم عند الحاجة ام لا مذهب ابي حنيفة لا يأكل بحال لا قرضا ولا
غيره وقال الشافعي واحمد له ان يأكل بأقل الامر من اجرة عمله وكفا
يته وهل يلزمه عند الوجود رد العوض للشافعي قولان ولا احمد
روايتان وقال مالك ان كان غنيا فليستعفف وان كان فقيرا
فليأكل بالمعروف بمقدار نظره واجرة مثله **كتاب النكاح**
الاجماع منعقد على ان النكاح من العقود الشرعية المسنونة باصل
المشروع وانفق الائمة على ان من تافق نفسه اليد وخاف العنت
وهو الزنا فانه يتأكد في حقه ويكون افضل له من الحج والجهاد

والصلاة والصوم التطوع فالنكاح مستحب لمحتاج اليه يجده
اهبته عند الشافعي ومالك وقال احمد متى تافق نفسه اليه وخاف
العنت وجب وقال ابو حنيفة باستحبابه مطلقا بكل حال وهو
عنده افضل من الانقطاع للعبادة وقال ابو حنيفة النكاح على
الرجل والمرأة مسرة في العمر مطلقا **فصل** اذا قصد نكاح امرأة
يسن نظره الي وجهها وكفيها بالاتفاق وقال ابو حنيفة الى سائر
جسد ها سوى السوئين والاصح من مذهب الشافعي جواز النظر الى
فرج الزوجة والامة وعكسه وبذلك قال ابو حنيفة ومالك واحمد
ومالك المرأة نكح الشافعي على انه محرم لها فيجوز نظره اليها وهذا
هو الاصح عند جمهور اصحابه وقال الشيخ ابو حامد الصحيح عند
اصحابنا ان العبد لا يكون محررا السيدته قال النووي هذا هو الصواب
بل ينبغي ان لا يجزى فيه خلاف بل يقطع بتحريمه والقول بان محرم
لها ليس له دليل ظاهر فان الصواب في الآية انها في الاما **فصل**
لا يصح النكاح الا من جاز التصرف عند عامة الفقهاء وقال ابو حنيفة يصح
نكاح الصبي المميز والسفيه موقوفا على اجازة الولي ويجوز للولي غير
الاب ان يزوجه اليتيم قبل بلوغه اذا كان نظرا له كالأب عند
الثلاثة ومنع الشافعي من هذا ولا يصح نكاح العبد بغير اذن مولاه عند
الشافعي واحمد وقال مالك يصح للمولي نسجه عليه وقال ابو حنيفة يصح
موقوفا على اجازة المولي ولا يصح عند الشافعي واحمد الا بولي ذكر فان
عقدت المرأة النكاح لم يصح وقال ابو حنيفة للمرأة ان تتزوج بنفسها
وان توكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا اعتراض
عليها الا ان تضع نفسها في غير كفوى فيعترض الولي عليها وقال مالك
ان كانت ذات شرف وجمال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها الا بولي

وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولى نكاحها اجنبي برضاها وقال ابو
ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح وقال ابو ثور و ابو
يوسف يصح ان تزوج باذن وليها فان تزوجت بنفسها وترافعا الى
حاكم حنفى فحكم بصحته نفذ وليس للشافعى نقضه الا عند ابي سعيد
الاصطخري فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه الا عند ابي بكر الصيرفي
وان اعتقد تخريبه وان طلقها قبل الحكم لم يقع الا عند ابي اسحق المروري
احتياط فان كانت المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولي فوجهان احدهما
تزوج نفسها والثاني انها ترة امرها الى رجل من المسلمين يزوجهما قال
المستظهرى وهذا الاجمعي على اصلنا وكان الشيخ ابا اسحق يختار في مثل
هذا ان يحكم فقيها من اهل الاجتهاد في ذلك بناء على التحكيم في النكاح
تنبيه نصح الوصية بالنكاح عند مالك ويكون الوصي اولي
من الولي بذلك وقال ابو حنيفة بان القاضي يزوج وقال الشافعى ولا ية
لوصي مع ولي لان عاها لا يلحقه وقال القاضي عبد الوهاب المالكي وهذا
الاطلاق في التعليل فاسد فالحاكم اذا تزوج المرأة لا يلحقه ما قاله
وتجوز الوكالة فيه ايضا وقال ابو ثور لا تدخل الوكالة فيه والحد
اولي من الاخ وقال مالك الاخ اولي من الأب والأم اولي من الاخ للاب
عند ابي حنيفة والشافعى في اصح قوليه وقال مالك هما سواء ولا ولاية
للابن على امه بالنسوة عند الشافعى وقال ابو حنيفة ومالك ثبت له
الولاية وقدمه مالك وابو يوسف على الأب وقال احمد الاب اولي
وفي الحد عند روايتان وهو قول ابي حنيفة ولا ولاية للفاسق عند
عند الشافعى واحمد ومن اصحابه من قال ان كان الولي ابا او جدا فلا ولاية
له مع الفسق وان كان غيرها من العصباء ثبت له الولاية مع الفسق
وقال ابو حنيفة ومالك الفسق لا يمنع الولاية **فصل** اذا غاب الولي

الولي الاقرب الى مسافة تقصر فيها الصلاة زوجها الا بعد من العصبية
عند الشافعى وقال ابو حنيفة ومالك واحمد ان كانت الغيبة منقطعة أثبتت
الولاية الى الابد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند ابي
حنيفة واحمد هو الغيبة بمكان لا يصل اليه القافلة في السنة الامرة
واحدة واذا غاب الولي عن البكر وخفى خبره ولم يعلم له مكان قال مالك
يزوجهما اخوها باذنها وبه قال ابو حنيفة واصحابه خلافا للشافعى **فصل**
للأب والجد عند الشافعى تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت او كبيرة
وبه قال مالك في المجد وهو اشهر الروايتين عن احمد في المجد وقال ابو حنيفة
تزويج البالغة البكر العاقلة بغير رضاها لا يجوز لاحد بحال وقال
مالك واحمد في احدي الروايتين لا يثبت للجد ولاية الاجبار ولا يجوز
لغير الاب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وقال ابو حنيفة يجوز لغير
العصباء تزويجها غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الخيار
اذا بلغت وقال ابو يوسف يلزمها عقدهم **فصل** البكر اذا ذهب
بكرتها لوطي ولو حراما لم يحز تزويجها الا باذنها ان كانت بالغة
فان كانت صغيرة فحتى تبلغ وتأذن فعلى هذا اذا زالت البكارة قبل
بلوغها لم تزوج عند الشافعى حتى تبلغ سواء كان المزوج ابا او غيره
وقال احمد اذا بلغت تسع سنين صح اذنها في النكاح وغيره **فصل**
الرجل اذا كان هو الولي للمرأة اما بنسب او ولاية او حكم كانه ان تزوج
نفسه منها عند ابي حنيفة ومالك على الاطلاق وقال احمد يوكل غيره
ليلا يكون موجبا قايلا وقال الشافعى لا يجوز له القبول بنفسه ولا
يوكل غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفته وقال بعض اصحابه بالجواز
وبه عمل ابو يحيى البلخي قاضي دمشق فانه تزوج امرأة ولي امرها بنفسه
وكذلك من اعتق امته ثم اذنت له في نكاحها من نفسه جاز له عند ابي

حنيفة وما لك ان يلى نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز
له ان يوكل من خطبتها منه في تزويجها من نفسه عند مالك والحنيفة
وصاحبه **فصل** اذا اتفق الاوليا على نكاح غير الكفو صح افعه
عند الثلاثة وقال احمد لا يصح واذا زوجها احد الاوليا برضاها
من غير كفوء لم يصح عند الشافعي وقال مالك اتفان الاوليا الاوليا
واختلافهم سواء اذا ادنت في تزويجها بمسلم فليس لواحد من
الاوليا اعتراض في ذلك وقال ابو حنيفة يلزم النكاح **فصل**
الكفاة عند الشافعي في خمسة الدين والنسب والصنعة والحرية
والخلو من العيوب وشروط بعض اصحابه البسار وقول الحنفية كفوا الشا
فعي لكنه لم يعتبر الخلو من العيوب ولم يعتبر محمد ابن الحسن الديانة
في الكفاة الا ان يكون بحيث يكر ويخرج فليس من الصبيان وعن
مالك انه قال الكفاة في الدين لا غير وقال ابن ابي ليلى الكفاة في الدين
والنسب والمال وهي رواية عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف والمكسب
وهي رواية عن ابي حنيفة وعن احمد ورواية مذهب الشافعي واخر
انه يعتبر الدين والصنعة ولاصحاب الشافعي في السن وجهان كالشيخ
مع الثابتة واصحهما انه لا يعتبر **فصل** هل فقد الكفاة يؤثر
في بطلان النكاح ام لا قال ابو حنيفة بوجب الاوليا حتى لا يفسد
وقال مالك يبطل النكاح وللشافعي قولان اصحهما البطلان الا اذا
حصل بعد رضی الزوجة والاوليا وعن احمد روايات اظهرها
البطلان واذا اطلبت المرأة التزوج من كفوء بدون مهر مثلها
لزم الولي اجابتها عند الشافعي ومالك واحمد وابي يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح من ليس بكفو في النسب غير
محرم بالاتفاق **فصل** اذا تزوج الاب والمجد الصغير بدون

مهر مثلها بلغ به مهر المثل وكذا الزوج ابنه الصغير بالكثير
مهر المثل عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد يلزم ما ساءه
واذا كان الاقرب من اهل الولاية فزوجها الا بعد لم يصح عند
الثلاثة وقال مالك يصح الا في الاب في حق البكر والوصي فانه يجوز
للا بعد التزوج **فصل** اذا تزوج المرأة وليان باذنها
من جلين وعلم السابق فالثاني باطل عند الشافعي وابي حنيفة
واحمد وقال مالك ان دخل بها الثاني مع المهر محال الاول
باطل الاول وصح الثاني وان لم يعلم السابق بطلا واذا قال رجل
فلانة زوجتي وصدقته ثبت النكاح باتفاق ما عند الثلاثة
وقال مالك لا يثبت النكاح حتى يرى داخلا وخارجا من عندها
الا ان يكون في سفر **فصل** لا يصح النكاح الا بشهادة عند الثلاثة
وقال مالك يصح من غير شهادة الا انه اعتبر الاشاعة وتوك الراعي
بالكتمان حتى لو عقد في السروا شرط كتمان النكاح فصح عند
مالك وعند ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يضر كتمانهم مع حضور
شاهدين ولا يثبت النكاح عند الشافعي واحمد الا بشاهدين عدلين
ذكرين وقال ابو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين
واذا تزوج رجل ذمية لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة ينعقد بزميين والخطبة في النكاح
ليست بشرط عند جميع الفقهاء الا داود فانه قال باشتراط الخطبة
عند العقد مستد لا يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح
النكاح عند الشافعي واحمد الا بلفظ التزوج او الانكاح وقال
ابو حنيفة ينعقد بكل لفظ يقتضي التملك على التام بيد في حال
الحياة حتى روي عنه في لفظ الاجارة روايتان وقال مالك

ينعقد بذلك مع ذكر المهر واد اقال زوجتي بنتي من فلان قبله
فقال قبلت النكاح لم يصح عند عامة الفقهاء وقال ابو يوسف يصح بكونه
قوله زوجت فلانا جميع العقد ولو قال زوجتك بنتي فقال قبلت
فلان فاعني قولان اصحهما انه لا يصح حتى يقول قبلت نكاحها والثاني
انه يصح وهو قول ابي حنيفة واحمد ولا يجوز للمسلم ان يتزوج كناية
بولاية كتاني عند احمد واجازة الثلثة **فصل** في ملكك السيد
اجبار عبده الكبير على النكاح عند ابي حنيفة ومالك وعلى القدام
من قولي الشافعي ولا يملك ذلك عند احمد وعلي الجديد من قولي الشافعي
ويجبر السيد على بيع العبد او نكاحه اذا طلب منه الانكاح حتى
عند احمد وقال ابو حنيفة ومالك لا يجبر وللشافعي قولان كالمذهب
اصحهما لا يجبر ولا يلزم الابن اعفاف ابيه وهو نكاحه اذا طلق
النكاح عند ابي حنيفة ومالك واظهر الروايتين عند احمد
انه يلزمه وهو لصر الشافعي قال محققو اصحابه بشرط حرية الاب
وكذلك عنده يلزم اعفاف الاجداد من جهة الاب وكذا من جهة
الام **فصل** يجوز للولي ان يزوجه ام ولده بغير رضاها عند
ابي حنيفة ومالك وللشافعي في ذلك اقوال اصحها مذهب ابي حنيفة
ولا حدر وائتان ولو قال اعتقت امي وجعلت عتقها صدقها
بحضرة شاهدين فعند ابي حنيفة ومالك والشافعي النكاح غير
منعقد وعن احمد روايتان احدهما كذهب الجماعة والثانية
الانعقاد وثبوت العتق صداقا واما العتق صحيح بالاجماع
ولو قالت الامة لسيدها اعتقني على ان تزوجك ويكون عتقي
صداقي فاعتقها فقال الاربعة يصح العتق واما النكاح فقال
ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شئت تزوجه وان شئت

لم تزوجه

لم تزوجه ويكون لها ان اختار تزوجه صداق مستأنف فان
كرهته فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليه
قيمة نفسها وقال احمد لصير حرة ويلزمها قيمة نفسها فان تراضيا
بالعقد كان العقد حرا ولا شيء لها سوا **باب ما يحرم من**
النكاح ام المراه تحرم على التأبيد بمجرد العقد على البنت بال
الاتفاق وحكي عن علي وزيد بن ثابت انها قال لا يحرم الا بالدخول
بالبنت وبه قال مجاهد وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول
جاز له ان يتزوج بامها وان مات قبل الدخول لم يحزله تزوج
امها فجعل الموت كالدخول وتحرم الربيبة بالدخول بالام بالاتفاق
وان لم تكن في حجر زوج امها وقال داود بشرط ان يكون الربيبة
في كفالتة وتحرم المصاهرة معلق بالوطء في ملك فاما المباشرة
فيما دون الفرج بشهوة فهل يتعلق بها التحريم بذلك حتى قال ان النظر
الى الفرج كالمباشرة في تحريم المصاهرة **فصل** الزانية يحل نكاحها
عند الثلثة وقال احمد يحرم نكاحها حتى تتوب ومن رآها بامرأة
لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح امها وبنتها عند مالك والشافعي
وقال ابو حنيفة يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا واد عليه احمد
وقال اذا طلق بغير لام حرمت عليه امه وبنته ولو زنت امرأة لم
ينسخ نكاحها بالاتفاق **وحكي** عن علي والحسن البصري انه ينسخ
ولو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطئها عند الشافعي وابي حنيفة
من غير عدة لكن يكره وطئ الحامل حتى تضع وقال مالك واحمد
يجب عليها العدة وتحرم على الزوج وطئها حتى تنقضي عدتها وقال
ابو يوسف اذا كانت حاملا حرم نكاحها حتى تضع وان كانت حايلا
لم يحرم ولم تعقد وهل يحل نكاح المتولدة من زناه قال ابو حنيفة

قال ابو حنيفة يتعلق التحريم بذلك

واحد لا يحل وقال الشافعي يحل مع الكراهة وعرضها لك روايتان
كالمذهبين **فصل** الجمع بين الاختين في النكاح حرام وكذا
بين المرأة وعمتها او خالتها وكذا يحرم الجمع الوطئ بملك اليمين
وقال مالك لا يحرم الجمع بين الامتين في الوطئ بملك اليمين وهو رواية
عن احمد وقال ابو حنيفة يصح نكاح الاخت عتبا انه لا يحل ووطئ
المنكوحه حتى يحرم الموطوءة على نفسه **فصل** من اسلم وتحت
اكثر من اربع نسوة قال مالك والشافعي واحد يختار منهن اربع
ومن الاختين واحدة وقال ابو حنيفة ان كان العقد وقع عليهن
في حالة واحدة فهو باطل وان كان في عقود صح النكاح في الاربع
الاوائل وكذلك الاختين ولو ارتد احد الزوجين فقال ابو حنيفة
وما لك يتحجج الفرقة مطلقا سواء كان الارتداد قبل الدخول
او بعده وقال الشافعي واحدا ان كان الارتداد قبل الدخول تجل
الفرقة وان كان بعده وقفت على انقضاء العدة ولو ارتد
الزوجان المسلمان معا فهو بمنزلة ارتداد احدهما وقال
ابو حنيفة لا تقع فرقة وانكحة الكفار صحيحة تتعلق بها
الاحكام المتعلقة باحكام المسلمين عند ابو حنيفة والشافعي واحدا
وقال مالك هي فاسدة **فصل** انما يجوز للنكاح الامة بشرطين
خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة وقال ابو حنيفة يجوز ذلك
مع عدم الشرطين وانما المانع من ذلك عنده ان تكون تحت
زوجة حرة او معتدة منه ولا يحل للمسلم نكاح الامة الكتابية
عند الشافعي ومالك واحدا وقال ابو حنيفة يحل ولا يجوز لمن لا يحل
له نكاح الكفار ووطئ امائهم بملك اليمين بالاتفاق وعن ابى
انه يحل ووطئ جميع الاما بملك اليمين على اي دين كن ولا يجوز للمحد

داود

ان يزيد

ان يزيد في نكاح الامة واحدة عند الشافعي واحدا وقال ابو حنيفة
وما لك يجوز له ان يتزوج من الامة اربعا كما يتزوج من الحرا **فصل**
والعبد يجوز له ان يجمع بين زوجتين فقط عند ابى حنيفة والشافعي
واحد وقال مالك هو كالحرة في جوار جمع الاربع ويجوز للرجل عند الشافعي
ان يتزوج بامرأة من ابيها ويجوز له وطئها من غير استبراء وكذا عند ابو حنيفة
لكن لا يجوز وطئها حتى يستبرأ بها حيضة او بوضع الحمل ان كانت حاملا
وكره مالك التزوج بالزانية مطلقا وقال احمد لا يجوز ان يتزوجها
الا بشرطين وجوب التوبة منها واستبراءها بوضع الحمل او بالاقرار
او بالشهور **فصل** اجمعوا على ان نكاح المنعة باطل بخلاف بينهم
في ذلك وصفته ان يتزوج امرأة اليمة فيقول تزوجتك الي ميسر
او سنة ونحو ذلك وهو باطل منسوخ باجماع العلماء قديما وحديثا
باسرهم وذهب الشيعة الى صحته وروى ذلك عن ابن عباس والصحيح
عنه القول ببطلانه ولكن حكى في من الحنفية ان الشرط يسقط
ويصح النكاح على التابيد اذا كان بلفظ التزوج وان كان بلفظ
المنعة فهو موافق للجماعة ونكاح الشغار باطل عند الشافعي واحدا
وقال ابو حنيفة العقد صحيح والمهر فاسد واذا تزوج امرأة علي ان
يحلها لمطلقها ثلاثا وشرط انه اذا وطئها فهو طالق او لانكاح
تفد ابو حنيفة يصح النكاح دون الشرط وفي حلها للاول عنده
روايتان وعند مالك لا يحل للاول الا بعد حصول نكاح صحيح
يصدر عن غيبة من غير قصد التحليل ويطئها حللا وهي طاهرة
غير حائض فان شرط التحليل او نواه فسد العقد ولا يحل للثاني
وللشافعي في المبلة قولان اصحهما انه لا يصح النكاح وقال احمد
لا يصح مطلقا فان تزوجها ولم يشترط ذلك الا انه كان في عزمه

صح النكاح عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع كراهته وقال مالك
 وأحمد لا يصح ولو تزوج امرأة وشرط أن لا يتزوج عليها أو لا ينسأ
 عليها أو لا ينقلها من بلدها أو دارها أو لا ينسأ فيها فعند أبي حنيفة
 ومالك والشافعي العقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط وطاهر المثل
 لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كما لو شرطت ألا تسلمه نفسها وعند
 أحمد هو صحيح يلزم الوفاء به ومتى خالف شيئا من ذلك فلم يلزم الخیار
 في الفسخ **باب الخیار في الرد والعيب** العيوب المنبئة
 للخيار تسعة ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام
 والبصر واثنان تختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تختص
 بها النساء وهي القرن والرتق والفتق والعقل فالحب قطع مطلق الذكر
 والعنة العجز عن الجماع لعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج
 فيمنع الوطئ والرتق انسداد الفرج والفتق انحراف ما بين محل الوطئ
 ومخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تمنع لذة الجماع
 فأبو حنيفة لا يثبت للرجل الفسخ في شيء من ذلك ويثبت للخيار للمرأة
 في الحب والعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك كله إلا في
 الفتق وأحمد يثبتته في الكل فإن حدث ذلك في الزوج بعد العقد
 وقبل الدخول بغير المرأة عند مالك والشافعي وأحمد وكذلك بعد الد
 خول إلا العنة عند الشافعي وإن حدث بالزوجة فله على الزوج من
 مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد وقال مالك والشافعي في أحد قوليه
 لا خيار له **فصل** إذا عتقت المرأة وزوجها رقيق ثبت الخيار عند
 أبي حنيفة ما دام في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت ومكنته
 من الوطئ فهو رضى به وللشافعي أقوال أصحها أن لها الخيار على الفور والثاني
 إلى ثلثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطئ ولو عتقت وزوجها

الغايط

ع

حرولا خيار لها عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يثبت
 لها الخيار مع حرثته **كتاب الصداق** لا يفسد
 النكاح بفساد الصداق عند أبي حنيفة والشافعي وعز مالك أحمد
 روايتان وأقل الصداق مقدار عند أبي حنيفة ومالك وهو ما
 يقطع به السارق مع اختلافهما في قدر ذلك فعند أبي حنيفة
 عشرة دراهم أو دينار وعند مالك ربع دينار أو ثلاثة دراهم
 وقال الشافعي وأحمد لا حد لقتل المهر وكل ما جاز أن يكون عتقا في البيع
 جاز أن يكون صداقا في النكاح وتعليم القرآن يجوز أن يكون
 مهرًا عند مالك والشافعي وأحمد في أحادي الروايتين وقال أبو حنيفة
 وأحمد في الظاهر روايته لا يكون مهرًا **فصل** ملك المرأة الصداق
 بالعقد عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا يملكه
 إلا بالدخول أو الزوج بل هو مراعى لاستحقاقه كله بمجرى العقد وإنما
 يستحق نصفه وإذا أوفاه مهرها سلبها حيث شاء عند أبي حنيفة
 وقيل لا يخرجها من بيتها إلى بلد غير بلد أهل لان الغربة تؤذي هذا
 لفظ الهداية وقال في الاختيار للحنفية أوفاه مهرها نقلها
 إلى حيث شاء وقيل لا يبا في بيعها وعليه الفتوى لفساد أهل الزمان
 وقيل لا يبا في بيعها إلى قري مصر القريبه لأنها ليست بقريبة ومذهب
 مالك والشافعي وأحمد أن الزوج أن يبا في تزويجه حيث شاء
فصل والمفوضة إذا تزوجت طلق قبل المسيس والفرض فليس
 لها إلا المتعة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايته
 قال في الكافي أنه المذهب وقال أحمد في رواية أخرى لها نصف مهر
 المثل وقال مالك لا يجب لها المتعة بحال بل يستحب ولا متعة
 لغير المفوضة في ظاهر مذهب أحمد وعند رواية أنها تجب

وإنما هو
مذهب
الشافعي
في طلاق
المرأة

لكل مطلقته وهو مذهب أبي حنيفة وقول الشافعي أنها مهر وكذا الموطوعة
بكل فزفة واختلاف موجبوا المتعة في تقديرها فقال أبو حنيفة للمتعة
ثلاثة أبواب ذرع وخمار وملحفة بشرط أن لا يزيد ذلك على نصف
مهر المثل وقال الشافعي في أصح قولييه واحد في أحدي روايتيه أنها
مفوض إلى اجتتهاد الحاكم بقدر رها بنظره وعن الشافعي قول آخر
أنها مقدرة بمبايع عليه الاسم كالصداق فتصح بما قل وجعل
والمستحب عنده أن لا ينقص عن ثلاثين درهما وعن أحمد رواية
أخرى أنها مقدرة بكسوة حزينها فيها الصلاة وذلك ثوبان وذرع
وخمار لا ينقص عن ذلك **فصل** اختلاف الأئمة في اعتبار مهر
المثل فقال أبو حنيفة هو معتبر بقرباياتها من العصبات
خاصة ولا مدخل في ذلك لأمها ولا خالتها إلا أن يكونا من غير
عشرتها وقال مالك هو معتبر بأحوال المرأة في جمالها وشرفها
ومالها دون أنايها إلا أن تكون من قبيلة لا يزدن في صدا
قائهن ولا ينقصن وقال الشافعي معتبر بعصباتها ونسبها
من تنسب إليه فاقربهن **فصل** في إختلاف الأئمة في ثمن بنات
أخ ثم عمت كذكاء فان فقدنا العصبات أوجب المهر
فارحام كجدات وخالات ويعتبر سن وعقل وبار وكافة
وما اختلف به عرض فان اختصت بفضل ونقص وزيد أو نقص
لا يوجب الحال وقال أحمد هو معتبر بقرباياتها من العصبات وغيرهن
من ذوي الأرحام **فصل** إذا اختلفت الزوجات في قبض الصداق
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد القول قول الزوجة مطلقا
وقال مالك إن كان ببلد العرف فيه جاري يدفع للمعجل قبل
الدخول كما كان بالمدينة والقول بعد الدخول قول الزوج

دفع

وقبل الدخول قولها **فصل** اختلفت الأئمة في الذي يسد عقد
النكاح من هو فقال أبو حنيفة هو الزوج وهو الجديد الراجح من
مذهب الشافعي وقال مالك هو الولي وهو القديم من قول الشافعي
وعن أحمد روايتان **مسئلة** الزيادة على الطلاق بعد العقد
هل تلحق به قال أبو حنيفة هي ثابتة أن دخل بها أو مات
عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت وكان لها نصف المسمى
فقط وقال مالك الزيادة ثابتة أن دخل بها أو مات عنها
فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى
وان مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد
على المشهور عنده وقال الشافعي هي مبنية متأنفة أن قبضتها
مضت وان لم يقبضها بطلت وقال أحمد حكم الزيادة حكم
الأصل **فصل** العبد إذا تزوج بعبد أو من سيدة ودخل بالزوجة
وقد سمي لها مهر قال أبو حنيفة ولا يلزمه شيء في الحال فان عتق
الزمنه مهر مثلها وقال مالك لها المسمى كاملا وقال الشافعي لها
مهر المثل والجديد الراجح من مذهبه أنه يتعلق بزمان
العبد وعن أحمد روايتان أحدهما مذهب الشافعي والأخرى
يلزمه خا المسمى ما لم يزد على قيمته فان زاد لم يلزم سيدة إلا
قيمه أو تسليمه لأن مذهبه أن المسمى يتعلق بزمان العبد
فصل إذا سلمت المرأة نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج
أو خلل بها ثم امتنعت بعد ذلك قال أبو حنيفة وأحمد لها المنع
حتى يقبض صداقها وقال مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد
الدخول ولها الامتناع بعد الخلوة **فصل** المهر هل يستقر
بالخلوة التي لا مانع فيها أو لا يستقر إلا بالدخول قال الشافعي

في الظاهر قوله لا يستقر الا بالوطي وقال مالك اذا اخل بها وطال مدة الخلوة
يستقر المهر وان لم يطأ وحذا بق القسم طول الخلوة بالعام وقال ابو حنيفة
واحد يستقر المهر بالخلوة التي كانا فيها وان لم يحصل وطئ وبموت
احد الزوجين يستقر المهر بالاتفاق **فصل** وليمة العرس سنة
على الراجح من مذهب الشافعي ومستحبة عند الثلاثة والاجابة اليها
مستحبة على الاصح عن ابي حنيفة وواجبة عن المشهور عن مالك وهو
الظاهر من قول الشافعي واحد الروايتين عن احمد والشارح في العرس والثقا
طة قال ابو حنيفة لا بأس به ولا يكره اخذه وقال مالك والشافعي بأكرا
هته وعن احمد روايتان كالمذهبين واما وليمة العرس كالحتان ونحوه
قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يستحب وقال احمد لا يستحب **باب**
القسم والنشور وغبرة النساء ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ثم القسم انما يجب للزوجات
بالاتفاق فلا قسم لزوجته ولا لأماء فربا عند واحدة لزوم المبيت
عند من بقي ولا تجب النسوية في الجماع بالاجماع ويستحب ذلك ولو
اعرض عنهن او عن الواحدة لم يأنم ويستحب ان لا يعطلمهن ونشور
المرأة حرام بالاجماع يسقط النفقة ويحب علي كل واحد من الزوجين
معاشرة صاحبه بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مطل ولا اظهار
كراهية فيجب على الزوجة اطاعة زوجها وملازمة للسكن وله منعها
من الخروج بالاجماع ويجب على الزوج المهر والنفقة **فصل** العزل
عن الحرة ولو بعير اذنها جائز على الراجح من مذهب الشافعي لكن نهى عنه
فالاولى تركه وعند الثلاثة لا يجوز الا باذنها والزوجة الامه تحت
الحرق قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يجوز العزل عنها الا باذن سيدها
وجوزة الشافعي بعير اذنه **فصل** ان كانت الجديدة بكر

بعض نسائه من غير قرعة وان لم يرضين
قال ابو حنيفة له ذلك وقال مالك روايتان
احدهما له ذلك والاخرى عدم الجواز الا
برضاها او بقرعة وهذا مذهب الشافعي
واحمد فان سافر به

اقام عندها

اقام عندها سبعة ايام ثم رد اربا بقصة على نسائه وان كانت ثيبا
اقام ثلاثا عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يفضل الجديدة في القسم
بل يسوي بينهما وبين اللاتي عنده وهل للرجل ان يسافر من غير قرعة
ولا تراض وجب عليه الفضل عن الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
لا يجب **كتاب الخلع** الخلع مستمر الحكم بالاجماع **ويحكي**
عن بكير بن عبد الله المزني انه قال الخلع منسوخ وهذا ليس بشيء وانفق الامة
على ان المرأة اذا كرهت زوجها لقيح منظر او نحو عشرة جاز لها ان تخلعه
على عوض وان لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز
ولم يكره **ويحكي** عن الزهري وعطاء وداود ان الخلع لا يصح في هذه الحالة
وهو طلاق باين عند ابي حنيفة ومالك وفي احادي الروايتين عن احمد
والصحيح الجديد من افعال الشافعي الثلاثة وقال احمد في الظاهر الروايتين
هو نسخ لا ينقص عددا وليس بطلاق وهو القديم من قول الشافعي واثنان
جماعة من متأخري اصحابه يشرط ان يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع
ولا ينوي به الطلاق وللشافعي قول ثالث انه ليس بشيء وهل يكره الخلع بأكرا
من المسمى قال مالك والشافعي لا يكره ذلك وقال ابو حنيفة ان كان النشور
من قبلها كره اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شيء مطلقا
وصح مع الكراهية وقال احمد يكره الخلع على اكثر من المسمى مطلقا **فصل**
اذا طلق المختلعة منه قال ابو حنيفة يلحق طلاقه في مدة العدة
وقال مالك ان طلقها عقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل
الطلاق عن الخلع لم تطلق وقال الشافعي واحمد لا يلحقها الطلاق بحال
ولو خالع زوجته على رضاع ولدها جاز فان مات الولد قبل الحولين
قال ابو حنيفة واحمد يرجع عليها بقيمة الرضاع للمدة المشروطة وعن
مالك روايتان احدهما لا يرجع بشيء والاخرى كذهب ابي حنيفة واحمد

بعض نسائه من غير قرعة وان لم يرضين
قال ابو حنيفة له ذلك وقال مالك روايتان
احدهما له ذلك والاخرى عدم الجواز الا
برضاها او بقرعة وهذا مذهب الشافعي
واحمد فان سافر به

وللشافعي قولان أحدهما يسقط الرضاع للدة المشروطة ولا يقوم غير
الولد مقامه والثاني لا يسقط الرضاع بل يأتيها بولد ترضعه وإذا قلنا
الأول بالقول فإلى ما يرجع قولان الجديد إلى مهر المثل والقديم إلى إجرة الرضاع
فصل وليس للاب أن يحتلع ابنته الصغيرة بشئ من مالها عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وقال مالك له ذلك وبه قال أصحاب الشافعي وليس له
أن يحتلع زوجته ابنته الصغيرة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال
مالك له ذلك ولو قالت طلقني ثلثا على ألف فطلقها واحدة قال أبو
حنيفة يستحق ثلثا ألف وقال مالك يستحق عليها ألف سوا طلقها
ثلاثا أو واحدة لأنها تمكك نفسها بالواحدة كما تمكك بالثلاث وقال
الشافعي يستحق ثلث ألف في الحالين وقال أحمد لا يستحق شيئا في الحالين
ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلثا فقال مالك والشافعي وأحمد
تطلق ثلاثا ويستحق ألف وقال أبو حنيفة لا يستحق شيئا وتطلق
ثلاثا **تنبيه** يصح الخلع مع غير زوجته بالاتفاق بأن يقول
أجنبي للزوج طلق امرأتك بألف وقال أبو ثور لا يصح **كتاب**
الطلاق هو في استقامة حال الزوجين مكروه بالاتفاق بل قال
أبو حنيفة بتحريمه وهل يصح تعليق الطلاق والعنق بالملك أم لا
وصورته أن يقول لأجنبية أن تزوجتك فانت طالق أو كل امرأة
أن تزوجها فهي طالق أو يقول لجد أن ملكتك فانت حرة وكل عبد اشتريته
فهو حر قال أبو حنيفة يصح التعليق ويلزم الطلاق والعنق سوا أطلق
أو عسم أو خصم وقال مالك يلزم إذا خصم أو عين قبيلة أو قرية
أو امرأة بعينها لا أن أطلق وعسم وقال الشافعي وأحمد لا يلزم مطلقا
فصل والطلاق هل يعتبر بالرجال أم بالنساء قال مالك والشافعي وأحمد يعتبر
ذلك بالرجال وقال أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة

أو بركة

أن لا

أن الحر يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين وعند أبي حنيفة
الحر تطلق ثلاثا والأمة اثنتين حر كان زوجها أو عبد **فصل** إذا
علق طلاقها بصفة كقوله أن دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها ولم يفعل
المحلف عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فقال أبو حنيفة
وما لك أن كان الطلاق الذي أبانها ون الثلاث فاليمين بأية
في النكاح الثاني لم تحل فيبحث بوجود الصفة مرة أخرى وأن كان ثلاثا
أخلت اليمين وللشافعي ثلاثة أقوال أحدها كمذهب أبي حنيفة والثاني
لا يحل اليمين وأن بات بالثلاث والثالث وهو الأصح أنه متى طلقها طلاقا
بأينا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلف عليه أخلت اليمين على كل
حال وقال أحمد يعود اليمين سوا بات بالثلاث أم بماد وفيها أما
إذا حصل فعل المحلف عليه في حال البينونة فقال أبو حنيفة
وما لك والشافعي في المشهور عن مالك لا يعود اليمين وقال أحمد يعود
اليمين بعود النكاح **فصل** اتفق الأئمة الأربعة على أن الطلاق
في الحيض لم يدخل بها أو في ظمير جامع فيه محرم إلا أنه يقع وكذلك جمع
الطلاق الثلاث محرم ويقع واختلفوا بعد وقوعه هل هو طلاق
سنة أم بدعة فقال أبو حنيفة وما لك هو طلاق بدعة وقال
الشافعي هو طلاق سنة وعن أحمد وروايتان كالمذهبين اختار
الحر في أنه طلاق سنة واختلفوا فيما إذا قالت طالق مثل عدد
الرمل والنراب فقال أبو حنيفة يقتضي طلقة تبين المرأة بها وقال
مالك والشافعي وأحمد يقع به الثلاث **فصل** اتفق أصحاب أبي حنيفة
وما لك وأحمد على أن من قال لزوجته أن طلقك فانت طالق قبله
ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع طلقة مخبرة ويقع بالشرط تمام الثلاث
في الحال واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فالأصح في الرافعي قال في الرضة

والفتوى به اولى وتوقع المنجى فقط رفعاً للدور وقال المزني وابن سريج
 وابن الحداد والقفال والشيخ ابو حامد وصاحب المذهب وغيرهم لا يقع
 طلاق اصلاً وحكي ذلك عن ابن النافع ومن اصحابه من يقول بوقوع التلا
 كذهب للجماعة **فصل** اختلفوا في الكنايات الظاهرة وهي خلية
 وبرية وبابن وبنة وبسلة وحبلك على غارك وانت حرة وامرك بيدك
 واعتدي والحقي باهلك وهل يفتقر الى نية فقال ابو حنيفة واحمد والثاني
 يفتقر الى نية او دلالة حال وقال مالك يقع الطلاق بمجرد اللفظ ولو
 انضم الى هذه الكنايات دلالة حال من الغضب او ذكر الطلاق فهل
 يفتقر الى النية ام لا قال ابو حنيفة ان كانا في ذكر الطلاق وقال لم
 ارده لم يصدق في جميع الكنايات وان كان في حال الغضب ولم يجز
 ذكر للطلاق ذكر لم يصدق في ثلاثة الفاظ اعتدي واختاري
 وامرك بيدك ويصدق في غيرها وقال مالك جميع الكنايات الظاهرة
 متى قلها مبتدئاً او مجيباً لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقاً ولم يقبل
 قوله لم ارده وقال الشافعي جميع ذلك يفتقر الى النية مطلقاً وعن احمد
 روايتان احدهما مكذهب الشافعي والاخرى لا يفتقر الى نية الا باحنية
 فان الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح
 والفراق فلا يقع به طلاق عنده واختلفوا في الكنايات الظاهرة
 اذا نوي بها الطلاق ولم ينو عدد او كان جواباً عن سؤالها الطلاق
 كم يقع بها من العدد فقال ابو حنيفة يقع واحدة مع ميمنه وقال
 مالك ان كانت الزوجة مدخولاً بها لم يقبل منه الا ان يكون في
 خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع ميمنه ويقع ما
 ينويه الا في البتة **فصل** قوله اختلف فيها فروي عنه انه
 لا يصدق في اقل من الثلاث وروي انه يقبل قوله مع ميمنه وقال

فهذا كله طلاق

وتكفي دلالة الحال **فصل** وانفقوا
 على ان الطلاق والفراق والسراح
 صريح لا يفتقر الى نية

الشافعي

الشافعي يقبل منه كما يدعيه في ذلك من اصل الطلاق واعداً وقال
 احمد متى كان معهوداً لالة حال او نوى الطلاق وقع الثلاث نوى ذلك
 او دونه مدخولاً بها كانت او غير مدخول بها **فصل** اختلفوا في
 الكنايات الحفية كاخرجي واذهي وانت محلاة ونحو ذلك فقال
 ابو حنيفة هي كالكنايات الظاهرة ان لم ينو عددا وقعت واحدة
 وان نوي الثلاث وقعت وان نوي اثنتين لم يقع الا واحدة وقال
 الشافعي واحمد ان نوي بها طلعين كانت طلعين واختلفوا في لفظ
 اعتدي واستبري رحمك اذا نوي بها ثلاثاً فقال ابو حنيفة تقع واحدة
 رجعية وقال مالك لا يقع بها الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت في ذكر طلاق او في غضب فيقع ما نواه وقال الشافعي لا يقع
 الطلاق لها الا ان ينوي بها الطلاق ويقع ما نواه من العدد في
 المدخول بها والافطقة وعن احمد روايتان احدهما تقع
 الثلاث والاخرى انه يقع ما نواه **فصل** اختلفوا فيمن
 قال لزوجته انا منك طالق او رد الامر اليها فقالت انت مني
 طالق فقال ابو حنيفة واحد لا يقع وقال مالك والشافعي
 يقع ولو قال لزوجته انت طالق ونوي ثلاثاً فقال ابو حنيفة
 واحد لا يقع في رواية اختارها الحنفية يقع واحدة وقال مالك
 والشافعي واحمد في رواية يقع الثلاث ولو قال لزوجته امرك
 بيدك ونوي الطلاق فطلقت نفسها ثلاثاً قال ابو حنيفة ان
 نوي الزوج ثلاثاً وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء
 وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا اقرها عليه
 فان ناكرها اختلف وحسب عليه من عدد الطلاق ما قاله
 وقال الشافعي لا تقع الثلاث الا ان ينوي الزوج فان نوي

بلغ

دون ثلاث وقع ما نواه وقال احمد تقع الثلاث سوى نوي الزوج
ثلاثا او واحدة ولو قال لزوجته طلق نفسي فطلقت نفسها ثلاثا
قال ابو حنيفة وما لك لا يقع شي وقال الشافعي واحدا يقع واحدا **فصل**
وانفقوا على ان الزوج اذا قال لعير المدخول بها انت طالق ثلاثا
طلقت ثلاثا قال الرافعي ولا يقال تبين بقوله انت طالق ولا يقع
الثلاث واختلفوا فيما اذا قال لعير المدخول بها انت طالق انت طالق
انت طالق بالفاظ متتابعة فقال ابو حنيفة والشافعي واحدا لا يقع
الا واحدة وقال مالك يقع الثلاث فان قال ذلك لمدخول بها وقال
اردت افهامها بالثانية والثالثة فقال ابو حنيفة وما لك يقع
الثلاث وقال الشافعي واحدا لا يقع الا واحدة ولو قال لعير المدخول
بها انت طالق وطالق وطالق فقال ابو حنيفة والشافعي يقع واحدة
وقال مالك يقع الثلاث **فصل** اختلفوا في طلاق الصبي الذي يعمل
الطلاق فقال ابو حنيفة وما لك والشافعي لا يقع وعز احمد روايتان
اظهرها انه يقع واختلفوا في طلاق السكران قال ابو حنيفة وما لك
يقع وعز الشافعي قولان اصحهما يقع وعز احمد روايتان اظهرها
يقع وقال الطحاوي والكوفي من الحنفية والمزني وابو ثور من الشافعية
انه لا يقع **فصل** اختلفوا في طلاق المكره واعتاقه فقال ابو حنيفة
يقع الطلاق ويحصل الاعتاق وقال مالك والشافعي واحدا لا يقع
اذا انطق به دافعا عن نفسه واختلفوا في الوعيد الذي يغلب علي
الظن حصول ما توعد به هل يكون اكرها فقال ابو حنيفة وما لك
والشافعي نعم وعز احمد ثلاث روايات احدها من مذهب الجماعة
والثانية اختارها الحزبي لا والثالثة ان كان بالقتل او بقطع
طرف فاكراه والا فلا واختلفوا في ان الاكراه هل يختص بالسلطان

ام لا فقال مالك والشافعي لا فرق بين السلطان وغيره كلصا ومتغلب
وعز احمد روايتان احدهما لا يكون الا كراه الامن السلطان والثانية
كذهب مالك والشافعي وعز ابو حنيفة روايتان كالمذهبين واختلفوا
فيمن قال لزوجته انت طالق ان شاء الله فقال مالك واحدا يقع الطلاق وقال
ابو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا فيما اذا شك في الطلاق فقال ابو
حنيفة والشافعي واحدا يبني على البقين وقال مالك في المشهور عنه يغلب
الايقاع واختلفوا في المريض اذا طلق زوجته طلاقا باينا ثم مات من مرضه
الذي طلق فيه فقال ابو حنيفة وما لك واحدا ترث الا ان ابو حنيفة
يشترط في ارثها الا يكون الطلاق عن طلب منها والشافعي قولان اظهرها
لا ترث والي متى ترث على قول من يورثها فقال ابو حنيفة ترث مادامت
في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وقال احمد ترث ما لم
تزوج وقال مالك ترث وان تزوج والشافعي اقوال احدها ترث
مادامت في العدة والثاني ما لم تزوج والثالث ترث وان تزوجت
فصل اختلفوا فيمن قال لزوجته انت طالق الي سنة فقال ابو
حنيفة وما لك يطلق في الحال وقال الشافعي لا يطلق حتى تنسلخ
السنة **فصل** واختلفوا فيمن طلق واحدة من زوجاته لا بعينها
او بعينها ثم انبها طلاقا رجعيا فقال ابو حنيفة وابن ابي هريرة
من الشافعية لا يحال بينه وبين وطئهن وله وطئ ابنتهن شأفاذا
وطئ واحدة انصرف الطلاق الي غير الموطوءة ومذهب الشافعي انه اذا
ابهم طقة باينة يطلق واحدة منهم بهما ويلزمه التعيين
ويمنع من قربانهن الى ان يعين ويلزمه ذلك على الفور فلو ابهم طقة
رجعية فالاصح لا يلزمه التعيين في الحال لان المرجحة زوجة وحسب
عدة من عينها من حين اللفظ لا من وقت التعيين وقال مالك يطلق

كلهن وقال احمد بن محمد بن بليغ وبينهن ولا يجوز له وطئهن حتى يفرق بينهما
فايتهن خرجت عليها الفرقة كانت هي المطلقة **فصل** في النفقة والنفقة على
اذا قال لزوجته انت طالق نصف طلقة لزمه طلقة قال القاضي عبد
الوهاب **وحكي** عن اودان الرجل اذا قال لزوجته نصفك طالق او انت
طالق نصف طلقة انه لا يقع عليها الطلاق والفقهاء على خلافه واختلفوا
فمن قال له اربع زوجات فقال زوجتي طالق ولم يعين فقال ابو حنيفة
والشافعي يطلق واحدة منهن وله صرف الطلاق الى من شاء منهن وقال مالك
واحمد يطلقن كلهن **فصل** في اختلافهما اذا اشار بالطلاق الى الابد
ينفصل من المرأة في السلامة كاليد فقال ابو حنيفة ان اضاف الى احد
خمس اعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك
عنده الجزاء الشايع كالنصف والربع قال وان اضاف الى ما ينفصل من حال
السلامة كالسر والظهر والشعر لم يقع وقال مالك والشافعي واحد يقع الطلاق
بجميع الاعضاء المنصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فيقع بها عند
مالك والشافعي ولا يقع عند احمد **باب الرجعة** اتفقوا على جواز
ارجاع المطلقة واختلفوا في الرجعية هل يحرم وطئها ام لا فقال
ابو حنيفة واحمد في اظهر روايته لا يحرم وقال مالك والشافعي في الرواية
الاخرى يحرم واختلفوا هل يصير بالوطئ مراجعا ام لا فقال ابو حنيفة
واحمد في اظهر روايته نعم ولا يحتاج معه الى لفظ نوى الرجعة او لم
ينوها وقال مالك في المشهور عنه ان نوى حصلت الرجعة وقال
الشافعي لا يحصل الرجعة الا بلفظ وهل من شرط الرجعة الاشهاد ام لا
قال ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية عنه ليس من شرطها الاشهاد
بل هو مستحب وللشافعي قولان اصحهما الاستحباب والثاني انه شرط
وهو رواية عن احمد وما حكاها الرافي من ان الاشهاد شرط عند مالك

فصل في اختلافهما اذا اشك في عدد الطلاق
وقال الثلاثة لا يبنى على الاقل وقال مالك في
المشهور من مذهبه يغلب الارتفاع صح

الرجعية

لم اره

لم اره في شاهين كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في
تفسيره ان مذهب مالك الاستحباب ولم يحكي فيه خلافا عنه وكذلك
بن هبيرة من الثافعية في الافصاح **فصل** اتفقوا على ان من طلق زوجته
ثلاثا لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره ويطيها في نكاح صحيح وان المراد بالنكاح
هنا الوطئ وانه شرط في جواز حلها الاول وان الوطئ في النكاح الفاسد
لا يحل الا في قول للشافعي واختلفوا هل تحصل حلها بالوطئ في حال الحيض
او الاحرام ام لا قال مالك لا وقال الثلاثة نعم واختلفوا في الصبي الذي يكن
جماعه هل يحصل بوطئه في نكاح صحيح للحل ام لا فقال مالك لا وقال الثلاثة
نعم **باب الايلاء** اتفقوا على ان من حلف بالله عز وجل الا يجامع
زوجته مدة اكثر من اربعة اشهر كان مولى او اقل لم يكن مولى واختلفوا
في الاربعة الاشهر هل يحصل بالحلف عن الوطئ فيها ايلا ام لا قال ابو حنيفة
نعم ويروي مثل ذلك عن احمد وقال مالك والشافعي في المشهور عنه
لا فاذا مضت الاربعة اشهر هل يقع الطلاق بمضيها ام يوقف قال
مالك والشافعي واحمد لا يقع بمضي المدة طلاق بل يوقف الامر ليحيى او
يطلق وقال ابو حنيفة متى مضت المدة وقع الطلاق واختلف
من قال بالوقوف بالايقاء فيما اذا امتنع المولى من الطلاق هل يطلق
عليه الحاكم ام لا فقال مالك واحمد يطلق الحاكم عليه وعن احمد
رواية اخرى انه يضيق عليه حتى يطلق وعن الشافعي قولان
اظهرهما ان الحاكم يطلق عليه والثاني انه يضيق عليه **فصل** في اختلاف
فيما اذا ائلى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وصدقه
المال والايجاب العبادات هل يكون مولى ام لا فقال ابو حنيفة
يكون مولى سواء قصد الاضرار بها او رفعه عنها كما لم يصنع

لم اره

والمریضة او عن نفسه وقال مالك لا يكون موليا الا ان يحلف حال
الغضب او يقصد الاضرار بها فان كان للاصلاح او لنفعها فلا يكره
احد لا يكون موليا الا اذا قصد الاضرار او عن الشافعي قولان اصحهما
كقول ابو حنيفة واذا اقام المولي الزمته كفارة عین بالله عز وجل بالانفا
الا في قول قديم للشافعي **فصل** واختلفوا فيمن ترك وطئ زوجته
للاضرار بها من غير عین اكثر من اربعة اشهر هل يكون موليا ام لا فقال
ابو حنيفة والشافعي لا وقال مالك واحمد في احدي روايتيه نعم **فصل**
اختلفوا في مدة ايلاء العبد ظهارا لك شهر ان حرة كانت زوجته او امه
وقال الشافعي مدة اربعة اشهر مطلقا وقال ابو حنيفة الاعتبار في المدة
بالنساء فمن تحتها امه فنشهر ان حرا كان او عبدا ومن تحتها حرة فاربعة
اشهر حرا كان او عبدا وعن احمد روايتان احدهما كذهب مالك في الثانية
كذهب الشافعي واختلفوا في ايلاء الكافر هل يصح ام لا فقال مالك لا يصح
وقال الثلاثة يصح وفايدة مطالبة بعد اسلامه **باب الظهار**
اتفقوا على ان المسلم متى قال لزوجته انت علي كظهر امي فانه مظاهر
منها لا يحل له وطئها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين
سكينا واختلفوا في ظهار الذمي فقال ابو حنيفة ومالك لا يصح قال
الشافعي واحمد يصح ولا يصح ظهار السيد من امته الا عند مالك اتفقوا
على صحة ظهار العبد وان يكفر بالصوم وبالاطعام عند مالك ايلكه
السيد **فصل** واختلفوا فيمن قال لزوجته امه كانت او حرة
انت علي حرام فقال ابو حنيفة ان نوى الطلاق كان طلاقا فان
نوى ثلث في ثلاث وان نوى واحدة او اثنتين فواحدة باينة
وان نوى التحريم ولم ينو الطلاق او لم يكن له نية فهو عین وهو

مول ان تركها اربعة اشهر وقعت طلاقه باينة وان نوى الظهار كان
مظاهرا وان نوى العین كانت جمينا ويرجع الي نية كم اراد بها الحرة
او اكثر سواء المدخول بها وغيرها وقال مالك هو طلاق ثلاث في المدخول
بها واحدة في غير المدخول بها وقال الشافعي ان نوى الطلاق او الظهار كان
مانواه وان نوى العین لم يكن جمينا ولكن عليه كفارة عین ان لم
ينوشيا فقولان احدهما وهو الراجح لا شيء عليه والثاني عليه كفارة عین
وعن احمد روايات اظهرها انه صرح في الظهار نواه او لم ينوه وفيه
كفارة الظهار والثانية انه عین وعليه كفارة بها والثالثة انه
طلاق **فصل** واختلفوا في الرجل يحرم طعامه وشرابه او امته
فقال ابو حنيفة واحمد هو حالف وعليه كفارة عین بالحنث **فصل**
الحنث عندهما بفعل حرم منه ولا يحتاج الي اكل جميعه وقال الشافعي
في ان حرم الطعام او الشراب او الدباس فليس بشئ ولا كفارة
عليه وان حرم الامه فقولان احدهما لا شيء عليه والثاني
لا يحرم ولكن عليه كفارة عین وهو الراجح وقال مالك لا يحرم
عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه **فصل** واختلفوا
هل يحرم على المظاهر القلة والامر بشهوة ام لا فقال ابو حنيفة
ومالك يحرم وللشافعي قولان اظهرهما الجديد الاباحة وعنه احمد
روايتان اظهرهما التحريم واختلفوا فيما اذا وطئ المظاهر
فقال ابو حنيفة ومالك في اظهر روايتيه يستأنف الصيام
وان وطئ في خلل الشهر ليل كان او نهارا عامدا كان او ناسيا
وقال الشافعي ان وطئ بالليل مطلقا لم يلزمه الاستيناف
وان وطئ بالنهار عامدا فبصدومه وانقطع التتابع وكسره
الاستيناف لنقض القرآن **فصل** واختلفوا في اشراط الايمان في الرقبة

التي يكفر بها المظاهر فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه
لا يشترط وقال مالك والثاقي واحمد في الرواية الاخرى يشترط واختلفوا
فيما اذا اشترع في الصيام ثم وجد الرقبة فقال الثاقي واحمد ان شا
بني علي صومه وان شا اعتق وقال مالك ان صام يوما او يومين
او ثلاثا عاد الى العتق وان كان قد مضى في صومه اتمه وقال ابو
حنيفة يلزمه العتق مطلقا **فصل** اتفقوا على انه لا يجوز له
الوطي حتى يكفروا انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر الحر
واختلفوا في الدفع الى الذي فقال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والثاقي
واحمد لا يجوز ولو قالت المرأة لزوجها انت علي كظمي فلا كفارة
عليها بالاتفاق الا في رواية اخبرها الحرقي **باب اللعان** اجابوا
على ان من قد ف امراته او رماها بالزنا او نفق حملها واكذب به
ولا بينة له اية يجب عليه الحد وله ان يلاعن وهو ان يكرر
اليمين اربع مرات باسائه انه لمن الصادقين ثم يقول في الخامسة وان لعنت
الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لاعن امرها حينئذ الحد ولها
دروءه باللعان وهو ان تشهد اربع شهادات باسائه انه لمن الكاذبين
ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
فان نكل الزوج عن اللعان لزمه الحد عند مالك والثاقي واحمد
الا ان الثاقي يقول اذا نكل فتى ومالك يقول لا يفوق حتى يحد قال
ابو حنيفة لاحد عليه بل يجلس حتى يلاعن او يقر وان نكلت الزوجة
حبست حتى تلاعن او تقر عند ابى حنيفة وفي اظهر الروايتين
عن احمد وقال مالك والثاقي يجب عليها الحد **فصل** واختلفوا
هل اللعان بين كل زوجين حرين كانا او عبيدين او احدهما عدلين
كانا او فاسقين او احدهما فعند مالك ان كل مسلم صحيح طلاقه صحيح

لعانه حر كان او عبدا عدلا كان او فاسقا وبه قال الثاقي واحمد
غير ان الكافر يجوز طلاقه ولعانه عند الثاقي واحمد والكافر عند مالك
لا يقع طلاقه لان النكحة الكفار عنده فاسدة فلا يصح لعانه وقال ابو
حنيفة اللعان شهادة فتى قدق وليس هو من اهل الشهادة حد
وهل يصح اللعان لنفي الحمل قبل وضعه قال ابو حنيفة واحمد اذا
نفق حمل امراته فلا لعان بينهما فلا ينفق عنه فان قدفها بصريح
الزنا لا عن المقتدق ولم ينفق نسب الولد سواء ولدته لسته اشهر
اولا قل وقال مالك والثاقي يلاعن لنفي الحمل الا ان مالكا اشترط ان
يكون استبرأها بثلاث حيضات او بحضة على خلاف بين اصحابه
فصل وفرقة التلاعن واقعة بين الزوجين بالاتفاق واختلفوا بماذا
تقع فقال مالك تقع بلعانهما خاصة بفرقة الحاكم وهي رواية عن احمد
وقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايتيه لا يقع الا بلعانهما وحكم الحاكم
فيقول فرقت بينهما وقال الثاقي يقع بلعان الزوج خاصة كما ينفق
النسب بلعانه وانما لعانهما يسقط الحد عنها واختلفوا هل ترفع الفرقة
بتكذيب نفسه ام لا فقال ابو حنيفة ترتفع فاذا كذب نفسه جلد الحد
وكان له ان يتزوجها وهي رواية من احمد وقال مالك والثاقي واحمد
في اظهر روايتيه هي فرقة موبدة لا ترفع بحال **فصل** اختلفوا هل فرقة
اللعان فسخ او طلاق فقال ابو حنيفة طلاق وقال مالك والثاقي واحمد
فسخ وفايدته انه اذا كان طلاقا لم يبايد التحريم وان كذب نفسه
حاز له ان يتزوجها وعند مالك والثاقي هو تحريم موبد كالرضاع فلا
تحل له ابد او به قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعطاء والزهرري
والاوزاعي والثوري وقال سعيد بن جبير وانما يقع باللعان تحريم
الاستمتاع فاذا كذب نفسه ارتفع التحريم وعادت زوجته



ان كانت في العدة **فصل** لو قدق زوجته برجل بعينه فقال زنا بك فلان
 فقال ابو حنيفة وما لك يلاعزل للزوجة ويحد للرجل الذي قدقه ان طلب
 الحد ولا يسقط بالعان وعن الشافعي قولان احدهما يجب حد ولدها
 وهو الراجح والثاني يجب لكل واحد منهما حد فان ذكر المقدوف في لعانه
 سقط الحد وقال احمد عليه حد واحد لها ويسقط بلعانهما ولو قال
 لزوجته يا زانية وجب عليه الحدان لم يثبت له وليس عند مالك في الشهادة
 عنه ان يلاعز حتى يدعي روية بعينه وقال ابو حنيفة والشافعي
 له ان يلاعز وان لم يذكر روية **فصل** لو شهد على المرأة اربعة منهم
 الزوج فعند مالك والشافعي واحد لا يصح وكلمهم قدوة يحدون الا
 الزوج فيسقط حد بالعان وعند ابو حنيفة تقبل شهادتهم ويحد
 الزوجة ولو لاعنت الزوجة المرأة قبل الزوج اعتد به عند ابو حنيفة
 وقال مالك والشافعي واحدا لا يعتد به **فصل** الاخر اذا كانت بعقل
 الاشارة فيهم الكناية ويعلم ما يقول له فانه يصح لعانه وقدفه
 عند مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يصح **فصل** اذا بان زوجه
 منه ثم رآها تزني في العدة فله عند مالك ان يلاعز وكذا ان ظهر لها
 حمل بعد طلاقها كذا استبرأتها بحيضة وقال الشافعي ان كان هناك
 حمل او ولد فله ان يلاعز والا فلا وقال ابو حنيفة واحدا ليس له ان
 يلاعز اصلا **فصل** لو تزوج امرأة وطلقها عقب العقد من غير ان كان
 وطئ وابت بولد لستة اشهر من العقد لم يلحق به عند مالك والشافعي
 واحدا كما لو ابت به لاقل من ستة اشهر وقال ابو حنيفة اذا عقد
 عليها بحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد فانت بولد لستة اشهر فقط

ولا يكون له ان يلاعز
 ولو كانا معا
 لا اكثر من
 لستة اشهر

وكذلك الخرسا

لا اكثر منها ولا اقل لانها ان انت به لا اكثر منها ولا اقل لانها ان انت به لاكثر
 من ستة اشهر يكون الولد حادشا بعد الطلاق لا يلحقه وان انت به
 لاقل من ستة اشهر كان الولد حادشا قبل العقد فلا يلحق به وقال ايضا
 لو تزوج امرأة وغاب عنها السنين الطوال فانها حرة وفاته فاعتد
 ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قدم الاول قال فلا ولا يلحق
 بالاول ويلتفون من الثاني وعند مالك والشافعي واحد يكونون للثاني
 وقال ايضا لو تزوج وهو بالمرثوق امرأة وهي بالمغرب وانت بولد
 لستة اشهر من العقد كان الولد لمحقا به وان كان بينهما مسافة
 لا يمكن ان يلتقيا اصلا لوجود العقد **كتاب الايمان** اتفق الايمة
 على ان من حلف على معين في طاعة لزمه الوفاء به وهل له ان يعدل من الوفاء
 الى الكفارة مع القدرة عليها قال ابو حنيفة واحدا وقال الشافعي
 ان لا يعدل فان عدل جاز ولزمته الكفارة وعن مالك روايتان
 كالمدحيين واتفقوا على انه لا يجوز ان يجعل اسم الله عرضة للايمان
 يمنع من بر وصلة وان الاول ان يحنت ويكفر اذا حلف على ترك امر
 ويرجع في الايمان الى السبئية **فصل** اتفقوا على ان اليمين بالله منعقد
 وبجميع اسمائه الحسني كالرحمن والرحيم والحي وبجميع صفات ذاته
 كعزة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يره يمينا
فصل واختلفوا في اليمين الخموس وهي الحلف بالله على امر ماض
 متعمدا للكذب به كقارة امر لا قال ابو حنيفة ومالك واحدا في الحنك
 روايتيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر وقال الشافعي واحدا
 في الرواية الاخرى تكفرواها اذا حلف على امر في المستقبل ان يفعله
 او لا يفعله فاذا حنت وجبت عليه الكفارة بالاجماع **فصل** ولو
 قال اقم بالله او اشهد بالله فقال ابو حنيفة واحدا هي يمين وان

الثلاث

فان لم تكن نظر السبب اليمين وما هي غيرها

هل لها

لم يكن بنية وقال مالك متى قال اقم او اقميت فان قال بالله لفظا
وبنية كان يمينا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليست يمين وقال
الثاقي فمضى قال اقم بالله ان نوي به اليمين كان يمينا وان نوي به الايمان
فلا وان اطلق اختلف اصحابه فمنهم من رجع كونه ليس يمين وقال
قال اشهد بالله ونوي اليمين كان يمينا وان اطلق فالاصح من مذهبه
انه ليس يمين ولو قال اشهد لا فعلت ولم ينو فقال ابو حنيفة واحمد في
اظهر روايته يكون يمينا وقال مالك والثاقي في الرواية الاخرى لا يكون
يمينا **فصل** لو قال وحق الله كان يمينا عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يكون يمينا ولو قال لعمر الله او بسم الله قال ابو حنيفة واحمد في احد
الروايتين هو يمين نوي به اليمين او لم ينو وقال بعض اصحاب الثاقي
ان لم ينو فليس يمين وهي رواية عن احمد **فصل** لو حلف بالمصحف قال مالك
والثاقي واحمد ينعقد يمينه وان حنت لزمه الكفارة وقال ابو حنيفة
ونقل في المسئلة خلاف عن لا يعتد بقوله **وحي** بن عبد البر في التمهيد في
المسئلة اقوال الصحابة والتابعين واتفاقهم على ايجاب الكفارة
فيها قال ولم يخالف فيها الامر لا يعتد بقوله واختلفوا في قدر الكفارة
فيها فقال مالك والثاقي يلزمه كفارة واحدة وعن احمد روايتان
احدها كفارة واحدة والاخرى يلزمه بكل اية كفارة وان حلف
بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال احمد في اظهر روايته تنعقد
يمينه فان حنت لزمه الكفارة وقال ابو حنيفة ومالك والثاقي
لا ينعقد يمينه ولا كفارة عليه **تنبيه** يمين الكافر هل ينعقد قال ابو
حنيفة لا ينعقد وقال مالك والثاقي واحمد ينعقد يمينه ويلزمه
الكفارة بالحنت **فصل** اتفقوا على ان الكفارة تجب بالحنت في اليمين

سواء كانت

الثاني عشر

سواء كانت في طاعة او معصية او مباح واختلفوا في الكفارة
هل تقدم الحنت ام تكون بعده فقال ابو حنيفة لا تجزي الا بعد
الحنت مطلقا وقال الثاقي يجوز تقديمها على الحنت المباح وعن مالك
روايتان احدها يجوز تقديمها وهو مذهب احمد والاخرى لا يجوز
واذا كفر قبل الحنت فهل بين الصيام والعنق والاطعام فرق قال
مالك لا فرق وقال الثاقي لا يجوز تقديم التكفير بالصيام ويجوز
بغيره **فصل** اختلفوا في لعن اليمين فقال ابو حنيفة ومالك
واحد في رواية ان يحلف بالله على امر يظنه على ما حلف عليه ثم
يبين انه بخلافه سواء قصده او لم يقصده فسبق على لسانه
الا ان اباح حنيفة ومالك لا يجوز ان يكون في الماضي وفي الحال
وقال احمد هو في الماضي فقط ثم اتفقوا ثلثتهم انه لا اثم فيها ولا
كفارة وعن مالك ان لعن اليمين ان يقول لا والله وبلى والله على وجه
المحاورة من غير قصد الى عقدها وقال الثاقي لعن اليمين ما لم يعقد
واما يتصور ذلك عند في قوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب
والهياج من غير قصد سواء كان على ماض او مستقبل وهي رواية
عن احمد ولو قال والله لا افعل كذا فيمين مع الاطلاق نوى او لم
ينو خلافا لبعض اصحاب الثاقي **فصل** لو حلف ليتزوج
على امراته فقال ابو حنيفة يبرأ من العقد وقال مالك واحمد
لا بد من شرطين ان يتزوج من يشهر ان يكون نظيرها وان
يدخل بها ولو قال والله لا اشرب لزيد لما يقصد به قطع المنة
فقال مالك واحمد متى انتفع بشئ من ماله باكل او شرب او
رية او ركوب او غير ذلك حنت وقال ابو حنيفة والثاقي لا
يحت الا بما يتأوله نطقه من شرب الا فقط ولو حلف



لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله
ورحله فقال ابو حنيفة وما لك واحمد لا يبرح حتى يخرج بنفسه
واهله ورحله وقال الثا في يبرح بخروجه بنفسه ولو حلف
لا يدخل دارا فقام على سطحها او حايطها او دخل بيتا منها
فيه شارع الى الطريق حث عند ابو حنيفة وما لك واحمد
وقال الثا في لا يحث ولا صحابه في السطح والمجر وجهان ولو
حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها الحالف
قال مالك والثا في يحث وقال ابو حنيفة لا يحث ولو حلف
لا يحكم ذا الصبي فصار شيخا او لا ياكل ذ الخروف فصار كبشا
او البر فصار رطبا او الرطب فصار نمر او الثمر فصار حلو او لا
يدخل دار فصارت ساحة قال ابو حنيفة لا يحث في البر
والرطب والتمر ويحث في الباقي ولثا في حث وجهان وقال
مالك واحمد يحث في الجميع ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد الحرام
قال الثلاثة لا يحث وقال احمد يحث ولو حلف لا يسكن بيتا
من شعر او جلد او حمية وكان من اهل الامصار قال ابو حنيفة
لا يحث وان كان من اهل البادية حث ولا يضر عن مالك في
ذلك الا ان اصوله تقتضي الحث وقال الثا في واحمد يحث
ادالم يكن له نسبه قرويا كان او بدويا ومن صحابه مرفق
بينهما ولو حلف لا يفعل شيئا فامر عمن بفعله قال ابو حنيفة
يحث في النكاح والطلاق لا في البيع والاجارة الا ان يكون عادة
ان يتولى ذلك بنفسه فحث مطلقا وقال مالك ان لم يتولى ذلك
بنفسه فانه يحث وقال الثا في ان كان سلطانا او من يتولى
ذلك بنفسه او كانت له نية في ذلك حث والا فلا وقال احمد

من لم يحرم

بحر مطلق

يحث مطلقا ولو حلف يقضيه دينه في غدا ففضاه قبله قال ابو حنيفة
وما لك واحمد لا يحث وقال الثا في يحث ولو مات صاحب الحق قبل
الغد حث عند ابو حنيفة واحمد وقال الثا في لا يحث وقال مالك ان
فضاه الورثة او القاضي في الغد لم يحث وان اخره حث وان حلف
ليشربن ماء هذا الكوز في غدا فامروا قبل الغد بغير اختيار لم يحث
ولو حلف ليشربن ماء هذا الكوز فلم يكن ماء لم يحث بالاتفاق
وقال ابو يوسف يحث ولو فعل المملوك عليه ناسيا قال ابو حنيفة وما لك
يحث مطلقا سواء كان الحلف بالله او بالطلاق او بالعاق او بالظهار
ولثا في قولان اظهرهما لا يحث مطلقا وعن احمد روايتان احدهما
ان كانت اليمين بالله او بالظهار لم يحث وان كانت بالطلاق او بالعاق
حث الثانية يحث في الجميع والثالثة لا يحث في الجميع واختلفوا في
يمين المكره فقال مالك والثا في لا ينعقد وقال ابو حنيفة ينعقد **فصل**
اتفقوا على انه اذا قال والله لا كلمت فلانا حينا ولو ي به شيئا معيننا
انه على ما نواه وان لم ينوه قال ابو حنيفة لا يكلمه ستة اشهر وقال
مالك سنة وقال الثا في ساعة ولو حلف لا يكلم فلانا فكتبه او رسله
او اشار بيده او عينه او راسه قال ابو حنيفة والثا في في الجدي
لا يحث وقال مالك يحث بالمكاتبه وفي الراسلة والاشارة عنه روايتان
وقال احمد يحث وهو القديم عن الثا في **فصل** ولو قال لزوجته
ان خرجت بغير اذني فانت طالق ولو ي شيئا معيننا فانه على ما نواه
وان لم ينو شيئا او قال انت طالق ان خرجت الا ان آذن لك او حتى آذن
لك قال ابو حنيفة ان قال ان خرجت بغير اذني فلا بد من الاذن في كل
مرة وان قال الا ان آذن لك او حتى آذن لك او الي ان آذن لك كفاه مع

قال ابو حنيفة لا يحث وقال مالك والثا في ان تكلف
قبل الغد

ولا يجوز ان يكون
الاذن في جميع
الايمان

واحدة وقال مالك والثاقي الحزج الاول يحتاج الى الاذن في جميع
ولو اذن لها من حيث لا تشع لم يكن ذلك اذنا عند الثلاثة وقال
الثاقي هو اذن صحيح **فصل** لو حلف لا ياكل الروس ولا بيته له
بلا اطلاق ولا وجد سبب يستدل به على البيعة قال مالك واحمد يحمل علي
جميع ما يعي رأس حقيقة في وضع اللغة وعرفها من الانعام والطيور والحيات
وقال ابو حنيفة يحمل علي روس البقر والغنم خاصة وقال الثاقي يحمل علي
الابل والبقر والغنم **فصل** لو حلف ليعضن زيدا مائة سوط تضربه
بضغث فيه مائة شراخ فحصل به بذلك قال مالك واحمد لا يبرء وقال
ابو حنيفة والثاقي يبرء ولو حلف لا يهب فلانا هبة فنضد في عليه قال مالك
والثاقي واحمد يحنث وقال ابو حنيفة لا يحنث ولو حلف ليقتل فلانا
وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث وان كان يعلم حنث عند الثلاثة
وقال مالك لا يحنث مطلقا علم او لم يعلم ولو حلف انه لا مال له وله
ديون قال ابو حنيفة لا يحنث وقال مالك والثاقي واحمد يحنث
فصل حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطباً او مائنا او عنبا قال ابو
حنيفة وحده لا يحنث وقال الثلاثة تحنث ولو حلف لا ياكل ادا
فاكل اللحم او الخبز او البيض قال ابو حنيفة لا يحنث الا باكل ما
يطبخ هو قال مالك والثاقي واحمد يحنث في اكل الكل ولو حلف لا ياكل
لحما فاكل سمكا قال ابو حنيفة والثاقي لا يحنث ولو حلف لا ياكل لحما
فاكل سمكا لم يحنث عند الثلاثة وقال مالك يحنث ولو حلف
لا ياكل سمكا فاكل من لحم الظهر حنث عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يحنث ولو حلف لا يشم البنفسج فشم دهنه قال ابو حنيفة ومالك
واحمد يحنث وقال الثاقي لا يحنث ولو حلف لا يستخدم هذا العبد

خدمه

خدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهاه عن خدمته قال ابو
حنيفة ان لم يسبق منه خدمة قبل اليمين فخدمه بخبر امره لم يحنث
وان كان قد استخدمه قبل اليمين وبقي على الخدمة له حنث وقال
الثاقي لا يحنث في عبد عتيق وفي عبد نفسه لا صحابه وجهان وقال
مالك واحمد يحنث مطلقا ولو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن قال مالك
والثاقي واحمد لا يحنث مطلقا وقال ابو حنيفة ان قرأ في الصلاة
لم يحنث او في غيرها حنث **فصل** لو حلف لا يدخل علي فلان بيتا فادخل فلان
عليه فاستدام المقام معه قال ابو حنيفة والثاقي في اهد قوله
لا يحنث وقال مالك واحمد يحنث وهو القول الثاني للثاقي ولو حلف
لا يسكن مع فلان دار بعينها فاقسمها وحيل بينها حايطا وكل
واحد باب وفلوق سكن كل واحد منهما في جنب قال مالك حنث قال
الثاقي واحمد لا يحنث وعن ابي حنيفة روايتان **فصل** لو قال
ماليكي او عبيدي احرار قال ابو حنيفة يدخل فيه المدبر وام الولد
فاما المكاتب لا يدخل الابنية والشقص لا يدخل اصلا وقال الطحاوي
يدخل الكل وهو مذهب مالك وقال الثاقي يدخل المدبر والعبد وام الولد
وعنه في المكاتب قولان اصحهما انه لا يدخل وقال احمد يدخل الكل
وعنه رواية في الشقص انه لا يدخل الابنية **فصل** اتفقوا على ان
الكفارة اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة والخالف
في اي ذلك شاء فان لم يجد انتقل الى ثلثة ايام وهل يجب التتابع في
صومها قال ابو حنيفة واحمد يجب وقال مالك لا يجب وعن الثاقي
قولان الجديد الراجح انه لا يجب واجمعوا على انه لا يجزي في الاعتاق
الارقية مومنة سليمة من العيوب خالية من شركة الا با حنيفة

فانه لم يعتبر فيها الايمان وهو مشكل لان العتق ثم تيمم بخليص
 رتبة لعباد الله عز وجل فاذا اعتق رتبة كافرة فانما العباد
 ابليس والعتق رتبة ايضا ولا يحسن التقرب بكافروا الفقوا على
 انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الاطعام واحدا
 الا باحنية فانه قال بحريه عن عشرة مساكين **فصل** اختلفوا
 في مقدار ما يطعم لكل مسكين فقال مالك مد وهو رطلان بالبغدادي
 وشي من الادم فان اقتصر على مد اجزاه وقال ابو حنيفة ان اخرج برأ
 فنصف صاع او شعيرا او تمر اقصاعا وقال احمد مد من خنطة او دقيق
 او مدان من شعير او تمر او رطلان من خبز وقال الشافعي لكل مسكين مد
 والكسوة مقدار ما يلبس به الصلاة عند مالك واحد ففي حق
 الرجل ثوب قميص او ازار وفي المدة قميص وخمار وعند ابو حنيفة
 والثافعي بحري اقل ما يقع عليه الاسم وقال ابو حنيفة اقل ثوبا او
 قميصا وكسا او ردا ولهم في العمامة والمنديل والسراديل والميزر
 روايتان وقال الشافعي بحري جميع ذلك وفي القنطرة لا صحابه
 وجهان **فصل** اجمعوا على انه يجوز دفعها الى فقرا المسلمين
 الاحرار والصغير يقبضها وليد وهل بحري الصغير لم يطعم
 الطعام قال الثلثة نعم وقال احمد لا ولو اطعم خمسة وكما حقه
 قال ابو حنيفة واحمد بحري وقال مالك والثافعي لا بحري **فصل**
 لو كرر العيين على شيء واحد او على اشياء وحنت قال ابو حنيفة ومالك
 واحمد في احدي الروايتين عليه لكل عيين كفارة الا ان مالكا
 اعتبر اداة التاكيد فقال ان اراد التاكيد فكفارة واحدة
 او الاستيناف فها عيينان وفي الكفارة قولان احدها

فلكل عيين كفارة ومن احدى روايتي اخرى على كفارة
 واحدة في الجميع وقال الشافعي ان كانت على
 شيء واحد ونوى ما زاد على الاولة التاكيد
 فهو على ما نوى ويلزم كفارة واحدة وان اراد
 بالتكرار الاستيناف صح

كفارة والثاني كفارتان وان كانت على اشياء مختلفة فلكل شيء منها
 كفارة **فصل** لو اراد العبد التكفير بالصيام فهل يملك سيده
 منه قال الشافعي ان اذن له في العيين والحنث لم يمنعه والا فله
 منه وقال احمد ليس له منه على الاطلاق وقال اصحاب ابو حنيفة
 له منه مطلقا الا في كفارة الظهار وقال مالك ان اضربه الصوم
 فله منه والا فلا وله الصوم من غير اذنه الا في كفارة الظهار
 فليس له منه مطلقا **فصل** لو قال ان فعل كذا فهو يهودي
 او كافرا او بري من الاسلام او الرسول ثم فعله حنت ووجبت الكفارة
 عند ابو حنيفة واحمد وقال مالك والثافعي لا كفارة ولو قال وعهد
 الله وميثاقه فهو يمين الا عند ابو حنيفة الا ان يقول على عهد الله
 وميثاقه فيمين بالاتفاق ولو قال واما لله فيمين الا عند مالك والثافعي
فصل لو حلف لا يلبس حليا فلبس خاتما حنت وقال ابو حنيفة لا حنت
 الا ان يكون معه ذهب او فضة ولو قال والله لا اكلت هذا الرغيف
 فاكل بعضه ولا شرب ما هذا الكوز فشرب بعضه او لا يست من غزل
 فلانه فلبس ثوبا فيه من غزلها او اكلت هذه الدار فادخل رجله
 او يد له لم يحنت عند ابو حنيفة والثافعي وقال مالك واحمد يحنت
 ولو حلف لا ياكل طعاما اشتراه فلان فاكل مما اشتراه هو وغيره
 حنت عند مالك واحمد وكذلك لو حلف لا يلبس ثوبا اشتراه فلان
 او لا يسكن دارا اشتراها وما في معنى ذلك فقال ابو حنيفة يحنت باكل
 الطعام وحله وقال الشافعي لا يحنت في الجميع ولو حلف لا ياكل هذا الدقيق
 فاستف منه او خبز او اكله حنت عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة
 ان استف لم يحنت وان خبز او اكل حنت وقال الشافعي ان استف حنت
 وان خبز او اكل لم يحنت ولو حلف لا يدخل دار فلان حنت بما يسكنه

حنت وقال ابو حنيفة لا تحنت
 حنت وقال ابو حنيفة لا تحنت
 حنت وقال ابو حنيفة لا تحنت

يكره عند الثلاثة وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة
عنده حنث عندهم وقال الشافعي لا يحنث ان لم يكن له نية ولو حلف
لا يشرب من الدجلة او الفرات او النيل فعرف بيل من مياهها او باناء
وشرب حنث عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يحنث حتى يكرع بفيه
منها كرها ولو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا حنث
عند ابو حنيفة وما لك واحمد الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه وقال
الشافعي لا يحنث **فصل** ولو حلف لا يضرب زوجته فحنثها او عضا
او ثقب شعرها حنث عند الثلاثة وقال الشافعي لا يحنث ولو حلف لا يشرب
وجامع حنث وان لم يحنثها ويطلب ولدها عند مالك واحمد وقال
ابو حنيفة ان احصنها وجامعها حنث وزاد الشافعي وطلب ولدها
ولو حلف لا يهب لفلان شيئا ثم وهبه فلم يقبله حنث عند ابو حنيفة
وما لك واحمد وقال الشافعي لا يحنث حتى يقبل ويقبض ولو حلف لا يبيع
فباع بشرط الخيار لنفسه حنث عند الثلاثة وقال مالك لا يحنث
تنبيه واذا كان له ما على غايب او دين ولم يجد ما يعق او يكون
او يطعم لم تجزه الصيام وعليه ان يصبر حتى يصل الى ماله ثم يكفر بالماء
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يجزئ الصيام عند غيبة المال
كتاب العدة اتفقوا الائمة على ان علة الحامل مطلقا بالوضع
والموفا عنها زوجها والمطلقة وعلي ان علة من لم تحض او يئست
بثلاثة اشهر وعلي ان علة من تحيض ثلاثة اقرا اذا كانت حرة فان
كانت امه فقرآن بالاتفاق وقال اود ثلاثة والا قرا الاظهار عند
مالك والشافعي وعند ابو حنيفة الحيض وعن احمد روايتان في اختلاف
في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج فقال ابو حنيفة تلزمها القاء
علي كل حال ان كانت في بلد او ما يفاربه وقال مالك والشافعي واحمد

الاختلاف

ان خافت فوات الحج بالاقامة لقضاء العلق جاز لها السقر **فصل**
اختلفوا في زوجة المفقود فقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد الرابع
واحمد في احدي روايتيه لا تحل للزوج حتى تمضي مدة الابيض
في مثلها غالبا وحدها ابو حنيفة بمائة وعشرين سنة وحدها
الشافعي واحمد بتسعين سنة فعلى الجديد للزوجة طلب الفقة
من مال الزوج ابدان تعذر كان لها الفسخ لتعذر النفقة علي
اظهر قول الشافعي وقال مالك والشافعي في القديم واختاره جماعة
من متأخري اصحابه هو قوي فعلة عمر ولم تنكح الصحابة رضي الله
عنهم واحمد في الرواية الاخرى تترى اربع سنين وهي الكثر من
الحمل واربعة اشهر وعشرة امد الوفا ثم تحل للزوج **فصل** واختلفوا
في صفة المفقود فقال الشافعي في الجديد هو الذي اندرس اثره وانقطع
خبره وغلب على الظن موته وقال مالك والشافعي في القديم لا فرق بين ان
ينقطع خبره بسبب ظاهري الهلاك ام لا وقال احمد هو الذي ينقطع
خبره بسبب غالب الهلاك والمفقود بين الصفيين او يكون بمركب
فيغرق المركب فيسلم قوم ويغرقوا قوم اما اذا سافر لتجارة
وانقطع خبره ولم يعلم احى هو ام ميت فلا يزوج زوجته
حتى يتيقن موته او ياتي عليه زمان لا يعثر مثله فيه **فصل**
وقال ابو حنيفة **فصل** واختلفوا فيما لو قدم زوجها الاول
وقد تزوجت بعد التبرير فقال ابو حنيفة يبطل العقد وهي
للاول فان كان الثاني وطبها فعليه مهر المثل وتقدم الثاني
وتعود الى الاول وقال مالك ان دخل بها الثاني صارت
لزوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي اصدقها الى الاول وان لم
يدخل بها فهي لله ولوعند مالك رواية اخرى انها للاول بكل

المفقود هو من غاب ولم يعلم خبره

حال وعز الشافعي قولان أحدهما بطلان نكاح الشافعي والآخر
 بطلان نكاح الأول بكل حال وقال أحمد إن لم يدخل بها الثاني
 فهي للأول وإن دخل بها فللأول الخيار بين أمساكها ودفع
 الصداق اليه وبين تركها على نكاح الثاني وأخذ الصداق
 الذي اصدقها منه **فصل** واختلفوا في عدة أم الولد إذا مات
 سيدها أو اعتقها فقال أبو حنيفة عدة ثلاث حيضات
 سواء اعتقها أو مات عنها وقال مالك والثافعي عدة واحدة
 واحدة في الحالين وعز أحمد روايتان حيضة واختارها
 الحنفية والثانية عن العتق حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة
فصل اتفقوا على أن مدة الحمل ستة أشهر واختلفوا في الكفا
 فقال أبو حنيفة سنتان وعز مالك روايات أربع سنين
 وخمس سنين وسبع سنين وقال الشافعي أربع سنين وعز أحمد
 روايتان المشهورة كذهب الشافعي والآخرى كذهب أبي حنيفة
فصل اختلفوا في المعتدة إذا وضعت علقه أو مضغه
 فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه لا تنقض عدتها بذلك
 ولا تصير به أم ولد وقال مالك والثافعي في أحد قوليه
 تنقض عدتها بذلك وتصير أم ولد وبذلك قال أحمد في الرواية
 الأخرى الأحاد واجب في عدة الوفاة بالاتفاق وهو ترك الزينة
 وما يدعو إلى النكاح **وحكي** عن الحسن والشعبي أنه لا يجب
 وفي المعتدة المبنوثة للشافعي قولان قال في القديم يجب عليها إلا
 حداد وهو قول أبي حنيفة وأحمد والرواية بين عزم أحمد وقال
 الشافعي في الجحد لا حداد عليها وبه قال مالك وهي الرواية
 الأخرى عز أحمد وهل للبائين أن يخرج من بيتها فأما الحائض

قال أبو حنيفة لا يخرج إلا بضرون وقال مالك وأحمد لها الخروج
 مطلقا وللشافعي قولان كالمذهبين أصحهما مالك ذهب أبي حنيفة والكثير
 والصغير في كلا حداد سو عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 لا حداد على الصغير والدمية إذا كانت تحت مسلم وجب عليها
 العدة والأحداد وإذا كان زوج الذمية ذميا وجب عليها العدة
 والأحداد وإذا كان زوج الذمية ذميا وجب عليها العدة والأحداد
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجب عليها الأحاداد ولا العدة
فصل اتفقوا على أن من ملك أمة ببيع أو هبة أو ارث أو شيء
 لزمه استبرأوها إن كانت حايلا تحيض فبقراء وإن كانت ممن لا تحيض
 لصغر أو كبر فبشهر ولوباع أمة من امرأة أو حتى ثم تقايل لم يكن له طيها
 حتى يستبرأها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إذا تقايل قبل القيض فلا
 استبرأ أو بعد لزمه الاستبرأ ولا فرق في الاستبرأ بين الصغير والكبير
 والبارك والئيب عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك إن كانت
 من مثله لم يجز وطئها من غير استبرأ وقال داود لا يجب استبرأ البكر
 ومن ملك أمة حازله ببيعها قبل الاستبرأ وإن كان قد وطئها عند
 أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وقال الشعبي والثوري والحارث بن
 سيرين يجب الاستبرأ على البائع كما يجب على المشتري وقال عثمان بن
 الاستبرأ يجب على البائع دون المشتري ولو كان لرجل أمة فاراد
 أن يتزوجها وقد وطئها لم يجز حتى يستبرأ بها وكذلك إذا اشتري
 أمة قد وطئها البائع لم يجز له أن يتزوجها حتى يستبرأ بها وكذا إذا
 اعتقها قبل أن يستبرأ بها لم يجز تزويجها حتى يستبرأ بها ويجوز عنده
 أن يتزوج أمة التي اشتراها واعتقها قبل أن يستبرأ بها قال
 الشافعي في الحلية وهذه مسألة القاضي أبي يوسف مع الرشيد فإنه

وان كانت من لا يوطئ مثلهما جاز وطئها بلا استبرأ

عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز أن يوطئها قبل
أن يستبرأ بها

اشترى امة وتاقت نفسه الي جماعها قبل ان يتبر بها فجوز له
 ان يعتقها ويتزوجها ويطأها واذا اعتق ام ولده او عتقت
 بومته وجب عليها الاستبراء عند مالك والثاقبي واحمد بقراء
 وهو حصة تعد بثلاثة اقراء وقال عبد الله ابن عمر بن
 العاصي اذا مات عنها المولي اعتدت باربعة اشهر وعشر
 وروى ذلك عن احمد وداود **كتاب الرضاع** اتفقوا
 علي انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واختلفوا في العود
 المحرم فقال ابو حنيفة ومالك رخصة واحدة وقال الشافعي
 خمس شعاع وعن احمد ثلاث روايات خمس وثلاث وشعاع
 واتفقوا علي ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل وللطفل شاة
 واختلفوا فيما زاد علي الحولين فقال ابو حنيفة يثبت حوله
 ونصف وقال زفر الي ثلاث سنين وقال مالك والشافعي
 واحمد الامد الحولان فقط واستحسن مالك ان يحرم ما بعد
 الي الشهر وقال داود ورضاع الكبيرة يحرم وهو يحل
 في الكافة الفقهاء **وَحَكِي** عن عائشة رضي الله عنها
 ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن انثى سواء كانت بكرا
 ثيبا موطوءة او غير موطوءة الا احمد فانه قال انما يحصل التحريم
 بلبن امرأة ثارطها لبن من الحمل وانفقوا علي ان الرجل لو ادرك
 له لبن من الحمل فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وانفقوا
 علي ان السعوط والوجوز يحرم الا في رواية عن احمد فانه
 شرط الارضاع من الثدي وانفقوا علي ان الحقنة باللبن لا تحرم
 الا في قول قديم للشافعي ورواية عن مالك واختلفوا
 اللين اذا خلط بالما واستهلك بطعام فقال ابو حنيفة

وقال ابو حنيفة

الحولان فقط

ان كان اللين غاليا حرم او مغلوبا فلا واما المخالوط بالطعام
 فلا يحرم عنده بحال سواء كان غاليا او مغلوبا وقال مالك
 يحرم اللين المخالوط بالما لم يستهلك فان خلط اللين بما
 استهلك اللين فيه من طبع اود او غير لم يحرم عند جمهور اصحابه ولم يوجد
 لما له فيه نص وقال الشافعي واحمد يتعلق التحريم باللين
 المشوب بالشراب والطعام اذا سقى المولود خمس
 مرات سواء كان اللين مستهلكا او غاليا **كتاب النفقات**
 اتفق الايماء علي وجوب النفقة لمن يلزم نفقته كالزوجة
 والاب والولد الصغير واختلفوا في نفقة الزوجات هل هي
 مقدمة بالشرع او معتبرة بحال الزوجين فقال ابو حنيفة
 ومالك واحمد يعتبر بحال الزوجين فيوجب علي المورس للمورسة
 نفقة المورسين وعلي المعسر للفقيرة اقل الكفايات وعلي المورس
 للفقيرة نفقة متوسطة بين الفقيرين وعلي الفقير للمورسة اقل
 الكفايات والباقي فريضته وقال الشافعي نعم مقدمة بالشرع
 لا اجتهاد فيها معتبرة بحال الزوج وحده فعلي المورس ان
 وعلي المتوسط مد ونصف وعلي المعسر مد وانفقوا علي ان
 الزوجة اذا احتاجت لخادم وجب اخداها ثم اختلفوا فيما لو
 احتاجت للزمن خادم فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد
 لا يلزمه الا خادم واحد وان احتاجت الي الزوا قال مالك
 المشهور وعنده اذا احتاجت لخادمين وثلاثة لزمه ذلك واختلفوا
 في نفقة الصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبر فقال
 ابو حنيفة ومالك واحمد لا نفقة لها والشافعي في قولان
 الوجوب فصل الاعسار بالنفقة والكسوف هل يثبت

ان النفقة لها فلو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير
 لا يجامع ظلم وجب عليه النفقة عند ابي حنيفة
 واحمد وقال مالك لا نفقة عليه والشافعي
 قولان اصحهما

للزوجة الفسخ معها ام لا قال ابو حنيفة لا يثبت لها الفسخ ولكن يرفع
عنها التكسب وقال مالك الشافعي نعم يثبت لها الفسخ بالاعتسار عن النفقة
والكسوة والمسكن فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته فمهل تستقر
النفقة عليه ام تسقط بمضي الزمان قال ابو حنيفة تسقط ما لم يحكم
بها حاكم او يتفقا على قدر معلوم فيصير ذلك دينا باصطلاحهما
وقال مالك الشافعي والجمهور رواية لا تسقط نفقة الزوجة بمضي
الزمان بل يصير عليه دينا في مقابلة التمكين والاستمتاع **فصل** اتفقوا
على ان الناصر لا نفقة لها واختلفوا في المرأة اذا سافرت باذن زوجها
من غير واجب عليها فقال ابو حنيفة تسقط نفقتها وقال مالك الشافعي
لا تسقط **فصل** المبتوتة اذا طلقت لغير مثلها في الرضاع لولدها
فهل هي احرى من غيرها قال ابو حنيفة ان كان ثم متطوع او من يرضع بل
اجرة المثل كان للاب ان يسترضع غيرها بشرط ان يكون الارضاع عند
الام لان الحضانة لها وعن مالك روايتان احدهما ان الاخر اولى الثانية
كمذهب له حنيفة وللشافعي قولان احدهما وهو قول لعمدة الامم
احق بكل حال وان وجد من يتبرع بالرضاع فانه يجبر على اعطاء الولد
لا مقة باجره مثلها والثاني كقول ابي حنيفة واتفقوا على انه يحجب
المرأة ان ترضع ولدها اللبن وهل تجبر الام على ارضاع ولدها بعد شرب اللبن
قال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا تجبر اذا وجد غيرها وقال مالك تجبر مادامت
في زوجية ابيه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرف وعز ولا يسار او لسقم
بها او لفساد اللبن فلا تجبر **فصل** اختلفوا هل تجبر الوارث على نفقة من
يرثه بفرض او تعصيب فقال ابو حنيفة تجبر على نفقة كل من يورثه فيدخل فيه
الحالة عند العمة والعم وخرج من العم ومن ينسب اليه بالرضاع وقال مالك لا تجب
النفقة الا للوالدين الا ذين والاولاد الصغار والافاقية نفقة على

الارواح

الاب وان علا وعلى الابن وان سفل ولا يتعدي عمودي النسب قال
احمد كل شخصين حري بينهما الميراث بفرض او تعصيب من الطرفين لزمه
نفقة الاخر كالابن والاولاد والاخت والعمومة ومنهم من رآه
واحدة وان كان الارث جاريا من احد الطرفين وهو ذوي الارحام
كأبن الاخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فعن لعمدة روايتان **فصل**
اختلفوا هل يلزم السيد نفقة عتيقه فقال الحنيفة والشافعي
لا يلزمه وعن مالك روايتان احدهما كمذهب له حنيفة والشافعي
والاخرى ان اعتقه صغيرا لا يستطيع السعي لزمه نفقة الى ان
يسعى **فصل** اختلفوا فيما اذا بلغ الولد معسرا لاهل له
فقال ابو حنيفة تسقط نفقة الغلام اذا بلغ صحفا ولا تسقط نفقة
الجارية الا اذا تزوجت وقال مالك كذلك لانه واجب حتى يدخل
بها الزوج وقال الشافعي تسقط نفقتها وقال احمد لا تسقط
نفقة الولد عن ابيه فان بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب اذا
بلغ الا ان مرضيا استمر نفقته على ابيه بالاتفاق ولو برأ من
مرضه ثم عاوده المرض عادت نفقته عند الامة الا ما كانا فان عند
لا نفقود ولو تزوجت الجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها قال ابو حنيفة
وان افعى واحمد تعود نفقتها على الاب وقال مالك لا نفقود **فصل**
ولو اجتمع ورثة مثل ان يكون للصغير ام وجد وكذلك ان كانت
بنت وابن او بنت وابن ابن او كان له بنت وام فعلى من يكون
النفقة قال ابو حنيفة واحمد النفقة للصغير على الام والجد
بينهما اثلاثا وكذلك البنت والابن فاما ابن الابن والبنت فقال ابو حنيفة
النفقة على البنت ونه وقال لعمدة النفقة بينهما نصفان واما الام والبنت
فقال ابو حنيفة واحمد النفقة للام والبنت بينهما الربع للام والباقي

وقال احمد يلزمه

نفقة الجارية

جميعا

الثلاثة

للبنات وقال الشافعي النفقة للذكر خاصة والجد والابن وابن الابن دون البنات وعلى البنات دون الامم وقال مالك النفقة لبني القلب الذكور والابن بينهم سواء اذا استويا في الجدة فان كان احدهما فقيرا فالنفقة على الواحد **فصل** من لا حيوان لا يقوم به هل للحاكم اجبا عليها ام لا قال ابو حنيفة بامره الحاكم على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير اجبار وقال مالك والشافعي واحمد للحاكم ان يجبر ما كفا على نفقتها او يسعها وراى مالك واحمد فقال لا تمنعه من تحميرها ما لا تطيق **باب الحضانة** اتفقوا على ان الحضانة تثبت للامم ما لم تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها ثم اختلفوا فيما اذا طلفت طلاقا بائنا هل تعود حضانتها قال ابو حنيفة والشافعي تعود وقال مالك في المشهور عند لا تعود بالطلاق واذا افرقا الزوجان وبينهما ولد قال ابو حنيفة في احدي روايتيه الامر احق بالفلان حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه وملبسه ووضوئه واستنجا ثم الاب احق به والام احق بالابن الى ان تبلغ ولا يجبر واحد منهما وقال مالك لام احق الى ان تزوج ويدخل بها الزوج والفلان ايضا في المشهور عنه الى البلوغ وقال الشافعي الامر احق بهما الى سبع سنين ثم يختار ان من اخذاه كانا عنده وعن بعد روايتان احدهما الامر احق بالفلان الى سبع سنين ثم يختار وللمجارية بعد السبع تحمل مع الاب بلا تخيير والرواية الاخرى كمد يمين حنيفة والاخت من الاب والام

واجب او الآخر

للأب

للأب

من الحالة وقال مالك الحالة اولي منها والاخت للام او من الاخت وقال الشافعي واحدا والاخت للاب او من

للأب اولي من الاخت للام ومن الحالة **فصل** واذا اخذت الام الطفل بالحضانة فاراد الاب السفر بولد بنته الاستيضا في بلاد اخر فله اخذ الولد منها ام لا قال ابو حنيفة ليس له ذلك وقال مالك والشافعي ولعمري في المشهور عنده ذلك فاذا كانت الزوجة هي المستقلة بولدها قال ابو حنيفة لهما ان تنتقل بشرطين ان تنتقل الى بلد لها وان يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل اليه فان فات احد الشرطين منعت الا الى موضع قريب يمكن المضي اليه والعقد قبل الليل فان كان انتقالها الى ارض اعراب من مصر الى سواد وان قرب منعت ايضا وقال مالك والشافعي ولعمري في احدي روايتيه الاب احق بولد سواء كان هو المستقل او هي وعن بعد رواية اخرى ان الامر احق به ما لم تنزع **كتاب الجنايات** اتفق الائمة الاربعة على ان القاتل لا يجلد في النار ويضج ثوبه من القتل **وحكي** عن ابن عباس وزيد بن ثابت والفتح ان لا تغبل له ثوبه واتفقوا على ان من قتل نفسا مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول ابنا للقاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود وان السيد اذا قتل عبدا فانه لا يقتل به وان تعمد واتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلما قتل به واختلفوا فيما اذا قتل مسلما ذميا او معاهدا فقال الشافعي واحمد لا يقتل به وقال مالك كذلك الا انه استثنى فقال ان قتل ذميا او معاهدا او مستامنا غيلة قتل حقا ولا يجوز للولي العفو لانه تعلق قلبه بالافتيان على الامام وقال ابو حنيفة يقتل المسلم بالذمي لا بالمستمن واتفقوا على ان العبد لا يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد واختلفوا

في العبد الحر اذا قتل عبد غير هل يقتل به ام لا قال العمد والسافعي لا يقتل
 به وقال ابو حنيفة يقتل به **فصل** اتفقوا على ان الامن اذا قتل احد
 ابويه قتل به واختلفوا فيما اذا قتل الاب ابنه فقال ابو حنيفة
 والسافعي ومالك لا يقتل به وقال مالك يقتل بمجرّد القصد كما ضحك
 ونجحه فان حذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل ولجلد في ذلك
 عند كالا **فصل** الجماعة اذا اشتركوا في قتل الواحد هل يقتلون
 به فقال ابو حنيفة ومالك والسافعي تقتل الجماعة كلهم بالواحد
 الا ان مالكا استثنى من ذلك القسامه فقال لا يقتل بالقسامه
 الا واحد وعن احمد روايتان احدهما كذهب الجماعة واختارها الحرم
 والاخرى لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية دون القود وهل تقطع
 الايدي باليد قال مالك والسافعي واحمد تقطع وقال ابو حنيفة لا تقطع
 وتؤخذ دية اليد من الفاطح بالسواء **فصل** اتفقوا على ان اذا جرح
 رجل عمدا فصار ذا فراس حتى مات انه يقتل منه واختلفوا فيما اذا
 كان القتل عمدا كالحشبة الكبير والحجر الثقيل الذي القالب مثله
 ان يقتل فقال مالك والسافعي واحمد يجب القصاص بذلك ولا فرق بين ان
 يشد منه بحجر او عصا او يغرقه او يحرقه بالنار او تخلفه او يبطن
 عليه ببناء ومنعه الطعام والشراب حتى يموت جوعا او يسقطه
 او يهدم عليه ببناء او يضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة محددة ان
 غير محددة وبذلك قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة انما يجب القصاص
 بالقتل بالنار او بالمحدد من الحديد والخشبة المحددة او الحجر المحدد
 فانما ان غرقه ببناء او قتله بحجر او خشبة غير محددة فانه لا قود في القتل

به اذا كان قتل

فصل اتفقوا على ان المرأة تقتل بالرجل
 والرجل بالمرأة ايضا واختلفوا هل يحرق
 القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس
 وبين العبيد بعضهم على بعض فقال الثوري
 يحرق وقال ابو حنيفة لا يحرق

والضبي

والضبي والحسن البصري لا قود الا بخدين ولو ضرب به فاسود الموضع
 او كسر عظامه في داخل الجسد فعن ابو حنيفة في ذلك روايتان
 واختلفوا في عمد الخطا وهو ان يعمد الفاعل خطي في القصد
 او يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا او يترك او يلطمه لطمه
 بليغا ففي ذلك الدية دون القود عند ابو حنيفة والسافعي واحمد الا ان السافعي قال
 ان كور الضرب حتى مات فعليه القود وقال مالك بوجوب
 القود في ذلك **فصل** اختلفوا فيما اذا كسر رجل رجلا على
 قتل اخر فقال ابو حنيفة يقتل المكسر دون المباشر قال مالك
 والعمد يقتل المباشر وقال ان فاعلي يقتل المكسر بكسر الراء قول واحد
 وفي قتل المكسر بفتح الراء قولان الراجح من مذهبه ان عليهما
 جميعا القصاص فان كافاه احد هما فقط فالقصاص عليه ثم اختلفوا
 في صفة المكسر فقال مالك اذا كان سلطانا او متعلما او يتدا
 مع عبد اقتيد منهما جميعا الا ان يكون العبد اعجميا جاهلا
 بتكرام ذلك فلا يجب عليه القود وقال الباقر بن جعفر الا كراه
 من كل بد عادية واختلفوا فيما اذا امسك رجل رجلا فقتله ^{ذم}
 اخر فقال ابو حنيفة والسافعي القود على القاتل دون الممسك
 ولم يوجب على الممسك شيئا الا التعزير وقال مالك الممسك
 والقاتل شريكان في القتل فيجب عليهم القود اذا كان القاتل
 لا يمكن قتله الا بالامساك وكان المقتول لا يقدر على الهرب
 بعد الامساك وقال احمد في احدي روايتيه يقتل القاتل
 ويحبس الممسك حتى يموت وفي الرواية الاخرى يقتلان جميعا
 على الطلاق **فصل** لو شهدوا بالقتل ثم رجعوا عن الشهادة
 بعد استيفاء القصاص وقالوا تعمدنا او جأ المشهود بقتله

حيث قال ابو حنيفة لا قوة بل تجب دية مغلظة وقال الشافعي يجب القصاص
وكذلك قال مالك المشهور عندنا وتفقدوا على انهم لو رجعوا وقالوا اخطأ
لم يجب عليهم القصاص وانما يجب الدية **فصل** اختلفوا في الواجب
بالقتل العمد هل هو معين ام لا فقال ابو حنيفة ومالك احدي
روايتيه الواجب معين وهو القود والرواية الاخرى التحيير بين
القود والدية وعن الشافعي قولان احدهما ان الواجب بعينه والثاني
وهو الصحيح ان الواجب القصاص عيناً ولكن لا العود الى الدية
وان لم ير رض الجاني وعن احمد روايتين كالمذهبيين وقاية الخلاق
في هذه المسئلة انه اذا غشي مطلقاً سقطت الدية ولو غشي الواجب عن
القصاص عاد الى الدية بغير رض الجاني قال ابو حنيفة ليس له العود
الى المال الا برضى الجاني وقال الشافعي واحمد له ذلك مطلقاً وعن مالك
روايتان احدهما كالمذهبيين **فصل** اتفقوا على انه اذا غشي رجل من اولياء
الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الدية واختلفوا فيما اذا غشت
المرأة فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد يسقط القود واختلف الرواية
عن مالك فنقل عنه انه لا يدخل النساء في الدم ونقل عنه ان يهتق في الدم
مدخل كالرجال اذا لم يكن في درجتهن غصبة فعلى هذا في اي شيء
لم يدخل عنه روايتان احدهما في القود دون العفو والثانية في
العفو دون القود واتفقوا على ان الاوليا المستحقين للمبايعات
اذا حضروا واستحقوا وطلبوا القصاص ثم يؤخر الا ان يكون الجاني
امراً حاملاً فتؤخر حتى يرضى عنه او اذا كان المستحقون صغاراً او
غائبين فان القصاص يؤخر الا ابا حنيفة فانه قال في الصغار
اذا كان لهم ارباب يستوفى القصاص ولم يؤخر ولو كان المستحق صغيراً
او غائباً او مجنوناً فقد اتفق الا على ان القصاص يؤخر في مسئلة

في ذلك

الغايبة ثم اختلفوا في الصغير والمجنون فقال ابو حنيفة ومالك
لا يؤخر القصاص لاجلهم وقال الشافعي يؤخر القصاص حتى يفارق
المجنون ويبلغ الصغير وعن احمد روايتان اظهرهما انه يؤخر والثانية
لا يؤخر **فصل** وليس للاب ان يستوفى القصاص لو ولد له كبرى بالاتفاق
وهل له ان يستوفيه لو ولد الصغير قال ابو حنيفة ومالك ليس له ذلك
سواء كان شريكاً له ام لا وسواء كان في النفس او في الطرف وقال
الشافعي واحمد في اظهر روايتيه ليس له ان يستوفيه **فصل** اختلفوا
في الواحد يقتل الجماعة فقال ابو حنيفة ليس عليه الا القود لجماعتهم
ولا يجب عليه شيء آخر وقال الشافعي ان قتل واحد بعد واحد قتل بالاول
وللباقين الديات وان قتلهم في حال واحدة اقرع بين اولياء المفتولين
فمن خرجت قرعته قتل له وللباقين الديات وقال له اذا قتل واحد
جماعة فحضر الاوليا وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا تقتل على
وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل من طلب القصاص حتى
الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية كان لكل واحد دية كاملة **فصل**
ولو جنى رجل على رجل فقطع بين اليمين ثم علي آخر وطلبوا من القصاص
فقال ابو حنيفة تقطع يمينه بهما ويؤخذ منه دية اخرى لهما وقال مالك
تقطع يمينه بهما ولا دية عليه وقال الشافعي تقطع يمينه للول
ويغرم الدية للثاني فان كان قطع يدهما معا اقرع بينهما كما قيل
في النفس وكذا ان اشتبه الاخر وقال ابو حنيفة ان طلبوا القصاص
قطع لهما ولا دية وان طلب احدهما القصاص واحدهما الدية قطع لمن
طلب القصاص واخذت الدية للآخر ولو قتل متعمداً ثم مات قال ابو حنيفة
ومالك يسقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعاً وقال الشافعي

واحمد بقي الدية في تركته لاولياءه المقتول **فصل** اتفقوا على ان الامام
 اذا قطع السارق فسري ذلك الى نفسه فقال مالك والشافعي واحمد
 انه لا ضمان عليه واختلفوا فيما اذا قطعته مستقص فسري الى نفسه
 فقال مالك والشافعي واحمد السراية غير مضمونة بحتمها العاقله
 المقتص ولو قطع ولي المقتول يد القاتل قال ابو حنيفة ان عفا عنه
 الولي غرم دية يد وان لم يعف عنه لم يلزمه وقال يقطع يد كل حال
 عفا عنه الولي او لم يعف وقال احمد يلزمه دية اليد في حاله بكل حال
فصل واتفقوا على انه لا يقطع اليد الصالحة بالسلا ولا يمين يمين
 ولا يمين يمين واختلفوا هل يستوفي القصاص فيما دون النفس
 قبل الاند مال او بعد قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يستوفي الا
 بعد الاند مال وقال الشافعي يستوفي في الحال واختلفوا فيما يستوفي
 به القصاص من الالة فقال ابو حنيفة لا يستوفي الا بالسيوف
 سواء قتل به او غيره قال مالك ان افعى يقتل مثل ما قتل به وعن
 احمد روايتان كالمذهبين واتفقوا على ان من قتل في الحرم جاز قتله
 فيه ثم اختلفوا فيما قتل خارج الحرم ثم لجأ اليه او وجب عليه
 القتل ككفر او زنا او ردة ثم لجأ الى الحرم فقال ابو حنيفة ولا يقتل
 فيه ولكن يضيق عليه فلا يباع ولا يسارى حتى يخرج منه فيقتل وقال
 مالك والشافعي يقتل في الحرم **كتاب الديات** اتفقوا على
 ان دية المسلم الحر المذكور ما يده من الابل في مال الفاتل العامد اذا
 عدل الى الدية ثم اختلفوا هل هي حالة او مؤجلة فقال مالك والشافعي
 واحمد هي حالة وقال ابو حنيفة هي مؤجلة في ثلاث سنين واختلفوا
 في دية العمد فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايته هي ارباع

وقال ابو حنيفة في مضمونة

وقال الشافعي لا ضمان على القاطع
 ولا قصاص بكل حال سواء عفا
 الولي او لم يعف

لكل سن من اسنان الابل منها خمس وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت
 لبون ومثلها حقاق ومثلها جذع وقال الشافعي توخذ مثلثة ثلثون
 حقه وثلثون جذع واربعون خلفه اي حوامل وبقا قال احمد
 في روايته الاخرى وامادية شبه العمد فهي مثل دية العمد المحض
 عندنا حنيفة والشافعي واحمد واختلفت الرواية عن مالك في ذلك
 وامادية الخطاء فقال ابو حنيفة واحمد هي خمسة عشر وعشرون جذع
 وعشرون حقه وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون
 بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انها جعلت مكان ابن
 مخاض ابن لبون **فصل** واختلفوا في الدناير والدرهم هل توخذ
 في الديات ام لا فقال ابو حنيفة واحمد يجوز اخذها في الديات
 مع وجود الابل ثم عنهما روايتان هل هي اصل بنفسها ام الاصل الابل
 والذهب والدرهم بدل عنها فقال مالك هي اصل بنفسها فتقدر
 بالشرع ولم يعتبرها بالابل وقال الشافعي لا يعدل عن الابل اذا وجد
 الا بالتراضي فان اعوزت فعنه قولان الجديد الراجح انه يعدل الى
 قيمته حين القبض زينة او ناقصه والقدم المعمل به ضرور انه
 يعدل الى الف دينار واثنى عشر الف درهم واختلفوا في مبلغ
 الدية من الدرهم فقال ابو حنيفة عشرون الف درهم وقال مالك والشافعي
 واحمد اثنى عشر الف درهم واختلفوا في البقر والغنم والحمل هل هي
 اصل في الدية ام توخذ على وجه القيمة فقال ابو حنيفة ومالك
 والشافعي ليس الاصل وانما توخذ بالتراضي على وجه القيمة وقال
 احمد البقر والغنم اصل مقدارهما من البقر ما يتا بقرة والغنم النسا
 شاه واختلفت الروايات عنه في الحمل ف قيل هي مقدار ما يتا حملة

ازار ويره اوري عندها ليست بدل **فصل** وختل
 فيما اذا قتل في الحرم او قتل وهو محرما وفي شهر حرام
 او قتل ذاك المحرم هل يغلب الدية في ذلك فقال ابو حنيفة
 لا يغلب الدية في شيء من ذلك وقال مالك تغلب في قتل
 الرجل ولده فقط والتغليب ان تؤخذ الابل اثلاثا ثلثا
 حقة وثلاثون جذعة واربعون خالصة وعن مالك في
 النفس وايتان احدهما لا تغلب الدية فيهما والا
 لا تغلب وخمس تغلب فيهما عندنا وايتان اشهرهما انه
 يلزم من الذهب والورق قيمة الابل المغلظة بالفضة
 ما بلغت وقال الشافعي تغلب في الحرم والمحرر والا
 المحرم وهل عند وجهان اظهرهما لا تغلب عنده الا
 في الابل واما الذهب والفضة فلا يدخل للتغليب
 فيهما وصفه التغليب عنده ان يكون باسنيان الابل
 وقال احمد تغلب الدية وصفه التغليب ان كان الضأ
 بالذهب والفضة بزيادة القدر وهو ثلث الدية
 مضاعفة وان كانت الابل فبقية من مدهم انه كالاثما
 وانما مغلظة بزيادة القدر وهو ثلث الدية مضاعفة
 واختلف الشافعي واحمد هل يتدخل تغليب الدية ام
 مثاله قتل في شهر حرام في الحرم ذاك المحرم فقال الشافعي
 يتدخل ويكون التغليب فيهما واحدا وقال احمد لا
 يتدخل اخل لكل واحد من ذلك ثلث الدية **فصل** اتفق
 الايمة على ان الجروح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص

رحم

ولا تغليب

لا بالسنة

واما ما لا يتأتى فيه القصاص وهو عشة الخارصة
 وهي التي تشق الجلد والدامية وهي التي تخرج الدم
 والباصة وهي التي تشق اللحم والمتلاحة وهي التي
 تفوس في اللحم والسمحاق وهي التي تنقي بينهما وبين
 العظم جلدة رقيقة فمما الجروح الخمسة ليس فيها
 مقدار شرعي باتفاق الاربعة الا ما روى احمد ان زيدا
 رضي الله عنه حكى في الدامية ببعير وفي الباصعة ببعير
 وفي المتلاحة بثلاثة ابعرة وفي السمحاق باربعة ابعرة
 قال احمد وانا اذهب الى ذلك فمما روى عنه والظاهر
 من مذهبه كما في الجماعة واجمعوا على ان في كل واحدة من
 الخمسة حكومة بعد الاندمال والحلوة ان يقوم المجني
 عليه قبل الجناية كانه كان عبدا فيقال كم قيمة يعلمها
 فيكون له بقدر التفاوت من دية **فصل** واما الخمسة التي
 فيها مقدار شرعي فهي الموضحة التي توضح عن العظم فاذا
 كانت في الوجه فقيمها خمس من الابل عند ابو حنيفة و
 واحد في احدى من رايته وفي الرواية الاخرى فيها
 عشر وقال مالك في موضحة الانف والكحي الاسفل حكوا
 خاصة وباقي المواضع من الوجه فيها خمس من الابل
 وان كانت في الراس فمهل هي منزلة التي في الوجه ام لا
 فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي عن منزلة العين
 احدهما وايتان احدهما كما في الجماعة والثانية ان كانت
 في الوجه فيها عشر وان كانت في الراس فقيمها خمس

قبل الجناية ولم قيمته

فصل واجمعوا على ان في الموضحة القفاص ان كان عمدا
 الثانية المطاشمة وهي التي تقشر العظم وتلسره
 وفيها عند ابو حنيفة والثشافعي واحد عشر من الابل
 واختلفت الرواية عن مالك في ذلك فقل خمس وحكومة
 وقيل خمسة عشر وقال اشهب فيها عشر كذا في الجملة
 الثالثة المنقلة وهي التي توضع وتضم وتنقل العظام
 وفيها خمسة عشر من الابل بالاجماع الخامسة الجائفة
 وهي التي تصل الى جوف البطن وصدر وثغرة يخرج من
 وخاصرة وفيها ثلث الدية بالاجماع **فصل** اتفقوا
 ان العين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن
 والسن بالسن وعلى ان في العينين الدية وفي الانف اذا جدد
 الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي الجوف
 الاسنان وهي اثنان وثلاثون سنة الدية وفي كل شفة
 البعرة وفي اللحية الدية وفي كل لحي ان ثبت الاخرى ففيها
 واستشكل وجوب الدية في اللحية صاحب التمس
 من الشافعية لانها لم يرد فيها خبر والقياس لا يقتضيه
 بل هو كالترقوة والضلع بل هو من العظام الداخلة في
 الاذنين الدية عند ابو حنيفة والثشافعي واحد عشر
 مالك وايتان احدهما كالجامة والثانية حكومة
 على ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الا
 مالك فانه قال فيها حكومة واختلفوا في العين القائمة
 التي لا يبصر بها والبد الشلا والذكر الاشل وذكر الخبي

الراية المأمومة وهي التي تصل الى جفلة
 الدماغ وفيها ثلث الدية بالاجماع

والسن

ولسان

ولسان الاخرس والاصبع الزاير والسن السود افقا
 ابو حنيفة ومالك والثشافعي في اظهر قوليه فيها
 حكومة وعن احمد وايتان اظهرهما فيها الدية والا
 كالجامة واختلفوا في الترقوة والضلع والذراع والسن
 والزند والفخذ فقال ابو حنيفة ومالك والثشافعي في ذلك
 حكومة وقال احمد في الضلع في الترقوة بعير وفي كل
 واحد من الذراع والفخذ بعيران واختلفوا فيما لو ضرب
 فاضح فذهب عقلة قال ابو حنيفة والثشافعي
 في احد قوليه عليه الدية للعقل ويدخل في ذلك الاش
 الموضحة والقول الاخر للشافعي وهو الاصح عند
 اصحابه عليه لانهما بالعقل الدية كاملة وعليه ان
 الموضحة والقول الاخر وهذا مذهب مالك واحد
 واختلفوا فيما اذا قلع سن من قد ثغر فقال ابو حنيفة
 واحمد لا يجب عليه الضمان وقال مالك بوجوبه في
 سقوطه بعودها وللشافعي قولان اصحهما الوجوب
 وعدمه السقوط ولو ضرب سن رجل فاسودت قال
 ابو حنيفة ومالك واحمد في رايته يجب ارش من خمس
 من الابل لرواية ثلث دية السن وراى مالك على ذلك
 فقال ان وقعت السن السود بعد ذلك لزمه دية
 اخرى وقال الشافعي في ذلك حكومة فقط واختلفوا
 فيما اذا قطع لسان صبي كد يبلغ حد النطق فقال
 ابو حنيفة فيه حكومة وقال مالك والثشافعي واحد

والساعة والزند

وفي الزند

فهل تدخل الموضحة في دية العقل ام لا

في دية كاملة ولو قلع الاعور احدى عينيه الصريح عند
قال ابو حنيفة والشافعي بحب القصاص هل له دية كما
او نصفها فان عني نصف دية وقال مالك ليس له القصاص
له دية كاملة او نصفها عنه في ذلك وايتان وقال احمد لا قصاص
بل دية كاملة وفي اليد في كل واحد نصفها عنه في ذلك ولو قلع
وقال احمد لا قصاص بل دية كاملة وفي اليد في كل واحد نصفها
بالاجماع وكذا الامر في الرجلين واجمعوا على ان في اللسان
الدية وان في الذكر الدية وان في ذهاب العقل الدية وان
في ذهاب السمع الدية واذا ضرب رجل رجلا فذهب سعه حية
فلم ينبت او ذهب شعر راسه او شعر حاجبه او اهداب عينيه
فلم يعد قال ابو حنيفة واحمد في ذلك الدية وقال الشافعي ومالك
فيه حكومة **فصل** اجمعوا ان دية المرأة الحرة المسلمة
في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم ثم اختلفوا
في تساويه في الجراح ام لا فقال ابو حنيفة والشافعي في
المجدي لا تساويه في الجراح بل جراحها على النصف من
جراحه في القليل والكثير وقال مالك والشافعي في الله
واحد في احدى وايته تساويه في الجراح فيما دون
ثلث الدية فاذا بلغت الثلث كانت دية جراحها على
النصف من دية الرجل وقال احمد في الرواية الاخرى
وعني اظهر وايته واختارها الحر في تساويه الى
ثلث الدية فاذا زاد على الثلث فهي على النصف ولو
وطي زوجته وليس مثلها يوطي فانقصاها قال ابو حنيفة

مطل
في شعر الوجه والاهل والاعصاب
وهو الدية

في شعر الوجه والاهل والاعصاب وهو الدية

واحد لا ضمان عليه وقال الشافعي عليه الدية وعن
مالك روايتان اشهرهما فيه حكومة والاخرى دية
فصل اختلفوا في دية الكفاي اليهودي او النصراني
فقال ابو حنيفة دية كدية المسلم في العمد والخطا
سوا من غير فرق وقال مالك نصف دية المسلم
في العمد والخطا من غير فرق وقال الشافعي ثلث
دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق وقال احمد
ان كان النصراني او اليهودي عمدا وقتله مسلم
عمدا فدية كدية المسلم فان قتله خطأ فهو وايته
احدهما نصف دية المسلم واختارها الحزبي والثاني
ثلث دية مسلم والمجوسي دية عند ابي حنيفة كدية المسلم
في العمد والخطا من غير فرق وقال مالك والشافعي
دية المجوسي ثمان مائة درهم في العمد والخطا وقال
احمد في الخطا ثمان مائة درهم وفي العمد الف وثمانية
واختلفوا في ديات الكتابيات والمجوسيات فقال
ابو حنيفة ومالك والشافعي دياتهن على النصف من
ديات رجالهن لا فرق بين الخطا والعمد وقال احمد
على النصف في الخطا وفي العمد كما الرجل منهم سوا
فصل العبد اذا حنى خنابة نارة تكون خطا ونارة
تكون عمدا فان كانت خطا فقد اختلفوا لايمة ذلك
فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في اظهر وايته
المولي بالخيار بين العدا وبين دفع العبد الى ولي

المجني عليه فيملكه بده لكونه سوا زادت قيمته على ارش الجنابة
 او نقصت فان امتنع ولي المجني من قبوله وطالب المولى
 ببيعه ودفع القيمة في الارش لمن يجبر المولى على ذلك
 وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى المولى بالخيار
 بين الفداء وبين الدفع الى المولى للبيع فان فصل من
 ثمنه شيء فهو له فان امتنع المولى من قبوله وطالب
 المولى ببيعه ودفع الثمن اليه كان له ذلك وان كانت
 الجنابة عمدا قال ابو حنيفة والشافعي واحمد في ظاهر
 الرواية ولي المجني عليه بالخيار بين القصاص وبين العفو
 على مال وليس له العفو على رقبة العبد واسترقاقه
 ولا يملك بالجنابة وقال مالك واحمد في الرواية الاخرى
 يملكه المجني عليه بالجنابة فان شاق قتله وان شاق
 وان شاق اعتقه ويكون جميع ذلك متصرفا في ملكه
 الا ان مالكا اشترط ان تكون الجنابة قد ثبتت بالبين
 لا بالاعتراف وهل يضمن العبد بقتله بالغة ما بلغت
 وان زادت على دية الحرام الا قال ابو حنيفة لا يبلغه
 دية الحر بل ينقص عشرة الاف درهم وقال مالك
 والشافعي واحمد في اظهره وايضا يضمن بقتله
 بالغة ما بلغت والحر اذا قتل عمدا خطأ قال ابو حنيفة
 قيمته على عاقلة الجاني وقال مالك واحمد قيمته على الجاني
 دون عاقلته وعن الشافعي قولان احدهما كمدته
 صاحب مالك واحمد والثاني على عاقلة الجاني واختلفوا

في الجنابة على اطراف العبد فقال ابو حنيفة ومالك
 كل ذلك في مال الجاني لا على عاقلته وللشافعي قولان
تنبه الجنابات التي لها ارش مقدرة في حق الحركين
 الحكم في مثلهما في العبد قال ابو حنيفة والشافعي واحمد
 في رواية في ذلك لفظا ارش مقدرة في الحرم الدية فانها
 مقدرة من العبد بده لكونه سوا زادت قيمته وقال مالك
 واحمد في الرواية الاخرى يضمن بما نقص من قيمته
 وزاد مالك فقال الا في المايومة والجايضة والمنقلة
 والموضحة فان مذهبه فيها كمدته الجماعه **فصل**
 اذ صدم الفارسان الحران فاما قال مالك على عاقلة
 كل واحد منهما دية الاخر كما مله واختلفت الروايات
 عن احمد فقال الدامغان فيهما روايتان احدهما كمدته
 مالك واحمد والاخرى على عاقلة كل واحد منهما نصف
 الاخر وهذا مذهبه الشافعي قال وفي تركه كل واحد
 منهما نصف قيمة دابة الاخر وله قول اخر ان هلاكها
 وهلاك الدابتين بعد راذ لا يضع لها كالا لفة الستة
فصل اتفق الامم على ان الدية في قتل الخطأ
 عاقلة الجاني وانما يجب عليه بوجلة في ثلث سنين
 هل يدخل الجاني مع العاقلة فيؤدي معهم قال ابو حنيفة
 نعم كاحد العاقلة بكمه ما يلزم احدهم واختلف اصحاب
 مالك فقال بن القيس كقول ابو حنيفة وقال غيره لا
 يدخل الجاني مع العاقلة وقال الشافعي ان اتسعت العاقلة

للدية لم يلزم الجاني شي وان لم تتسع لزمه وقال احمد لا يلزمه شي سوا اتسعت العاقلة ام لم تتسع وعلى هذا اذا لم تتسع العاقلة لم تحمل جميع الدية انتقل ذلك الى بيت المال وان كان الجاني من اهل الديون فحمل بحق اهل الديون بالعصبة في الدية ام قال ابو حنيفة دياره عاقلة وثبتت على العصبة في التحمل فان عدوا محيضة تحمل العصبة وكذا عاقلة السوي اهل سوفه ثم قرأته فان عجزوا فاهل محلة فان لم تتسع فاهل بلدته وان كان الجاني من اهل القرى ولم تتسع فالمصدر الذي يلي تلك القرى من سواده وقال مالك والشافعي واحد لا يمدخلهم في الدية اذا لم يكونوا اقارب الجاني **فصل** اختلفوا فيما تحمله العاقلة من الدية هل هو مقدار ما هو على قدر الطاقة والاجتهاد فقال ابو حنيفة يسوي بين جميعهم فيؤخذ من ثلاثة دراهم الى اربعة وقال مالك واحمد ليس فيه شيء مقدار وانما هو بحسب ما يسهل فلا يضرب وقال الشافعي يتقدر فوضع على الغني نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا ينقص من ذلك والغائب من العاقلة هل يحمل شيئا من الديات كما الحاضر ام لا قال ابو حنيفة واحمد هما سو وقال مالك لا يتحمل الغائب مع الحاضر شيئا اذا كان الغائب من العاقلة في اقليم اخر سوى الاقليم الذي فيه نعمة العاقلة وبعضهم اقرب العبايل من هو مجاورهم وعن الشافعي قولان كالمذهبين واختلفوا في ترتيب

وهل يستوي الغني والفقير من العاقلة في تحمل الدية ام لا قال ابو حنيفة يستويان وقال الثلاثة يتحمل الغني زيادة على المتوسط

التحمل فقال ابو حنيفة القريب والبعيد فيه سواء وقال الشافعي واحمد ترتيب التحمل على ترتيب الاقرب فالاقرب من العصبة فان استغرقوه لم يقسم على غيرهم فان لم يتسع الاقرب لتحمل دخل الاعداء وهكذا حتى يدخل فيهم ابعدهم درجة على حسب الميزان وابتداء حوال العقد هل يعتبر بالموت او حكم الحاكم قال ابو حنيفة اعتبار من حين حكم الحاكم وقال مالك والشافعي واحمد من حين الموت ومن مات من الغافل بعد الحول هل يسقط ما كان يلزمه ام لا قال ابو حنيفة يسقط ولا يؤخذ من تركته وقال الشافعي واحمد في احدي روايتيه ينتقل ما عليه الي تركته **فصل** اذا مال حايط انسان الى طريق او ملك غير ثم وقع على شخص فقتله قال ابو حنيفة ان طولب بالنفص فلم يفعل مع التمكن ضمن ما بلغ بسببه والا فلا يضمن وقال مالك واحمد في احدي روايتيهما ان تغدر اليه نفسه فلم ينقضه فعليه القتل زاد مالك واشهد عليه وعن مالك رواية اخرى انه اذا بلغ من شدة الخوف الى ما لا يوم من معدا لثلاث ضمن ما ائلف سواء تغدر ام لا وسواء شهد ام لا وعز احمد رواية اخرى وهي المشهور لا يضمن مطلقا ولا صاحب الشافعي وجهان اصحهما انه لا يضمن **فصل** اخ اصاح علي صبي او معتوه وهما على سطح فحايط فوق فمات او ذهب عقل الصبي او الغفل البالغ فسقط او بعث الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم فاجهضت جنينها فزعا او زالا عقلا قال ابو حنيفة لا ضمان في شيء من ذلك علي احد جملة وقال الشافعي الدية في ذلك كله على العاقلة اليه حتى البالغ فانه لا ضمان على العاقلة فيه وقال ابن ابي هريرة عن اصحابه بوجوب

واقامه بكذا فقال ابن القاسم يجب ماله ويؤخذ من تركته

فصاح به فسقط

الضمان فيه وقال احمد البربري في ذلك على العاقلة وعلى الامام
في حق المستدعاة وقال مالك في الدية في ذلك على العاقلة
ماعد المرأة فانما لادية فيها على احد **فصل** ولو ضرب
بطن امرأة قالقت جنينا ميتا ثم ماتت قال ابو حنيفة وما
لا ضمان لاجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة وعقوبة
للجنين واختلفوا في قيمة الجنين من الامة اذا كان مما لو
فقال مالك والشافعي واحمد في قيمة عشرة امد يوم الجنان
سوا كان ذكرا وانثى وتعتبر قيمة الام يوم جنين عليها وحنين
ام الولد من مولاها في غرة تكون قيمتها نصف عشرة دية
الاب وكذلك في جنين الذمية اذا كان ابوه مسلما وفتا
ابو حنيفة في الذكر نصف عشرة قيمته وفي الانثى **العشر**
حضر في فتا داره قال ابو حنيفة والشافعي واحمد
يضمن ما هلك فيها وقال مالك لا ضمان عليه ولو بسط
بارية في المسجد او حفرا بئر المصلحة او علق قنديلا فغط
بذلك انسان قال ابو حنيفة اذا لم ياذن الجيران في ذلك ضمن
وللشافعي في ضمانه واسقاطه قولان وعن احمد روايتان
اظهرهما انه لا ضمان ولا خلاف انه لو بسط فيه الحصا
فزلق فيه انسان لا ضمان ولو تزل في داره كلبا عقورا او
الى داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فعقره قال
ابو حنيفة والشافعي لا ضمان عليه على الاطلاق وقال
مالك عليه الضمان بشرط ان صاحب الدار يعلم انه عقور عن
احمد روايتان اظهرهما انه لا ضمان عليه **باب القسامة**

وقال الشافعي واحمد في ذلك دية كاملة

التق

التق لا يمتز على ان القسامة مشروعة في القتل اذ اوجدوا
بعلمة قائمه ثم اختلفوا في السبب الموجب للقسامة فقال
ابو حنيفة الموجب للقسامة وجود القتل في موضع وهو في
حفظ قوم وحمايتهم كالمحلة والدار ومسجد المحلة والقربة فانه يوجب القسامة على اهلها لكن
والقتل الذي يشيخ فيه القسامة اسم لميت به اثر جراحة
او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من انفه او دبره فليس
بقتل ولو خرج من انفه او عينه فهو قتل فيه القسامة وقال
مالك السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول في
عنده فلان غدا او يكون المقتول بالغام مسلما حرا سوا كان
فاسقا او عدلا ذكرا او انثى يقوم له وليا المقتول شيئا
واحد واختلفنا صحابة في اشراط عدالة الشاهد وذكر
منه فشرطهما بن القسامة والتقى اشهد بالفاسق والمزور
ومن الاسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف
عنه ان يوجد المقتول في مكان خال من الناس وعلى
راسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء وقال الشافعي السبب
الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة لصدف
المدعى بان يرى قتيلا في محلة او قرية صغيرة وبينهم وبينه
عداوة ظاهرة او تغرق جمع عن قتيلا وان لم يكن بينهم
وبينه عداوة وشهادة العدل عنده لوث ولذا عبيد
او نسا او صبيان او فسقة وكفار على الدراج من مذهبه
لا امرأة واحدة ومن اقسام اللوث عنده كسر السنن
العام والخاص بان فلان قتل فلان او من اللوث جوده



مُلح بالدم بغير سلاح عند القتل ومنه ان يرد دم الناس
بوضع او في باب فبوجود فيه قتل وكذا الوفاقا لصفا ان
والنحو الحرب بينهما وانكشفوا عن قتل فلو قتل فقتل
الصف الآخر وقال احمد لا يحكم بالقسم الا ان يكون
بينه وبين المدعى عليه لو قتل واختلفت الرواية عنه
في اللوث فمن وثق عنه العداوة الظاهرة والعصبية
خاصة كما بين القبايل من المطالبة بالدماء وكما بين اهل
البيعي واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى
المقتول ان قلنا قتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك
فان وجد المقتضى للقسم عند كل واحد من الائمة
خلف المدعون على قاتل خمسين يمينا واستحقوا دمه
اذا كان القتل عمدا عند مالك واحمد وعلى القدم من قول
الشافعي وقال الشافعي في الجديد يستحق دية مخالطة
فصل اختلفوا هل يبدأ بايمان المدعى في القسم
او بايمان المدعى عليه قال الشافعي واحدا بايمان المدعى
فان نكل المدعون ولا بينة حلف المدعى عليه خمسين يمينا
وبري وقال مالك يبدأ بايمان المدعى واختلفت الرواية
ما الحكم ان نكلوا ففني رواية يبطل الدم ولا قسم له
وفي رواية يخلف المدعى عليه ان كان رجلا بعينه وبري
وان نكل لزم الدية في ماله ولم يلزم العاقلة منها شيء
النكول عند الاعتراف والعاقلة لا تحمل الاعتراف
وفي رواية تحمل العاقلة قلت او كثرت فمن حلف برى ومن

ليخلف فعليه نفس من الدية وقال ابو حنيفة لا يشرع اليمين
في القسم الا على المدعى عليهم المدعون فاذا لم يعينوا شخصا
بعينه يدعون عليه فيخلف من المدعى عليهم خمسون رجلا
خمسون يمينا ممن يختارهم المدعون فيخلفون بالدماء قتلنا
ولا علمنا قاتلا فان لم يكونوا خمسين كبرت اليمين فان تكلمت
الايمان وجبت الدية على عاقلة اهل المحلة وان عين المدعون
قاتلا فلا قسم له ويكون تعينه المقاتل تربية الباني اهل
المحلة ويلزم المدعى عليه اليمين بالدماء عز وجل انه ما قتل وتبر
فصل واختلفوا فيما اذا كان الاوليا جماعة فقال مالك
واحمد تقسم الايمان بينهم بالحساب وهذا هو المشهور
من مدعي الشافعي وقال ابو حنيفة تكررا الايمان عليهم
بالاداة بعد ان يبدأ احداهم بالقرعة واختلفوا هل تثبت
القسم في العبيد فقال ابو حنيفة واحدا تثبت للشا
قولان **الحكم** تثبت وهل تسمع ايمان النساء في القسم
قال ابو حنيفة واحدا لا تسمع مطلقا لا في عمد ولا في خطأ
وقال الشافعي تسمع مطلقا في العمد والخطا وهن في
القسم كرجال قال مالك تسمع ايمانهن في الخطا
دون العمد **كتاب كفارة القتل** اتفق الائمة على وجوب
الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا او
فيما اذا كان ذميا او عبدا فقال ابو حنيفة والشافعي
تجب الكفارة في قتل الذمي على الاطلاق وفي قتل العبد المستأنم
على المشهور وقال مالك لا يجب كفارة قتل الذمي وهل

وقال مالك لا تثبت

تجبت في قتل العبد قال ابو حنيفة ومالك لا يجب وقال الشافعي
يجب وعن احمد روايان كالمدينين ولو قتل الكافر مسلما
خطأ فقال الشافعي واحد يجب عليه الكفارة له وقال ابو حنيفة
ومالك لا كفارة عليه وهل يجب الكفارة على الصبي والمجنون اذا
قال مالك والشافعي واحد يجب وقال ابو حنيفة لا يجب **فصل**
اتفقوا على كفارة الخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
متتابعين ثلثا خلتوا في الاطعام فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
في احدي روايتيه لا يجزي الاطعام في ذلك والراية الاخرى
عن احمد انه يجزي وللشافعي في ذلك قولان اصحهما انه لا
اطعام وهل يجب الكفارة على الاطفال بسبب تعدي به
كحفر البئر ونصب السكين ووضع الحجر في الطريق قال مالك
والشافعي واحد يجب وقال ابو حنيفة لا يجب مطلقا وان
كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية في ذلك **باب حكم السحر**
والساحر السحر عزائم ورقي وعقد يؤثر في الابدان والقلوب
فمرض وتقتل وتفرق بين المرء وزوجه وله حقيقة عند
الائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثير في الجسم
وبه قال ابو جعفر الاسترأدي من الشافعية وتعلم حرام بالاجماع
واختلفوا فيمن يتعلم السحر ويعلمه فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد يكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من قال ان تعلم التنجيم **النجمة**
لم يكفر وان تعلم معتقدا اجوازه او معتقدا انه ينفعه كفره
وان اعتقدا ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر
وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحره فان

وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده اهل بابل من التقرب الى
الكواكب السبعة وانما تفعل ما يلتمس منها فهو كافر وان وصف
مالا يوجب الكفر فان اعتقدا باحة السحر فهو كافر **فصل**
وهل يقتل الساحر بمجرد تعلمه واستعماله قال مالك واحد
يقتل بمجرد ذلك فان قتل بسحره قتل عند الائمة الا ابي حنيفة
فانه قال لا يقتل حتى يتكرر ذلك منه وروي عنه انه قال
لا يقتل حتى يغير انده قتل انسانا بعينه وهل يقتل قصاصا
حد اقال ابو حنيفة ومالك واحد يقتل حد اوقال الشافعي
يقتل قصاصا وهل يقبل توبته ام لا قال ابو حنيفة في المشهور
عنه ومالك لا يقبل توبته ولا يسمع بل يقتل كالزاني
وقال الشافعي يقبل توبته وعن احمد روايان اظهرهما
لا يقبل واختلفوا في ساحر اهل الكتاب فقال مالك والشافعي
واحمد لا يقتل وقال ابو حنيفة يقتل كما يقتل الساحر المسلم
وهل حكم الساحر المسلم حكم الرجل الساحر المسلم قال
مالك والشافعي حكمها حكم الرجل وقال ابو حنيفة تخمس
ولا تقتل **تنبيه** قال امام الحرمين لا يظهر السحر الا على
فاسق كما لا يظهر الكرامة الا على ولي وذلك مستغفاد من
اجماع الائمة وقال مالك السحر زندقه واذا قال الرجل
مثل ولم يقبل توبته وقال النووي في الروضة اتيان
الكافر وقول الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل و
والشعبذة وتعلمها حرام بالنظر الصحيح وقال ابن قدامة
الحنبلي في الكافي الكافر والعراق عن احمد ان حكمها

فليس بكافر ويعزى باقائه عليه

الذي له رأي من الاجماع

او الحبس حتى تموت قال واما الذي يعزم على المصروع ^{المعتم} وعنه
انه يجمع الجن وانها تطيعه فذكرتها اصحابنا في السجدة
وروي عن احمد انه توقف فيهما قال وسيل من المسبب
عن الرجل يوحده عن من بدوا به فقال انما نهى الله عنهما
ليضروا ولم يبيح غنائمهما ان استطعت ان تدفع اخطاك فاع
وهذا يدل ان مثل هذا لا يكره صاحبه ولا يقتل **كتاب**
الحدود المرتبة على الجنايات السبعة وهي الردة
والبغي والزنا والقتل والسرقة وقطع الطريق وشرب
الخمر **باب الردة** وهي قطع الاسلام بقول او فعل او نية
اتفق الامة على ان من ارتد عن الاسلام وجب عليه القتل
ثم اختلفوا هل يتحتم قتله في الحال ام يوقف على استنابته
وهل استنابته واجبة ام مستحبة واذا استناب لم يقتل
يمهل ام لا فقال ابو حنيفة لا تجب استنابته ويقتل في الحال
الا ان يطلب الامهال فيمهل ثلاثا ومن اصحابه من قال
يمهل ولو لم يطلب الامهال استحبها وقال مالك تجب استنابته
فان تاب في الحال قبلت توبته وان لم يتب امهل ثلاثا لعله يتوب
فان تاب والاقول وللشافعي في وجوب الاستنابة قولان
اظهرهما الوجوب وعنه الامهال قولان اظهرهما انه لا
وان طلب الامهال يقتل في الحال اذا صر على ردة وعن
احمد روايان احدهما كمدعب مالك والثانية لا تجب
الاستنابة واما الامهال فلم يختلف مذهب في وجوبه ^{ثلاثا}
وحكي عن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله

امرأة يلتمس

باب الردة

في الحال

عشر
الاربع

مردود

في الحال وقال عطاء ان كان على الاسلام ثم ارتد فانه لا يستتاب وان
كان كافرا ثم تاب اسلم ثم ارتد فانه يستتاب وحكي عن الثوري انه
يستتاب ابدا وهل المرتد كالمترد ام لا قال مالك والشافعي والجمهور
والمرأة في حكم الردة سواء قال ابو حنيفة تخمس المرأة ولا تقتل
وهل يصح ردة الصبي المميز ام لا قال ابو حنيفة نعم وذلك هو
الظاهر من مذاهب مالك وهو المشهور عن احمد وقال الشافعي
لا يصح ردة الصبي ويروي مثل ذلك عن احمد واتفقوا على ان
الزنديق هو الذي يسير الكفر ويظهر الاسلام يقتل ثم اختلفوا
في قبول توبته اذا تاب فقال ابو حنيفة في اظهره وايتبه
وهو الاصح من خمسة اوجه لا صحاب الشافعي تعبل توبته
وقال مالك واحمد يقتل ولا يستتاب ويروي عن ابو حنيفة
مثل ذلك **فصل** لو ارتد اهل بلد اهل بصيرة ارحب ام لا
قال ابو حنيفة لا يصير دار الاسلام دار حرب حتى يجمع فيها
ثلاثة شر وظهور احكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم
ولا ذمى بالامان الاصلى وان تكون متاخمة لدار الحرب
والظاهر من مذاهب مالك ان يظهر احكام الكفر في المدينة
تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي واحمد واتفقوا
على انه نعم امواهم فاما ذرارهم فقال ابو حنيفة ومالك
الذي حدث منهم بعد الردة لا يسرقون بل يجرون على الا
سلام اذا بلغوا فان لم يسلموا قال ابو حنيفة ومالك يقتلون
ويتعاهدون بالضرب جذبا الى الاسلام واما ذراري
ذرارهم فيسرقون وقال احمد يسرق ذرارهم وذ

نعي

ابو حنيفة حكم
بذلك

بلدة

ذرارهم وللشافعي في استرقاقهم قولان أصحهما لا يسترق
باب البغي اتفق الأئمة على الإمامة فرض وأنه لا بد للمسلمين
 من إمام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين
 وأنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع
 الدنيا إمامان لا متفقان ولا متفرقان وكان الأئمة من قبل
 وإن للإمام أن يستخلف وأنه لا خلاف في جواز ذلك لأبي بكر
 وإن الإمامة لا تجوز لامرأة ولا كافراً ولا صبي لم يبلغ ولا
 مجنون وإن الإمام الكامل يجب طاعته في كل ما يأمركم به من
 معصية وإن يجب طاعة القتال وأحكام من ولاه نافذة وإن
 لو خرج على إمام المسلمين أو عن طاعة طائفة ذات شوكة
 لمعصية أو لمعصية ومطاع فيهم فأنه يباح قتاله حتى يقبضوا إلى
 أمر الله فإذا قبضوا كف عنهم واختلفوا على يتبع مدبرهم في القتال
 أو يدفع على حربهم فقال أبو حنيفة إذا كان لخصم فيهم
 جمعون إليهم جاز ذلك وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز ذلك
 وأنفقوا على أموال البغاة لخصم وهل يستعان بسلاتهم
 وكراهم على خصم قال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز ذلك
 وقال أبو حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فإذا انقضت الحرب
 رد إليهم وأنفقوا على ما أخذ البغاة من خراج أرض جزية
 ذمى يلزم أهل العدل أن يحتسبوا به وإن ما يتلفه أهل العدل
 على أهل البغي لا ضمان فيه واختلفوا فيما يتلفه أهل البغي على
 العدل في حال القتال من نفس وأموال فقال أبو حنيفة ومالك
 والشافعي في الجديد الرابع وأحمد في أحدي روايته لا يضمن

وانها جائزة في جميع اتخاذهم

دونه فرض

تم

وقال الشافعي في القدير واحد في روايته الأخرى صحت
باب الزنا اتفق الأئمة على أن الزنا فاحشه عظيمة توجب
 الحد وأنه يختلف باختلاف الزناة لأن الزاني تارة يكون
 وتارة ثيباً وهو المحصن وأنفقوا على أن من شرط الإحصان
 الحرية والبلوغ والعقل وأن يكون قد تزوج تزواجا صحيحاً
 بالزوجة فحد الشرط خمسة مجمع عليها واختلفوا في الإحصان
 هل هو من شرط الإحصان أم لا فقال أبو حنيفة ومالك نعم
 وقال الشافعي وأحمد لا فيحد الذي عندهما من كملت فيه
 شروط الإحصان فزني بامرأة فيها شروط الإحصان بأن كان
 حرة بالغه عاقلة مدخول بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما
 زانجان محصنان بالإجماع عليهما الرجاء حتى تموتا وهل
 يجمع عليهما الجلد قبل الرجاء لا فقال أبو حنيفة ومالك
 والشافعي وأحمد الواجب للرجاء خاصة وعندنا أحمد روايتنا
 الظاهر يجمع ولو كان الزاني مملوكاً وقدر وج ودخل في نكاح
 صحيح فهل يرجع أم لا يرجم قال أبو حنيفة ومالك
فصل قال في الإفصاح وأنفقوا على أن البكرين الحريين إذا زنيا
 فأنهما يجلدان كل واحد منهما مائة جلدة وهل يضرب إليهما مع الجلد
 التعزيب أم لا قال أبو حنيفة لا يضرب بل هو تعزيب غير واجب إن
 رآه الإمام مصلحة عزهما على قدر ما يرى وقال مالك يجب تعزيب
 الزاني دون الزانية والتعزيبان ينقض سنة إلى غيره بل هو
 وقال الشافعي وأحمد الزانان الحوران البكران يجمع عليهما

قد عقلت

لا يجمع

بين الحد والتعريب عاما وقال القرطبي في تفسيره اختلفوا في
نفي البكر مع الجلد فالذي عليه الجمهور انه ينفي مع الجلد قاله
الخلفاء الراشدون الاربعة وبه قال الطحاوي وطاوس ومالك
وبه قال الشافعي واحمد وقال بترك ابو حنيفة **فصل**
اتفقوا على ان العبد والامة لا يكمل حدها اذ انزينا وان حد كل
واحد منهما خمسون جلدة وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم
وانهما لا يرجعان بل يجلدان سواء احصنا او لم نحصنا هذا قول
الامة الاربعة وقال بعض اهل الظاهر يرجعا اذا احصنا وذهب
ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير الى انهما ان لم نحصنا فلا
يحدان اصلا واذا احصنا فحدهما خمسون جلدة وذهب
بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب المالكي في العيون الى
انهما كالاحرار سواء ان احصنا فحدهما الرجدة وان لم نحصنا
فحدهما الجلد خمسون وذهب داود الى جلد العبد مائة
والامة خمسون وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق كحد الحر
فيجلد مائة واختلفوا في وجوب التعزير في حقهما فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد لا يعزبان وهو قول الشافعي والجمهور
صح من مذهبه انها يعزبان نصف عام **فصل** اختلفوا فيما
وجدت شرائط الاحصان في احدى الزوجين دون الآخر
وصورتها ان يطأ المسلم زوجته المجنونة او يطأ البالغ زوجه
الصغيرة المطلقة الوطي او يطأ الحرامه من وجبة فعند

زوجته الكتابية او يطأ العال

حنيفة



حنيفة واحمد لا يثبت الاحصان لواحد منهما وعند مالك والشافعي
يثبت لمن وجدت شرائطه فيهما فان زنيا كان الجلد في حق من لم
له الاحصان والرجم على من يثبت له **فصل** اختلفوا في الذي
اهل بقاء عليه حد الزنا فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد بقاء
عليه الحد وقال مالك لا بقاء عليه واختلفوا في اليهودي اذا
زنا وهو محصن فقال ابو حنيفة ومالك لا يرجع لان عندهما لا
يتصور الاحصان في حقهما لان من شرائط الاحصان عندهما الاسلام
ولكن يجلد عند ابو حنيفة ومالك يعاقبه الامام اجتهادا في
الشافعي واحمد هو محصن فيرجع لان الاسلام عندهما ليس شرط
في الاحصان **فصل** المدة العاقلة اذا مكنت من نفسها مجنونا
فوطئها او زنا عاقل المجنونة قال مالك واحمد يجيب الحد على العاقل منها وقال ابو حنيفة يجب على العاقل مع
دون العاقلة ولو راى على فراشه امرأة فوطئها من وجبة فوطئها
ولم يوطئها من وجبة او نادى بها عمن زوجة فاجابته امرأة اجتبه
فوطئها وهو بطنها من وجبة ثم بأت الموطوءة اجنبية قال مالك
والشافعي واحمد لا حد على النان والاعمى وقال ابو حنيفة
عليهما واتفقوا لامة على ان البينة التي ثبت بها الزنا ان يشهد
اربعة رجال به عدول تصفون حقيقة الزنا واختلفوا هل
يشترط العدد في الاقرار به فقال ابو حنيفة واحمد لا يثبت الزنا
بالاقرار الا ان يقر العاقل البالغ على نفسه بذلك اربع مرات **فصل**
والشافعي يثبت بقران مرة واحدة ولو شهد الشهود الاربعة في مجامع
متفرقة قال ابو حنيفة ومالك واحمد متى شهدوا في مجلس
واحد فابعد قدوة وعليهم الحد وقال الشافعي لا بأس بتفريقهم

وتقبل اقوالهم **فصل** واختلفوا في صفة المجلس فقال ابو حنيفة
ومالك المجلس الواحد شرط في محكي الشهود مجتمعين فان جاوا
متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فالبعد قد جردون وقال
الشافعي ليس بشرط في اجتماعهم ولا يجزيهم بل متى شهدوا
الزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد وقال احمد
المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود واذا الشهادة قام
جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادة بقدره وان جا
متفرقين ولو اقربا الزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه سقط الحد عند
الثلاثة واختلف قول مالك في ذلك فقال يقبل رجوعه وكذا
في السرقة والشرب وقال لا يقبل رجوعه الا ان يرجع بشبهة
يعذر بها **فصل** وانفقوا على تحريم اللواط وانه من القوا
العظام وهل يوجب الحد في صفة فقال مالك والشافعي
واحمد يوجب الحد وقال ابو حنيفة يعذر في اول مرة فان تكررت
سنة قتل واختلف موجبوا الحد في صفة فقال مالك والشافعي
في احد قوليه واحمد في اظهر وانتيه حده الرجم بكل حال
متيبا كان او بكرا وقال الشافعي في قوله الاخر وهو المخرج
حده حد الزنا فيفرق بين البكر والثيب فعلى المحصن الرجم
وعلى البكر الجلد وعن احمد مثله وانفقوا على ان البينة على
اللواط لا يثبت الا باربعة كالأبوين حنيفة فاثبتها بشا
فصل ومن اتى بهيمة قال ابو حنيفة ومالك يعذر وعن
مالك رواه انه حد وللشافعي ثلاثة اقوال احدها يجب عليه
الحد ويختلف بالمكان والثبوت والثاني انه يقتل بكرا كان

او ثيبا والثالث يعذر وهو المخرج المغني به وعن احمد رواه
التي اختارها جماعة من اصحابه انه يعذر واختلفوا في
البهيمه الموطوءة فقال مالك لا تدفع بحال وقال ابو حنيفة
كانت للوطي ذبحت والملا فلا ولا صحاب الشافعي ثلاثة اوجه
احدها وهو الاصح ان كان مما يؤكل ذبحت والا فلا والثاني
تدفع مطلقا والثالث لا تدفع مطلقا وقال احمد تدفع سواء
كانت له او لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحمها او لم يكن
الوطي قيمتها لصاحبها وهل يجوز للوطي الاكل منها او
لغيره ام لا قال ابو حنيفة لا ياكل هو منها وقال مالك ياكل منها
هو وغيره وقال احمد لا ياكل منها هو ولا غيره ولا صحاب
الشافعي وجهان اصحهما توكل مطلقا فقد ما يقتضي
التحريم **فصل** وانفقوا على انه اذا عقد على محرم من النسب
او الرضاع فان العقد باطل واختلفوا فيما لو وطئ في هذا العقد
مع العلم بالتحريم وكذا لو عقد على معتدة من غيره وطئها
عالمها بالتحريم فقال مالك والشافعي واحمد يجب عليها الحد
ابو حنيفة يعذر ولو استاجر امرأة كزني بها ففعل وجب عليه
الحد بالاتفاق الا ما يحكي عن ابي حنيفة انه قال لا حد عليه
ولو وطئ امته المزوجة فصل تجد فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي لا يحد وعن احمد رواه اتيان **فصل** اتفقوا الا
على ان شهود الزنا اذا لم تكمل اربعة فانهم قد جردون الا
في قول للشافعي وانفقوا على انه اذا شهد اثنان انه زنا
بها مطاوعة واخران انه زنا بها مكرهة فلا حد علي واحد

وياكل غيره

منها ولو شهد اثنان على انه زناهما في هذه الزاوية واتنا
 على انه زناهما في زاوية اخرى فقال ابو حنيفة واحمد يقبل
 هذه الشهادة وبجب الحد وقال مالك والشافعي لا يقبل
 ولا يجب الحد والشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر
 تسمع في الحال بالاتفاق فلو مضى على الواقعة زمان قال
 ابو حنيفة لا يسمع ذلك بعد طول المدة اذ الم يكن تأخير نعم
 ليعدهم عن الامام وقال الثلاثة تسمع ولو اقر على نفسه
 بذلك بعد مدة قال ابو حنيفة يسمع اقراره بذلك الا في شرب
 الخمر خاصة وقال الثلاثة يسمع اقراره في الكل **فصل** الحائض
 اذا حلت بشهادة ثم بان ان الشهود فسقة او عبيد او كافران قال
 ابو حنيفة لا ضمان عليه وقال مالك ان قامت البينة على فسقهم
 لم تضمن لتفريطه وقال الشافعي عليه ضمان ما حصل من امره
 وما يستوفيه الامام من الحدود والعقاص ويخطي فيه قال ابو
 امرئ خطا الامام في بيت المال وعن الشافعي واحمد ذلك و
 انه على عاقلة وقال مالك هو عذر **فصل** اتفق الايعة على
 انه لا تحوز للرجل ان يطا جارية من وجته ان ادنت له وهل
 يجب الحد به للدمع العلم بالتحريم قال ابو حنيفة فان طنت
 انها تخطي فلا حد عليه وان قال علمت بالتحريم وقال مالك
 والشافعي حد وان كان ثيبا رجم وقال احمد يجلد مائة جلدة
فصل وهل للسيد ان يعقم الحد على عبده او امته ام لا
 قال مالك في المشهور عنه والشافعي واحمد له ذلك اذا قامت
 البينة عنده او اقر بين يديه بعدا في الزنا والقذف والخمر وغير

الحكم وان قامت البينة على
 الشرب والكفر حتى

واما السرة فقال مالك واحمد ليس للسيد القطع ولا صحاق
 الشافعي في ذلك وجهان اصحهما في الروضة ان له ذلك كظلال
 الخبر وممن من قطع به وقال ابو حنيفة ليس ذلك في الكل بل يرد
 الى الامام فان كانت الامة من وجته قال ابو حنيفة ولحمد ليس
 للسيد حد بها بكل حال **فصل** المروءة الحرة اذا ظهر بها
 جيل ولا زنا وطا وكذا للامة التي لا يعرف لها زوج **فصل** في
 الكهنة او وطئت بشبهة قال ابو حنيفة والشافعي في
 في اظهرر وايضا لا يجب عليها حد وقال مالك اذا كانت مقينة
 ليست بخريبة فانها تحدد ولا يقبل قولها في الشبهة والغصب
 الا ان يظهر اثر ذلك كجهتها مستعينة وشبهة ذلك مما يظهر
 معه صدقها **باب القذف** اتفق الايعة على ان الحر البتة
 العاقل المسلم المختار اذا قذف حرا عاقلا بالغاسل اعنفيا
 لم يجد في زنا او حرة بالغت عاقلة مسلمة عفيفة غير مملوكة
 لم يجد في زنا بصريح الزنا وكان في غير دار الحرب وطالب القذف
 بنفسه ان يلزمه ثمانون جلدة وانه لا مزيد على ثمانين وحد
 العبد في القذف نصف حد الحر عند كافة العلماء وقال الاوزاعي
 حد العبد مثل حد الحر في قذف عبده عند كافة الفقهاء **فصل**
 عن داود ان قاذف الامة والعبد حد واتفقوا على ان القاذف
 اذا البينة على ما ذكر ان الحد يسقط عنه وان القاذف
 اذا لم تثبت لم تعجل له شهادة **فصل** واختلفوا فيما لو قذف
 جماعة فقال ابو حنيفة ومالك في المشهور عنه تحدد الجماعة
 واحدا اسوا قذفهم بكلمة او بكلمات وللشافعي في قولان

بحال بل هو الحال الامام او نايبه وقال
 الشافعي ومالك ليس ذلك بكل حال

ولا يحد الحر

اظهر بها يجب لكل واحد حد وعن احمد روايات المنصور عند
 اصحابه انه قد فسر بكلمة واحدة اقيمة عليه حد واحد وكلما
 فلكل واحد حد والثانية لكل واحد حد والثالثان طلبوه
 متفرقين حد لكل واحد منهم حد **فصل** والتعريف لا يجب
 الحد عند ابى حنيفة وان نوي القذف وقال مالك يوجب الحد
 على الاطلاق وقال الشافعي ان نوي به القذف وفسره
 وجب الحد وعن احمد روايات اظهر بها وجوب الحد على
 الاطلاق والاخرى كمن ذهب الشافعي ولو قال لعربي
 يا بنطي او يا رومي او يا يبري او فارسي يارومي او لرومي يا
 فارسي ولم يكن في آياه من هذه صفة فعليه الحد عند مالك و
 ابو حنيفة والشافعي واحد لا حد عليه واعلم ان حد القذف عند
 ابى حنيفة حق مد عمن وجل فليس للمقذوف ان يسقطه ولا ان
 يسري منه وان مات لم يورث عنه وقال الشافعي يعود
 للمقذوف فلا يستوفى الا بمطالبة له وله اسقاطه وان سري
 ويورث عنه وهذا قول مالك في المشهور عنه الا انه متى وقع
 الى السلطان لم يملك المقذوف الاسقاط وعن احمد روايات
 اظهر بها انه حق الادمي **فصل** ولو قال للمقذوف فانت عبد
 المقذوف بل انا حر فان كان المقذوف ظاهرا الحرية فلا خلاف
 ان العاقبة محتاج الى البينة وان كان امم مجهولا فعلى العاقبة
 البينة عند مالك والشافعي قوله ان اصحابنا عليه **تبس**
 ان حد القذف موروث عند مالك والشافعي غير ان **هـ**
 الشافعي في ميراثه ثلاثة اوجه احدها جميع الورثة من الرجال

وهي قول قدم الشافعي

الى البينة على قوله وان كان
 المقذوف معروفا بالرق
 ثم ذكر عنه انه عتق فانه
 يحتاج

والنساء والثاني ذوالالاسباب فيخرج منه الزوجان والثالث
 العصبات وقال ابو حنيفة لا يورث بل يسقط بموت المقذوف
باب السرقة اختلف الائمة في نصاب السرقة فقال ابو حنيفة
 دينار او عشرة دراهم او قيمة اخدهما وقال مالك لا يحد في الظاهر
 الا وابلت عنه ربع دينار او ثلثه دراهم او ما قيمته ثلثه دراهم
 وقال الشافعي يعور ربع دينار من الدراهم وغيرها و
 على الحرز معتبر في وجوب القطع ثم اختلفوا في صفته
 فقال ابو حنيفة كلما كان حرز الشيء من الاموال كان حرزا
 لجميعها وقال مالك والشافعي واحد هو مختلف باختلاف
 الاموال والعرف معتبر في ذلك واختلفوا في القطع
 سرقة ما يسرع فسادا فقال مالك والشافعي واحد يجب
 القطع اذا بلغ الحد الذي يقطع فيه **فصل** الحد الذي يقطع
 في مثله بالقيمة وقال ابو حنيفة لا يقطع فيه وان بلغت قيمة
 نصابا ومن رقب ثم اعلقا على الشجر ولم يكن محرزا بحرزا
 ابو حنيفة ومالك والشافعي يجب عليه قيمة وقال احمد يجب
 قيمة دفعتين وانفقوا على انه يسقط القطع عنه **سارقة** وهل
 يقطع سارق الخطب قال ابو حنيفة لا يقطع وان بلغت قيمة
 نصابا وقال مالك والشافعي واحد يقطع اذا بلغت قيمته
 نصابا وهل يقطع جاحد العارية قال ابو حنيفة ومالك
 والشافعي لا يقطع وقال احمد يقطع **فصل** انفق الائمة
 على انه اذا اشترى جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصابا
 ان علي كل واحد منهم القطع فان اشركوا في سرقة نصاب قال

دون النساء

ابو حنيفة والشافعي لا قطع عليهم وقال مالك ان كان مما يحتاج
الى معاونة عليه قطعوا وان كان مما يمكن الانفراد بحمله
لاصحابه وان انفرد كل واحد بشي لم يقطع احدهم الا ان
يتمنه ما اخرج بضابا بضابا ولا يضم لما اخرج به غيره وقال مالك
عليه الم قطع سواء كان من الاشياء الثقيلة التي يحتاج اليها
عليها كالتساجع ونحوها او كان من الاشياء الخفيفة كالنحو
ونحوه وسواء اشتركوها في اخراجها من الحرز دفعة واحدة او
كل واحد منهم باخراج شي منه فصارت مجموعها بضابا ولو اشترل
اثنان في نقب فدخل احدهما فاخذ المتاع وناول الآخر هو
خارج الحرز او رمي به اليه فاخذ قال مالك والشافعي و
القطع على الداخل دون الخارج وقال ابو حنيفة لا قطع على
احدهما ولو اشترل جماعة في نقب ودخلوا الحرز واخرج بعضهم
بضابا ولم يخرج الباقيون شيئا ولا عاونوا في الاخراج قال ابو
واحد يجب القطع على جماعتهم وقال مالك والشافعي لا يقطع
الا من اخرج ولو نقب رجلان حرزا ودخل احدهما وقرب المتاع
الي النقب وتركه فادخل الخارج يده فاخرجه من الحرز قال ابو
لا قطع عليهما وقال مالك يقطع الذي اخرج قولا واحدا وفي
الذي قربه لاصحابه قولان الصحيح يقطع المخرج خاصة وقال
عليهما الم قطع جميعا وان نقب احدهما الحرز ودخل الآخر فخرج
المالك للشافعي قولان اصحهما لا يقطع **فصل** ولو سرق
حزضا لا يتركه قال ابو حنيفة والشافعي لا يقطع وقال مالك
يقطع واختار بعض اصحابه انه لا يقطع وعن احمد رواه انما

والشافعي قولان

لا يقطع ولو سرق مصحفا قال ابو حنيفة واحد لا يقطع وقال
مالك والشافعي يقطع والنباش قال مالك والشافعي واحد
يقطع وقال ابو حنيفة واحد لا يقطع ومن سرق من ستارة
الكعبة ما يبلغ ثمنه بضابا قال الشافعي واحد يقطع وقال
ابو حنيفة ومالك لا يقطع **فصل** ومن سرق وقطعت يده لم يمس
ثم سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى بالاتفاق فلو سرق ثالثا فاقطع
ابو حنيفة في احدي روايته لا يقطع الثمن يد ورجل يمس
ومذهب مالك والشافعي انه يقطع في الثالثة يسرى يده وفي
الرابعة لم يمس رجله وهي الرواية الاخرى عن احمد وهل ثبت
حد باقرار السارق مرة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي ثبت
وقال احمد لا يثبت الا باقراره مرتين وبه قال ابو يوسف **فصل**
وانتفعوا على ان العين المسروقة ان كانت باقية فانه يجب ردها
وهل يجمع على السارق وجوب العزم والقطع **فصل** وان تلف المرق
قال ابو حنيفة لا يجحان فان اختار المسروق منه العزم لا يقطع
وان اختار القطع واستوفى لم يغرم السارق وقال مالك
ان كان السارق موسرا وجب القطع والعزم وان كان
معسرا لم يغرم قيمته بل يقطع وقال الشافعي واحد يجحان
فيقطع ويغرم القيمة **فصل** وهل يقطع احد الزوجين
بسرقتهما للاخر قال ابو حنيفة لا يقطع احدهما بسرقته
فقال الاخر سواء سرق من بيت خاص لاحدهما او من البيت
الذي لهما فيه وقال مالك يقطع من سرق منهما اذا سرق من
حرز خاص للمسروق ومنه فمن سرق من بيت يسكنان فيه فلا قطع

والشافعي اقول احدنا كمدعب مالك والثاني لا يقطع ^{حد}
منهما على الاطلاق والثالث يقطع الزوج خاصة والمزوج
من مذهبنا انه يقطع احد الزوجين بسرقه مال الاخران
كان محرزا وعن احمد روايان احدنا كمدعب مالك ولا
خري لا يقطع احد منهما مطلقا وانفق الانية على انه لا يقطع
الوالدون وان علو فيما يسرقه من مال اولادهم ولحقنا
في الولد اذا سرق من مال ابويه او احدهما قال ابو حنيفة
والشافعي واحد لا يقطع وقال مالك يقطع الولد لسرقه مال
ابويه احدهم الشبهة وهل يقطع الاقارب بسرقه بعضهم
بعض قال ابو حنيفة لا يقطع من سرق من ذوي رحم كالا
والعم وقال مالك والشافعي يقطع **فصل** اتفقوا على
ان من كسر صنما من ذهب انه لا ضمان عليه ثم اختلفوا فيما
اذا سرق قال ابو حنيفة واحد لا يقطع وقال مالك اول الشا
يقطع واختلفوا فيمن سرق من الحمام ثيابا عليها حافظ
فقال ابو حنيفة ان سرق منه لبلا قطع او بفار لم يقطع
وقال الشافعي واحد في احديهما وايته يقطع مطلقا
وقال مالك من سرق ما كان في الحمام مما يحرس فعله الفطع
او مما لا يحرس الحمام ^{كلية} او عساقلا قطع ومن سرق
عدلا او جوالا قارئة حافظا قال ابو حنيفة لا يقطع وقال
مالك والشافعي واحد يقطع ومن سرق العين المسروقة
من السارق او المغصوبة من الغاصب قال ابو حنيفة
يقطع سارق العين المغصوبة ولا يقطع سارق العين المروقة

وكافي

ان كان السارق الا اول قد قطع فيها وان كان لم يقطع الا اول قطع
الثاني وقال مالك يقطع كل واحد منهما وقال الشافعي واحد لا
القطع على السارق من السارق ولا السارق من الغاصب ولو
السارق انما اخذه من الحرز ملكه بعد قيام البينة على انه سرق
نصابا من حرز قال مالك يقطع بكل حال ولا تقبل دعواه وقال
ابو حنيفة والشافعي لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظن
وعن احمد روايات احدها لا يقطع والاخرى يقطع والثاني
يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقه ويسقط عنه القطع ^{لأنه}
كان معروفا بالسرقه قطع **فصل** هل يتوقف القطع على ما
من سرق منه المالك قال ابو حنيفة واحد في اظهر وابينه وا
الشافعي يقتصر الى المطالبة وقال مالك لا يقتصر وهي رواية
عن احمد ولو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل على ليأخذ
مالي ولم ينفذ الا بالقتل قال ابو حنيفة لا قود عليه اذا
كان داخل محروفا بالفساد والافعليه القود وقال مالك
والشافعي واحد عليه القصاص الا ان ياتي ببينة ولو سرق
من المغنم وتغوس اهلكه فهل يقطع قال ابو حنيفة واحد لا
يقطع وقال مالك في المشهور عنه يقطع وعن الشافعي قوله
كالمدعبين والاصح انه لا يقطع وانفقوا على انه اذا سرق
من المغنم وهو من غير اهلكه انه يقطع والصيود المملوكة
المسروقة من حرز هل يجب فيها القطع قال مالك والشافعي
واحد يقطع فيها وفي جميع ما يتمولى في العادة ويجوز اخذها
عواض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصيد والماء والحجارة

او غير مباح وقال ابو حنيفة كلما كان اصله مباح فلا قطع فيه
 وهل يجزى القطع بسرقه الخشب اذا بلغت قيمته نصابا قال
 مالك والشافعي واحمد نعم وقال ابو حنيفة لا يجب القطع في
 الخشب الا في الساج والابنوس والصندل والقنا **فصل**
 واجمعوا على ان السارق اذا اوجبت عليه القطع وكان ذلك
 اول سرقته وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ بيده اليمنى من مفصل
 الكف ثم يحسده وانه اذا عاد فسرقت ثانيا فوجب عليه القطع
 انه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يحسده وانه قد
 لم يكن له الطرف المستحق قطعه قطع ما بعده وكذلك ان كان
 اشل لا تقح فيه يقطع ما بعده الا اباحنيفة فانه قال يقطع
 المستحق وان كان اشل وقال الشافعي من سرق ويمينه شلاء
 اهل الخبة انما اذا قطعت وحسنت رقادها فامنانا تقطع
 وان قالوا الميرق ويؤدي الى التلف قطع ما بعدها واختلفوا
 فيما اذا غلط القاطع فقطع اليسرى عن اليمنى فقال ابو حنيفة
 ومالك يجزى ذلك وقال الشافعي واحمد على القاطع الدية و
 وجوب اعادة القطع قولان عن الشافعي اصحهما القطع عن
 احمد روايتان **فصل** واختلفوا فيما اذا سرق نصابا ثم ملكه اشل
 او لعبه او وارث او غيره هل يسقط القطع ام لا قال ابو حنيفة
 يسقط وقال مالك والشافعي واحمد لا يسقط سوا كان
 قبل الترافع او بعده ولو سرق مسلم من مال مستامن نصابا
 من حرز قال ابو حنيفة لا يقطع وقال مالك والشافعي واحمد
 يقطع والمستامن والمعا بعد اذا سرقا وجب القطع عليهما عند

مالك واحمد وقال ابو حنيفة لا قطع عليهما وعن الشافعي قولان
 كالمذاهبين واتفقوا على ان المختلس والمنتهب والغاصب
 على عظم جناياتهم وانما هم لا قطع عليهم باق **فصل** طريق
 اختلف الامة في حد قطاع الطريق فقال ابو حنيفة والشافعي
 واحمد دعوا على الترتيب المذكور في الآية الكرسة وقال مالك ليس
 دعوا على الترتيب بل للامام الاجتهاد من القتل او الصلب او قطع
 اليد والرجل من خلاف او النفي او الحبس واختلفوا التا
 بانه على الترتيب في ليفيته فقال ابو حنيفة ان اخذ والبال
 وقتلوا فالامام بالخيار ان شاق قطع ايديهم وارجلهم من خلا
 او قتلهم وصلبهم وان شاق قتلهم ولم يصلبهم وصنفة الصلب
 عنده على المشهور عنده ان يصلب حيا ويبيع بطنه برح الى
 ان يموت ولا يصلب الرث من ثلاثة ايام فان قتلوا ولم يبا
 المال قتلهم الامام حدا ولا يلتفت الامام الى عفو الاوليا
 وان اخذ واما المسلم او ذمي والماخوذ كوقسده على
 جماعة اصاب كل واحد عشرة دراهم او ما قيمته عشرة
 دراهم قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف فان اخذ
 قبل ان ياخذ واما لا ولا قتلوا فغنما حبسه الامام حتى
 يجد ثوابا او يموتوا فخذ صنفة النفي عنده وقال مالك اذا اخذ
 الحاربون قبيح ما يراه او يجتهد فيه فمن منهم ذراعي وقوة
 قتله ومن كان ذاقوة نفاه فخاصله انه يجوز عنده قتلهم
 وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم ياخذ واما لا على ما يراه
 ارفع اليهم ولا متالمهم وصنفة النفي عنده ان تخرجوا من

اصحها القطع

فعل الامام

للأمام

البلد الذي كانوا فيه لا عبره ويحبسون فيه وصفه الصلابة
عنده كصفة مذبحا بن حنيفة وقال الشافعي واحدا اذا
اخذ قيل ان يقتلوا انفسا او ياخذ واما لا يقتلوا واختلفا في
صفة النقي فقال الشافعي نفيمهم ان يطلبوا هربوا القيام
عليهم الحدان **فصل** اتوحد او عن احدر وابتان احدا لهما كذا
والاخرى ان يترد واقل لا يتركوا يا وون الى بلد وان اخذوا
المال ولم يقتلوا قالا لا تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف
ثم يخلون وان قتلوا واخذوا المال قالا لا يجب قتلهم حتما
وصلبهم حتما وان قتلوا ولم ياخذوا المال قالا لا يجب قتلهم
حتما والصلب عندنا بعد القتل وقال بعض الشافعية
يصلب حيا ثم يقتل ومدة الصلابة عندنا بن حنيفة ومالك
والشافعي ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه الاسم **فصل** خلتفو
في اعتبار النصاب في قتل المحارب فاعتبره ابو حنيفة
والشافعي واحد ولم يعتبره مالك ولو اجتمع محاربون
فباش بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم عونا وردا
فهل يجري عليهم احكام المحاربين ام لا قال ابو حنيفة
ومالك واحد للرد حكمهم جميع الاحوال وقال الشافعي
لا يجب على الرد غير التعزير في الحبس والتعزير ونحو
ذلك **فصل** انفقوا الامة على ان من برز وشهر السلاح
مخيفا للسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الخوف فانه
محارب قاطع الطريق جارية عليه احكام المحاربين ثم اختلفوا
فبين فعل ذلك في المصر فقال مالك والشافعي واحدا

سوا وقال ابو حنيفة لا يثبت حكم قطاع الطريق الا لمن يكون
خارج المصر ولو كان مع القطاع اسرلة فوافقهم فيه فقتله
واخذت المال قال مالك والشافعي واحدا تقتل احدا وقال
ابو حنيفة تقتل فصا صا وتضمن **فصل** وانفقوا ايضا ان
من قتل واخذ المال وجب اقامته الحد عليه فان عفي ولي المقتول والمأ
منه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وان مات منهم قبل القدرة عليه
سقط عنه الحد ودله عز وجل وطولب بحقوق الادميين من النفس
والاموال والجراح الا ان يعفي لهم عنها فلو شرب رجل منهم الخمر لزم في
وسرق وجب قتله في المحاربة او غيرها قال ابو حنيفة واحدا يقتل
ولا يقطع ولا يجلد لانها حقوق لله عز وجل وهي مبنية على المسامحة
وقد اتى القتل عليها فغيرها لانه الغاية لانه العاقبة ولو قذف وقطع
يدا وقطع وجلد وقتل لانها حقوق الادميين وهي مبنية على
المسامحة وقال الشافعي يستوفى جميعا من غير تدخل على الاطلاق
ولو شرب الخمر وقذف المحصنات قال ابو حنيفة وان شافعي واحدا
لا يندخل قال مالك يندخل **فصل** واما غير المحاربة من
شربة الخمر والزنا والسرقة اذا تابوا فهل يسقط عنهم الحد ودأ ولا
قال ابو حنيفة ومالك توبتهم لا تسقط الحد عنهم وعن الشافعي
قولان احدهما كمن ذهب بن حنيفة ومالك والثاني يسقط توبتهم اذا
مضى على ذلك سندا عن احمد وابتان كذلك انهم تسقط من غير اشتراط
مضى زمان **فصل** ومن تاب من المحاربين ولم يظهر عليه صلاح
العمل لم تقبل شهادته قال مالك وان شافعي لا تقبل حتى يظهر منه صلاح
العمل وقال ابو حنيفة واحدا تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح

خود

وهو الاصح

بدونها اما اذا اتى على العصير ثلاث فقال اصحابنا حرم وان لم يغسل
الخمر **فصل** اختلفوا في حد السكر فقال ابو حنيفة السكر ان
من لا يعرف السماء من الارض ولا المرأة من الرجل وقال مالك من استوي
عنه الحسن والقيح وقال الشافعي واحدا من خلط في كلامه خلافا لكونه
فصل واختلفوا في حد الخمر فقال ابو حنيفة ومالك ثمانون وقال
الشافعي اربعون وعن احمد وبيان كالمذهبيين وروح الخمر في الثمانين
وهذا في خمر الخمر واما العبد فعلى النصف من ذلك بالاتفاق وانفقوا
على ان حد الشرب يقام بالسوط الاماروي عن الشافعي انه يقام باليد
والنعال واطراف الثياب **فصل** ولو اقرب شرب الخمر ولم يوجد منه
روح فقال ابو حنيفة لا يحد وقال مالك والشافعي واحد يحد وان
وجد منه روح الخمر ولم يقر قال ابو حنيفة والشافعي واحد لا يحد
وقال مالك يحد ومن غصن بلقة ولم يجز خمر جازله ان يستغفها
بالخمر على كل حال وهل يجوز شرب الخمر الضرورة كالعطش والتداوي
قال مالك واحدا لا يجوز وقال ابو حنيفة يجوز للعطش للتداوي
والشافعي اقول اصحابنا ان لا يجوز طلقا والثاني يجوز القليل
للتداوي والثالث يجوز للعطش ما يقع به الريح وتجرى الخمر لعله
هي السدة وقال ابو حنيفة هي محرمة لغينها **باب التذوير**
هو مشروع في كل معصية لاحد فيهما ولا كفارة وهل هو فاسد يستحق
التعزير في مثله حق واجب بدعي وجل غير واجب قال الشافعي
لا يجب بل هو مشروع وقال ابو حنيفة ولا كفارة اذا غلب على ظنه
انه لا يصلح الا الضرب وجب وان غلب ظنه اضلاحه بغيره لم
يجب وقال احمد اذا استحو بفعلة التعزير وجب **فصل** ولو غزر

عند الثلاثة وقال مالك في الشرع
لا يستغفها بالخمر

العمل والمحارب اذا كان في المحاربة من لا يكافيه كالكافر والعبد
والولد وعبد نفسه قال ابو حنيفة واحدا في الطاهر من ماله
لا يقتل وقال مالك يقتل وعن الشافعي قولان كما المذهبين
باب حد الخمر اختلفوا في حد الخمر على تحريم الخمر وبجاستها
وان شرب الخمر كثيرا وقليلها موجب للحد وان من استعملها
حكم بكفره وانفقوا على ان عصير العنب اذا شرب وقرف
مضومر واختلفوا فيه اذا مضى عليه ثلاثة ايام ولم يشرب ولم
يسكر فقال احمد اذا مضى على العصير ثلاثة ايام صار حراما
شربه وان لم يشرب ولم يسكر وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
لا يصير خمر احدي يشرب ويسكر ويقذف زبده وانفقوا ايضا
على ان كل شراب يسكر فقليله حرام ويسمى خمر او في شربه الحد
سواء كان من عنب او تمر او زبيب او حنطة او شعير او ذرة او اوار
او عسل او لبن او نحو ذلك بيا كان او مطبوخا الا ابا حنيفة
فانه قال نقيع التمر والزبيب اذا شرب كان حراما قليلا وكثيرا
ويسمى نقيعا لا خمر فان اسكر ففي شربه الحد وهو بخمس فان
طبخا ادني طبخ حل منهما ما يغلب على طين الشارب منه انه
لا يسكره من غير طيب فاذا شرب حريم المسكر منهما والغير
في طبعهما ان يذهب ثلثاهما واما نبيذ الحنطة والدررة والاسع
والارز والعسل فانه حلال عنده نقيعا ومطبوخا وانما يحكم
المسكر منه ويحد فيه وانفقوا ايضا على ان المطبوخ من
العنب اذا ذهب ثلثه فانه حرام وانما لم يسكر فان اسكر حريم
كثيره وقليله **فصل** القناع حلال يجوز شربه قال بن قدامة
الحنبلي في الكافي فان علم من شي ان لا يسكره القناع فلا بأس به
فان غلا لان العلة في تحريمه الاسكار فلا يثبت الحكم

اصحابنا يقتل

بلغ

في

في كلامه في الخمر
اذا ذهب ثلثه فانه حلال
اذا ذهب ثلثه فانه حلال

بدر

الامام رجلا مات منه قال ابو حنيفة ولم يكن واحدا لضماني عليه قال
الشافعي عليه الضمان والاب اذا ضرب ولله والمعلم اذا ضرب الصبي
ضرب تاديب فمات قال مالك واحمد لضماني وقال ابو حنيفة والشافعي
يجب الضمان **فصل** هل يبلغ بالتعزير اعدا الحدود قال ابو حنيفة
والشافعي واحدا لا يبلغ به وقال مالك ذلك الى راي الامام ان راي ان
يزيد عليه فعل وهل يختلف التعزير باختلاف اسبابه قال ابو حنيفة
والشافعي لا يبلغ بالتعزير ادي الحدود في الجملة وادناه عند ابو حنيفة
اربعون في الحر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون اكثر التعزير
عند ابو حنيفة تسعة وثلاثون وعند الشافعي واحد وتسعة عشر
وقال مالك للامام ان يضرب في التعزير اي عدد ادى اليه اجتهاده
وقال احمد هو مختلف باختلاف اسبابه فان كان بالوطي بشبهة في الفرج
كوطي الشريك وبالوطي فيما دون الفرج فانه يزاد عند علي ادي الحدود
ولا يبلغ فيها اعلها فيضرب ما به الاسوطا وان كان بغير الفرج كقبلة
اجنبية او شتم او سرقة دون نصاب فانه لا يبلغ فيه ادي الحدود
فصل ولو وجب حد علي مريض هل يؤخر قال ابو حنيفة ان
كان رجلا لم يؤخر الا علي حامل وان كان جلد اخر ان رجي بروق وقال
احمد لا يؤخر مطلقا وقال مالك والشافعي ان كان الحد قتلا لم يؤخر
الا حامل فحتى تضع وان كان جلد فان رجي البرؤاخر والا فلا
واختلفوا في صفة اقامة الحد علي المريض فقال ابو حنيفة
والشافعي واحدا يضرب علي حسب حاله فان جلد ما به وخشي عليه
الثلف فانه يضرب بخمسة فيه ما به عرجون او باطراف الثياب
وان لم تخش الثلف اقيم عليه الحد متفرقا بسوط يومين مع ثلث

النفس

النفس وكذا الضعيف الخالف وقال مالك لا ضرب في حد الا بالسوط
ويفرق الضرب والعدد مستحق لا يجوز تركه فان كان المحدود
مريضا اخر الي برئه **فصل** وهل يضرب قايما او قاعدا قال
مالك يضرب قاعدا وقال ابو حنيفة والشافعي قايما وعز احمد
روايتان وهل تجرد قال ابو حنيفة والشافعي لا تجرد في حد
القذف خاصة وتجرد فيما عداه وقال مالك تجرد في الحدود كلها
وقال احمد لا تجرد في الحدود كلها بل يضرب فيما لم يمنع الم الفرج
كالقبيص والقبيصين واختلفوا فيما يضرب من الاعضاء
فقال ابو حنيفة واحدا يضرب جميع البدن الا الوجه
والفرج والراس وقال ان فعي تنقي الوجه والفرج والخاصة ويأثر
المواضع المجوفة وقال مالك يضرب الظاهر وما قارب **فصل**
الرجل المرجوم لا يحفره واما المرأة فقال مالك واحدا تخفر
لها ان ثبت عليها الزنا ببينة وان ثبت بالاقراء لم يحفر لها
وقال ابو حنيفة الامام بالخيار في ذلك وهل ينقاد بالضرب
في الحدود امر هو علي السواء قال ابو حنيفة اشد الضرب
التعزير ثم الحر ثم القذف وقال مالك الضرب في ذلك سواء
وقال احمد الضرب في حد الزنا وفي القذف اشد منه في الحر
باب **العيال** **وفاء الزانية** **باب** يجوز دفع كل صايل
من ادعي او هيمه علي نفس او طرف او بضع او مال فان لم يندفع
الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي واحدا
وقال ابو حنيفة عليه الضمان ولو وجد قتيلا في داره فادعي
انه دخل عليه بسيف مشهور دفعه عن نفسه واقام بينة تصدقه

الرجل المرجوم لا يحفر له

اشد منه في حد القذف

فقتله

في دخوله وذكر البينة انه اراده بذلك فلا قود عليه
وان لم تغل البينة ذلك فقد ذكر الشيخ ابو حامد انه يقبل
منه ذلك وليسقط عنه القود والدية وقال الماوردي في
الحاوي عندي انه يسقط القود دون الدية ولو عض
عاض يد انسان فان تزعجها من فيه فسقطت استنانه
قال ابو حنيفة والشافعي واحمد لاضمان وقال مالك في
المشهور عنه يلزمه الضمان ولو اطلع انسان في بيت
انسان فرماه ففقا عينه قال ابو حنيفة يلزمه الضمان
وقال الشافعي واحمد لاضمان وعن مالك روايتان كالمدين
ولو ضرب في حد مات او افضي الى هلاكه وقال مالك واحمد
لا ضمان على الامام ومذهب الشافعي فيه تفصيل حاصله
ان مات في حد الشرب وكان جلا باطراف الشيا وبالنعال
لم يضمن الامام قولا واحدا وان ضربته بالسوط فوجدها في صحبته انه
لا ضمان وحكي عن المتذرع الشافعي انه ان ضرب بالنعال
باطراف الشيا بخرقا لا يتجاوز الاربعين فمات فلا عقل
فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضربته اربعين سوطا
فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال **فصل** قال الله
والشافعي واحمد لاضمان على ارباب الهباء ثم فيما اثلثته ههنا
اذ لم يكن معها صاحبها او اثلثته ليل فضا منه عليه وقال
ابو حنيفة لا يضمن لان يكون معها رابعا او قايلا او ساقيا
او يكون قد ارساها سواء كان ليلا او نهارا ولو اثلثت لدا
شيا وصاحبها عليها قال ابو حنيفة يضمن صاحبها ما اثلثته

فالحق قلة

قال العلامة

بيدها

بيدها وقمها فاما ما اثلثته برجلها فان كان بوطيها ضمن
الراكب وان رحت برجلها فان كان بموضع ما دون فيه شرعا
كالمشي في الطريق والوقوف في ملك الراكب او في الغلظة او
سوق الدواب لم يضمن وان كان بموضع ليس بما دون فيه كالوقوف
على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان بغير اذنه ضمن وقال مالك
بيدها وقمها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك اذ لم يكن من جهة
راكبها او قايدها او ساقها بسبب من حمز او ضرب وقال
الشافعي يضمن من جنت بقمها ويدها ورجلها ودينها سواء كان
من ركبها او ساقها بسبب او لم يكن وقال احمد ما اثلثته برجلها
وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وجنت بقمها او يداه ففيها الضمان
فصل ومن له هرق مغروقة باكل الطيور وارساها فاكلت
طير اضمنه ليل كان او نهارا وان لم تكن مغروقة بذلك فلا ضمان
لان العلة ارسال الهرق ومن كان معه كلب عقور فارسله فاكل
شيا وجب عليه الضمان **كتاب السير** اتفق الاية
على ان الجمل فرض كفاية اذا قام به من المسلمين من فيه كفاية سقط
اخرج عن الباقرين وعن سعيد بن المسيب انه فرض عين واتفقوا
على انه يجب على اهل نهران يقاتلوا من يديهم من الكفار فان عجزوا
ساعدتهم من يديهم الاقرب فالاقرب واتفقوا على ان من تعين
عليه الجهاد لا يخرج الا باذن ابو جبر ان كانا مسلمين وان من
عليه ان لا يخرج الا باذن عمره وان اذ التقا الزحفان جب
على المسلمين الجاهل من الثبات وحرم عليهم الفرار الا ان يكونوا
متحيزين لقتال او متحيزين الى فئة او يكون الواحد مع ثلثة او اربعة

و

ك

ا

ج

كلام

مع تلقاها فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لا يستماع غلبة
ظنهم بالظهور وأنه يجب الحجج من دار الكفر على من قدر عليها **فصل**
واختلفوا هل من شرط الجهاد الزاد والراحلة فقال ابو حنيفة
والشافعي واحمد نعم لا وموضع الخيل لا اذا اتعين الجهاد على اهل بلد وكان
بينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر فلا يجب عندئذ للثانية
الا على من ملك زادا وراحلة يبلغ بها موضع الجهاد ومبدا
وعند مالك يجب مطلقا **فصل** واختلفوا في جواز افلا
اموال اهل الحرب اذا اخذها المسلمون ولم يمكنهم اخراجها
الى دار الاسلام وخافوا اخذها منهم فقال ابو حنيفة
وما لك بالجزاز فيذبح الحيوان ويحرق المتاع ويكسر السلاح
وقال الشافعي واحمد لا يجوز ذلك الا لما لك **فصل** نساء
الكفار اذا لم تكن مقاتلين فلا يقتلن بالاتفاق الا ان
يكن ذوات رأي والاعمى والشيخ الفاني واهل الصوامع
اذا كان لهم رأي وتدير فتلوا بالاتفاق وان لم يكن لهم
رأي ولا تدبر قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يجوز
قتلهم ومن لم تبلغه الدعوة هل على قاتله دية قال ابو حنيفة
وما لك ولعمري لا وقال الشافعي على عاقلة دية فان ذميا قتل
الدية او محجوسا فثما غايته **فصل** واختلفوا في الدعوة
فقال مالك من قرئت دونه من اهل العلم بالدعوة
بل يقاتلوا ومن بعدت دورهم بالدعوة اقطع للشك
وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعواهم
الامام الى الاسلام او الجزية قبل القتال وان لم يبلغهم

وقال مالك

والمقعد

والشافعي قال
اظهرها الجواز

ويقتل غريمهم

فلا ينبغي

فلا ينبغي للامام ان يبدأ وقال الشافعي لم اعلم احدا من المشركين لم تبلغه
الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من المشركين خلف الترك لم يبلغهم
الدعوة فلا يقاتلوا حتى يدعوا الى الايمان فان قتل منهم احد
قبل ذلك فعلى عاقلة قاتله الدية وقال ابو حنيفة لاشيء
عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك **فصل** الايمان
للكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار عند الشافعي ابو حنيفة
قال الصبي والمجنون لا يصح امانهما وقال مالك واحمد يصح امان
الصبي المراهق ويصح امان العبد المسلم اذا امن شخصا او مدينة
عند مالك والشافعي واحمد ويمضي امانه الا ان يكون ماذونا
في القتال **فصل** واختلفوا انه اذا نثر من المشركين بالمير جاز
لبقية المسلمون المشركين على الرمي ويقصدون المشركين واختلفوا
فيما اذا اصاب احدهم مسلما في هذا الحال فقال ابو حنيفة واكر
لا يلزمه دية ولا كفارة وللشافعي قولان احدهما يلزمه الكفارة بلا
دية والثاني يلزمه الدية والكفارة وعن احمد روايتين كالقولين
اظهرها الروم الكفارة خاصة واذا بدأ مسلما وطلب المبارزة لم
يكن له ذلك وقال ابو هريرة عن الشافعية يكره والمسح ان
لا يبارز الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز وقال ابو حنيفة
يحرم الا ان يكون المبارزة في منعة **فصل** واختلفوا في
استرقاق من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان
فقال ابو حنيفة يجوز استرقاق العجمي من دون العرب وقال
مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لا يجوز ذلك مطلقا
واختلفوا على انه لو قتل الاسير حقن دمه وهل يرق بالاسلام

والخو

قاتل وهو الاسير يجب على القاتل شيء بل يجره
وقال الاوزاعي يجب عليه الدية واذا اسلم الاسير

للشافعي قولان ولو اسلم كافرا قبل اسر عصفم نفسه وان كان في دار الحرب عند مالكن والشافعي واحد وقال ابو حنيفة ما كان له من العقار في دار الحرب يغنم واما غيره فان في يده او يد مسلم او ذممي لم يغنم وان كان في يد ذممي غنم ولو دخل جهنم دار الاسلام لم تجز سبيهم عند مالكن والشافعي واحد وقال ابو حنيفة يجوز سبيهم **باب قسم الغنيمة والفى** اتفقوا على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنيمة عينه وعروضه فان كان فيه سلب استحقه الفائل من اصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام او لم يشترط عند الشافعي واحدا وانما يستحقه الفائل اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وازال امتناعه وقال ابو حنيفة وما لك لا يستحقه الا ان يشترط له الامام ثم بعد السلب يفرد الخمس من الغنيمة واختلفوا في قسمة الخمس فقال ابو حنيفة يقسم على ثلثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوي القرى فيهم ذون اغنياء لهم فاما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي وسهم ذوي القرى كانوا يستحقون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولربما انصرفوا بعد ذلك لاسمهم لغيره وانما يستحقونه بالفقر خاصة ويستوون فيه ذكورهم واناثهم وقال مالكن هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص ذون شخص ولكن النظر فيه الى الامام يصرفه فيما يرى وعلي من يرى من المسلمين ويعطي الامام القرابة من الخمس والفى

والخراج والجزية وقال الشافعي واحد يقسم الخمس على خمسة اشهم سهم للرسول صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبيتى هاشم وبنى المطلب دون بنى عبد شمس وبنى نوفل وانما هو مختص ببيتى هاشم وبنى المطلب لانهم هم ذو القرى وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيهم وفقيرهم فيه سواء الا ان للذكر مثل حظ الانثيين ولا يستحقه اولاد النساء منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل وهؤلاء الثلثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالانتماء اختلفوا في سهم الرسول صلى الله عليه وسلم الى من يصرف فقال الشافعي يصرف في المصالح من اعداد السلاح والكرار وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه كالفى وعبد احمد روايتان احدهما كهذا المذهب واخراها للخرقي والاخرى يصرف اهل الديوان وهم الذين يضربوا أنفسهم للقتال والفرد واما الثغور لسدورها يقسم فهم على قدر كفايتهم **فصل** اتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة الباقية تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من اهل القتال ان للرجل سهما واحدا واختلفوا في الفارس فقال مالكن والشافعي واحد ان له ثلثة اسهم سهم له وسهمان للفارس وقال ابو حنيفة الفارس سهمان سهم له وسهم للفارس قال القاضي عبد الوهاب القول بان للفارس سهمان قال به عمر بن الخطاب وعمر بن ابي طالب لا يخالف لهما في الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد بن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوزاعي واهل الشافعي

والليث بن سعد واهل مصر وسفيان الثوري والشافعي ومن اهل
العراق احمد بن حنبل وابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن وقيل
انهم خالفوا في هذه المسئلة غير اني حنيفة وحده ولم يقل بقوله احد
وحكي عنه انه قال ان افضل هبة علي مسلم ولو كان مع الفارس
فرسان قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يسهم الا لفرس واحد
وقال احمد يسهم لفرسين ولا يزد على ذلك ووافقه ابو يوسف وفي
رواية عن مالك والفرس سواء كان عربيا او غير يسهم له وقال
احمد للفحل سهمان وللبردون سهم واحد وقال الاوزاعي
ومسعود ومكحول لا سهم الا للفرس فقط وهل يسهم للبعير قال
ابو حنيفة وبالك والشافعي لا يسهم وقال احمد يسهم لهم
واحد ولو دخل دار الحرب بفرس مات الفرس قبل القتال قال
مالك لا يسهم لفرسه بخلاف ما اذا مات في القتال او بلغه
قائه يسهم له وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة اذا
دخل دار الحرب فارسا مات فرسه قبل القتال اسهم للفرس
مسلم اختلفت الامة هل يملك الكفار ما يصيبونه
من اموال المسلمين فقال مالك والشافعي واحمد في اصح الروايات
لا يملكونه وقال بن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك
لان بن عمر ذهب لفرس فاخذها العدو فظهر عليه المسلمون
فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق له عبد
فلحق بالروم فظهر عليه المسلمون فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه
وهي رواية عن احمد وانفقوا على انهم اذا اقصوا الغنيمة وحازوها
ثم اتصل ام مدد لم يكن للدر في ذلك حصه فان اتصل المذد بعد

مسلم

بعد

بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة في دار الاسلام او بعد ان
اخذوها وقبل قسمتها قال ابو حنيفة يسهم لهم ما لم تخرب الى دار الاسلام
او تقسميها وقال مالك واحمد لا يسهم لهم على كل حال وعن الشافعي قولا
احد ما يسهم لهم والثاني لا يسهم على ان من حضر الغنيمة من مملوك
او امرأة او صبي او ذمي فله سهم من خيخ وهو سهم يجتهد الامام في قدره
ولا يكمل لهم سهم وقال مالك ان راهق العتيبي واطاق القتال واذا
الامام يكمل له السهم وان لم يبلغ **مسلم** قسم الغنائم في
دار الحرب هل تجوز امر لا قال مالك والشافعي واحمد تجوز وقال
ابو حنيفة لا تجوز وقال اصحابه ان لم يجد الامام حمولة قسمها
خوفا عليها لكن الامام لو قسمها في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق
والطعام والغلف والحيوان يكون في دار الحرب تجوز استعماله
من غير اذن الامام قال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه
لا بأس بذلك ولو بغير اذن الامام فان فضل عنه واخرج منه شيئا
الى دار الاسلام كان غنيمة قل او كثر وعن احمد رواية اخرى يرد ما فضل
اذا كان كثير له قيمته رد وان كان نذرا فقولان اصحهما لا يرد
وحكي عن مالك ما اخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة ولو قال
الامام من اخذ شيئا فهو له قال ابو حنيفة تجوز للامام ان يشترط
الا ان الاولى ان لا يفعل وقال مالك يكره له ذلك لئلا يشوب
قصدا لمجاهدين في جهادهم ارات الدنيا ويكون الخبز لا من اصل
الغنيمة وكذلك النفل عند كل من الخنز وقال الشافعي ليس بشرط
لازم في اظهر القولين عنه وقال احمد هو شرط صحيح وللامام ان
يفضل بعض الغنائم على بعض والحيازة بالاتفاق **مسلم**

قبل الاخذ

وهو الاصح وانفقوا

ن

فان كان يسيرا فلا وقال الشافعي
ان كان كثيرا

مسلم

اتفقوا على ان الامام مخير في الأسارى بين القتل والاسترقاق
واختلفوا هل هو مخير فيهم بين المقتل والفداء وعقد الذمة قال
مالك والشافعي و احمد هو مخير بين الفداء بالمال او بالأسارى
وبين المقتل عليهم وقال ابو حنيفة لا يمن ولا يفادي واما عقد
الذمة فقال ابو حنيفة ومالك هو مخير في ذلك ويكونون
احرار او قال الشافعي و احمد ليس له ذلك لانهم قد ملكوا **فصل**
لو اسير اسيرنا خلفه امشركون الا تخرج من ديارهم ولا يهرّب
عليه ان يتركوه يذهب ويحجى قال مالك يلزمه ان يغني ولا يهرّب
منهم وقال الشافعي لا يسعه ان يغني وعليه ان يخرج وتعيينه
بين مكره **فصل** الاراضي المغنومة عنون بالعراق ومصر
هل تقسم بين غنائمها ام لا قال ابو حنيفة الامام بالخيار بين
ان يقسمها وبين ان يقر اهلها عليها ويضرب عليهم خراجا
وبين ان يضربهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم
الخراج وليس للامام ان يقفها على المسلمين اجمعين ولا
على غنائمها عن مالك روايتان احدهما ليس للامام ان يقسمها
بل تصير بنفس الظهور عليها وقفا على المسلمين والثانية ان الامام
يخير بين قسمها وقفها لمصالح المسلمين وقال الشافعي يحجبها
بين جماعة المسلمين الفقاعين كسائر الاموال الا ان تطيب انفسهم
بوقفها على المسلمين ويستقسطوا حقوقهم فيها فيقفوها عن اهلها
روايات اظهر ما ان الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمها
وقفها والناهي كمنهيب الشافعي والثالثة تصير وقفانفس
الظهور **فصل** اختلفت الامية في الخراج المضروب على ابي

له

عن

عنه فقال ابو حنيفة في جريب الخنطة قفيز ودرهمان وفي جريب
الشعير قفيز ودرهم وقال الشافعي في جريب الخنطة اربعة دراهم
وفي الشعير درهمان وقال احمد في اظهر الروايات الخنطة والشعير
سواء في جريب كل واحد قفيز ودرهم والقفيز المذكور ثمانية ارطال
بالبحاري وهي ستة عشر بالعراقي واما جريب النخل فقال ابو حنيفة
فيه عشرة دراهم واختلف اصحاب الشافعي فمنهم من قال عشرة
ومنهم من قال ثمانية وقال احمد ثمانية واما جريب العنب فقال
ابو حنيفة واحد عشرة وقال الشافعي في العنب كقولهم في
النخل واما جريب الزيتون فقال الشافعي واحد فيه اثني عشر درهما
وابو حنيفة لم يوجد نص في ذلك وقال مالك ليس في ذلك جمعة تفاد
بل المرجع فيه الى ما تحمله الارض في تقدير ذلك مستعينا عليه باهل الخرج
فصل قال ابن هبيرة في الافطاح واختلفوا في انما هو راجع الى
اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على
ما وضعه واختلفت الروايات عن امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في ذلك
كل صحيح وانما اختلفت لاختلاف النواحي **فصل** اختلفت الامية
هل تجوز للامام ان يزيد في الخراج قليلا ورضع امير المؤمنين عمر
رضي الله عنه او ينقص منه وكذلك في الجزية فاما ابو حنيفة فليس عنه
نص في ذلك لكن حكى عنه القدوري بعد ذكر الاشياء المعينة عليها الخراج
لا يوضع عمر رضي الله عنه قال ولا سوى ذلك من اجتناف الاشياء وضع
عليها بحسب الطائفة فان لم تنطق الارض بوضع عليها فنقصها
الامام واختلف صاحباه فقال ابو يوسف لا يجوز للامام النقصان
ولا الزيادة مع الاحتمال وقال محمد يجوز له ذلك مع الاحتمال والشافعي

من ذلك لاختلافها في جهتها الامام

بن الخطاب

انه لا يجوز للامام الزيادة ولا يجوز له النقصان وعن احمد ذلك روايا
 احدها يجوز له الزيادة اذا احتملت والنقصان اذا لم يحتمل والثانية
 يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان والثالثة لا يجوز الزيادة
 ولا النقصان واما مالك فهو على اصله في اجتهاد الائمة على ما تحمله
 الارض مستغنيا باهل الخبرة **فصل** قال بن هبيرة لا يجوز
 ان يغير على الارض ما يكون فيه هضم لبنت المال رعاية لاحاد
 الناس ولا ما يكون فيه اضراء بآبار باب الارض تحميها من ذلك
 ما لا تطيق فمدار الباب على ان تحمل الارض من ذلك ما تطيق
 واري انما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشيد
 وهو الجيد قال اري ان يكون لبنت مال من الحب الحنسان ومن الثمار
 والثلك **فصل** هل فتح مكة صلحا ام عنوة قال ابو حنيفة
 ومالك واحمد في اظهر وايتبه عنوة وقال الشافعي واحمد في الرواية
 الاخرى صلحا ولو صالح قوما من الكفار على ان ارضهم لهم وجعل عليها
 شيا فهو كالجزية ان سلموا سقط عنهم وكذا ان اشتراه منهم مسلم وهذا
 قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يسقط عنهم خراج ارضهم باسلا
 ولا بشرا **فصل** هل يستعان بالمشركين على قتال هل الحرب
 او يغاثون على عدوهم قال مالك واحمد لا يستعان بهم ولا يغاثون
 على الاطلاق قال مالك الا ان يكونوا حذاما للمسلمين فيكونون
 يجوز وقال ابو حنيفة يستعان بهم ولا يغاثون على الاطلاق
 متى كان حذرا لاسلامهم والغالب الجاري عليهم فان كان حكم الشر هو الغالب
 كن وقال الشافعي يجوز ذلك بشرط احدهما ان يكون بالمسلمين قلة ويكون
 بالمشركين كثرة والثاني ان يعلم من المشركين حسن نراي في الاسلام وبطل

اليه

اليه ومتى استعان بهم رشح لهم ولم يسهم **فصل** هل تقام الحدود
 في دار الحرب على من سجد عليه في دار الاسلام قال مالك نعم تقام فكل
 فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا فعله في دار الحرب لزمه
 الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الاديان
 فاذا زنا او سرق او شرب الخمر او قذف الا ان يكون بين الجرب امام
 فيقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب
 حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب
 امام مع جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكر قبل القول
 وان كان امير سرية لم يقيم الحدود في دار الحرب وان دخل دار الاسلام
 من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه يضمن
 الدية في ما اعدا كان او خطاء هل يسهم لتجار العسكر واجر ائمتهم
 اذا شهدوا الواقعة وان لم يقاتلوا قال ابو حنيفة واللك لا يسهم حتى يقاتلوا
 وقال الشافعي واحمد يسهم لهم وان لم يقاتلوا وللشافعي قول اخر انه
 لا يسهم وان قاتلوا **فصل** هل يقع الاستنابة في الجهاد ام لا
 قال ابو حنيفة والشافعي والحمد لسواء كان بجعل او بعة او تبرع
 وسواء تعين على المستناب امر لم يتعين وقال مالك نعم اذا كان
 بجعل ولو لم يكن الجهاد متعينا على التاييد كالعبد والامة لا باس
 بالحقايل في الثغور معنى الناس على ذلك وقد ادى الى الخارج
 مائة دينار في يقة ايام عمر رضي الله عنه **فصل** اتفقوا على انه
 لا يجوز لاحد من الغائبين ان يطا جارية من السبي قبل القسم
 واختلفوا فيما يجب عليه اذا وطئها قال ابو حنيفة لا حد عليه بل عقوبة ولا
 يثبت نسبه بل هو مملوك بردي في الفينة وقال مالك هو حر ان يحد وقال

وعليه العقوبة به عن الاصابة به

فصل م

فصل قال مالك

القاعدة

الشافعي واحدا لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحرثته عليه قيمته والمهر يرد
 في الغنمة وهل تصير ام ولد قال احمد نعم وللشافعي قولان احدهما لا نصير **فصل**
 اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار قبل تجوزهم الفاء انفسهم في الماء ام التبا
 قال ابو حنيفة في سفينة فوقع فيها نار قبل تجوزهم الفاء انفسهم في الماء ام التبا
 التبا في الاقامة في السفينة فم بالخير بين الصبر والالفاء وقال احمد ان جاز
 في الالفاء القوا او في السفينة ثبوتوا وان استوي الامران فعلموا ما ساءوا
 وان ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم به فروايتان اظهرهما منع الاتفا
 لانهم لم يرجوا نجاة وهذا قول محمد بن الحسن الحنفى وهو رواته عن مالك **فصل**
 لو نذ بعير من دار الحرب الى دار الاسلام او دخل حر في غيرهما قال
 ابو حنيفة ومالك والشافعي يكره ذلك فينا المسلمين لان الشافعي قال
 الا ان يسلم الحر في قبل ان يخذ فلا سبيار عليه وقال احمد بن محمد بن الحسن
 خاصة **فصل** هذا يا امراء الجيوش هل يحضون بها او تكون
 كهيئة مال الفتي قال مالك يكون غنمة فيها الجنس وهكذا ان اهدى الى امير
 من امراء المسلمين ان ذلك على وجه الحق فان اهدى العدي الى رجل
 من المسلمين ليس بامير فلا بأس باخذها وتكون ابدون اهل العسكر ورواه
 محمد بن الحسن بن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ما اهدى ملك الروم الى امير
 الجيش في دار الحرب امواله خاصة وكذلك يعطى الرسول ولم يذكر عن
 ابي حنيفة خلافا ثم قال الشافعي اذا اهدى الى الوالي هدية فان كانت شيئا
 نال منه حقا او باطلا فخر ام علي الوالي اخذها لا نذر محرم عليه ان ياخذ
 على خلاص الحق جولا وقد رزقه الله ذلك فخر ام عليه ان ياخذ باطلا
 والمعل على الباطل احرار فان اهدى اليه من غير هذين المعنيين احد
 من ولا يتنفضا وشكر فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات

واحد مالك

لا يسعه

لا يسعه عندي غير الا ان يكافيه عليه بقدر ما يسعه ان كانت من
 رجل لا سلطان له عليه وليس بالبلد الذي به سلطانه شكر اعلى احسا
 كان منه فاحب ان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية او يدعها ولا
 ياخذ على الخمر مكافاة فان اخذها لم يحرم عليه وعن احمد روايتان
 احدهما لا تختص بها من اهديت اليه بل هي غنمة فيها الجنس والاخرى
 تختص بها الامام **فصل** اتفقوا على ان الغال من الغنمة
 قبل حيازتها اذا كان له فيها حق انه لا يقطع واختلفوا فيما لم يكن
 حق هل حرق رحله ويحرم سهمه ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه وقال احمد يحرق رحله الذي معه الا
 المصحف وما فيه روح من الحيوان وهو عت للقتال كالسلاح
 رواية واحدة وهل يحرم سهمه عنه روايتان **فصل** مال الفتي
 وهو ما اخذ من مشرك لاجل كفره بغير قتال كالجزية الماخوذة على الكوفة
 واجرة الارض الماخوذة برسم الخراج او ما تركون فرعا وهو ربا ومال
 المرتد اذا قتل في ردة ومال كافر مات بلا وارث وما يؤخذ منهم
 من العشرة اختلفوا الى بلاد المسلمين او صولحو عليه هل ينجس
 ام لا قال ابو حنيفة واحمد في المنصوص عنه هو للمسلمين كافة فلا
 ينجس بل جميعه لمصالح المسلمين وقال مالك كل ذلك في غير
 مقسوم يصرفه الامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه
 وقال الشافعي ينجس وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما الذي يصنع به بعد فقوا ان احدهما لمصالح المسلمين والثاني
 للغانلة وما الذي ينجس منه قولان الجديد انه ينجس جميعه وهي
 رواية عن احمد والغلام لا ينجس الا ما تركوه فرعا وهو ربا

ن
وتوطأ

في

باب الجزية اتفق الاغنياء على ان الجزية تضرب على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا واختلفوا في المجوس هل هم اهل كتاب او لهم شبه كتاب فقال ابو حنيفة ولكن واحدا ليسوا اهل كتاب وانما لهم شبه كتاب وعن الشافعي قولان واختلفوا فيمن لا كتاب له ولا شبه كتاب كعبدة الاوثان واليهود والعجم هل يؤخذ منهم الجزية ام لا فقال ابو حنيفة يؤخذ من العجم منهم دون العرب وقال مالك يؤخذ من كل كافر عجمي كان او عجميا الا مشركي قريش خاصة وقال الشافعي واحدا في الظاهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا **فصل** واختلفوا في الجزية هل هي مقدرة ام لا فقال ابو حنيفة واحدا في احدى رواياته هي مقدرة الا قال اكثر فعلى الفقير المصير اثني عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية واربعون درهما وعن احمد رواية انما موكولة الى راي الامام وليست بمقدرة وعنه رواية ثالثة انه يقدر الاقل منها دون الاكثر وعنه رواية رابعة انه في اهل البصرة خاصة مقدرة بدنياردون غيرها اتباعا لحدوث ورد فيه قال مالك في المشهور عنه تنفذ على الغني والفقير جميعا اربعة دنانير او اربعين درهما لافرق بينهما وقال الشافعي دينار يستوي فيه الغني والفقير والمتوسط **فصل** واختلفوا في الفقير من اهل الجزية اذ لم يكن معتمدا ولا شيء له فقال ابو حنيفة ومالك والاعمال يؤخذ منه في وقال الشافعي في عقد الجزية على من لا يسب له فلا يمكن الاجزاء قولان احدهما يخرج من بلاد الاسلم والثاني يقر ولا يخرج واذا اقر فما حكمه فيه اقوال اهلها لا يؤخذ منه شيء

والثاني تجب الجزية وتحقق دمه بضمانها ويطالب عند بيان والثالث اذا جاء عليه الحول ولم يبد لها الحق بدرا الحرب **فصل** واختلفوا في الذمي اذا مات وعليه جزية فقال ابو حنيفة واحدا تسقط بموته وقال مالك والشافعي لا تسقط وهل تجب باخر الحول او باوله قال ابو حنيفة تجب وله المطالبة بها بعد عقد الذمة وقال مالك في المشهور عنه والشافعي واحدا تجب باخر ولا يمكن المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي السنة فان مات في اثناء الحول قال ابو حنيفة واحدا تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية مما مضى من السنة **فصل** لو كان عليه الجزية فلم يؤدها حتى اسلم فقال ابو حنيفة ومالك واحدا تسقط عنه الجزية باسلامه وكذلك لو كان عليه جزية سنين لم يؤدها ثم اسلم قبل ادائها فانها تسقط وقال الشافعي الا سلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانهما اخرج الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الاولة هل تسقط جزية السنة الماضية بالبدل ام تجب جزية السنتين قال ابو حنيفة تسقط بالندخل وقال الشافعي والاعمال تسقط بل تجب جزية السنتين **فصل** اتفقوا على ان الجزية لا تضرب على اهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وصغير كروم فان ولا اهل الصوامع هكذا قال بن هبيرة ولكن قال الرازي في عقد الجزية عليهم طريقتان احدهما وهو الذي اوردته جماعة انه ينبغي على الخلاف في جواز قتالهم ان قلنا بالجواز ضرب الجزية عليهم والا فلا الخافيا للنساء والصبيان والثاني القطع بالضرب

بأوله

خل

الواجب

لأنها ثابتة كرى الدار فيستوي فيه أرباب العذر وغيرهم والظاهر كيف
ما قدر الضرب وهو المنصوص قال النووي وهو المذهب وجوبها
على زمن وشيخ وهم وأعمى وراغب وأجير وظاهر كلامه في الرخصة
ترجيح طريقة القطع وتضعيف طريقة البناء واختلافوا في نساء بني
تعلب وصبيانهم خاصة هل يؤخذ منهم ما يؤخذ من رجالهم فقال
أبو حنيفة يؤخذ من نساءهم دون صبيانهم وقال مالك والشافعي
لا يؤخذ من نساءهم بل هم كغيرهم في ذلك وقال أحمد يؤخذ من نساءهم
وصبيانهم جميعا كما يؤخذ من رجالهم **فصل** وانفقوا على
أنه إذا عوهدها المشركون عهدها في الحرة إلا بأحنية فانه شرط
ذلك بقاء المصلحة فتي اقتضت المصلحة الفسخ بندهم وهم وانفقوا
على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الأمان
شرط أن مرجعهم مسلما رد ذناه أنها لا تردوا وأختلفوا في مهرها
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يردها إيضا والشافعي قول
أصحابه لا يجب **فصل** إذا أمر الحربي بمال النكاح على بلاد المسلمين هل يؤخذ
منه قال أبو حنيفة لا يؤخذ منه إلا أن يكونوا يأخذون منا وقال
مالك وأحمد يؤخذ العشر قال مالك هذا إذا كان دخوله بامان وإن
يشترط عليه أكثر من العشر فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله
أخذ منه وقال الشافعي أن شرط عليه العشر جاز أخذه والأقلا ومن
أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط **فصل** ولو أختبر
الذي من بلد إلى بلد قال مالك يؤخذ منه العشر كلما أختبر وإن أختبر
في السنة مرارا وقال الشافعي لا أن يشترط وقال أبو حنيفة ولهم
يؤخذ من الذي نصف العشر وأعتبر أبو حنيفة وأحمد النكاح في ذلك

والأمر صبيانهم

قوله

فقال أبو حنيفة نصابه في ذلك كنكاح مال المسلم وقال أحمد النكاح
في ذلك الحربي خمسة دناتير والذي عشر **فصل** اختلفوا فيما ينتقض
به عهد الذي فقال الشافعي ما لك والشافعي واحد ينتقض عهد الذي يمنع
الجزية وامتناعه من إجراء أحكام الإسلام عليه إذا حكم حاكم متسايا
عليه قال أبو حنيفة لا ينتقض عهدهما إلا أن يكون لهم منعة ومحاباة
بما ولحقوا بدار الحرب **فصل** إذا فعل أحد من أهل الذمة
ما يجب عليه تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين أو لحد من نفسه
أو مال ولا ذلك ثمانية أشياء الإجماع على قتال المسلمين أو دينهم أو
أوصيهم بما يسمع كالح أو يفتن مسلما عن دينه أو يقطع عليه الطريق
أو يؤذي المشركين جاسوسا أو يعين على المسلمين بدلا له في كتاب المشركين
بأخبار المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة عدا أهل ينتقض عنده
هذه الأشياء الثمانية أمرا قال أبو حنيفة لا ينتقض هذه الثمانية ولا بالأمرين المذكورين قبله
إلا أن يكون لهم منعة فيغلبون على موضع ويحاربون أو يلحقون
بدار الحرب وقال الشافعي من قاتل الذي المسلمين انتقض عهده
سواء شرط عليه في عقد الذمة أو لم يشترط فإن فعل ما سوى ذلك
من التبعة الباقية فإن لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد
لم ينتقض وإن شرط ففقد ذلك لا محالة وجهان أحدهما ينتقض وهو
الراجح والثاني لا ينتقض عهد من بالزنا بالمسلمة ولا بالاطاعة بالنكاح
وينتقض ما سوى ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم من أجهاب
ينتقض عهد به وعن أحمد روايتان أظهرهما أن عهد ينتقض
بالأشياء الثمانية المذكورة سواء شرطت عليهم أو لم تشترط والثانية
لا ينتقض إلا بالامتناع من بطل الجزية وإجراء أحكامها عليه أو بأحداهما

تركه تركه

وقال مالك لا ينتقض

فصل وان فعل احدهم ما فيه غشاً منه ونقيصة على الاسلام وذلك
 اربعة اشيا ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله سبحانه وتعالى او ذكر كما بالمجيد
 او ذكر دينه القويم او ذكر رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي ففعل
 ينتقض بذلك امر لا قال احمد ينتقض سواء شرط ذلك او لم بشرط وقال لا
 اذا سبوا الله او رسوله او دينه او كتابه بغير ما كفوا به فانه ينتقض بشرط
 تركه او لم بشرط وقال اكثر اصحاب الشافعي حكمه حكم ما فيه ضرر على المسلمين
 وهي الاشياء السبعة وذلك انه ان لم بشرط في العقد لم ينتقض بالعقد
 وان شرط على الوجهين وقال ابو اسحق المزني حكمه حكم الثلاثة الاولى
 وهي الامتناع من التزام الجزية والتزام احكام المسلمين والاجتماع على
 قتالهم وقال ابو حنيفة لا ينتقض العهد بشيء من ذلك وانما ينتقض
 بامر من ان تكون لهم منعة يقتدرون معها على المحاربة او الحقون بدار
 الحرب **فصل** اختلفوا فيمن انتقض عهده من اهل الذمة ما اذا
 يصنع به فقال ابو حنيفة ومن انتقض عهده ابيح قتاله متى قدر عليه وقال لا
 في المشركين يقتل ويشتري حريمه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعني الحقن وقال الشافعي في اظهر قوله ولعمري لا يرد من انتقض
 عهده منهم الى ما منه بل الامام فيه بالخيار بين الاسترقاق والقتل
فصل هل يمنع الكافر من دخول الحرم ام لا قال ابو حنيفة يجوز
 له دخوله والاقامة فيه مقام المأفوك لكن لا يستوطنه وقال لا
 والشافعي ولعمري يمنع ويجوز عند ابي حنيفة دخول الواحد من الكفار
 الى الكعبة وهل يمنع الكافر من الذي من استيطان الحجاز
 وقوم مكة والمدينة واليامة ومخالفها قال ابو حنيفة لا يمنع وقال
 وقال الشافعي ولا يمنع الا ان يكون الباطل من امره فاجزوا بآذان الامام

ولا يمنع

ولا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ثم ينتقل ولا سوى المسجد الحرام من المساجد
 فقال ابو حنيفة يجوز دخولها للمشرى من غير اذن وقال الشافعي لا يجوز
 دخولها الا باذن المسلمين وقال مالك واحمد لا يجوز لهم دخولها فقال
فصل اتفقوا على انه لا يجوز احداث كنيسة ولا بيعة في المدن
 والامصار بل لا في الاسلام واختلفوا هل يجوز احداث ذلك فيما كان
 قال مالك والشافعي واحمد لا يجوز وقال ابو حنيفة ان كان الموضع وبياً
 من المدينة وهو قد رُمي او اقل لم يجز فيه احداث ذلك وان كانوا ائمة
 من ذلك جاز ولو شعث من كنيستهم ويبيعهم في دار الاسلام يبيع
 او انهدم ففعل بجداره بناء ام يرفق قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 يجوز ذلك بشرط ابو حنيفة ان يكون الكنيسة في رضى تحت صلحاً
 فان فتح عنق لم يجز وقال احمد في اظهر رواياته وهي التي اختارها
 بعض اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كابي سعيد الاصطخري
 وابي علي ابن ابي هريرة لا يجوز لهم ترميم ما شعث ولا تجديد بناء
 على الاطلاق والثانية عن احمد جواز ذلك على الاطلاق **باب**
الاجتهاد لا يجوز ان يولي لقضا من ليس من اهل الاجتهاد كما لا
 بطرق الاحكام لا يجوز ولايته عند مالك والشافعي واحمد وقال
 ابو حنيفة يجوز ولايته من ليس عتيدوا واختلف اصحابه فمنهم من شرط
 الاجتهاد ومنهم من اجاز ولايته العامي وقال ابو حنيفة وقال بن هبيرة
 في الافصاح والصحيح في هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما عني
 به ما كان الحال عليه قبل استقر هذه المذاهب لاربعة التي اجتمع
 الامة على كل واحد منها يجوز العمل به لانه مشتد الى سنة رسول

في الجواز

الله صلى الله عليه وسلم قال فاني الآن وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا سعي في
 طلب الاحاديث وانما طريقها لكن عرف من لغة الناطق بالشرعية صلى
 الله عليه وسلم لا يعوزه معه معرفة ما لا يحتاج اليه وغير ذلك من شروط
 الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وداب له فيه وانتهى الامر من هؤلاء
 الائمة المجتهدين الى ما اراهم بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم
 وتدنست العلوم وانتهى امرها اتضح فيه الحق وانما على القاضي في
 اقتضائه بما يأخذ عنهم او عن الواحد منهم فانه في معنى من كان ادله
 اجتهاده الى قول قاله وعلي ذلك فانه اذا خرج من خلافهم فتوجب
 مواظبة الاتفاق ما أمكنه كان اخذ بالجزم عاملا بالاولى وكذلك
 اذا اختلف في مواظبة الخلاف توخى ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله
 الجمهور دون الواحد فانه اخذ بالجزم مع جواز عمله بقول الواحد
 الا انني اكرم له ان يكون من حيث انه قد قرأ مذهب واحد منهم او
 نشأ في بلد او كان ابو او شيخه على مذهب واحد منهم ففصر نفسه
 على اتباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر عند خصمان وكان ما تشاجرا
 فيه مما يفتي الفقهاء الثلاثة حكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان
 الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واحمد اتفقوا على جواز هذا
 التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعذر عما اجتمع عليه هؤلاء الائمة
 الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بغيره من غير ان يثبت عند
 بالدليل ما قاله ولا اذاه اليه الاجتهاد فاني اخاف عليه من الله
 عز وجل بانه ابتغى في ذلك هواه وانه ليس من الذين يستمعون
 القول فيتبعون احسنه وكذلك ان كان القاضي ما يكافأ ختم
 اليه اثنان في سور الكلب ففرضي بظنارته مع علمه بان الفقهاء كلهم

لم يعرف فيها الا
 مذهب امام واحد
 منهم

قضوا

قضوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضي سافيا فاختصم اليه اثنان في
 متروكة التسمية عمدا فقال احدهما هذا منعتي من بيع شاة مذكاة فقال
 الاخر انما منعتني من بيع الميتة ففرضي عليه بمذهبه وهو يعلم ان
 الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنبليا فاختصم
 اليه اثنان فقال احدهما لي عليه مال فقال الاخر كان له علي مال
 قضيته ففرضي عليه بالبراه الائمة الثلاثة على خلافه فهذا وانما
 مما ارجى ان لا اكثر من فيه عندي في قرب الى الاخلاص وارجح في العمل
 ومقتضي هذا ان ولاية الحكام في وقتنا هذا صحيحة وانهم قد
 سدوا ثغرا من ثغور الاسلام سدا فرض كفاية ولو اهلكت هذا
 القول فطر اذ كن ومشييت على الطريق التي يمشي عليها الفقهاء بذكر كل
 منهم في كتاب ابن حنيفة او كلام قاله انه لا يصح ان يكون قاضيا
 الا من اهل الاجتهاد ثم تذكر من شروط الاجتهاد اسيا ليست
 موجودة في الحكام وهذا كالاختالة والتناقض وانه تعطيل للحكام
 وسد لباب الحكم وهذا ليس مسلم بل الفقيه في المسئلة ان ولاية الحكام
 جائز وان حكومتهم صحيحة نافذة والله اعلم **فصل** المرأة هل
 يصح ان تلي القضاء مالكا والشافعي واحمد لا يصح وقال ابو حنيفة
 يصح ان تكون قاضية في كل شيء تبطل فيه شهادة النساء وعند ان
 تشهد النساء تبطل في كل شيء الا في الحدود والجراح فهي عند وقال
 ابن جرير الطبري يصح ان تكون قاضية في كل شيء واتفقوا على انه
 لا يجوز ان يكون القاضي عبدا **فصل** القضاء هل هو من فروع
 الكفایات ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي نعم ويجب على من
 يتعين عليه الدخول فيه ان لا يجد عيوبا وقال احمد في الظاهر وآيته

وقد علم

ليس هو من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غير
ولو اخذ العضا بالرشوة لا يصير قاضيا بالاتفاق **فصل** هل يمكن
القضا في المسجد ام لا قال ابو حنيفة لا يمكن وقال مالك لا هو السنة وقال
الشافعي يمكن الا ان يدخل المسجد للصلاة فيحدث حكمة فيحكم فيها
ولا يقضي القاضي بغير علمه بالاجماع وهل يجوز له ان يقضي بعلمه
ام لا قال ابو حنيفة ما شاهد الحاكم من الافعال الموجبة للحرود
قبل القضا وتعد لا يحكم فيها بعلمه وقوله من حقوق الناس حكم
فيه بما علمه قبل القضا وبعد وقال مالك ولا يعد لا يقضي بعلمه أصلا
وسواء في ذلك حقوق الله تعالى وحقوق الادميين والصحيح من ههنا
الشافعي انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى **فصل** هل يمكن
للقاضي ان يتولى البيع والشراء بنفسه ام لا قال ابو حنيفة لا يمكن
ذلك وقال مالك والشافعي ولعمري وطريقه ان يوكل **فصل** اذا
كان القاضي لا يعرف لسان الخصم لاختلاف اللغة فلا بد للقاضي من
يترجم عن الخصم واختلفوا في عدد من يقبل في ذلك وكذلك في
التعريف من لا يعرف وتاديه رسالة والجرم والتعديل فقال ابو حنيفة
ولعمري احدي روايتيه تقبل شهادته الرجل الواحد في ذلك كله
بل قال ابو حنيفة ويجوز ان تكون امرأة وقال الشافعي واحدا في
الرواية الاخرى لا يقبل اقل من رجلين وقال مالك لا بد من اثنين
فان كان الخصم في اقل من رجلين يقبل فيه عند رجل وامرأتان وان
كان يتعلق باحكام الابدان لم يقبل الا رجلان **فصل** اذا
عزل القاضي نفسه فهل ينزل ام لا نقل المحققون من اصحاب
الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انزل ان لم يتعين عليه وان

تعيين عليه لم ينزل في اظهر الوجهين وقال الماوردي ان عزل نفسه
لعذر جاز او لعزم لم يجز ولكن لا يجوز ان يعزل نفسه الا بعد اعلام
الامام واستعفائه لانه موكل بعلم حرم عليه اصناعته وعلى الامام
ان يعفيه اذا وجد غير فيتم عزله باستعفائه واعفاؤه ولا يتم با
ولا يكون قوله عزله نفسى عزلا لان العزل من المولى وهو لا يولي
نفسه فلا يعزله **فصل** قال الاضطراب لو فسق القاضي ثم
تاب وحسن حاله فهل يعود قاضيا من غير تجديد ولاية وجهان
اصحهما لا يعود بخلاف الجنون والاعما اذا لا صح فيهما العود
قال الهروي في الاشرار لو فسق القاضي وانزل ثم تاب صار
واليانص عليه يعني الشافعي لان ذلك يسد باب الحكم فان الانسان لا ينفع
غالب الاصح عن امور يعصي ما يفتقر الى مطالعة الامام فحوز
للغاية للحاجة وقال القاضي ان حدث الفسوق في القاضي واحدا
انزل وان عجل الاقلاع بتوبة وندم لم ينزل لانه نفاء العصمة
عنه ولان هفوات ذوي الهسيات مقالة قل من سلم الامر بعصم
فصل اختلف الامية في سماع شهادته من لا يعرف عدالة
الباطنه فقال ابو حنيفة يسأل الحاكم عن باطن العدالة في
الحدود والقصاص فوكلا واحدا وفيما عدا ذلك لا يسأل الا ان
يطعن الخصم في الشاهد متى طعن سأل ومتى لم يطعن لم يسأل
ولسمع الشهادته ويكتفي بعد التمر في ظاهره او لصدوقه قال مالك
والشافعي واحدا في احدي روايتيه لا يكتفي الحاكم بظاهر
العدالة حتى يعرف العدالة الباطنه سوا طعن الخصم او لم
يطعن سواء كانت الشهادته في حد او غير وعن احمد رواية

واعفاؤه
حدها

الماوردي

اخرى اختارها بعض اصحابه ان الحاكم يكتب بظاهر الاسلام ولا يسأل
على الاطلاق وهل تقبل الدعوى بالجرح المطلق في العذالة ام لا قال
ابو حنيفة تقبل وقال الشافعي واخذ في احدي اشهر روايتيه لا تقبل
حتى يبين سببه وقال مالك ان كان الجرح عالما بما يوجب الجرح
مبرزا في عدالته قبل جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه
الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب وهل يقبل جرح النساء وتعالى
قال ابو حنيفة يقبل وقال مالك والشافعي واخذ في اشهر روايتيه
لا يدخلهن في ذلك واذا قال المزني فلان عدل رضي قال ابو حنيفة
يكفي ذلك وقال الشافعي لا يكفي حتى يقول هو عدل رضي لي وعلي
وقال مالك ان كان المزني عالما باحوال العذالة قبل قوله في تركيبة
عدل ورضي ولم يفتقر الى قوله لي وعلي **فصل** لا يقضي على غايب
الا ان يحضر من يقوم مقامه كوكيل او وصي عند ابو حنيفة وعند
الثلاثة يقضي عليه مطلقا واذا قضى لانسان حتى على غايب وصبي
او محنون فقل يحتاج الى تخليفه للشافعي ورحمان اصحهما نعم وقال
لعبد لا يحتاج الى اخلافة **فصل** واتفقوا على ان كتاب القاضي
الى القاضي من مصر في الحدود والعقاص والنكاح والطلاق والخلع
غير مقبول الا ما كانا فانه يقبل عند كتاب القاضي في ذلك كله واتفقوا
على ان الكتاب في الحقوق المالية جائز مقبول واختلفوا في صفة
تأديته التي يقبل معها فقال ابو حنيفة والشافعي ولعمري لا يقبل
حتى يشهد اثنان انه كتاب القاضي فلان قرأه علينا او قرئ عليه
بحضرتنا وعن مالك في حكمه روايتان احدهما كقول الجماعة والاخرى
يكفي قولها هذا كتاب القاضي فلان المشهور عند وهو قول ابو يوسف

المصره

ولو تكاتب القاضيان في بلد واحد فقد اختلف اصحاب ابو حنيفة فقال
الطحاوي يقبل ذلك وقال النسفي ما حكاه الطحاوي من ذهب ابو يوسف
ومذهب ابو حنيفة انه لا يقبل وهو الاظهر عندي وقال الشافعي
واحمد لا يقبل ويحتاج الى اعادة البينة عند الاخر بالحق وانما يقبل
ذلك في البلدان المتأوية **فصل** اذا حكم رجلان رجلا
من اهل الاجتهاد في شيء وثقلا رصينا حكمك فاحكم بينهما فهل
يلزمهما حكمه قال مالك واحمد يلزمهما حكمه ولا يعتبر رضاها بذلك
ولا يجوز للحاكم البلد نقضه وان خالف رايه م راي غير وقال
ابو حنيفة يلزمهما حكمه ان وافق حكمه راي قاضي البلد فقد قضيه
قاضي البلد اذ ارفع اليه وان لم يوافق راي قاضي البلد فله ان يبطل
وان كان فيه خلاف بين الامم وللشافعي قولان احدهما يلزمهما
حكمه والثاني لا يلزم الا بتراضيهما بل يكون ذلك كالفتوى منه
هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود الى الحكم في الاموال واثما
النكاح واللعان والقذف والعقاص والحدود فلا يجوز فيه
اجماعا **فصل** لو شى الحاكم ما حكم به فشهد عنده شاهدان اياه
حكم بذلك فقال مالك واحمد تقبل شهادتهما وحكم بهما وقال ابو حنيفة
والشافعي لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يتذكر انه حكم به **فصل**
ولو قال القاضي في حال ولايته قضيت على هذا الرجل حتى ان تحدد
قال ابو حنيفة واحمد يقبل منه ويستوفى الحق والحد وقال
مالك لا يقبل قوله حتى يشهد معه عدلان او عدل وعن الشافعي قولان
احدهما كذهب ابو حنيفة وهو الاصح والثاني كذهب مالك ولو
قال بعد عزله قضيت بكذا في حال ولايته قال ابو حنيفة ومالك

والشافعي لا يقبل منه **فصل** حكم الحاكم لا يخرج عما هو عليه في الباطن
وإنما ينفذ حكمه في الظاهر فإذا ادعى مدعى على رجل حقا وأقام شاهدين
بذلك فحكم الحاكم بشهادتهما فإن كانا قد شهدا بحق وصدق فقد حل ذلك
الشيء للمشهد له ظاهر وباطنا وإن كانا شهدا بغيره فقد ثبت ذلك
الشيء للمشهد له في الظاهر بالحكم وأما الباطن فيما بينه وبين مدعى
وخل فهو على ملك المشهد عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج
أو في الأموال هذا قول مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
حكم الحاكم إذا كان عقدا أو شحا يحل على هو عليه وينفذ الحكم به
ظاهر وباطنا **فصل** اتفقوا على أن حكم الحاكم إذا حكم باجتهاد ثم
بان له اجتهاده مخالفا فانه لا ينقض الأول وكذا إذا رفع حكم غيره
فلم يبرح فانه لا ينقضه **فصل** أصح إليه ولم يعلم بالوصية فهو
وصي بخلاف الوكيل بالاتفاق وتثبت الوكالة بخبر واحد عند
أبي حنيفة ولا يثبت عزل الوكيل إلا بعدل أو مستورين وعند
الثلثة يشترط فيها العدلان قال ولو قال قاض الرجل حكمت
عليك فلان بالفم أخذها ظاهرا فاقول قول القاضي بالاتفاق
ولو قال قطعت يدك حتى فقال بل ظلمنا **فصل** وهي جارية
بالاتفاق فيما قبل القسمة إذا شهدا قد يتصرفن بالمشاركه واختلف
الامة هل هي بيع أم افراز قال أصحاب أبي حنيفة القسمة تكون
بمعنى البيع وهو فيما يتفاوت كالشباب والعقار ولا يجوز بيعه
مراجعة والذي هي فيه بمعنى الافراز وهو فيما لا يتفاوت كالمكلا
والموزونات والمعدونات التي لا تتفاوت كالجوز والبيضة
ففي هذه افراز وتمييز حتى يجوز لكل واحد ان يبيع نصيبه

منه فقال اخذتها

القسمة

وقال مالك
مراجعة أن تساوت الاعيان والصفات كانت افرازا وان اختلفت كانت
بيعا وللشافعي قولان أحدهما هي بيع والثاني افراز والذي تقرر من
مذهبه آخر ان القسمة ثلاثة أنواع الأول بالاجزاء كمن يوزن من
البنية وارض مشبهة الاجزاء فتعول السهام ثم يقرع والثاني بالتقدير
كارض مختلف قيمة اجزائها بحسب قوت انبات وقرب ماء والثالث
بالرد بان يكون في احد الجانبين بيرا وشحرا لا يمكن قسمة فرد من
ياخذ قسما قيمته فقسمة الرد والتعويل بيع وقسمنا لاجزاء
بيع افراز وقال لعده هي افراز فعلى قول من يراها افراز يجوز عند
قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالخص ومن يقول انها بيع يمنع
ذلك **فصل** لو طلب احد الشريكين القسمة وكان فيها ضررا على
الآخر قال أبو حنيفة ان كان الطالب منهما هو المتضرر بالقسمة لا يقع
وان كان الطالب لها ينشع اجبر الممتنع منهما عليها وقال مالك
يجبر الممتنع عن القسمة منهما بكل حال ولا صحاب الشافعي اذا كان
الطالب هو المتضرر وجعل ان اصحابها يجبرون على القسمة بالبيع
وليس بينهما **فصل** هل لقرعة القاسم على قدر الرؤس المقتسمين
او على قدر الانصبا قال أبو حنيفة ذلك في احدي روايتيه هي
على قدر الرؤس وقال مالك في الرواية الاخرى والشافعي وأحمد
على قدر الانصبا وهل هي على الطالب خاصة أم عليه وعلى
المطلوب منه قال أبو حنيفة هي على الطالب خاصة وقال مالك
والشافعي وأصحاب لعده هي على الجميع **فصل** اختلفوا في
قسمة الرقيق بين جماعة اذا طلها احدهم هل يصير أم لا قال
أبو حنيفة لا نصح وقال الباقر بن تميم بالقسمة كما يقسم سائر الجوز

الحاصل
طلب

بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان والضقات **كأب**
الدعوى والبيانات اتفق الامة على انه اذا حضر رجل ودعى على رجل
 ودعى حضار من بلد آخر فيه حاكم الى البلد الذي فيه المدعى فانه لا يجزى
 سؤاله واختلافهما اذا كان في بلد لا حاكم فيه فقال ابو حنيفة لا يلزم
 الحضور الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلد وقال ان في
 واحد يحضره الحاكم وسواء قربت المسافة او بعدت **فصل** اتفقوا على
 ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر وبينه على الغائب ثم اختلفوا هل يحكم
 بما على الغائب ام لا قال ابو حنيفة لا يحكم عليه ولا على من هرب قبل
 الحكم وبعد اقامة البينة ولكن ياتي من عند القاضي ثلثة الى باب
 يدعونه الى الحكم فان جاء والا فحق عليه بابه وحكي عن ابي يوسف انه
 يحكم عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب حال الا ان يتعلق
 الحكم بالماضي مثل ان يكون الغائب وكيل او يكون جماعة شرعا
 في شيء فيدعى على احدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال
 ما لك يحكم على الغائب للحاضر اذا اقام الحاضر البينة وسأله الحكم
 له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للمدعى على
 الاطلاق وعن احمد روايتان احدهما جواز ذلك على الاطلاق
 كذهب الشافعي وكذلك اختلفوا فيما اذا كان الذي قامت عليه
 البينة حاضرا وامتنع من ان يحضر مجلس الحاكم واختلفوا في اطلاق
 بالحكم على الغائب فيما اذا قامت البينة او يصح او محذور فهل يحلف
 المدعى مع بينته او يحكم بالبينة من غير استخلاف قال مالك وهو
 الاصح من مذهب الشافعي يحلف وعن احمد روايتان احدهما يحلف
 والثاني لا يحلف واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعدلين

حكم به ولا يحلف المدعى مع شاهديه **فصل** لو مات رجل وخلف
 ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات عن دينه
 وانه يرثه واقام على ذلك بينة وعرف انه كان نصرانيا وشهدت
 احدي البينتين انه مات واخر كلامه الاسلام وشهدت لغيري
 انه مات واخر كلامه الكفر فها متعارضتان فيسقطان في احدي
 قول الشافعي ويصير كان لا بينة فيحلف النصراني ويقضى له وعلى
 قوله الاخر يستعملان فيقرع بينهما وان لم يعرف اصل دينه فقولا
 فان قلنا يستقطان رجع الى من في يد المال وان قلنا يستعملان
 وقلنا يقرع بينهما اقرع وان قلنا يوقف وقف الى ان ينكشف
 وان قلنا يقسم قسم على المنصوص وفي المسائل كلها يغسل ويصل
 عليه ويدفن في مقابر المسلمين وبه قال احمد وقال ابو حنيفة
 في جميع المسائل تقدم بينة الاسلام **فصل** لو تنازع اثنان
 حايطابين ملكهما غير متصل ببناء احدهما اتصال البينتين جعل
 بينهما وان كان لاحدهما عليه جذوع قدم على الآخر **فصل**
 لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل ادعى انه عبد فكذبه فالقول
 قول المالك مع بينته انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا
 لا يميز له فالقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل
 الا ببينة هذا كله متفق عليه بين الامة ولو كان الغلام مراهقا
 فلا حجاب الشافعي وجهان احدهما كالبالغ والثاني كالصغير **فصل**
 اتفقوا على ان البينة على المدعي واليمين على من انكر ولو قال
 لا بينة لي او كل بينة لي زور ثم اقام بينة قال ابو حنيفة وانك
 والشافعي تعبدان قال احمد لا تقبل واختلفوا في بينة الخارج هل

عند الملائكة قال ابو حنيفة اذا كان لاحدهما
 عليه جذوع

واحد من بينة
وقال مالك
بينه الخارج اول

هل هي اولي من بينة صاحب اليد ام لا قال ابو حنيفة واهل بيته في احدي روايات
الاخرى بينة صاحب اليد اولي وهل بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد
على الاطلاق ام في امر مخصوص قال ابو حنيفة بينة الخارج مقدمة على بينة
صاحب اليد في الملك المطلق واما اذا كان مضافا الى سبب لا يمكن كالفسخ في
الثياب التي لا تتبع الامترواح والفتاح الذي لا يتكرر في بينة صاحب
اليده تقدم حينئذ واذا اختلفا فان كان صاحب اليد سبق تاريخا فانه يقدم
وقال مالك والشافعي بينة صاحب اليد مقدمة على الاطلاق وعن
احمد روايتان احدهما ان بينة الخارج مقدمة كذهاب بينة حنيفة
فصل اذا تعارضت بينتان ان احدهما شهر عدالة فهل
ترجح ام لا قال ابو حنيفة والشافعي واحدا لا ترجح وقال مالك
ترجح ذلك ولو ادعى رجل دارا في يد انسان وتعارضت بينتان
قال ابو حنيفة لا يسقطان ويقسم بينهما وقال مالك تخالفان
ويقسم بينهما فان خلف احدهما وكل الاخر قضى بالخالف دون الناكل
وان كلاهما عاينه روايتان احدهما يقسم بينهما والاخرى
يوقف حتى يتضح وللشافعي قولان احدهما يسقطان معا كما لو لم
تكن بينة والثاني لا يسقطان ثم ينفصل ثلثة اقوال احدها
القسمة والثاني القرعة والثالث الوقف وعن احمد روايتان احدهما
يسقطان معا والثانية لا يسقطان بينهما **فصل** ادعى اثنتان
شيئا في يد ثالث ولا بينة لواحد منهما فاقربه لواحد منهما لا يعينه قال
ابو حنيفة ان اصطحا على اخذ فهو لهما وان لم يصطحا ولم يعين احدهما
بحلف كل واحد منهما على اليقين انه ليس لهذا فاذا خلف لهما فلا شيء
لهما وان نكل لهما اخذا ذلك او قيمته منه وقال مالك وان افي بوقف الامر

مطلقا والاخرى

حي

حتى يكشف المسحق أو يضطحا . وقال أحمد يعرض ه
بينهما فمن خرجت قرعته حلف وأستحققه . ولو ادعى
رجل انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا قال ابو حنيفة ومالك
تسمع دعواه من غير ذكر شروط الصحة . وقال الشافعي واحد
لا تسمع الحاكم دعواه حتى يذكر الشرايط التي يفترض صحة النكاح
الهما وهو ان يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل
ورضاها ان كانت ثيبا **فصل** اذا نكل المدعي عليه عن اليمين
فهل ترد اليمين على المدعي ام لا قال ابو حنيفة لا ترد ويقضي
بالنكول وقال مالك ترد ويقضي على المدعي عليه بنكوله فيما
ثبت بشاهد ويمين وبشاهد وامرأتين وقال الشافعي ترد
اليمين على المدعي ويقضي على المدعي عليه بنكوله في جميع الاشياء
فصل اليمين هل تعلظ بالزمان والمكان ام لا قال
ابو حنيفة لا تعلظ وقال مالك والشافعي تعلظ وعن احمد روايتان
كالمذهبين **فصل** لو ادعى اثنتان عبدا كبيرا فاقرانه
لا حرمهما قال ابو حنيفة لا يقبل اقراره اذا كان مدعى اثنتان فان كان
مدعيه واحدا قبل اقراره وقال الشافعي يقبل اقراره في الحالين ومنه
مالك واحدا انه لا يقبل اقراره لواحد منهما اذا كانا اثنتين فان كان المدعي
واحدا فروايتان ولو شهد عدلان على رجل انه اعترف عبده فانكر
العبد قال ابو حنيفة لا نصح الشهادة مع انكار العبد وقال مالك
والشافعي واحد يحكم بعقده **فصل** اذا اختلف الزوجان
في متاع البيت الذي يسكنانه وبيدهما عليه ثابته ولا بينة لهما
قال ابو حنيفة ما كان في يدها مشاهد فهو لهما وما كان في يدها
من طريق الحكم فما يصح للرجل فهو للرجل والقول قوله فيه ومسا

يصلح للنساء قول المرأة والقول قولها فيه وما يصلح لهما فهو للرجل
 في الحياة وبعد الموت فهو للباقين منهما وقال مالك كلما صلح لواحد
 منهما فهو للرجل وقال الشافعي هو بينهما بعد التحالف وقال احمد
 ان كان المتنازع عليه مما يصلح للرجل كالطبايسة والعاريم والقول
 قول الرجل فيه وان كان مما يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق
 بين ان يكون بينهما عليه من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذا الحكم
 في اختلاف ورثتهما وورثة احدهما وورثة الاخر فالقول قول الباقي
 منهما وقال ابو يوسف القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد رجع
 مثلها **فصل** من له دين على انسان يحجبه اياه وقد رآه على مال فهدل
 له ان ياخذ منه مقدار دينه بغير اذنه امر لا قال ابو حنيفة
 له ان ياخذ ذلك من جيبه ماله وعن مالك روايتان احدهما
 انه ان لم يكن على غريمه دين غير دينه فله ان يستوفي حقه بغير
 اذنه وان كان عليه دين غير دينه استوفى بقدر حصته من المقتصة
 ورد ما فضل والثانية وهي من ذهب احمد انه لا ياخذ بغير اذنه
 سواء كان باذله لهما عليه او ما يغا وسواء كان له على حقه دينه او لم
 يكن وسواء كان من جيبه حقه او من غير جيبه وقال الشافعي له
 ان ياخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان له عليه دينه وامكنه
 اخذ الحق بالحاكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقررا له ولكنه
 يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ والله اعلم **كتاب الشهادات**
 اتفق الامة على ان الشهادة شرط في النكاح واما سائر العقود
 كالبيع فلا يشترط الشهادة فيها واتفقوا على ان القاصي ليس له ان
 يلقن الشهود بل يسمع ما يقولون واختلفوا هل يثبت النكاح
 بشهادة رجل وامرأتين قال ابو حنيفة يثبت عند التداعي

للنساء كالمقاييس والوقايت
 والقول قول المرأة فيه وان كان
 مما يصلح لهما

وقال مالك والشافعي لا يثبت وعن احمد روايتان اظهرهما
 انه لا يثبت واختلفوا هل يثبت بشهادة عبيد من فعند احمد
 يثبت وينعقد النكاح بشهادة اعميين عند ابي حنيفة
 واحد واختلف اصحاب الشافعي في ذلك والمختار ان الاشهاد
 في البيع يستحب وليس بواجب **وحكي** عن داود ان الشهادة
 تعتبر في البيع **فصل** والنساء لا يقبلن في الحدود والقصاص
 ويقبلن مقروات فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والرضاع
 وما يخفى على الرجال غالباً واختلفوا هل تقبل شهادتهن
 فيما الغالب في مثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق
 والعقود ونحو ذلك فقال ابو حنيفة تقبل شهادتهن في ذلك
 كله سوا الفرد في ذلك او كن مع الرجال وقال مالك لا يقبلن
 في ذلك بل لا يقبل عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب
 التي بالنساء والمواضع التي لا يطلع عليها غيرهن وهذا مذهب
 الشافعي واحد واختلفوا في العدد المعتبر منهن فقال ابو حنيفة
 واحد في شهر روايته تقبل شهادة امرأة واحدة وقال مالك
 واحد في رواية اخرى لا يقبل اقل من امرأتين وقال الشافعي لا يقبل
 الا شهادة اربع نسوة **فصل** واختلفوا فيما يثبت استمالة
 الطفل فقال ابو حنيفة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 لانه ثبوت ارب في قاضي حق الصلاة والغسل فتقبل فيه شهادة
 امرأة واحدة وقال مالك تقبل فيه امرأتان وقال الشافعي
 تقبل فيه شهادة النساء مقروات الا انه على اصله في اشتراط
 الارب وقال احمد يقبل الاستمالة شهادة امرأة واحدة
فصل واختلفوا في الرضاع فقال ابو حنيفة لا يقبل فيه

لا يشغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بسخف والنيب
المختلف فيه شربه لا ترد به الشهادة ما لم يسكر وقال مالك
هو محرم لعيسى بشربه وترد به الشهادة وعن احمد روايتان
كذهب ابي حنيفة ومالك **فصل** شهادة الاعمي هل تقبل
اولا قال ابو حنيفة لا تقبل شهادته اصلا وقال مالك واحمد
تقبل في طريقة السماع كالنسب والموت والملك المطلق والوقف
والعتق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصالح والاحارة والاقرار
وتحذ لك سوا تحملها اعمى او بصيرا ثم عبي وقال الشافعي تقبل
في ثلاثة اشيا ما طريقة الاستقاضة والترجمة ولا تقبل شهادته
في الضبط حتى يتعلق بالنسب فيسمع اقراره ثم لا يترك من يده حتى
يؤدى الشهادة عليه ولا تقبل فيما عدا ذلك **فصل** شهادة
الاخرس لا تقبل عند ابي حنيفة واحمد وان فهمت اشارته وقال
مالك تقبل اذا كانت له اشارة تفهم واختلف اصحاب الشافعي
فمنهم من قال لا تقبل وهو الصحيح ومنهم من قال تقبل اذا كانت
له اشارة تفهم **فصل** شهادة العبد غير معبولة على الاطلاق
عند ابي حنيفة ومالك والشافعي والمشهور من مذهب احمد ان
تقبل فيما عدا الحدود والقصاص ولو تحمل العبد شهادة حال رقه واداه
بعد عتقه فقبل تقبل امر لا قال ابو حنيفة والشافعي تقبل وقال
مالك ان شهد به في حال رقه فردت شهادته لم تقبل شهادته
بعد عتقه وكذلك اختلفا فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي
قبل بلوغه فان الحكم فيه عند كل منهما على ما ذكرناه في مسألة العبد
فصل يجوز الشهادة بالاستفاضة عند ابي حنيفة في خمسة
اشيا في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء والصحيح

الشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يقبل فيه عنده منفرد
وقال مالك والشافعي يقبل فيه منفردات الا ان مالكا في
المشهور عنه يشترط شهادة امرأتين والشافعي يشترط شها
اربع وعن مالك رواية انه يقبل واحد اذا فشي ذلك
في الجورن وقال احمد يقبل فيه منفردات ويجزي منهن
امراة واحدة في المشهور عنه **فصل** ولا تقبل شهادة
الصبيان عند ابي حنيفة والشافعي واحد وقال مالك
يقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر بماح قبل ان يتفرقوا
وهي رواية عن احمد وثرواية ثالثة ان شهادة الصبي تقبل
في كل شي **فصل** المحرود في القذف هل يقبل شهادته امر لا
قال ابو حنيفة لا تقبل شهادته وان تاب اذا كانت توبته
بعد الحد وقال مالك والشافعي واحد تقبل شهادته اذا تاب
سوا كانت توبته قبل الحد او بعده الا ان مالكا اشترط مع
التوبة ان لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي اقيم عليه وهل
من شرط توبته اصلاح العمل والكف عن المعصية سنة امر لا
قال مالك يشترط ظهور افعال المحرم عليه والتقرب بالطاعات
من غير حد بسنة ولا غيره ما وقال احمد مجرد التوبة كاف واختلفوا
في صفة توبته فقال الشافعي هي ان يقول العذف باطل محرم
ولا اعود الى ما قلت وقال مالك واحمد هي ان يكذب نفسه وتقبل
شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره عند الثلاثة وقال مالك لا تقبل
شهادة ولد الزنا في الزنا **فصل** واللعب بالشطرنج مكروه
بالاتفاق وهل يحرم امر لا قال ابو حنيفة هو محرم فان اكثر منه
عزدت شهادته وقال الشافعي لا يحرم اذ المركن على عوص

عند الشافعي وان كان يحد وقال
ابو حنيفة النبي صلى الله عليه وسلم
ولا ترد به الشهادة ما لم
يسكر

مكة شهادة
الاخرس

مكة شهادة
العبد

حكم الشهادة
على الشك

من مذهب الشافعي جواز ذلك في ثمانية في النكاح والنسب
والموت وولاية القضاء والملك والعقق والوقف والولاية وقال
احمد بن حنبل في تسعة وهي الثمانية المذكورة عن الشافعي والثانية
هي الدخول وهل يجوز الشهادة بالاملاك من جهة كالبديان يراه
في يده يتصرف فيه مدة طويلة في مذهب الشافعي انه يجوز ان يشهد
له بالملك وجهان احدهما عن ابي سعيد الاصمغري انه يجوز للشها
فيه بالاستغاضة ويروي ذلك عن احمد والثاني عن ابي اسحاق
المروزي انه لا يجوز وقال ابو حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستغاضة
ويجوز من جهة ثبوت اليد ويروي ذلك عن احمد وقال مالك يجوز
الشهادة باليد خاصة في المرة اليسيرة دون الملك فان كانت
المرّة طويلة بعشر سنين فما فوقها وقطع له بالملك اذا كان المدعي
حاضرا حال تصرفه فيها وحوزة الا ان يكون المدعي قرابته او يخاف
من سلطانة ان عارضه **فصل** هل تقبل شهادة اهل الذمة
بعضهم على بعض ام لا قال ابو حنيفة تقبل وقال مالك والشافعي
لا تقبل وقال احمد تقبل ويحلفان بالله مع شهادتهما انهما ما خانا
ولا بدلا ولا كتمان ولا غيرا وانما اوصية الرجل **فصل** اتفق الايمه على
انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها ثم اختلفوا
في الاموال وحقوقها هل يصح الحكم فيها بالشاهد واليمين ام لا قال
مالك والشافعي واحدا يصح وقال ابو حنيفة لا يصح وهل يحكم بالشاهد
واليمين في العتق ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يحكم به
وعن احمد روايتان احدهما كقول الجماعة والاخرى يحلف العتق مع شاهدين
ويحكم له بذلك وهل يحكم في الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع
اليمين ام لا قال مالك يحكم بذلك وقال الشافعي واحدا لا يحكم

شهادة
اهل الذمة

واذا حكم الحاكم بالشاهد واليمين ثم رجع الشاهد قال الشافعي
يعزم الشاهد نصف المال وقال مالك واحدا يعزم الشاهد المال كله
فصل هل تقبل شهادة العدو على عدوه ام لا قال ابو حنيفة
تقبل اذا ارتكن العداوة بينهما تخرج الى العسق وقال مالك والشافعي
واحدا لا تقبل على الاطلاق وهل تقبل شهادة الوالد لولده والولد لوالده
ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادة الوالد من
الطرفين للولد ولا شهادة الولد للوالدين الذكور والاناث
بعدوا او قربوا وعن احمد ثلاث روايات احدها عن كذهب الجماعة
والثانية تقبل شهادة الاب لابنه ولا تقبل شهادة الاب لابنه
والثالثة تقبل شهادة كل واحد منهما على صاحبه فقبوله مال
يجز اليه نفعا في الغالب واما شهادة كل واحد منهما على صاحبه
مقبولة عند الجميع الا ما يروي عن الشافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد
على والده في القصاص والحد ولا تهاجمه في الميراث **فصل** وهل
تقبل شهادة الاخ لاضيه والصدوق لصديقه قال ابو حنيفة
ومالك واحدا لا تقبل وقال الشافعي تقبل والشافعي واحدا تقبل
وقال مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة احد الزوجين للاخر قال
ابو حنيفة ومالك واحدا لا تقبل وقال الشافعي تقبل **فصل**
اهل الاهواء والبديع هل تقبل شهادتهم ام لا قال ابو حنيفة والشافعي
تقبل شهادتهم اذا كانوا شجيين الكذب الا الخطايه من الرافض
فانهم يصدقون من حلف عند نحران له علي فلا يكتفون بشهادته
له بذلك وقال مالك واحدا لا تقبل شهادتهم على الاطلاق **فصل**
هل تقبل شهادة يدوي على قروي اذا كان البدوي عدلا ام لا
قال ابو حنيفة والشافعي تقبل في كل شيء وقال احمد لا يقبل مطلقا

حكم شهادة العدو
على عدوه
والوالد لوالده

حكم شهادة
الاخ لاضيه
والصدوق لصديقه

وقال مالك تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها الا ان يكون تحملها في الباطن **فصل** ومن تعينت عليه شهادة لم يحزله اخذ الاخرة عليها ومن تعين عليه جازله اخذ الاخرة الاعلى وجه في مذهب الشافعي **فصل** في الشهادة على الشهادة قال مالك في المشهور عنه هي جائزة في كل شيء من حقوق الله عز وجل وحقوق الادميين سواء كان في مال او حد او قضاة وقال ابو حنيفة تقبل في حقوق الادميين سوى القضاة ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كالحردود وقال الشافعي تقبل في حقوق الادميين قول واحد وهل تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقه والشرب فيه قولان اظهرهما القتل والتفقوا على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود شهادة الاصل الا ان يكون مع عذر يمنع شهادة شهود الاصل من مرض او غيبه بقصر في مثل مسافتها الصلوات الا ما يحكي في رواية عن احمد انه لا تقبل شهادة شهود الفرع الا بعد شهود الاصل وهل يجوز ان يكون في شهود الفرع نساء ام لا قال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي واحد لا يجوز واختلفوا في عدد شهود الفرع فقال ابو حنيفة ومالك واحد يحزي شهادة اثنين كل واحد منهما على شاهد من شاهدي الاصل والشافعي قولان اخدهما قول الجماعة وهو الاصح والثاني يحتاج ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدا وان شهود الفرع اذا زكيا شهود الاصل وعدلا هما واثنيا عليهما ولم يذكر اسمهما ونسبهما للقاضي على شهادتهما لم تقبل شهادتهما وبه قال الامة الاربعة وكافة الفقهاء **وحكي** عن جابر الطبري انه اجاز ذلك مثل ان يقول لا شهد

حكم اخذ
الاصح على
الشهادة

ان رجلا عدلا شهدنا على شهادته ان فلان بن فلان مقر فلان ابن فلان بالغ ورهم **فصل** واذا شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في القدر واحد عليهما الغرم وقال الشافعي والجديد لاشي عليهما وتفقوا على انه لا ينقض الحكم الذي حكم بهما فيه وانه اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما واذا حكم حاكم بشهادة فاسقين لم يعلم بعد الحكم حالهما قال ابو حنيفة لا ينقض حكمه وقال مالك واحد ينقض حكمه والشافعي قولان اخدهما ينقضه والثاني لا ينقضه **فصل** واختلفوا في عقوبة شاهد الزور فقال ابو حنيفة لا تغزير عليه بل يوقف في قومه ويقال له انه شاهد زور وقاملك والشافعي واحد تغزرو ويوقف في قومه ليعرفوه انه شاهد زور وراحمالك فقال ويشهر في الجوامع والاسواق والمجامع **كتاب العتق** اتفق الامة على ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها فلو عتق سقصاله في ملوك مشترك وكان موسرا قال مالك والشافعي واحد يعتق عليه جميعه ويضمن حقه شريكه وان كان معسر عتق بضيبه فقط وقال ابو حنيفة يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين ان يعتق بضيبه او يستسعي العبد او يضمن شريكه المعتق ان كان موسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمين ولو كان عبدين ثلاثة لواحد نصفه والاخر ثلثه والاخر سدسه فاعتق صاحب النصف والسدس ملكهما معا في زمان واحد او كلا وكلا فاعتق ملكهما قال مالك في المشهور عنه يعتق كله وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد ويكون لكل واحد منهما من ولاية مثل ذلك وقال ابو حنيفة والشافعي

العتق
كتاب

ح
حصته

فان كان معسرا

واحد عليهما قوته حصه شريكهما بينهما بالسوية على كل واحد نصف
 قيمه حصه شريكه وعن مالك رواية مثله **باب العتق**
في مرض الموت لو عتق عبده في مرضه ولا مال له غير مهر ولم يجر الورثة
 جميع العتق قال ابو حنيفة يعتق كل واحد ثلثه ويستسعى في
 الباقي وقال مالك والشافعي واحد يعتق الثلث بالقرعة ولو عتق
 عبدا من عبده لا يعينه قال ابو حنيفة والشافعي يخرج ايهما شاء
 مالك واحد يخرج اخرهم بالقرعة ولو عتق عبدا من عبده في مرضه
 موته ولا مال له غير وعليه دين يستغفره قال ابو حنيفة يستسعى
 العبد في قيمته فاذا اواها صار حرا وقال مالك والشافعي واحد
 لا ينفذ العتق **فصل** ولو قال لعبده الذي هو اكبر منه سنا
 هذا ابني قال ابو حنيفة يعتق ولا يثبت نسبه وقال مالك والشافعي
 واحد لا يعتق بذلك ولو قال ذلك لمن هو اصغر منه سنا لا يعتق
 ايضا الا في للشافعي وصححه بعض اصحابه والمختار انه ان قصد كرامه
 لم يعتق ايضا الا في قول للشافعي قال ابو حنيفة لا يعتق وقال مالك
 والشافعي واحد يعتق **فصل** ومن ملك احدا بويه او اولاده
 او اجداده او جداته قربوا او بعدوا فبنفس الملك يعتقون عليه
 عند مالك وكذلك عنده اذا ملك اخويه واخواته من قبل الاثر
 والاب وقال ابو حنيفة يعتق عليه هؤلاء وكل ذي رحم حرم
 عليه من جهة النسب لو كان امرأة لم يحرل تزويجا من نفسه وقال
 الشافعي من ملك اصله من جهة الاب او الام او فرعه وان سفل
 ذكرا كان او انثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد في الدين او
 اختلفا وسواء ملكه قهرا بالارث او اختيارا كالشركي واليهبة
 وقال داود لا عتق بقرابة ولا يلزمه اعتناق من ذكر والله اعلم

ب
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

قوله

ولو قال انه لله ونوى العتق

باب التذبير

باب التذبير اذا قال السيد لعبده انت حر بعد موت
 صار العبد مدبرا يعتق بموت سيده واختلفوا هل يجوز بيع المدبر
 ام لا قال ابو حنيفة لا يجوز بيعه اذا كان التذبير مطلقا وان كان
 مقيدا بشرط من سفر بعينه او مرض بعينه فيبيعه حائزا وقال مالك
 لا يجوز بيعه في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت ان كان على السيد
 دين واللم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم
 يحتمله الثلث عتق ما يحتمله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد
 وقال الشافعي يجوز بيعه على الاطلاق وعن احمد روايتان احدهما
 كنهه بالشافعي والاخرى يجوز بيعه بشرط ان يكون على السيد دين
 وولد المدبر عند أبي حنيفة حكمه حكم امه الا انه يفرق بين المقيد
 والمطلق كما تقدم وقال مالك واحد كذلك الا انها لا فرق عندهما
 بين مطلق التذبير ومقيد وللشافعي قولان احدهما كنهه مالك واحد
 والثاني لا يتبع امه ولا يكون مدبرا والحالة هذه والله اعلم **باب**
المكاتب اتفقوا على ان كتابه العبد الذي له
 كسب مستحبة مندوب اليها وقال احمد في رواية عنه هو حرم
 اذا دعا العبد سيده اليها على قدر قيمته او اكثر وصفته ان يكاتب
 السيد عبده على مال معين يسعي فيه العبد ويورثه الى سيده وامثالا
 العبد الذي لا كسب له قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تكتبه كتابته
 وعن احمد روايتان احدهما بكرة والثانية لا تكتبه وكتابته الامه التي
 هي غير مكسبة مكروه اجماعا **فصل** واصلا الكتابه ان تكون
 موجهة فلو كانت حالة فملا تصح ام لا قال ابو حنيفة ومالك نصح حالة
 وموجهة وقال الشافعي واحد لا نصح حالة ولا يجوز الامتجة واقله
 نجان فلو امتنع من الوفا وبيره مال يفي بما عليه قال ابو حنيفة ان كان

المكاتب

له مال يجبر على الاداء وان لم يكن له مال لم يجبر على الاكتساب
 فيجبر وقال مالك ليس له تعجز نفسه مع القدرة على الاكتساب
 فيجبر على الاكتساب حينئذ وقال الشافعي واحد لا يجبر بل يكون
 للسيد العتق **فصل** واذا كان السيد عبداً على مال اتاه منه
 شيئاً قال الله عز وجل واتوه من مال الله الذي آتاكم وهل ذلك مستحب
 امر واجب قال ابو حنيفة ومالك هو مستحب وقال الشافعي هو واجب
 للآية واختلف على من اوجبه هل له قدر معين ام لا قال الشافعي
 لا تقدير فيه وقال بعض اصحابه ما اختاره السيد وقال بعضهم تقدير
 الحاكم باجتهاده كالمصلحة وقال احمد هو مقدر وهو ان يحيط السيد
 عن المكاتب ربع الكتابة او يعطيه مما قبضه ربه **فصل** ولا يجوز
 بيع رقبته المكاتب عند ابي حنيفة ومالك الا ان مالكا اجاز بيع
 مال المكاتب الكتابه وهو الدين الموجه بثمن حال ان كان عبداً
 فبعوض او عرضاً فبعين وعن الشافعي قولان الجديد منهما
 انه لا يجوز وقال احمد يجوز بيع رقبته المكاتب ولا يكون البيع فسخاً
 لما ثبته فنقوم المشتري فيه فقام السيد الاول واذا قال كاتبك على الف
 درهم فانه متى اداها عتق عند ابي حنيفة وقال مالك واحمد ولم يقتصر
 اليان يقول فاذا اديت الى فانت حراً وينوي العتق وقال
 الشافعي لا بد من ذلك ولو كان بامته وشرط وطبها في عقد الكتابة
 قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز وقال احمد يجوز والحالة هذه
كتاب امنا قلاعه اتفق الايمة الاربعة على ان امهاست
 الاولاد لا تباع وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الامصار
 الا ما يحكي عن بعض الصحابة وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد
 ولو تزوج امه غير واولدها ثم ملكها قال ابو حنيفة نصير

هذا هو
 الاما يحكي
 ولو تزوج

ام ولد

ام ولد وقال مالك والشافعي واحد لا نصير ام ولد ويجوز له
 بيعها ولا تعتق بموته ولو ابتاع امه وهي حامل منه قال ابو حنيفة
 نصير ام ولد وقال في الاخرى لا نصير ولو استولد جارية ابنته
 قال ابو حنيفة ومالك واحد نصير ام ولد وللشافعي قولان احدهما
 لا نصير والثاني نصير ثم ما الذي يلزم الوالد من ذلك قال
 ابو حنيفة ومالك نصيب قيمتها خاصة وقال الشافعي نصيب
 قيمتها ومهرها وفي ضمانه قيمة الولد قولان وقال احمد لا يلزم قيمتها
 ولا قيمة ولدها ولا مهرها وهل للسيد اجاره ام ولده ام لا قال
 ابو حنيفة والشافعي واحد له ذلك وقال مالك لا يجوز له ذلك
 وفقنا الله واياك فافهم وهذا اخبر والله اعلم الحمد لله اذ هدانا
 الى تاليف اختلاف الائمة والحناء لطفاً واحساناً بتسميته رحمه
 الائمة وله الشكر على انعامه بالاعانة على امه واساله
 كما منح ووقف منيح المتني وبلغ المني وحقق ان ينفع به جميع المسلمين
 وان يجعلنا مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
 والصالحين والحمد لله رب العالمين وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 اجمعين **قال** مولف قاضي القضاة صدر العلماء مفيد الطالبين
 صدر الدين العثماني الشافعي تفرغ الله برحمته فرغت من تاليفه في ليلة
 الثلاثاء حاوي عشر ذي الحجة القعدة الحرام من شهر سنة ثمانين
 وسبعماية وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم

واحد

العظيم

